أبو علي الفارسي

حياته، ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو

تأليف

الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي
أستاذ الدراسات القرآنية واللغوية
بجامعة أم القرى - مكة المكرمة



الباب الرابع

أثر أبي علي في الاحتجاج للقراءات

الفصل الأول

تأثر ابن جني في المحتسب بأبي علي

في الموصل ذلك البلد الجليل، الطيب الهواء، الصحيح الماء[1] يولد أبو الفتح عثمان بن جني سنة ثلاثين وثلمائة بعد الهجرة[2] وبه ينشأ، وإليه ينسب[3]، وينزع في باكورة صباه إلى العلم، يغترف من مناهله، وسدد هذه النزعة عنده ذلك الجو العلمي الذي اتسمت به الموصل، فهو كما يقول المقدسي: «كثير المشايخ، لا يعلو من إسناد عال، وفقيه مذكور[4]». ومن النماذج الصالحة لهؤلاء المشايخ جعفر ابن محمد الموصلي الذي كان له ببلده دار علم جعل فيها خزانة كتب من جميع العلوم، وفتح أبوابها لطلاب العلم، ويسر للغرباء والمعسرين امر ارتياد هذه الخزانة والانتفاع بها، وكان جعفر هذا أديباً ظريفاً عالماً، فقيها[5]، ويدفع الطموح أبا الفتح - ولمَّا تنضج ملكاته - فيتصدر للتدريس في مسجد الموصل سنة (٤١ هـ)، ويمر بالصبي الرومي شيخ فارسي في نحو الستين من عمره، فيترامى إلى أذن الشيخ كلمات تتصل بالنحو الذي وقف عمره عليه، ويخطيء الصبي، ويراجعه الشيخ في مسألة صرفية، فيقول عنه قولته المشهورة: «تزببت قبل أن تحصرم!». ويلزم الصبي الشيخ. وتستمر الصحبة ما يقرب من ستة وثلاثين عاماً، ويجد الشيخ في الفتى مخايل النبوغ، والفطنة، فيصطنعه على عينه، ويصحبه في تنقلاته، ويتلقف ابن جني

---

(١) أحسن التقاسيم ١٣٨ (٢) ابن خلكان: ٤١٢/٢

(٣) معجم الأدباء: ١٢/نزهة الألباء: ٢٢٠

(٤) أحسن التقاسيم: ١٣٨ (٥) أنظر معجم الأدباء: ١٩٣/٧

الشيخ معتزاً به ، حريصاً عليه ، ويجد الشيخ فى ابن جنى غلاما يتخذه كما كان يصطنع الشيخ من الأدباء والنحاة ، فكان أبو عمر الزاهد غلاما لثعلب(١)، وأبو جعفر محمد ابن رستم الطبرى غلاما للمازنى(٢)،ثم تكون بين الرجلين صحبة ، كما كان بين ابن السراج، وابن الرومى من قبل .

وقد تعرض محققو كتاب سر الصناعة لأسباب طول الصحبة بين التلميذ ابن جنى وشيخه أبى على ، وأرى أن هناك ما يصح أن يضاف فى تفسير هذه الصحبة الطويلة :

فأولا : كان أبو على فى نحو الستين من عمره ، لم يكن له عقب ، فكان كما يقول ابن جنى : خاليا من الأهل والولد(٣)، وكان ابن جنى فى صباه حين بدأ اتصاله بأبى على ، ورأى الشيخ من الصبى تعلقاً به ، كما يرى فيه ذكاء وفطنة ، ورغبة فى ملازمته ، فكان عطف من الشيخ فى هذه السن على ابن جنى ، يشبه عطف الأب على ابنه .

وثانياً : كان أبو على فى غنى ويسر ، على حين كان ابن جنى فيما يبدو يعانى من الضيق والعسر يدل على ذلك قوله :

« ولعل الخطرة الواحدة تخرق بفكرى أقصى الحجب المتراخية عنى فى جمع الشتات من أمرى ، ودمل العوارض الجائحة لأحوالى ، وأشكر الله ولا أشكره ، وأسأله توفيقاً لما يرضيه(٤) » .

ويبدو أن بر أبى على لتلميذه لم ينقطع بموته ، فقد أوصى بثلث ماله لنحاة بغداد(٥)، ومن يمثل نحاة بغداد ويتجه القصد إليه فى هذا المقام إلّا الصاحب ابن جنى خليفة الشيخ فى مجلس درسه(٦) ؟

ثالثا : لم يجد أبو على فى ابن جنى ما يؤخذ عليه ، فلم يصرفه كما صرف على ابن عيسى الربعى بعد صحبة عشرين عاما . أو الاندلسى بعد ما اتصل به وأخذ عنه ، فقد كان فى الربعى لوثة ، وكان مبتلى بقتل الكلاب ، ويحكى من سيره وتصرفاته ما طيه أحسن من نشره(٧). وأما الاندلسى فقد كان فيه حرص بارد على العلم(٨).

(١) نزهة الألباء ١٨٦
(٢) إيضاح علل النحو للزجاجى .
(٣) انظر الخصائص لابن جنى ١/٢٨٤ : ٢٨
(٤) مقدمة المحتسب ٢
(٥) طبقات القراء : ١/٢٠٧
(٦) نزهة الألباء ١
(٧) نزهة الألباء ٢٢٦ .
(٨) إنباه الرواة : ٢/١٩

ومهما يكن من أمر فان طول ملازمة ابن جنى للفارسى كان لها آثارها العامة ومظاهرها التى لا تنكر :

(ا) فقد درس ابن جنى أبا على دراسة دقيقة حتى عرف خطرات نفسه .

(ب) وحفظ عليه وأذاعه فى كتبه .

(ج) وسلك مسلكه فى الاحتجاج للقراءات على اختلاف بين الرجلين .

كانت كتب ابن جنى امتداداً لكتب أبى على الفارسى ، وابن جنى يحس ذلك فلا يفرق بين كتبه وكتب الشيخ فنراه يقول : بعد أن أورد أبياتاً فى الخصائص — وهذه الأبيات قد شرحها أبو على (رحمه الله) فى البغداديات فلا وجه لاعادة ذلك هنا ، فاذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها [١] » . وهكذا نرى ابن جنى يشير إلى ما كتب الشيخ ، وكأنه يشير إلى مؤلف له من المؤلفات السابقة .

* * *

وبعد : فما الذى دعا ابن جنى إلى تأليف كتاب المحتسب فى الاحتجاج للشواذ ؟! :

شهد القرن الرابع الهجرى حركة غايتها توثيق بعض القراءات ، وتشذيذ بعضها الآخر ذلك إلى جانب الاسباب العامة التى دفعت أبا على إلى الاحتجاج على وجه العموم ، وكان قائد هذه الحركة أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤ ﻫ) أول من سبع السبعة كما يقولون [٢]، وشذذ ما عداها ، وقد عرفنا من رجال هذا العصر رجلين من القراء فقرأ بروايات أخرى من التى شذذها ابن مجاهد ، أحدهما : ابن شنبوذ ، والآخر : أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار . وقد حمل ابن مجاهد على ابن شنبوذ ، وعقد له مجلساً بحضرة الوزير ابن مقلة ، وكتب عليه محضراً ، واستتيب عما كان يقرأ به من الشاذ [٣] وكذلك فعل بابن مقسم من بعده [٤] .

أما الرأى العام فينقسم فريقين أمام هذه الحركة المتحررة التى سبق إليها كلا الرجلين كما تدل عليه عبارات كتب التراجم : فكان ابن الجزرى يمثل المؤيدين لها حين يقول فى ابن شنبوذ : « أنه كان ثقة فى نفسه ، صالحاً ، ديناً ، متبحراً فى هذا الشأن [٥] » . وحين ينقل عبارة أبى عمرو الدانى فيه : « تحمل الناس الرواية عنه ، والعرض

---

(١) الخصائص ١/٣٣٦

(٢) إبراز المعانى ٥

(٣) طبقات القراء ٢/٥٤

(٤) طبقات القراء : ٢/٢٤

(٥) المصدر السابق : ٢/٥٤

عليه ، لموضعه من العلم ، ومكانه من الضبط [١] » .

ويمثل المعارضين ابن النديم حيث يقول فى الفهرست : « كان ابن شنبوذ يناوىء أبا بكر ، ولا يفسده ، وكان دينا فيه سلامة وحمق ، وينقل عن الشيخ أبى محمد يوسف بن الحسن السيرافى عن أبيه أنه كان كثير اللحن ، قليل العلم [٢] » .

كذلك كان الحال تجاه ابن مقسم : فهو عند بعض : « مشهور بالضبط والاتقان ، عالم بالعربية ، حافظ للغة ، حسن التصنيف فى علوم القرآن » .

وعند بعض آخر : يبتدع بدعة ضل بها عن قصد السبيل ... [٣] ويراه أبو أحمد الفرضى فى النوم ، وقد ولى ظهره للقبلة ، وهو يصلى يستدبرها ، فيتأول ذلك بمخالفة الأئمة فيما اختاره لنفسه » [٤] .

ويبدو أن ابن جنى كان من أنصار هذه النظرة المتحررة ، ولا سيما وقد اتصل بابن شنبوذ حين تلمذ على شيخه أبى جعفر محمد بن على بن الحجاج [٥] ، كما اتصل بابن مقسم ، وتلمذ عليه ، وروى عنه ، وتأثر به [٦] .

ولعل ذلك هو أول ما دفع ابن جنى إلى الاحتجاج للشواذ ، وتأليف كتابه المحتسب ؛ حسبة ، ودفاعاً عنها ؛ إذ كانت من عند الله منزلة ، وعن رسوله مروية [٧] .

وأمر ثان أنه رأى من سبقه من أصحابه لم يفرد لهذه الشواذ كتاباً فى الاحتجاج [٨] ، فأراد أن يعمل عملا يقصره عليها ، ويظل مذكوراً بالانتصار لها ، وتوضيح أسرارها وعللها ذلك ما يدل عليه قوله : « . . . وإذا كان من مضى من أصحابنا لم يضعوا للحجاج كتابا فيه ، ولا أولوه طرفاً من القول عليه ، وإنما ذكروه مروياً مسلماً ، مجموعاً أو متفرقاً ، وربما اعتزموا الحرف منه ، فقالوا القول المقنع فيه ، فأما أن يفردوا

---

(١) طبقات القراء ٢/٥٦

(٢) الفهرست ٤٧ (٣) طبقات القراء : ٢/١٢٤

(٤) طبقات القراء : ٢/١٢٥ (٥) المحتسب ١/٢٧٩

(٦) انظر المحتسب : ١/ ٣٧ ، ٢/٢٨٥ ، ٣٣٦ مثلا

(٧) مقدمة المحتسب ٦

(٨) وجدت إشارات خافتة للاحتجاج للشاذ فى كتاب مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه المطبعة الرحمانية مصر ١٩٣٤ . انظر للاحتجاج باللهجات « مالكم من إله غيره » بالنصب ص ٤٤ ، والاحتجاج النحوى ص ١٧١ « يخرج من بين الصلب » والإعرابى : قال فالحق والحق ١٣٠ والمعنوى : من حيث أفاض الناس (س٢آ١٩٩)

له كتاباً مقصوراً عليه، أو يتجردوا للانتصار له، ويوضحوا أسراره وعلله فلا تعله.

وأمر ثالث أفضى به في مقدمة المحتسب إذ يقرر أن التشاغل [١] بالاحتجاج للشواذ وحى من أستاذه أبي علي، ذلك أن الشيخ كانت قد مجست خواطره به، وحدث نفسه بعمله، وهم أن يضع يده فيه، ويبدأ به، ولكن خوالج هذا الدهر اعترضت دونه [٢]. فكان حسناً من ابن جني أن يمضي فيما فكر فيه أستاذه، وأن ينفذ ما اعتزم عليه من ذلك

هذه أسباب قريبة دفعت — فيما أرى — ابن جني إلى الاحتجاج للشواذ، وإلى جانب ذلك ما كان لابن جني من قدم راسخة، فهو عالم باللغة، محيط بأسرارها، حافظ لأشعارها، ملم بأصولها، إلى ماله من قريحة وقادة، وذكاء نافذ، ونظرة عميقة، واستخراج موفق، كل ذلك يسر له كثيرا الاحتجاج للشواذ دون عناء كبير.

ثم: ألم يشرح ابن جني لأبي الطيب المتنبي أبياته الغامضة؟ والتي كان إذا سئل عنها المتنبي نفسه أحال السائل إلى ابن جني حتى يستوضحه، ويبين له الوجه فيما قال [٣]؟ ثم ألم يتناول مشكل أبيات الحماسة بالبيان؟ ولاشك أن ميدان العمل في الاحتجاج للقراءات الشاذة ضرب من هذا القبيل، إلى ما فيه من التماس للثواب الجيل، واحتساب الأجر الجزيل.

وفي كتاب المحتسب لابن جني إشارات تدل على أنه ألفه بعد جملة صالحة من كتبه المعروفة، إذ يشير إلى كتابه المحاسن [٤]، والمنصف [٥]، وشرح ديوان المتنبي [٦]، وسر الصناعة [٧]، والتنبيه وهو تفسير مشكل أبيات الحماسة [٨]، والخطيب، وهو شرح المذكر والمؤنث لابن السكيت [٩]، كما يشير إلى كتابه الخصائص المشهور بين الناس [١٠]. ومعلوم من كتب التراجم أن كتاب الخصائص مؤلف لبهاء الدولة [١١]، الذي ملك سنة (٣٧٩ هـ) [١٢]. فكتاب المحتسب إذن مؤلف بعد هذا

---

(١) مقدمة المحتسب: ٦
(٢) مقدمة المحتسب: ٧
(٣) الصبح المبنى
(٤) المحتسب: ١/٢٤٦
(٥) ١/٤٦ و٨٩ و٣٥٠ مثلا
(٦) ١/١١٧
(٧) ١/٤٦
(٨) ١/٢٣٠
(٩) ٢/٢٧٤
(١٠) ١/٨٧و٢٧٩
(١١) الخصائص ١/٢
(١٢) انظر الكامل لابن الأثير ٢٧٩ وذيل تجارب الأمم ٣/١٥٣ وتاريخ المسلمين للشيخ جرجس بن العميد ط ١٩٢٥ ص ٢٤١

التاريخ ، بل إن هناك دليلا على أنه مؤلف بعد سنة (٣٨٤هـ) وفى جمادى الآخرة من تلك السنة على التحديد ، ذلك أن أبا الفتح عثمان بن جنى كتب أجازة للشيخ أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن نصر أن يروى عن مصنفاته وكتبه [1] ، ولم يرد المحتسب فى هذه الاجازة ، وبما أن هذه الاجازة بتاريخ جمادى الآخرة سنة ٣٨٤ هـ فمعنى هذا أن كتاب المحتسب مؤلف بعد تاريخ الاجازة ، وإذكان ابن جنى قد توفى سنة ٣٩٢ هـ عن اثنين وستين عاماً ، فاذن قد ألف كتاب المحتسب وهو باخرة من زمانه متقدماً فى سنه نحو الخامسة والخمسين . وإذ قد ثبت أن كتاب المحتسب مؤلف بعد الخصائص فهو مؤلف كذلك بعد النوادر الممتعة الذى يشير إليه ابن جنى فى كتاب الخصائص [2] .

ويبدو من مقدمة الكتاب أنه ألف وقد أحس دنو منيته ، وذلك قوله : . . « وإن قصرت أفعالنا عن مفروضاتك ، وصلتها برأفتك بنا ، وتلافيتنا من سيئات أنفسنا ما امتدت أسباب الحياة لنا ، فاذا انقضت علائق مددنا ، واستوفى ما فى الصحف المحفوظة لديك من عدد أنفاسنا ، واستؤنفت أحوال الدار الآخرة بنا فاقلبنا إلى ظل جنتك التى لم تخلقها إلا لمن وسع ظل رحمتك [3] » .

فالتفكير فى انقضاء علائق الحياة ، واستيفاء الأنفاس ، واستئناف أحوال الدار الآخرة ، والتطلع إلى ما فيها من ظلال النعيم — كل ذلك ظواهر تختلج على ألسنة الذين أدبرت أعمارهم ، وولت حياتهم ، وشعروا بدنو آجالهم .

الذى أريد أن أرتبه على ذلك كله أن أبا الفتح قد اجتمعت له — فى تأليف المحتسب — تجارب طويلة ممتدة ، وخبرات نافعة متعددة ، هى تجارب العمر كله التى انتهت به إلى الاستقرار الذهنى ، ونضج ثمرة التحصيل المبكر ، والدرس المستمر ، والصحبة المجدية لأستاذه أبي على . إلى ما ركب الله فيه من صفاء القريحة ، وتوقد الذهن ، والقدرة البالغة على الاستخراج ، والبراعة الفائقة فى تفهم اللغة ، والتفقه فى خصائصها ، والتعرف على أصولها ، والغوص البعيد فى أعماقها ، والسعى المديد

---

(١) معجم الأدباء : ١٢/١٠٩ (٢) انظر مثلا ٣٣٦و٣٨٨

(٣) مقدمة المحتسب وقرأت بعد ذلك فى حقائق التأويل للرضى مانصه : كان شيخنا أبو الفتح النحوى عمل فى آخر عمره كتابا يشتمل على الاحتجاج بقراءة الشواذ . . » (حقائق التأويل : ٥/٣٣١)

في آفاقها ... ومن ثبت الكتب التي تركها ابن جني استنتج أنه لم يشتغل بالدراسات القرآنية على صورة واسعة ، فلم يعقب في هذه الدراسات إلا كتاب المحتسب في شرح ما شذ من القراءات ، على الرغم من أن له في الدراسات الأدبية والنحوية مايقرب من ستة وثلاثين كتاباً ، جاء بعضها في إجازته لأبي عبد الله الحسين بن نصر ، ونص على البقية الباقية منها يا قوت الحموي في معجم الأدباء [١] .

وإلى جانب ذلك — لم ترد لابن جني ترجمة في كتاب غاية النهاية لابن الجزري ، مع أن شيخه أباعلي ممن روى القراءة[٢] : روى القراءة عرضاً على أبي بكر بن مجاهد ، كما روى عن أبي على عرضاً عبد الملك بن بكران النهرواني . وإذا كان ابن جني قد ولد قبل سنة ٣٣٠ هـ[٣] فان اتصاله بأبي على كان بعد فراغه أي — أبي على — من التلقي عن ابن مجاهد المتوفى (٣٢٤ هـ) [٤] .

قد يقال : وما الذي يمنع ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أن يشترك مع عبد الملك ابن بكران النهرواني (ت ٤٠٤ هـ) في أخذ القراءة عن أبي على الفارسي مع أن النهرواني عاش بعد وفاة ابن جني ما يزيد عن عشر سنوات كما ترى ؟ !

فالجواب مايبدو من أن النهرواني اتصل مبكراً بأبي على ، وقبل أن يتصل ابن جني به ، فالنهرواني — وإن لم يرد ميلاده في كتب التراجم — قد عمر دهراً كما أورد ابن الجزري [٥] . ومفهوم ما أورد ابن الجزري بضميمة جلوسه للأخذ عن أبي على في السن التي يؤخذ فيها عادة يرجع أنه اتصل بأبي على قبل أن يولد ابن جني :

وشيء آخر أراه صرف ابن جني من الاشتغال برواية القراءة ، ذلك ما كان من سبب اتصاله بأبي على — في مسألة صرفية ، فاعتنى منذ ذلك الحين بالتصريف ولزم شيخه . فما أحد أعلم منه به ، ولا أقوم بأصوله وفروعه[٦] . فلعل اتصاله — وهو حصرم — بأبي على من أجل مسألة صرفية — صرفه عن رواية القراءة ، إلى دراسة الصرف بخاصة ، والعربية بعامة ، ومن قبل انصرف إمام النحاة عن دراسة

---

(١) ١٠٩/١٢ — ١١٣
(٢) انظر غاية النهاية ٢٠٧/١
(٣) معجم الأدباء ٨٣/١٢ .
(٤) الفهرست ٤٧
(٥) طبقات القراء ٤٦٨/١
(٦) معجم الأدباء ٩١/١٢

الآثار والفقه إلى طلب النحو بسبب تلحين حماد بن سلمة له[1]

هذا إلى أن شيخه أبا على الذى لازمه أربعين سنة كان من المقلين فى الإقراء فلم يقرأ عليه، إلا عبد الملك بن بكران النهروانى — كما يحدثنا بذلك ابن الجزرى[2]

وليس معنى انصراف ابن جنى عن الدراسات القرآنية أنه تركها جملة، لا: بل أريد أن أقول: «إنه لم يحتشد لها، ولم يحتفل بها، كما فعل فى النحو واللغة مثلا. فالشواذ التى وردت فى كتاب المحتسب عرفها من اطلاعه على كتاب أبى بكر ابن مجاهد فى الشواذ[3]، وكتاب كل من أبى حاتم السجستانى، وقطرب، وبعض هذه الكتب أخبره فيها شيخه أبو على الفارسى[4]، على أن كتاب المحتسب فى مجموعه كتاب تخريج للقراءات الشاذة من الناحية اللغوية، والإعرابية، والصرفية.

* * *

وقد صدر ابن جنى كتاب المحتسب بمقدمة، بدأها بحمد الله ودعائه، ثم أثنى على نبيه، وضمن ذلك ثناء على القرآن الكريم، وأشار إلى اعجازه الذى كد بمهله شد المجدين، واستولى بأوله على آخر غاى الناطقين، سواء فى ذلك ما اجتمع عليه قراء الامصار، وما تعدى ذلك مما سماه أهل زمانه شاذاً.

ثم خلص من ذلك إلى بيان آرائه فى الشواذ، والفرق بينه وبين قراءات القراء السبع. ومقدار ما للشاذ من وثاقة، ثم ذكر الأسباب الموجبة إلى التشاغل بالاحتجاج للشاذ، وبين ما يلتزمه من الأسلوب فى ذلك الكتاب، وما يدعو ذلك من الاسباب. ثم وثق كتابه: فذكر المصادر التى استقى منها القراءات الشاذة، راويا، طرفا، وطرفا مرويا له، ومخبرا به، كما أنه أشار إلى التزامه الدقة والأمانة فى عرض ما يورد من روايات وقراءات.

وهكذا بين ابن جنى فى هذه المقدمة آراءه فى الشاذ، ومايدور حوله من مسائل فى توثيقه، وما يشير إليه من فصاحة، وما يكون فى الاحتجاج له من لطف فى الصناعة، وذلك ما أعرضه فيما يأتى من حديث فى هذا الفصل، مبيناً مقــدار ما تلاقى بأبى على، وما بعــد فيه عنه.

---

(١) نزهة الألباء ٣٨

(٢) طبقات القراء: ١/٢٠٧ (٣) انظر المحتسب ١/٣٧٩

(٤) انظر ٩، ١٠ من كتاب المحتسب

فسر ابن جنى الشاذ بانه خارج عما اجمع عليه اكثر قراء الامصار ، ولكنه مع خروجه عن قراءات القراء السبع نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايه من أمامه وورائه[1] ، بل ارتقى ابن جنى بالشاذ فقال : «لعله أو كثيراً منه مساو فى الفصاحة للمجتمع عليه[2]» . بل ذهب إلى أبعد من ذلك ، فقرر أنه ربما كان فى الشاذ ما تلطف صنعته ، وتعنف بغيره فصاحته[3]، وابن جنى بذلك لا يخالف القراء المجتمع فى أهل الأمصار على قراءتهم ، ولا يعدل عما أثرته الثقات عنهم . غاية الأمر أنه يرى قوة مايسمى فى عهده شاذاً ، ولا ينبغى أن يغض منه أو يتهم ، ثم عاد فدلل على ما يرى فى الشاذ بما يأتى :

(ا) أن له سنداً من صحة الرواية .

(ب) وأن له وجهاً من سمت العربيه .

وإذا كانت الروايه تنميه إلى رسول الله — فنحن مأمورون بتقبله ، والأخذ به، والعمل بموجبه ، ويستدل على ذلك بقوله تعالى : «وما آتاكم الرسول فخذوه[4]» .

وإذن فكل من القراءات السبع ، والشاذ مروى مسند إلى السلف ، وإذ كان المجتمع عليه أقوى إعراباً ، وأنهض قياساً ، فإن ذلك لا يقدح فى الشاذ ، ولا يمنع من الأخذ به ، لان ضعف الإعراب لا يمنع من صحة الشاذ . ولو كان ضعف الإعراب فى قراءة قادحا فيها ، مانعاً من الأخذ بها — ما أخذنا بقراءة ابن كثير ضئاء بهمزتين ، وقراءة ابن عامر : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم »[5] .

ثم وضع ابن جنى ملاكا عاما للقارىء الذى يجب الأخذ بقراءته ، وذلك إذ يقول : « ولعمرى أن القارىء به من شاعت قراءته ، واعتبر الأخذ عنه ، فأما من يتوقف من الأخذ به لان غيره أقوى إعراباً منه فلا[6]» .

وأرى ابن جنى بعد ذلك على حق فيما ذهب إليه ، فما دامت القراءة عن رسول الله مسندة — سواء أكانت من المجتمع عليه أم مما هو خارج عنه — وما دام لها وجه من العربية ، فلا معنى لردها ، وعدم الأخذ بها ، وليس ضعف العربية

---

(١) المحتسب ١/٣
(٢) ١/٤
(٣) ١/٤
(٤) سورة ٥٩ آ ٧
(٥) سورة الأنعام
(٦) المحتسب : ١/٥ — ٦

كذلك مما يقدح ، لأن القراءات سنة متبعة ، وليس للقياس مدخل فيما هو معتمد على محض الرواية ، وخالص الآثار[1] . .

وبعد أن وثق ابن جنى الشاذ على هذا النحو ، ووطد الميدان الذى سيعمل فيه خلص لبيان السبب فى اتجاهه لتأليف كتاب فى الاحتجاج للشواذ ، ذلك أن من سبقه ذكروا الشاذ مرويا مسلماً مجموعاً أومتفرقا دون أن يحتجوا له ، وربما احتجوا لحرف منه ، ولكنهم لم يفردوا له كتابا مقصوراً عليه[2] ، ومن هنا حسن بل وجب التشاغل بعمل يسد فراغاً ، ويكمل نقصاً ، وبين ابن جنى أن عمله فى الشواذ إبراز لما هجس به خاطر أستاذه أبى على ، إذ كان وقتا حدث نفسه بعمله ، وهم أن يضع يده فيه ، ويبدأ به ، فاعترت خوالج هذا الدهر دونه ، وحالت هنواته بينه وبينه[3] . « ومن أجل ذلك كان لكتاب المحتسب موضعه الظاهر فى آثار أبى على الفارسى »

وذكر ابن جنى أن كتابه ليس موضوعاً على جميع كافة القراءات الشاذة من قراءة السبعة ، وإنما الغرض فيه إبانة مالطفت صنعته ، وأغربت طريقه . أما ما كان عاريا منها ، وليس فيه إلا ما يتناوله الظاهر فلا وجه للتشاغل به[4] .

ثم بين أنه سيتناول ذلك بأسلوب سمح ، ويورده بألفاظ قريبة على أهل القرآن ليحظوا به ، ولا ينأوا عن فهمه . وأراه بذلك قد تجنب ما كان من أبى على فى كتاب الحجة ؛ إذ تجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجلو عنه كثير من العلماء .

ثم بين المصادر التى استقى منها القراءات الشاذة على الشرط الذى اشترطه فيها — ما كان غامضاً منها وأذهب فى طريق الصنعة الصريحة — ، وجعل هذه المصادر فيما يأتى :

أولا — ما رواه هو .

ثانياً — ما صح عنده من طريق رواية غيره . واعتمد من ذلك على :

(ا) كتاب أبى بكر بن مجاهد (رحمه الله) الذى وضعه لذكر الشواذ من القراءة[5] وقد وثق ابن جنى أبا بكر إذ جعل كتابه أثبت فى النفس من كثير من

---

(١) انظر من الشاطبيه ٧٨ (٢) ١/ ٦
(٣) ١/ ٧ (٤) المصدر السابق
(٥) لم يرد فيما ذكر ابن النديم لابن مجاهد كتاب بهذا الاسم انظر/ ٤٧ وقد ذكر له كتابين : القراءات الكبير والقراءات الصغير ، فلعل كتاب الشواذ هو الصغير منهما انظر/ ٥٣

الشواذ المحكية عمن ليست له روايته ، ولا توفيقه ، ولا هدايته

(ب) وكتاب أبي حاتم السجستاني ، وقد أخبره به أبو اسحق ابراهيم ابن أحمد القرميسيني .

(ج) وكتاب أبي علي بن المستنير قطرب روى منه صدراً كبير . غير أن كتاب أبي حاتم أجمع من كتاب قطرب من حيث كان مقصورا على ذكر القراءات عاريا من الإسهاب في التعليل والاستشهادات التي انحط قطرب فيها وتناهى إلى متباعد غاياتها . ثم وثق كتاب قطرب بأن ذكر أسناد من أخبره به[1]، ومن المصادر التي اعتمد عليها ابن جني .

(د) كتاب المعاني للزجاج .

(ه) وكتاب المعاني للفراء ، وقد أخبره بكليهما أبو علي : الأول سمعه من الزجاج ، والآخر سمعه من ابن مجاهد[2] .

وقد بين أنه التزم في كل ذلك ما رواه ، وما صح عنده من طريق رواية غيره له — الدقة . وتحرى الأمانة في الرواية . ذلك ما يشير إليه قوله : « لا نألو فيه ما تقتضيه حال مثله من تأدية أمانته ، وتحري الصحة في روايته[3] » .

وعلى هذه الأسس من المنهج ، والتوثيق ، والوسيلة ، والغاية ، يمضي ابن جني في كتابه مبتدئاً من أول القرآن الكريم في موالاة بين سوره حتى ينتهي إلى سورة الناس : يذكر الأحرف التي وقع فيها الشذوذ مرتبة في سورها ، مصدرا الحديث عن كل حرف بقوله : « ومن ذلك » ثم يوثق ما يورد بذكر سند القراءة بإيراد القراء الذين قرءوا بها — وهذا من قبل الاحتجاج بالرواية — ثم يورد التوجيه الذي يراه في هذا الحرف الشاذ ووجهه من العربية — وهذا من الاحتجاج بالصنعة والدراية .

وبعد : فهل وفى ابن جني بما ذكر في خطبة المحتسب ؟

يجيب عن ذلك ما ساورده حول هذا الكتاب من دراسات ، وهو ما أنا في سبيلي إليه إن شاء الله : سأتناول الخصائص البارزة في كتاب المحتسب لابن جني . ثم أجمع الفروق التي بدت لي بين أبي علي وتلميذه في الاحتجاج ، ذاكراً مدى تأثر ابن جني به في هذا السبيل .

---

(1) ١/٩ (2) ص ١٠ (3) ١/٨

موقف ابن جنى من القراءات التى عدها غيره شاذة

رأينا ابن جنى ينصب الموازين لتقويم القراءات التى عدها غيره شاذة : فما كان منها جاريا على سنن من العربية ، فاشياً فى اللغة والشعر وفصيح الكلام ، نازعا — كما يقولون — بالثقة إلى قرائه . محفوفا بالرواية من أمامه وورائه — ما كان كذلك قبله ولم يرده ، وصح الاحتجاج به كالمتواتر[1]، ويرى — وهو على حق فيما يرى — أنه من الخطأ بعد ذلك تسميته شاذا .

ثم يختلف تقديره للشواذ وموقفه منها بمقدار ما اشتملت عليه من هذه الأسس التى بنى عليها التقويم ، فلم يكن ابن جنى فى كتابه المحتسب متحيزاً إلى القراءات الشاذة يرجحها على الإطلاق ، بل وقف منها موقف الحكم العدل ، ولم يجرمه احتجاجه للشواذ ، وأنه عقد كتابه المحتسب من أجلها — على ألا يعدل فى تقدير القراءات . ومن هنا رأيته يقف من القراءات الشاذة مواقف مختلفات :

أولا — فهو حينا يرجح القراءة الشاذة على قراءة الكافة .

ثانياً — وحيناً يفسر قراءات الكافة بقراءة شاذة ، ويحتج بهذه لتلك مفسراً أو معرباً . وهو فى هاتين الحالين لا يشذذ ما يراه غيره شاذاً ، بل هو راجح على القراءة السبعة ، أو على الأقل فى درجتها .

ثالثاً — وحيناً تراه يهاجم القراءة الشاذة ، فيتناكر لها ، ويتعجب من القراءة بها . وفى هذه الحالة يتفق هو والكافة فى تشذيذها .

والملاك العام عنده — حسن الظن بالمنكر من القراءات — يرى أن تأويله خير من الحكم عليه بالفساد ، اعتداداً بمن رواها من الأئمة القراء . وقد دعته هذه النزعة إلى إخراج القراءة من دائرة القليل النادر ، أو أنها لا تجوز إلا فى الشعر ، إلى أنها كثيرة فى الشعر ، وواردة فى النثر ، وأورد فى قراءة طلحة بن سليمان أن يحيى الموتى ساكنة « قوله معنى قول ابن مجاهد أنه قرأه على سكون الياء من يحيى على لغة من قال : يا دار هند عفت إلا أثافيها » فأسكن الياء فى موضع النصب ، لا أن الياء فى قوله : «يحيى الموتى» ساكنة ، وذلك أنه لا ياء هناك فى اللفظ أصلا ، لا ساكنة ولا متحركة ؛ لأنها حذفت لسكونها وسكون اللام من الموتى .

قال أبو العباس : هذه الياء فى موضع النصب من أحسن الضرورات ، حتى أنه لو جاء به جاء فى النثر لكان جائزاً ، وشواهد ذلك فى الشعر أكثر من أن يؤتى بها ء

(١) انظر خزانة الأدب ١ : ٥

ومما جاء منه فى النثر قولهم : لا أكلمك حيرى دهر ، فأسكن الياء من حيرى وهى فى موضع نصب [١] .

وانظر إيراده قول أبى العباس من أن هـذه الياء فى موضع النصب من أحسن الضرورات ، وأنها جائزة لو جاءت فى النثر . ذلك لأنه يحاول أن يخرج القراءة الشاذة من حكم الشذوذ الذى لا يقاس عليه إلى الشيوع والجواز والاتساع [٢] .

وسأسوق الشواهد الكاشفة عن مواقفه تلك فيما يأتى من حديث :

أولا — ترجيح القراءة الشاذة على قراءة الكافة :

وتتجلى هذه الظاهرة فيما يأتى من الأحوال :

١ — القراءة الشاذة أعرب : وقد حكم بذلك على قراءة الأعرج : لَمَّا أتيناكم بفتح اللام وتشديد الميم ، وأتيناكم بألف قبل الكاف [٣] .

٢ — تخريج القراءة الشاذة على الكثير الشائع فى الشعر وفصيح الكلام :

وذلك قراءة بما حفظ الله [٤] — إذ قال : « هو على حذف مضاف أى بما حفظ دين الله ، وشريعة الله ، وعهود الله ، ومثله «إن تنصروا الله ينصركم» أى دين الله ، ثم قال : « وحذف المضاف فى الشعر وفصيح الكلام فى عدد الرمل سعة [٥] » .

٣ — استدلاله بقراءة شاذة على مذهب البصريين : ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن عباس فى مصحف ابن مسعود : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت ، وإسماعيل ويقولان ربنا [٦] ... » وفيه : « والذين اتخذوا من دونه أولياء قالوا ما نعبدهم [٧] » . وفيه : « والملائكة باسطو أيديهم يقولون أخرجوا [٨] . »

قال أبو الفتح : وهذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا من أن القول مراد مقدر فى نحو هذه الأشياء ، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام محمول على معناه دون أن يكون القول مقدراً معه ، وذلك كقول الشاعر :

رجلان من ضبة أخبرانا أنا رأينا رجلا عرياناً

فهو عندنا نحن على : قالا . وعلى قولهم لا اضمار قول هناك ، لكنه لما كان أخبرانا فى معنى قالا لنا صار كأنه قال : « قالا لنا » فأما على إضمار قالا والحقيقة فلا . وقد رأيت إلى قراءة ابن مسعود كيف ظهر فيها ما يقدره من القول فصار

(١) ٢/٤١١—٤١٢ وانظر ١/٤٠١ — ٤٠٢ (٢) وانظر فى مثل ذلك ١/١١٧
(٣) ١/١٩٣ (٤) سورة النساء آ ٣٤ (٥) ١/٢٢٣
(٦) سورة البقرة آ ١٢٧ (٧) سورة الزمر آ ٣ (٨) سورة الأنعام آ ٩٣

قاطعاً على أنه مراد فيما يجرى مجراه . وكذلك : « يدعون عنتر والرماح كأنها » فيمن ضم الراء من عنتر أى يقولون يا عنتر ، وكذلك من فتح الراء وهو يريد يا عنترة . وكذلك والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم[1] أى يقولون . وقد كثر حذف القول من الكلام جداً[2] .

٤ — ويستدل على جواز تقديم خبر كان عليها بقراءة شاذة :

قال : « ومن ذلك — أى من القراءات الشاذة — قراءة أبى وابن مسعود : « وباطلا ما كانوا يعملون » ، قال أبو الفتح : « باطلا منصوب بيعملون ، وما زائدة للتوكيد فكأنه قال : « وباطلا كانوا يعملون » ثم قال : « ومن بعد ففى هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها كقولك : « قائماً كان زيد . . . ووجه الدلالة من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل . وباطلا منصوب بيعملون . والموضع إذا لسيعلمون لوقوع معموله متقدما عليه . فكأنه قال ويعملون باطلا كانوا[3] . وانظر استدلاله بقراءة شاذة على إعراب فى قراءة سبعية[4] : « وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير » .

٥ — القراءة الشاذة راجحة فى معناها على قراءة الجماعة :

قال : « ومن ذلك قراءة الحسن (رضى الله عنه) « اهدانا صراطاً مستقيما » . قال أبو الفتح ينبغى أن يكون أرادوا — والله أعلم — التذلل لله (سبحانه) ، وإظهار الطاعة له : أى قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له : صراط مستقيم ، ولسنا نريد المبالغة فى قول من قرأ الصراط المستقيم ، أى الصراط الذى قد شاعت استقامته ، وتعولمت فى ذلك حاله وطريقته ، فان قليل هذا منك لنا زاك عندنا ، وكثير من نعمتك علينا ، ونحن له مطيعون ، وإلى ما نأمر به ، وننهى فيه صائرون . وزاد فى حسن التنكير هنا ما دخله من المعنى ، وذلك أن تقديره أدم هدايتك لنا ، فانك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم ، فجرى حينئذ مجرى قولك : « لئن لقيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لتلقين منه رجلا متناهياً فى الخير ، ورسولا جامعاً لسبل الفضل ، فقد آلت به الحال إلى معنى التجريد كقول الأخطل:

بنزوة لص بعد ما مر مصعب بأشعث ، لا يفلى ، ولا هو يقمل

ومصعب نفسه هو الأشعث . وعليه قول طرفه :

(١) سورة الرعد آية ٢٤
(٢) المحتسب ١/١١٢ — ١١٣
(٣) ١/٣٩٩
(٤) ١/٢٣٣

جازت القوم إلى أرحلنا   آخر الليل بيعفور خدر

وهى نفسها عنده اليعفور . أنشدنا أبو على :

أفاءت بنو مروان ظلما دماءنا   وفى الله إن لم يحكموا حكم عدل

وهو سبحانه أعرف المعارف ، وقد سماه الشاعر حكما عدلا ، فأخرج اللفظ مخرج التنكير ، فقد ترى كيف آل الكلام من لفظ التنكير إلى معنى التعريف ، وفيه مع ذلك لفظ الرضا باليسير » [1] .

وهكذا يرقى ابن جنى بالقراءة التى عدها غيره شاذة ، فيرجحها على قراءة الكافة على النحو الذى رأيت .

٦ — رده معنى القراءة الشاذة إلى القراءة الصحيحة بما هو متعارف شائع كثير عند العرب فى القديم والمولد .

من ذلك ما حكى — ابن مجاهد عن ابن عباس أنه قال لا تقرأ « فان آمنوا بمثل ما آمنتم به » فان الله ليس له مثل ، ولكن اقرأ بما آمنتم به ، قال : وروى عنه أيضاً أنه يقرأ « بالذى آمنتم به » قال وقال عباس فى مصحف أنس ، وأبى صالح ، وابن مسعود : « فان آمنوا بما آمنتم به » قال أبو الفتح : هذا الذى ذهب إليه ابن عباس حسن ، لكن ليس لأن القراءة المشهورة مردودة ، وصحة ذلك أنه إنما يراد فان آمنوا بما آمنتم به كما أراده ابن عباس وغيره أن العرب قد تأتى بمثل فى نحو هذا توكيداً وتسديداً يقول الرجل إذا نفى عن نفسه القبيح : مثلى لا يفعل هذا ، أى أنا لا أفعله ، ومثلك إذا سئل أعطى ، أى أنت كذاك قال : « مثلى لا يحسن قولا فع فع ، أى أنا لا أحسنه . وفى حديث سيف ذى يزن : أيها الملك مثلك من سر ، وبر ، أى أنت كذاك ، وهو كثير فى الشعر القديم والمولد جميعاً [2] .

٧ — ورب قراءة — عدها غيره شاذة — فيها بلاغة [3] ، وسأعود إلى تفصيل ذلك عند الحديث عن « استهداء ابن جنى الروح البلاغية فى التعليل والاحتجاج » وهو إذ يقف هذا الموقف من القراءات الشاذة فيرقى بها إلى درجة فوق قراءة الكافة أحياناً — يعتمد فى نظرته تلك على الأسس الآتية :

(ا) الرواية .   (ب) القياس على ما ورد فى آية أخرى أو فى كلام العرب .

(ج) ما هو فاش فى اللغة .   (د) الحس اللغوى .

---

(١) المحتسب ١/١٧ — ١٨

(٢) ١/١١٨

(٣) المحتسب ١/٢٨٨

وقد ترى تلك الأسس مفرقة فى توثيقه للشاذ ، وقد يجتمع منها اثنان ، أو أكثر — أحدهما الرواية — ولكنى وجدت مثالا جامعاً لها كلها فى قوله [1] :

(ا) ومن ذلك قراءة أبى عبد الرحمن فى رواية عطاء عنه ، وقراءة عاصم الجحدرى أيضاً : وملائكته وكتابه على التوحيد [2] ، قال أبو الفتح : اللفظ لفظ الواحد والمعنى معنى الجنس أى وكتبه .

(ب) ومثله قوله سبحانه هذا كتابنا ينطق عليكم بالحق .

(حـ) ووقوع الواحد موقع الجماعة فاش فى اللغة ... ألا ترى إلى قوله تعالى : « وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه » . وقال تعالى : « اقرأ كتابك كفى بنفسك اليوم ... فلكل إنسان كتاب فهى جماعة كما ترى . وقد قال : « هـذا كتابنا ينطق عليكم بالحق .. » وقال الله تعالى : نخرجكم طفلا أى أطفالا .

(د) وحسن لفظ الواحد هنا شىء آخر أيضاً ؛ وذلك أنه موضع إضعاف للعباد ، وإقلال لهم فكان لفظ الواحد لقلته أشبه بالموضع من لفظ الجماعة ، لأن الجماعة على كل حال أقوى من الواحد فاعرف ذلك [3] .

وتراه وهو يوثق القراءة بما هو شائع فى اللغة يقول مثلا : « حكاية الحال فاشية فى اللغة »[4] ، أو حذف المضاف والشعر وفصيح الكلام فى عدد الرمل سعة [5] ، أو يقول « أفشى من الشمس » [6] ، والنظائر فيه كثيرة جداً [7] ، أو « وقد كثر حذف القول من الكلام جداً » [8] إلى غير ذلك من التعبيرات الدالة على أنه فى تخريجه القراءة التى يعدها غيره شاذة — يعتمد على الكثرة والذيوع ، فيخرجها بذلك من دائرة الشاذ إلى الصحة والقياس .

ثانياً : تفسير قراءة الكافة بقراءة شاذة ، ويحتج بهذه لتلك مفسراً أو معرباً وتتجلى هذه الظاهرة فيما يأتى من الأحوال :

١ — تقويته وجهاً إعرابياً فى قراءة صحيحة بما ورد فى قراءة شاذة ، قال ومن ذلك قراءة ابن محيصن ، وبلال بن أبى بردة ، ويعقوب : أن الحمدلله : قال أبو الفتح : « هـذه القراءة تدل على أن قراءة الجماعة أن الحمد لله على أن مخففة من أن بمنزلة قول الأعشى :

(١) الحروف أ و ب و ج و د فيما يأتى تشير إلى الأسس السابقة على الترتيب
(٢) سورة البقرة اية ٢٨٥ (٣) المحتسب ١/٢٤٢ — ٢٤٣
(٤) ١/٣٨٠ (٥) ١/٢٢٣ (٦) ١/٢٣٠
(٧) ١/٢٣٠ (٨) ١/١١٣

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل

أى أنه هالك ، فكأنه على هذا ، وآخر دعواهم أنه الحمد لله[1] .

٢ — استئناسه لمعنى تحتمله قراءة الكافة بما ورد فى قراءة شاذة :

ومن ذلك قراءة أبى عبد الرحمن : قد أجيبت دعواتكما . قال أبو الفتح هذه جمع دعوة، وبهذه القراءة تعلم أن قراءة الجماعة : قد أجيبت دعوتكما، يرادفيها بالواحد معنى الكثرة ، وساغ ذلك لأن المصدر جنس ... والأجناس يقع قليلها موقع كثيرها، وكثيرها موقع قليلها[2] .

٣ — تقريره أن القراءة الشاذة يؤول معناها إلى قراءة الجماعة :

كما جاء فى احتجاجه لقراءة ابن مسعود : « إنى أرانى أعصر عنبا » قال أبو الفتح: هذه القراءة هى مراد قراءة الجماعة : « إنى أرانى أعصر خمراً » وذلك أن المعصور العنب فسماه خمراً ؛ لما يصير إليه من بعد حكاية لحاله المستأنفة كقول الآخر :

إذا مات ميت من تميم فسرك أن يعيش ، فجئ بزاد

أراد إذا مات حى ، فصار ميتاً كان كذا أو فليكن كذا، وعليه قول الفرزدق :
قتلت قتيلا لم ير الناس مثله . . . .[3]

٤ — استدلاله على إعراب فى قراءة الجماعة بقراءة شاذة :

كاحتجاجه لقراءة قتادة : « وكأين من نبى قتل معه ربيون كثير » مشددة . قال : فى هـذه القراءة دلالة على أن من قرأ من السبعة قتل أو قاتل معه ربيون ، فإن (ربيون) مرفوع فى قراءته بقتل أو قاتل ، وليس مرفوعاً بالابتداء ، ولا بالظرف الذى هو معه كقوله مررت برجل يقرأ عليه سلاح[4]

ثالثاً : مهاجمته القراءة الشاذة وتنكره لها ، وتعجبه من القراءة بها ، ويتجلى هذا المسلك فى الأحوال الآتية :

١ — قراءة الكافة أقوى معنى من قراءة شاذة : وذلك عندما احتج لقراءة ابن مسعود « وكان عبد الله وجيهاً » قال : قراءة الكافة أقوى معنى من هذه القراءة، وذلك أن هذه إنما يفهم منها أنه عبد الله ، ولا يفهم منها وجاهته عند من هى ؟ أعند الله أم عند الناس ؟ وأما قراءة الجماعة فانها تفيد وجاهته عند الله ، وهـذا أشرف من القول الأول ؛ لاسناد وجاهته إلى الله تعالى ، وحسبه هذا شرفاً[5] . وتراه هنا يفضل القراءة السبعية ، ولكنه معترف بالشاذة ، وهجومه عليها يكاد يكون هجوماً

(١) ١/٣٨٣ (٢) ١/٣٩٤ (٣) ١/٤٢٧
(٤) ١/ (٥) المحتسب : ٢٣٢/٢٠ وانظر ٣٠٤/١

ضمنياً [١]. وانظر كلامه فى الاحتجاج لقراءة : لا يقضى عليهم فيموتون ، وتقريره أن قراءة العامة أوضح وأشرح وتعليله ذلك [٢] .

٢ — القراءة الشاذة لغة مرذولة : قرر ذلك عند احتجاجه لقراءة ابن محيصن ثم أطره بادغام الضاد فى الطاء ، قال أبو الفتح : « هذه لغة مرذولة أعنى إدغام الضاد فى الطاء ؛ وذلك لما فيها من الامتداد والفشو ، فانها من الحروف الخمسة التى يدغم فيها مايجاورها ، ولاتدغم هى فيما يجاورها وهى: الشين، والضاد، والراء، والفاء، والميم ، ويجمعها فى اللفظ قولهم: ضم شفر، وقد أخرج بعضهم الضاد من ذلك، وجمعها فى قولهم: مشفر ، قال: لأنه قد حكى ادغام الضاد فى الطاء فى قولهم: فى اضطجع اطجع وأنشدوا قوله:

يا رب أباز من العفر صدع   تقبض الظل إليـــه ، واجتمع
لمـا رأى أن لا دعه ، ولا شبع   مال إلى أرطاة حقف واطجع

ويروى واضطجع ، وهو الأكثر والأقيس ، ويروى أيضاً فالطجع تبدل أيضاً اللام من الضاد .

٣ — القراءة الشاذة لاتعرف فى اللغة : ومن ذلك ابن شعيب قال : سمعت يحى ابن الحارث يقرأ: « لنظر كيف تعملون » نون واحدة قال . فقلت له : ماسمعت أحداً يقرؤها قال : هكذا رأيتها فى المصحف الامام مصحف عثمان . أيوب عن يحي عن ابن عامر: « لنظر » بنون واحدة مثله . قال أبو الفتح : ظاهر هذا أنه أدغم نون ننظر فى الظاء ، وهذا لايعرف فى اللغة ، ويشبه أن تكون مخفاة ، فظنها القراء مدغمة على عادتهم فى تحصيل كثير من الاخفاء إلى أن يظنوه مدغماً وذلك أن النون لاتدغم إلا فى ستة أحرف ؛ يجمعها قولك : يرملون [٣] .

٤ — القراءة الشاذة ضعيفة جداً : قرر ذلك فى قراءة أبى جعفر : للملائكةُ اسجدوا . قال أبو الفتح : هذا ضعيف عندنا جداً ؛ وذلك أن الملائكة فى موضع جر والتاء إذاً مكسورة ، ويجب أن تسقط ضمة الهمزة من اسجدوا لسقوط الهمزة أصلا إذا كانت وصلا ، وهذا إنما يجوز ونحوه إذا كان ماقبل الهمزة حرف ساكن صحيح نحو قوله عز وجل : وقالت ادخل واخرج . . فضم لالتقاء الساكنين ليخرج من ضمة إلى ضمة . . فأما ماقبل همزته هذه متحركة ، ولاسيما حركة إعراب ، فلاوجه لأن تحذف حركته ، ويحرك بالضم ، ألا تراك لاتقول قل للرجلُ ادخُـل ، ولاقل للمرأةُ ادخلى ، لأن حركة الاعراب لا تستهلك لحركة الاتباع إلا على لغية ضعيفة ،

(١) ومثل ذلك قراءة ومكراسيئا فى سبأ ٢٠٣/٢ (٢) المحتسب ٢٠٢/٢ (٣) ٣٨٤/١

وهى قراءة بعض البادية الحمدِ لله بكسر الدال ، ونحو منه ما حكاه لى أبو على أن أبا عبيدة حكاه من قول بعضهم: دعه فى حِرُمِّه لحذف كسرة راء حر، وألقى عليها ضمة همزة أمه، وهذا عندنا على شذوذه أعذر من قوله للملائكةُ اسجدوا ... ثم دلل على ذلك الحكم[1]

* * *

وعلى هذا النحو يقف ابن جنى من الشواذ ، يحكم حكما عادلا غير متحيز إلى فئة ، ويوفى بذلك ما ذكره فى المقدمة مما وعد به ، ونوه عنه ، غير أنه بعد ذلك حسن الظن بالشاذ لغة ؛ ثقة بمن رواه ، وأسوق للتدليل على نظرته تلك مثالين يختصران هذه النزعة ، ويغنيان عن التفصيل :

(ا) ومن ذلك قراءة أبى عمرو فى رواية هارون بن حاتم عن حسين عنه (بَغَتَّة) قال أبو الفتح : فلعله مثال لم يأت فى المصادر ، ولا فى الصفات أيضاً ، وإنما هو مختص بالاسم منه الشَّرَبَّة اسم موضع : أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن ، عن أبى عباس أحمد ابن يحي يقول عبد الله بن الحجاج التغلبى لعبد الملك بن مروان فى خبر له معه :

ارحم أصيبيتى الذين كأنهم   حِجْلَى تدرج بالشرَّبة وقع

ومنه الجَرَبَّة الجماعة ، واستشهد لذلك .

وجاء بلا تاء فى الاسم أيضاً وهو مَعَدٌّ ، وهَبَيٌّ ، وهو الصبى الصغير . ثم يقول هذه العبارة التى بها يقرر نزعته من حيث حسن الظن بالمروى ثقة بمن رواه : « ولا بد من حسن الظن بأبى عمرو ، ولاسيما وهو القرآن ، وما أبعده عن الزيغ والبهتان[2] !! . وكذلك أحسن الظن بابن عباس فى قراءته « وأيقن أنه الفراق » [3] .

(ب) روى الأعمش قال : سمعت أنسا يقرأ : لولوا إليه وهم يجمزون . قيل له وما يجمزون؟ إنما هى يجمحون ! قال : يجمحون ، ويجمزون ، ويشتدون واحد «قال أبو الفتح: ظاهر هذا أن السلف كانوا يقرءون الحرف مكان نظيره من غير أن تتقدم القراءة بذلك ، لكن لموافقة صاحبه فى المعنى ، وهذا موضع يجد الطاعن به إذا كان هكذا على القراءة مطعنا فيقول : ليست هذه الحروف كلها عن النبى (صلى الله عليه وسلم) ، ولو كانت عنه لما ساغ إبدال لفظ مكان لفظ؛ إذ لم يثبت التعبير فى ذلك عنه، ولما أنكر أيضاً عليه يجمزون . إلا أن حسن الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التى هى يجمحون ، يجمزون ، يشتدون ، فيقول : اقرأ بأيها شئت ، فجميعها قراءة مسموعة عن النبى (صلى الله عليه وسلم) لقوله عليه

(١) ١/ ٦٠   (٢) المحتسب ٢/ ٣٣٦   (٣) انظر ٢/ ٤١١

السلام : « نزل القرآن بسبعة أحرف كلها شاف كاف » ، فان قيل : لو كانت هذه الأحرف مقروءاً بجميعها لكان النقل بذلك قد وصل إلينا ، قيل أولا يكفيك أنس موصلا إلينا ؟ فان قيل أن أنسا لم يحكها قراءة ، وإنما جمع بينها فى المعنى ، واعتل فى جواز القراءة بذلك لا بأنه رواها قراءة متقدمة .

قيل : قد سبق من ذكر حسن الظن به ما هو جواب عن هذا

وبعد أن ساق نحواً من ذلك فى كلام العرب شعرائهم ومنشديهم ، قال : « وهذا لعمرى سائغ ؛ لأنه شعر ، وتحريفه جائز ؛ لأنه ليس دينا ولا عملا مسنوناً»[1] اهـ .

أرأيت كيف بلغ به حسن الظن بالرواة حتى أنه لم يجد جواباً مقنعاً — وقد قلب الأمور على أوجهها المختلفة — إلا أن يقول : بحسن الظن بأنس ! ؟

ثم أرأيت كيف لا يسلم بهذا التحريف فى القرآن محسناً الظن ، ولا يسلم باختلاف الرواية فى الشعر، وتحريف الكلم فيه عن مواضعه ، لأنه ليس دينا ولا عملا مسنوناً ؟ !

وبعد فها نحن أولاء نرى ابن جنى يتلمس الأسباب ، ويسلك سبيل الدفاع عن القراءات ، على حين رأينا من قبل أبا على وقد هاجم حمزة فى جره الأرحام من قوله تعالى: «واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام» وحكم بأن هذا ضعيف فى القياس وقليل فى الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن[2]، وبمثل ذلك هجم قراءة لابن عامر، ووصفها بالقبح ، والقلة فى الاستعمال ، ولو عدل عنها إلى غيرها كان أولى[3] .

وموقف أبى على يتفق مع خطته فى تحكيم القياس والنظر ، والبعد عن التعليل بالأثر ، أما ابن جنى فإن موقفه يتفق مع خطته التى أعلنها فى صدر كتابه «المحتسب» من الاعتداد بما سموه شاذاً ، لأنه محفوف بالرواية من أمامه ووارئه ، ومن هنا كان ابن جنى أرحب صدراً ، وأقرب إلى مذاهب القراء رحماً ، إذ كان بموقفه هذا يقترب من أهل الأثر، حيث يحسن الظن بالرواة من القراء على النحو الذى عرضته منذ قليل (انظر حسن ظنه بابن عباس فى قراءته « وأيقن أنه الفراق[4] » ، وحسن ظنه بأنس فى قراءته « لولوا إليه وهم يجمزون[5] » ، ويوثق ما رووه بما يعرفه من أوجه القياس ، انظر المحتسب فى توثيق ابن مجاهد، وأبى بكر محمد بن مقسم ، واعتداده بما رواه ، ثم تعليل ذلك بالقياس[6] . وكذلك فعل فى الاحتجاج لقراءة حمزة « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » وهى مردودة عند جمهرة البصريين[7].

(١) ٣٧٠/١ (٢) الحجة ٢٢٩/٣ (٣) الحجة ١٠٩/٤ (٤) ٤١١/٢
(٥) ٢٧٠/١ (٦) ٢٧٩/١ (٧) راجع كتاب الخصائص ٢٩٤/١

مدى تأثر ابن جنى بأبى على فى المحتسب

وابن جنى أمين جداً فيما ينقله عن أبى على ، تراه يدل على القدر الذى استعان به فيه ، وينبه عليه ، ثم يزيد هو من عنده معقبا ، أو معلقا ، أو خارجا ، فالمسائل والأصول لأبى على فيها النصيب الموفور ، ولكن ابن جنى يضعها فى بوتقة من فكره وتعليقه ، فيخرجها بعد ذلك أوضح أسلوباً ، وأسد نظراً ، وأشد تحقيقاً ، وأوثق صلة بروح العربية وخصائصها .

تراه مثلا يقول : « وحدثنى أبو على بكذا وكذا » ثم ينبه على ما انتهى إليه حديث الشيخ بقوله مثلا : « هذا آخر الحكاية عن أبى على — ويزيد على ذلك ما قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد [١] . أو يقول مثلا : « وروينا عن أبى زيد فيما أخذناه عن أبى على ، وعن غير أبى زيد كذا وكذا [٢] . . .

واقرأ قوله : « ورأيت أبا على (رحمه الله) يذهب إلى استحسان مذهب الكسائى فى قوله :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

لأنه قال : « عدى رضيت بعلى كما تعدى نقيضتها وهى سخطت به ، وكان قياسه رضيت عنى ، وإذا جاز أن يجرى الشىء مجرى نقيضه فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ وإلى هنا ينتهى الأصل الذى قرره أبو على ، ثم يزيد ابن جنى عليه بقوله : «وفيه غيره وذلك إذا رضى عنه فقد أقبل عليه ، فكأنه قال : « إذا أقبلت على بنو قشير » وهو غور من أنحاء العربية طريف ، ولطيف ، ومصون ، وبطين [٣] .

ويعتمد فى التدليل أحياناً على ما أنشده أبو على : قال فى الاحتجاج لقراءة الأعمش على الجودى « تخفيف ياءى الإضافة قليل إلا فى الشعر . أنشدنا أبو على :

بكى بعينك واكفُ القطر ابن الحوارى العالىَ الذكر [٤]

يريد الحوارى ، وروى عنهم لا أكلمك حيرى الدهر يريد حيرى الدهر ، وهنا فى النثر ، فعليه قراءة الأعمش جودى خفيفا [٥] .

---

(١) انظر المحتسب ١/٥٣ (٢) أنظر ١/٥٩ ، ٦٠ (٣) ١/٣٢

(٤) كل مبالغ فى نصرة آخر (حوارى) وخص بعضهم به أنصار الأنبياء (عليهم السلام) وقوله وأنشده ابن دريد . إنما أراد ابن الحوارى يعنى بالحوارى الزبير ، وعنى بابنه عبد الله ابن الزبير ... (٥) ١/٤٠٠

وتراه يستغل الأصل الذى قاله أبو على وسمعه منه ، وهو أن العرب إذا نطقت بالأعجمى خلطت فيه ، كما يستغل ما أنشده أبو على لرؤبة وغيره ثم يرقى من ذلك إلى التدليل على قراءة إسراييل بلا همز [١] .

وإنك لتراه يعتمد عليه فى التفسير اللغوى ؛ أورد فى تفسير قول الله تعالى : « سول لهم وأملى لهم [٢] » ... معنى سول لهم أى دلاهم ، وهو من السول وهو استرخاء البطن ، رجل أسول وامرأة سولاء إذا كان مسترخى البطن قال الهذلى :

كالسُّحُلِ البيضِ جَلاَ لَوْنَهَا　　سَحُّ نِجاء الحَمَلَ الأسْـوَل

أى السحاب المسترخى الأسافل لثقله ، وغزر مائه فهذا إذاً كقول الله سبحانه : فدلاهما بغرور وهذا اشتقاق حسن أخذناه عن أبى على [٣] .

وتتردد مظاهر هذا التأثر فى مواضع مختلفات من المحتسب ، ولكنى أعطيت الأمثلة الدالة من غير حصر أو استقصاء لأن ذلك أمر يطول .

وابن جنى فى مبتكراته التى يستقل فيها عن أستاذه — وما أكثرها كذلك — يشير إليها كأن يقول مثلا : « ينبغى أن يعلم ما أذكره [٤] » ، أو : « وفيه عندى شىء لم يذكره أبو على ولا غيره من أصحابنا [٥] » أو أن يقول : « ووجه ذلك [٦] عندى ما أذكره [٧] » ، أو نحو ذلك مما يرد فى كثير من صفحات الكتاب [٨] .

استغلال ابن جنى للعروض والقافية فى الاحتجاج

وابن جنى يستغل — كأستاذه — « العروض » فى التدليل والاحتجاج ، ولكنك تلحظ القلة فى ذلك ، هذا مع دماثة أسلوب التلميذ ، وبعده عن الجفوة والجفاف والتكلف والإفحام الذى تراه عند الشيوخ .

قال فى قراءة ابن عباس : « فأمتعه قليلا ثم أضطره إلى عذاب النار [٩] » يحتمل أمرين : أحدهما وهو الظاهر أن يكون الفاعل فى قال ضمير إبراهيم عليه السلام أى قال إبراهيم : ومن كفر فأمتعه يا رب ثم أضطره يارب . وحسن على هذا إعادة

---

(١) ٧١/١　(٢) سورة محمد آية ٢٥　(٣) المحتسب ٣٣٧/٢　(٤) ٤٩/١
(٥) ٤١١/٢ — ٤١٢　(٦) يشير إلى قراءة ياحسره على العباد بالهاء ساكنة .
(٧) ٢٦١/٢　(٨) انظر مثلا ٣٩/١ و١٩٦/١ و٤٥/٢
(٩) س(١) آية ١٢٦ .

قال لأمرين . أحدهما : طول الكلام ، فلما تباعد آخره من أوله أعيدت ، قال : لبعدها كما قد يجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره . والآخر أنه انتقل من الدعاء لقوم إلى الدعاء على آخرين ، فكان ذلك أخذاً فى كلام آخر ، فاستؤنف معه لفظ القول فجرى ذلك مجرى استئناف التصريع فى القصيدة إذا خرج من معنى إلى معنى ، ولهذا ما يقول الشاعر فى نحو ذلك :

ألا ناد فى آثارهن الغوانيا   سقين سماما !! ما لهن وماليا ؟

كان التصريع مع الانتقال من حال إلى حال أخرى بالجواز ، فهذا أحد الوجهين[١] . . .

وجاء فى الاحتجاج لقراءة : « ياحسره على العباد » ... مبيناً أثر إطالة الصوت ، وعلى هذا قال سيبويه : إنهم يقولون سير عليه ليل يريدون ليل طويل ، وهذا إنما يفهم عنه بتطويل الياء فيقولون ســـير عليه ليل فقامت المدة مقام الصفة ، ومن ذلك ما تستعمله العرب من إشباع مدات التأسيس ، والردف ، والوصل ، والخروج عناية بالقافية ؛ إذ كانت للشعر نظاما ، وللبيت اختتاما[٢] . . . » وانظر مهاجمة الفراء فى تأويله قراءة أهل المدينه يخطف بسكون الخاء والطاء والتشديد فيجمع بين ساكنين[٣] .

المنطق وظهوره عند ابن جنى فى الاحتجاج

وهو ذو منطق خفيف يأتى به فى التدليل سمحا سهلا ، لا يمعن فيه كما يمعن أستاذه أبو على فيه ، ومن هنا لم يشق ابن جنى على القارىء ، ولم يعنف به كما لا يطيل ، فذكر الأوجه ، والتفريعات ، والاحتمالات قليلا ما يرد عند ابن جنى[٤] . وإنك لتراه يأتى بالمقدمات التى تسلم إلى النتيجة فى غير عسر ، كما تراه يقايس ، أو يقول بالأولى والأجدر فى هوادة ولين ، وسأضرب أمثلة ثلاثة أعقب ، كل مثال بالاشارة إلى ما يدل على اعتماده على المنطق ، وإلى ما فيه من مسائله فى الاحتجاج والتدليل .

المثال الأول :

أنكر ابن مجاهد رواية الحلوانى عن قالون عن شيبة « أو آوى إلى ركن شديد[٥] » . فدلل ابن جنى على أن ما أنكره ابن مجاهد سائغ جائز ؛ وهو أن تعطف آوى على قوة

(١) ١/١٠٨   (٢) ٢/٢٦١   (٣) ١/٤٢
(٤) انظر مثلا ص ١/١٠٨   (٥) سورة هود آ ٨٨

فكأنه قال «لو أن لى بكم قوة ، أو أويا إلى ركن شديد ، فاذا صرت إلى اعتقاد المصدر فقد وجب اضمار أن ونصب الفعل بها ، ومثله قول ميسون بنت بجدل الكلبية :

للبس عبـــاءة وتقر عينى أحب إلىّ من لبس الشفوف

فكأنها قالت : للبس عباءة وأن تقر عينى ، أى لأن ألبس عباءة وتقر عينى أحب إلى من كذا ، وعليه بيت الكتاب أيضاً :

فلولا رجال من رزام أعزة وآل سبيع أو أسوءك علقما

أى أو أن أسوءك فكأنه قال : أو مساءتى إياك . فكذلك هذه القراءة لو أن لى بكم قوة أو أويا أى أو أن آوى إلى ركن شديد وهذا واضح [١] .

فانظر إلى ذلك القياس الذى عقده بين هذه الآية وقول ميسون : للبس عباءة . وبيت الكتاب : فلولا رجال . . . ثم انظر إلى ما يشبه النتيجة لهذا القياس فى قوله : فكذلك هذه القراءة . . . . ثم انظر بعد ذلك إلى قوله : « وهذا واضح » وهو قول يشبه العبارة التى يسجلها المشتغلون بالنظريات الهندسية فى أعقاب البراهين .

المثال الثانى :

دلل على أن « أبيك » فى قوله تعالى : « وإله أبيك » [٢] جمع لا مفرد بما يأتى — وفيه رد على ابن مجاهد فى ان أبيك مفردهنا — قال أبو الفتح : « قول ابن مجاهد » « بالتوحيد لا وجه له ، وذلك أن أكثر القراءة « وإله آبائك » جمعا كما ترى ، فاذا كان أبيك واحداً كان مخالفاً لقراءة الجماعة فنحتاج حينئذ إلى أن يكون أبيك هنا واحداً فى معنى الجماعة ، فاذا أمكن أن يكون جمعاً كان كقراءة الجماعة ، ولم يحتج فيه إلى التأول لوقوع الواحد موقع الجماعة ، وطريق ذلك أن يكون أبيك جمع « أب » على الصحة على قولك للجماعة هؤلاء أبون أحرار ، أى آباء أحرار ، وقد اتسع ذلك منهم ، ومن أبيات الكتاب :

فلما تبين أصواتنـا بكين ، وفديننا بالأبينا

وقال أبو طالب :

ألم تر أنى بعد همّ هممته لفرقة حر من أبين كرام ؟

وقال الآخر : « فهو يفدى بالأبين والخال » .

وقد أشبعنا هذا الموضع فى شرح ديوان المتنبى . ويؤكد أن المراد به الجماعة

(١) ٤٠٦/١ — ٤٠٧ (٢) س ١ آ ١٣٣

ما جاء بعده من قوله : « إبراهيم وإسماعيل وإسحق » فأبدل الجماعة من أبيك ، فهو جماعة لا محالة ، لاستحالة إبدال الأكثر من الأقل . فيصير قوله تعالى « وإله أبيك » كقوله « وإله ذويك » هذا هو الوجه ، وعليه فليكن العمل[1] .

وفي هذا المثال نرى أكثر من دليل على استعانته بالمنطق في التدليل :

(ا) ففي قوله : « وذلك أن أكثر القراءة وإله آبائك جمعاً كما ترى ... الخ تعليل لقوله « لا وجه له » .

(ب) وفي استشهاده بأبيات الكتاب ، وأبي طالب وغيرهما استعمال للدليل المؤسس.

(ج) وفي قوله : ويؤكد أن المراد به الجماعة اتباع الدليل المؤسس بالدليل المؤكد .

(د) وفي قوله : فيصير قوله تعالى وإله أبيك ... قياس وتنظير .

(ه) وقوله في خاتمة هذا الدليل : « هـذا هو الوجه ، وعليه فليكن العمل » — كالنتيجة التي يسلم إليها البرهان .

المثال الثالث : خطأ ابن جني ابن مجاهد في قوله : آيدتك على فاعلتك من قوله تعالى : « إذ أيدتك بروح القدس »[2] قال أبو الفتح : « هذا الذي توهمه ابن مجاهد أن أيدتك على فاعلتك لا وجه له . وإنما أيدتك أفعلتك من الأيد وهو القوة . وقال أبو علي : « إنما كثر فيه أيدتك فعلتك ؛ لما يعرض في أيدتك من تصحيح العين مخافة توالي اعلالين في أيدتك ، وأنشدنا قوله :

يذبي تجاليدي واقتادها ثاو كرأس الفدن المؤيد

فهذا من أيدته أي قويته لأنه مفعل كمكرم ... ولو كان أيدتك كما ظن ابن مجاهد فاعلتك لكان اسم المفعول منه مؤايد كمقاتل ومضارب ، ولكن قراءة من قرأ آتيناها فاعلنا ، ولو كان أفعلنا لما احتاج إلى حرف الجر ، لأنه إنما يقال أتيت زيداً بكذا ، وآتيته كقولك أعطيته ، فكذاك لو كان آتينا أفعلنا لكان آتيناها كقولك أعطيناها ، وأنت لا تقول آتيته بكذا كما لا تقول أعطيته بكذا . فقوله في تلك القراءة آتيناها كقولك حاضرنا بها ، وشاهدنا بها وهذا واضح .

ومعنى قول أبي علي : لو جاء آيدتك على ما يجب في مثله من إعلال عين أفعلت إذا كانت حرف علة كأقمت زيداً ، وأبعته أي عرضته للبيع لتتابع فيه اعلالان ، لأن أصل آيدت أأيدت ؛ كما أن أصل آمر أأمر ، فانقلبت الهمزة الثانية ألفاً لاجتماع

---

(١) ١/١١٢ (٢) سورة المائدة آ ١١٠

الهمزتين فى كلمة واحدة، والأولى منهما مفتوحة، والثانية ساكنة فهى فى الأسماء نحو آدم وآدار ، فكان يجب أيضاً أن تلقى حركة العين على الفاء وتحذف العين ، فكان يجب على هذا أن تقلب الفاء هنا واواً ؛ لأنها قد تحركت وانفتح ما قبلها ولا بد من بدلها لوقوع الهمزة الأولى قبلها كما قلت فى تكسير آدم أو ادم فكان يلزم على هذا أودته ؛ كأقته ، وأدرته فتحذف العين كما ترى، وتقلب الفاء التى هى فى الأصل همزة واواً فتعتل الفاء والعين جميعاً ، وإذا أدى القياس إلى هذا رفض وكثر فيه فعلت أيدت؛ ليؤمن ذلك الاعتلالان ، فلما استعمل شىء منه جاء قليلا شاذاً أعنى آيدت . وإذا كانوا قد أخرجوا عين أفعلت وهى حرف علة على الصحة نحو قوله : « صددت فأطولت الصدود » ، وقولهم : « أغيلت المرأة، وأغيمت السماء ، وأخوص الرمث ، وأعوز القوم ، وأليث الشجر — ولو خرج على منهج إعلال مثله لم يخف فيه توالى اعلالين كان خروج آيدت على الصحة لما كان يعقب اعلال عينه من اجتماع اعلالها مع اعلال الفاء قبلها أولى وأجدر . فقد ثبت أن قراءة مجاهد إذ آيدتك إنما هو أفعلتك لا فاعلتك كما ظن ابن مجاهد[1] .

وفى هذا المثال غير دليل على تأثر ابن جنى بأبى على فى التدليل :

فهو — أولا — يستشهد به فى التدليل

(ا) فيورد تعليله الذى يمت إلى الدراية والصنعة وذلك قوله : « إنما كثر فيه أيدتك »

(ب) ثم ينشد قوله : يذنى تجاليدى وأقتادها . . .

وذلك أشبه بالدليل النقلى .

وهو — ثانيا يتبع هذا الاستشهاد النقلى بشرح كلام ابى على وإيضاحه

وهو — ثالثا — يستعمل القياس المضمر فى قوله : ولو كان آيدتك كما ظن ابن مجاهد . . الخ

ثم هو — رابعا — ينبه إلى قياس خاطىء ربما قاس ابن مجاهد عليه فى قوله : « ولكن قراءة من قرأ آتيناها فاعلنا . . .

وهو — خامسا — يعود إلى شرح قول ابى على مفسراً مبهماته ، عارضا فكرته فى اسلوب اوضح من أسلوبه ، ضاربا الأمثلة المقربة [2]

---

(١) ١/٩٢ — ٩٤ (٢) انظر فى ضرب الأمثلة المقربة المحتسب : ١/٢٠٣

وهو — سادساً — يقول بالأولى والأجدر فى خروج آيدت على الصحة حيث قد أخرجوا عين أفعلت ، وهى حرف علة على الصحة .

وأخيراً — سابعاً — هذه العبارة التى ذيل بها رده على ابن مجاهد ، والتى تشبه النتيجة التى يصل إليها المبرهن بعد المقدمات والحيثيات وهى قوله : « فقد ثبت » .

ومن آثار أبى على الظاهرة عند ابن جنى :

الاستشهاد بقراءة على قراءة : كما فى الاحتجاج ، لقراءة مجاهد ، وسعيد بن جبير « إن هذا لساحر مبين » [1] قال أبو الفتح : « هـذا على قراءة الجماعة لسحر مبين إشارة إلى الفعل الواقع هناك من قلب العصا حية ونحوه ، وهذا على من قرأ لساحر إشارة إلى موسى (عليه السلام) . كما أن هذا من قول الله تعالى : «هذا يوم لا ينطقون» إشارة إلى اليوم ، وهذا على قراءة من قرأ « هذا يوم لا ينطقون » بالنصب إشارة إلى الفعل الواقع فى ذلك اليوم [2] وكذلك فعل فى الاحتجاج لقراءة « وعلم آدم الأسماء » [3] .

البلاغة ومسائلها فى المحتسب : رأينا أبا على يلم ببعض مسائل البلاغة ، وهنا نرى ابن جنى يلم ببعض المسائل الأخرى على نحو آخر يختلف عن أبى على ، ذلك لأن ابن جنى قد اقتدى فى تناوله هـذه المسائل بالحس اللغوى ، والنزوع النفسى ، والطبع الانسانى ، فى أسلوب نقى من شوائب التعقيد . وسأعرض أمثلة لذلك كله ، وأعقب عليها مثالا مثالا بما يبدو من ملاحظات :

(ا) قراءة ابن مسعود : « إنى أرانى أعصر عنباً » [4] قال أبو الفتح : « هذه القراءة هى مراد قراءة الجماعة . « إنى أرانى أعصر خمراً » ذلك أن المعصور حينئذ هو العنب فسماه خمراً لما يصير إليه من بعد حكايته لحاله المستأنفة كقول الآخر :

إذا ما مات ميت من تميم   فسرك أن يعيش فجىء بزاد

أراد إذا مات حى فصار ميتاً كان كذا أو فليكن كذا ، وعليه قول الفرزدق :

« قتلت قتيلا لم ير الناس مثله [5] .

وغنى عن التعليق هذا المثال ، وما يشير إليه من مسائل المعـانى ، فهنا مسألة من مسائل المجاز باعتبار ما يصير إليه أو ما سيكون .

(١) سورة يونس آ ٧٦ (٢) ٣٩٤/١ (٣) أنظر ٤٩/١ — ٥٣ وانظر احتجاجه بقراءة يتوتون ١٣٦/١ (٤) سورة يوسف آ ٣٦ (٥) المحتسب ٤٢٧/١

(ب) ومن القراءات التى احتج لها قراءة يزيد البربرى: « وعُلِّمَ آدم الأسماء كلها » قال أبو الفتح: « ينبغى أن يعلم ما أذكره، وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة بعد الفاعل كضرب زيد عمراً، وإذا عناهم ذكر المفعول قدموه على الفاعل، فقالوا: « ضرب عمرا زيد » فاذا ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبه فقالوا: « عمرا ضرب زيد » فان تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رب الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد « فجاءوا به مجيئاً ينافى كونه فضلة، ثم زادوه على هـذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد « فحذفوا ضميره، ونووه ولم ينصبوه على ظاهر أمره رغبة به عن صورة، الفضلة، وتحامياً لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم أنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغوا ذكر الفاعل مظهراً أو مضمراً فقالوا « ضرب عمر » فاطرح ذكر الفاعل البتة، نعم، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل ألبته، وهو قولهم أولعت بالشىء ولا يقول « أوْ لَعَنِى به كذا » وقالوا: « ثُلِجَ فؤاد الرجل » ولم يقولوا « ثَلَجَه كذا » وامتُقِعَ لونُه ولم يقولوا: « امتقعه كذا » ولهذا نظائر فرفض الفاعل هنا البتة، واعتماد المفعول به البتة دليل على ماقلناه فاعرفه وأظننى سمعت أو لعنى به كذا، وإن كان كذلك فما أقله أيضاً وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة، وإنما كانت كذلك لأنها تخلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها، ألا ترى أنك إذا قلت: « رغبت فى زيد » أفيد منه إيثارك له، وعنايتك به، وإذا قلت: « رغبت عن زيد » أفيد منه اطراحك له، وإعراضك عنه، ورغبت فى الموضعين بلفظ واحد، والمعنى ماتراه من استحالة معنى رغبت إلى معنى زهدت. وهذا الذى دعاهم إلى تقديم الفضلات فى نحو قول الله سبحانه « ولم يكن له كفوا أحد » وإنمـا موضع اللام التأخير، ولذلك سيبويه (كذا) إن الجفاة ممن لا يعلم كيف هى فى المصحف يقرؤها « ولم يكن كفوا له أحد ».

فان قلت: « فقد قالوا زيدا ضربته فنصبوه، وإن كانوا قد أعادوا عليه ضميراً يشغل الفعل بعده عنه حتى أضمروا له فعلا ينصبه، ومع هذا فالرفع أقوى وأعرب، وهذا ضد ما ذكرته من جعلهم إياه رب الجملة ومبتدأها فى قولهم: « زيد ضربته »

قيل : هذا وإن كان على ما ذكرته فان فيه غرضاً من موضع آخر ، وذلك أنه إذا نصب على ما ذكرت فانه لايعدم دليل العناية به وهو تقديمه فى اللفظ منصوباً ، وهذه صورة انتصاب الفضلة مقدمة؛ لتدل على قوة العناية به ، لاسيما والفعل الناصب له لا يظهر أبداً مع تفسيره فصار كأن هذا الفعل الظاهر هو الذى نصبه وكذلك يقول الكوفيون أيضاً ، فاذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم الفضلة حتى ألغوا حديث الفاعل معها ، وبنوا الفعل لمفعوله فقال : « ضرب زيد » حسن قوله تعالى « وعلم آدم الأسماء كلها » لما كان الغرض فيه أنه قد عرفها وعلمها وأنس أيضاً علم المخاطبين بان الله سبحانه هو الذى علمه إياها بقراءة من قرأ، وعلم آدم الأسماء كلها، ونحوه قوله تعالى : « إن الانسان خلق هلوعا وقوله تعالى » ، « وخلق الانسان عجولا » هذا مع قوله : « خلق الانسان من علق » ، وقال سبحانه « خلق الانسان علمه البيان » ، وقال تبارك اسمه : « خلق الانسان من صلصال كالفخار » فقد علم أن الغرض بذلك فى جميعه أن الانسان مخلوق ومضعوف ، وكذلك قولهم : ضرب زيد، إنما الغرض منه أن يعلم أنه قد ضرب ، وليس الغرض أن يعلم من الذى ضربه ، فان أريد ذلك ولم يدل عليه فلابد أن يذكر الفاعل فيقال : « ضرب فلان زيداً ، فان لم يفعل كلف علم الغيب[1] » !!

وقد قصدت قصداً إلى نقل ذلك النص بتمامه — كما قصدت إلى نقل نصوص أخرى فى هذا الفصل — ؛ ليتضح أسلوب ابن جنى فى تناوله المسائل العلمية ، ثم لايغنى فى هذا النص جزء من جزء ، فتفهمه والتعليق عليه يدعوان إلى قراءته جملة واحدة دون بتر أو اكتفاء ، ويبدو من هذا النص :

أولا — ما أشرت إليه منذ حين إلى أن ابن جنى إذا ما أحس أنه سيتناول فكرة مبتكرة يستقل بها عن شيوخه نبه إليها بمثل قوله هنا : « ينبغى أن يعلم ما أذكره » أو نحو ذلك .

ثانيا — هذا الأسلوب القوى الآسر فى مسألة من مسائل النحو ، ويكفى أن ترجع إلى قوله مثلا : « فإن تظاهرت العناية به عقدوة على أنه رب الجملة . . . » أو قوله : « ولم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له وبنوه على أنه مخصوص به » ثم هذه المقابلة فى تفسير التعبيرين : « رغبت فى زيد » و « رغبت عنه » فالأول « يفيد

---

(١) ١/٤٩ — ٥٣

إيثارك له ، وعنايتك به ، والآخر يفيد اطراحك له، وإعراضك عنه الخ . . .

ثالثاً — هذا المنطق الخفيف الذى أذابه التدليل السمح فى هوادة ولين لا يرهق القارئ ، ولا يكد ذهن السامع .

رابعاً — هذا المنهج التعليمى الذى يقدم النظائر المفهومة ليقرب بها ، ويقيس عليها نظائر أخرى من أشباهها . ذلك قوله :

فاذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة .. حسن قوله تعالى : « وعلم آدم الأسماء » .

خامساً — ذلك التذوق اللغوى وفهم روح العربية وأسرارها .

سادساً — تحدثه فى نظرية النظم التى وضع أساسها لعبد القاهر الجرجانى من بعده .

سابعاً — أنى لا أجد فرقا بين ما يقوله ابن جنى هنا وما يقرره المحدثون من النقاد والباحثين فى علوم البلاغة والنقد من أن « الفكرة والصورة فى الأسلوب كل لا يتجزأ ، ووحدة لا تتعدد ، وليس أدل على اتحادهما من أنك إذا غيرت فى الصورة تغيرت الفكرة ، وإذا غيرت فى الفكرة تغيرت الصورة فقولك « أعنيك » غير قولك « إياك أعنى » وقولك » كل ذلك لم يكن غير قولك : « لم يكن كل ذلك » وقولك « ما شاعر إلا فلان غير قولك » ما فلان إلا شاعر « فترتيب الألفاظ فى النطق لا يكون إلا بترتيب المعانى فى الذهن [1] » .

(ح) فى احتجاجه لقراءة « فبذلك فلتفرحوا » [2] برهن على أن هذه القراءة خارجة عن أصلها لاستغنائهم ب اضرب عن لتضرب ونحوه . . . ثم قال : « وكأن الذى حسن التاء هنا أنه أمرهم بالفرح فخوطبوا بالتاء؛ لأنها أذهب فى قوة الخطاب فاعرفه . ولا تقل قياساً على ذلك فلتحزنوا ، لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم فتؤكد ذلك بالتاء [3] .

أرأيت كيف لاءم بين التعبيرات المختلفة وطبيعة النفس الانسانية ؟ فالفرح مقبول ، والحزن غير مقبول ، ومن هنا حسن فلتفرحوا ، ولم يحسن فلتحزنوا ، مستغلا فى ذلك الأصل النحوى : من أن التاء أذهب فى قوة الخطاب ؟

---

(١) دفاع عن البلاغة للزيات : ٦٠ (٢) سورة يونس آ ٥٨
(٣) المحتسب ١/٣٩٠

ثم ألا تراه قد نبه إلى خروج الأمر عن معناه الحقيقي إلى التهديد والارغام مما يبرر المخاطبة بالحزن بعد أن نهاك، عنه، وحذرك إياه!

ثم ألا تراه — بعد ذلك — كيف استغل الميول الانسانية فى الاحتجاج لقراءة مروية؟! ثم اقرأ فى نحو ذلك حديثه عن قوله تعالى: «نخرجكم طفلا» أى أطفالا، فبعد أن قرر أصلا لغوياً هو أن وقوع الواحد موقع الجماعة فاش فى اللغة» قال: «وحسن لفظ الواحد هنا شيء آخر أيضاً وذلك أنه موضع إضعاف للعباد، وإقلال لهم، فكان لفظ الواحد لقلة أشبه بالموضع من لفظ الجماعة، لأن الجماعة على كل حال أقوى من الواحد فاعرف ذلك[1].

وهكذا يمزج ابن جنى فى الاحتجاج بين الأصل اللغوى المقرر، والادراك الفنى المحرر.

(د) ثم إليك هذا النص الذى أنقله — على طوله — لأن فيه امتاعاً، وابتكاراً، واستهداء بالحس النفسى، واعتماداً على الذوق الادبى، واتكاء فى التعليل على طبيعة العربى فى التعبير، وفيه إلى جانب ذلك دمائة ورقة واشباع[2]!

قال فى الاحتجاج لقراءة يا حسرهْ على العباد، ويا حسرةَ العباد:

أما يا حسرهْ على العباد بالهاء ساكنة ففيه النظر، وذلك أن قوله على العباد متعلق بها أو صفة لها، وكلاهما لا يحسن الوقوف عليها دونه ووجه ذلك عندى ما أذكره، ذلك أن العرب إذا أخبرت عن الشيء غير معتمدته ولا معتزمة عليه أسرعت فيه، ولم تتأن على اللفظ المعبر به عنه، وذلك كقوله «قلنا لها قفى لنا قالت قاف» معناه وقفت، فاقتصرت من جملة الكلمة على حرف منها تهاوناً بالحال، وتثاقلا عن الاجابة، واعتمادا المقال، ويكفى فى ذلك قول الله سبحانه: «لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم» قالوا فى تفسيره هو كقولك لا والله، بلى والله! فأين سرعة اللفظ بذكر اسم الله تعالى هنا من التثبت فيه، والاشباع له، والمماطلة عليه من قول الهذلى:

فوالله لا أنسى قتيلا رزيته بجانب قُوسَى[3] — ما مشيت على الأرض

أفلا ترى إلى تطعمك هذه اللفظة فى النطق هنا بها، وتمطيك لاشباع معنى القسم عليها؟

(١) ١/٢٤٢ — ٢٤٣

(٢) هذه هى السمات الظاهرة فى ذلك النص وهناك سمات اخرى يشترك فيها مع نصوص تحدثت عنها فى مناسبات مختلفة من هذا الفصل.

(٣) اسم موضع انظر معجم البلدان لياقوت.

وكذلك أيضاً قد ترى إطالة الصوت بقوله من بعده :

بلى إنها تعفو الكلوم وإنما توكل بالأدنى، وإن جل ما يمضى

أفلا تراه لما أكذب نفسه ، وتدارك ما كان أفرط فيه لفظه أطال الاقامة على قوله بلى؛ رجوعاً إلى الحق عنده ، وانتكاثاً عما كان عقد عليه يمينه، فأين قوله هنا « فوالله » وقوله « بلى » منهما فى قوله : لا والله ، وبلى الله ؟ وعليه قوله تعالى : « ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان » ، أى وكدتموها وحققتموها ، وإذا أوليت هذا أدنى تأمل عرفت منه وبه ما نحن بسبيله ، وعلى سمته ، وعلى هذا قال سيبويه إنهم يقولون سير عليه ليـــل يريدون « ليل طويل» وهـذا إنما يفهم عنهم بتطويل الياء فيقولون : سير عليه ليـــل ، فقامت المدة مقام الصفة ، ومن ذلك ما تستعمله العرب من اشباع مدات التأسيس، والردف، والوصل، والخروج، عناية بالقافية؛ إذ كانت للشعر نظاماً، وللبيت اختتاماً ، أخبرنا أبو أحمد الطبرانى عن شيخ له ذكره عن البحترى قال : سمعت ابن الاعرابى يقول : استجيدوا القوافى ؛ فانها حوافر الشعر ، وقال له الشجرى فى بعض كلامه : « القافية رأس البيت » ، وهذا ليس نقضاً للأول ، وإنما غرضه فيه أنها أشرف ما فيه، كما أن حوافر الفرس هى أوثق ما فيه ، وبها نهوضه ، وعليها اعتماده ، ولقد تغنى يوماً خفير لنا بشعر مؤسس نحو قوله : « ألا عللانى قبل يوم العواذل » فلعهدى به وهو يمطل الألف حتى يخطو به فرسه الخطوة والعشرين. ولولا ظاهر ما فى القول لقلت الا كثر . فاذا تجاوز الألف أسرع عند الدخيل فاختلس الذال والروى بعدها، وكان أيضاً يمده بتقبل صدى صوته مع تماديه واغتراق أقصى النفس فيه ما كان يعطيه إياه نقل الفرس به ، فان ذلك كان يهز الألف ويصنعها ويزيل تحيرها والساذجية المملولة عنها .. وإذا كان جميع ما أوردناه ونحوه مما استطلناه فحذفناه يدل على الأصوات تابعة للمعانى فمتى قويت قويت ، ومتى ضعفت ضعفت . . . علمت أن قراءة من قرأ يا حسرهْ على العباد بالهاء ساكنة إنما هو لتقوية المعنى فى النفس ، وذلك أنه موضع وعظ وتنبيه ، وايقاظ وتحذير ، فطال الوقوف على الهاء كما يفعله المستعظم للأمر المتعجب منه ، الدال على أنه قد بهره ، وملك عليه لفظه وخاطره ، ثم قال من بعد على العباد عاذراً نفسه فى الوقوف على الموصول دون صلة لما كان فيه ، ودالا للسامع على أنه إنما تجشم ذلك على حاجة الموصول إلى صلته ، وضعف الاعراب وتحجره على جملته ؛ ليفيد السامع منه ذهاب الصورة

بالناطق . ولا يخف ذلك عليك على ما به من ظاهر انتقاض صنعته ، فان العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الاعراب لصحة المعنى [1]

وهو فى مثل هذه الابتكارات يسمح لنفسه بأن يطيل ، ويستطرد من مثال إلى مثال غير خارج عن الموضوع الذى يتحدث فيه ، ويحتج له .

(ه) ثم أقرأ حديثه عن «التضمين» بمايدل على تفهمه لروح العربية ، وغوصه البعيد عن أسرارها ، قال فى قراءة : « وما يُخدَعون إلا أنفسهم » [2] بضم الياء وفتح الدال : « هذا على قولك « خدعت زيداً نفسه » ومعناه عن نفسه ، فان شئت قلت على هذا حذف حرف الجر فوصل الفعل ، كقوله عز اسمه « واختار موسى قومه سبعين رجلا » أى من قومه وقوله : « أمرتك الخير » أى « بالخير » . وإن شئت قلت : حمله على المعنى فأضمر له ما ينصبه ، وذلك ان قولك خدعت زيداً عن نفسه يدخله معنى انتقصته نفسه ، وملكت عليه نفسه ، وهـذا من أسد وأدمث مذاهب العربية ، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الـكلام فيأخذه اليـه ، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه ، وجلته أنه متى كان فعل من الأفعال فى معنى فعل آخر فـكثيراً ما يجرى أحدهما مجرى صاحبه ، فيعدل فى الاستعمال به اليه ، ويحتذى فى تصرفه حذو صاحبه ، وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه ، ألا ترى إلى قول الله (جل اسمه) « هل لك إلى أن تزكى » [3] ، وأنت تقول : هل لك فى كذا ؟ لـكنه لما دخله معنى أجذبك إلى كذا وأدعوك اليه قال : هل لك أن تزكى ، وعليه قول الفرزدق :

كيف تراني قالباً مجنى   قد قتل الله زيادا عنى

واستعمل عن ها هنا لما دخله من معنى قد صرفه الله عنى ؛ لأنه إذا قتله فقد صرف عنه وعليه قوله تعالى : « أحل لـكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائـكم » [4] ، وأنت لا تقول رفثت الى المرأة ؛ وإنما رفثت بها ومعها ، ولما كان الرفث بمعنى الافضاء ، عدى بالى كما يعدى أفضيت بالى ، نحو قولك أفضيت الى المرأة . وهو باب واسع منقاد . . . . فـكذلك قوله عز وجل : « وما يُخـدَعون الا أنفسهم » جاء على خدعته نفسه لما كان معناه معنى انتقصته نفسه [5] .

(١) ٢/٢٦١

(٢) سورة البقرة آية ٩   (٣) سورة النازعات آية ١٨   (٤) سورة البقرة آية ١٨٧

(٥) ١/٣١

ويبدو فى هذا النص أيضاً «المنطق الخفيف» الذى يستقرى الأمثلة ، ويستعرض المقدمات ؛ ليستنبط منها النتائج . . . فى غير جفاف ، ولا إرهاق ، ولا تعمل .

(و) وهو فى نص آخر يتحدث عن « التجريد » حديث الأديب العالم فى تدين وخضوع ، ويتناوله بروح الناقد الموازن المستعرض للنظائر من الشعر القديم ، وشعر المولدين ، فى منطق لا يجفو عن القراء ، ولا ينبو على الأسماع ، ويخرّج القراءة الشاذة تخريجاً متضمنة البلاغة فى التعبير ، ويرجحها بذلك على القراءة السبعية :

« ومن ذلك قراءة الحسن (رضى الله عنه) : « اهدنا صراط المستقيم » قال أبو الفتح : ينبغى أن يكون أراد ـ والله أعلم ـ : التذلل لله سبحانه ، وإظهار الطاعة له ، أى قد رضينا منك يا ربنا بما يقال له صراط مستقيم ، ولسنا نريد المبالغة فى قول من قرأ : الصراط المستقيم ، أى الصراط الذى قد شاعت استقامته ، وتعولمت فى ذلك حاله وطريقته ، فان قليل هذا منك لنا زاك عندنا ، وكثير من نعمتك علينا ، ونحن له مطيعون ، وإلى ما تأمر به ، وتنهى فيه صائرون . وزاد فى حسن التفكير هنا ما دخله من المعنى ، وذلك أن تقديره : « أدم هدايتك لنا » ، فانك إذا فعلت ذلك بنا فقد هديتنا إلى صراط مستقيم فجرى حينئذ مجرى قولك : لئن لقيت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لتلقين منه رجلا متناهيا فى الخير ، ورسولا جامعاً لكل الفضل ، فقد آلت به الحال إلى معنى التجريد كقول الأخطل :

بنزوة لص بعد ما مر مصعب بأشعث لا يفلى ، ولا هو يقمل

ومصعب نفسه هو الأشعث ، وعليه قول طرفة :

جازت القوم إلى أرحلنا آخر الليل بيعفور خدر

وهى نفسها عنده اليعفور أنشدنا أبو على :

أفاءت بنو مروان ظلما دماءنا وفى الله إن لم يحكموا حكم عدل

وهو سبحانه أعرف المعارف ، وقد سماه الشاعر حكما عدلا ، فأخرج اللفظ مخرج التنكير ، فقد ترى كيف آل الكلام من لفظ التنكير إلى معنى التعريف ، وفيه مع ذلك لفظ الرضا باليسير .

وإذا جاز أن يرضى الانسان من مخلوق مثله بما رضى به الشاعر من محبوبه بما دل عليه قوله : (أنشده ابن الأعرابى) :

وإنى لأرضى منك يا ليل بالذى لو ابصره الواشى لقرت بلابله
بلا ، وبألا أستطيع ، وبالمنى وبالوعد حتى يسأم الوعد آمله
وبالنظرة العجلى ، وبالحول ينقضى أواخره لا نلتقى وأوائله

وأنشدنى بعض أصحابنا لبعض المولدين :

عدينا ، وأكذبينا، وامطلينا ... فقد أومنت من سوء العقاب
فلسنا من وعيدك فى ارتياب ... ولا من صدق وعدك فى اقتراب
ولكنا لشؤم الجد منا ... نفر من العذاب إلى العذاب

وعليه قول الآخر :

عللينى بموعد ... وامطلى ما حييت به
ودعينى أعيش منـ ... ك بنجوى تطلبه

* * *

ونظائره كثيرة قديمة ومولدة — كان العبد البر، والزاهد المجتهد، أحرى أن يسأل خالقه (جل وعز) ومقتصداً فى سؤاله ، وضامنا من نفسه السمع والطاعة على ذلك بمن يأمره .

ويؤكد عندك مذهب ما أنشدته آنفاً ما حدثنا به أبو على قال : لما قال كثير :

« ولست براض من خليلى بنائل ... قليل ، ولا أرضى له بقليل »

قال له ابن أبى عتيق :

هذا كلام مكافىء . هلا قلت كما قال ابن الرقيات :

رُقَيّ بعمركم لا تهجرينا ... ومنينا المنى ، ثم امطلينا

وأنشدنى بعض أصحابنا :

وعللينى بوعد منك آمله ... إنى أسر — وإن أخلفت — أن تعدى

وعليه قول الله عز اسمه : « ولهديناهم صراطا مستقيما » أى هديناهم من نعمتنا عليهم ، ونظرنا لهم صراطاً مستقيما .

وقال كثير :

أمير المؤمنين على صراط ... إذا اعوج المعاند — مستقيم

وهذا كقولك « أمير المؤمنين على الصراط المستقيم » لا فرق بينهما ؛ وذلك أن مفاد نكرة الجنس مفاد معرفته من حيث كان فى كل جزء منه معنى ما فى جملته ألا ترى إلى قوله :

وأعلم أن تسليما وتركا ... للامتشابهان ، ولا سواء

فهذا فى المعنى كقوله : « إن التسليم والترك لا متشابهان ، ولا سواء » (١) .

* * *

وبعد : فقد عقدت هـذا البحث من ذلك الفصل للمسائل البلاغية عند ابن جنى ، وها نحن أولاء نرى كيف تناول من هذه المسائل على هدى من الحس النفسى ، والذوق الأدبى ، والطبع الانسانى — وهو ما يدعو إليه المجد دون من الباحثين فى هذا الزمان — فى تحليل وبراعة ، وغوص على المعانى الدقيقة فى يسر وابحاح . ومن الانصاف أن أذكر أن أصول هذه المسائل كان بعضها من مبتكرات ابن جنى ، وبعضها الآخر أشار إلى أثر شيخه أبى على فيها ، لكنه صبغها بمنهجه فى البحث والتعليل ، وطبعها بشخصيته فى التناول والتعليل ، فجاءت من بعد دالة عليه ، مشيرة اليه .

وطريقة ابن جنى فى الاحتجاج لبعض القراءات التى تتصل بمسائل بلاغية — لها دلالتها الكثيرة فى أن النحويين القدماء لم يكونوا يعنون بالألفاظ فقط كما اتهمهم بذلك المناطقة (٢) ، بل إلى جانب ذلك عنوا بالمعانى ، وقدروها حق قدرها ، ويكفى أن تقرأ كلمة ابن جنى فى ذلك إذ يقول : « إن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الاعراب لصحة المعنى » (٣) ، وهذا القول شبيه بما قاله فى الخصائص : « فان أمكنك أن يكون تقدير الاعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وان كان تقدير الاعراب مخالفاً لتفسير المعنى تركت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب » (٤) .

وقد تناولت هنا مدى تأثر ابن جنى بأبى على فى المسائل البلاغية ، وحديثه عن المعانى فيها ، ومن المهم أن أذكر أن هذا الأثر سار فى امتداده حتى شيخ البلغاء : « عبد القاهر الجرجانى » الذى يعده الباحثون صاحب « علم المعانى » وقد اعتمد فى أغلبه على مسائل النحو ، وردد فى غير دفعة من كتابه « دلائل الاعجاز » أن هذه التسمية أتته من معانى النحو .

أما كيف امتد هذا الأثر ، وكيف اتصل عبد القاهر الجرجانى بمدرسة أبى على

(١) ١/١٧ — ٢٠

(٢) راجع المقابسات لابى حيان (٣) المحتسب ٢/٢٦١ (٤) الخصائص ١/٢٩٢

فى معانى النحو ، فموضعه فى القابل من البحث إن شاء الله[1] .

ومن آثار أبى على التى يمكن أن أسميها « آثاراً سلبية » — أن ابن جنى تحامى ما وقع فيه أبو على من الاطالة ، والغموض فى كتابه الحجة ، قال ابن جنى : « وقد كان شيخنا أبو على عمل كتاب الحجة فى قراءة السبعة فأغمضه ، وأطاله ، حتى منع كثيراً ممن يدعى العربية — فضلا على القراءة — منه ، وأجفاهم عنه[2] ويكرر ابن جنى ما لحظه على شيخه فى كتاب الحجة من الاطالة ، وأن ذلك قد هاج جفوة القراء له ، وأبعد كثيراً من علماء العربية عنه : فبعد أن بين ابن جنى وجوه الاحتجاج لقراءة : ثم يدركه الموت قال : « وفيه أكثر من هذا ، إلا أنا نكره ونتحامى الاطالة لا سيما فى الدقيق ؛ لأنه مما يجفو على أهل القرآن . وقد كان شيخنا أبو على عمل كتاب الحجة وظاهر أمره أنه لأصحاب القراءة ، وفيه أشياء كثيرة قلما ينتصف فيها كثير ممن يدعى هذا العلم ، حتى أنه يجفو عند القراء لما ذكرناه » [3].

ومن هنا أراد ابن جنى تقريب كتاب المحتسب على القراء ؛ ليحظوا به ، ولا ينأوا عن فهمه ، ولتحقيق هذه الغاية اتخذ الوسائل الآتية :

١ — صاغه بالألفاظ السمحة ، والأسلوب الدمث ، ولاأغفل هنا فى تعليل ذلك أيضاً — أن ابن جنى أديب : شاعر يقرض الشعر ، وناثر تروى له الخطب[4] ، فكانت هذه الهبة الطبيعية عوناً له على أن يتخفف من أسلوبه ، وييسره على القراء والقارئين .

٢ — اختصر كتابه ، وقلل من ذكر الشواهد ، وابتعد عن الاسهاب فى الاستشهاد ، والتمادى فى الاستطراد ، حتى أنه قال فى الاحتجاج لقراءة « لا تنفع نفساً إيمانها » على معنى طاعتها : مثل فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها على معنى صحيفة ثم قال : والشواهد على ذلك كثيرة ، لكن الطريق التى نحن عليها مختصرة ، قليلة ، قصيرة ومن هنا فضل كتاب أبى حاتم السجستانى فى الشواذ[5] عن كتاب قطرب من حيث كان كتاب أبى حاتم مقصوراً على ذكر القراءات ، عاريا من الاسهاب فى التعليل والاستشهادات التى انحط قطرب فيها ، وتناهى إلى متباعد غاياتها [6] .

---

(١) على الباحثين فى تاريخ البلاغه أن يعترفوا بأثر أبى على ومكانته فى ذلك التاريخ ، وهو ما لم يتنبه اليه أحد منهم — فيما أعلم .

(٢) المحتسب ٢٨٨/١ (٣) ٢٣٦/١ (٤) معجم الأدباء ٩٣/١٢

(٥) المقدمة : ٩ (٦) مقدمة المحتسب : ٩

وذكر مثل ذلك فى الاحتجاج لقراءة : « يوم يأتى بعض آيات ربك » [١] .

٣ — ترك الخوض فى المسائل الدقيقة من أسرار اللغة ، وخصائص العربية فى المحتسب ، على حين كان فى كتاب الخصائص — مثلا — متعمقاً ، غواصاً ، مستخرجاً للمعانى الدقيقة ، متوسعاً فى الحديث عن أسرار العربية ، وكذلك كان فى سر الصناعة . . . وآية ذلك أنه عند الاحتجاج لقراءة « فأكثرت جدلنا » تحدث عن طرف من الاشتقاق ، وما تدل عليه مادة (ج د ل) ، ثم قال : « ولولا أن القراء لا ينبسطون فى هذه الطريق لنبهت على كثير منه ، بل إذا كان منتحلو هذا العلم ، والمترسمون به قلما تطوع طباعهم لهذا الضرب منه ، وإن اضطروا إلى فهم شيء من جملته أظهروا التجاهل به ، ولم يشكروا الله (عز وجل) على ما لاح لهم ، وأعرض من طريقه ؛ جريا على عادة مستوخمة ، وإخلاداً إلى خليقة كرهة ، حسدا يريهم ، ونفلا يجويهم ، وما أقلهم مع ذلك عدداً ، وكذلك هم بحمد الله ولو ضوعفوا مدداً ، فما ظنك بالقراء لو جشموا النظر فيه والتقرى لعَـزْوره ومطاويه » ؟ [٢] .

وبينا يقول ذلك فى المحتسب ويقتصر على مثال واحد ولا يزيد ، اذ به يورد أمثلة متعددة فى كتابه الخصائص فى الحديث عن تصاقب المعنى لتصاقب الحروف [٣] ، ويقول : فهذه الطرائق التى نحن فيها حزنة المذاهب ، والتورد لها وعر المسالك ، ولا يجب مع هذا أن تستنكر ، ولا تستبعد [٤] .

وما رأيته يطيل ، أو يذكر ما فيه صنعة الا اذا أخذ سبيل الاحتجاج لقراءة غريبة ، ظاهرها يدعو الى التناكر لها ، والتعجب منها . عند ذلك يطيل ، ويتصنع ، ولعل فى ذلك ارضاء للقراء ؛ لأنه يحتج لما رووه وقرءوا به : مثال ذلك فى احتجاجه لقراءة ابن عباس وابن سيرين : « ولا أدرأتكم به » ، قال : « هذه قراءة قديمة التناكر لها ، والتعجب منها ، ولعمرى أنها فى بادىء أمرها على ذلك ، غير أن لها وجها وان كان فيه صنعة واطالة وطريقة . . . . ثم ختم احتجاجه بقوله :

« وهذا وان طالت الصنعة فيه — أمثل من أن تعطى اليد بفساده ، وترك النظر فى أمره » [٥] ، وانظر احتجاجه لقراءة « ثم يدركهُ الموت » [٦] .

---

(١) المحتسب ١/٢٨٨

(٢) ١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١ والعَزْوَر : السيء الخلق (٣) ص ٥٣٧ وما بعدها

(٤) الخصائص ١٠ (٥) ١/٣٨٤ (٦) ١/٢٣٣

رسم المصحف ومدى اعتماد ابن جنى عليه فى الاحتجاج

وابن جنى يستشهد برسم المصحف، ويعتمد عليه إذا أيد الرسم مايذهب إليه، وإذا كان رسم المصحف متفقاً هو وسنن العربية، ولا يخالف أصلا من أصولها، وذلك مارواه ابن مجاهد عن ابن عباس فى مصحف ابن مسعود، «وإذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ويقولان ربنا (١)»، وفيه «والذين اتخذوا من دونه أولياء قالوا مانعبدهم» (٢) وفيه «والملائكة باسطو أيديهم يقولون أخرجوا» (٣) قال أبو الفتح: «فى هذا دليل على صحة ما يذهب إليه أصحابنا من أن القول مراد مقدر فى نحو هذه الأشياء، وأنه ليس كما يذهب إليه الكوفيون من أن الكلام محمول على معناه دون أن يكون القول مقدراً معه، وذلك كقول الشاعر:

رجلان من ضبة أخبرانا … أنا رأينا رجلا عريانا

فهو عندنا نحن على قالا، وعلى قولهم: «لا إضمار قول هناك؛ لكنه لما كان أخبرانا فى معنى قالا لنا صار كأنه قال: «قالا لنا» فأما على أضمار قالا فى الحقيقة فلا وقد رأيت إلى قراءة ابن مسعود كيف ظهر فيها مايقدره من القول، فصار قاطعاً على أنه مراد فيما يجرى مجراه (٤).

ونراه هنا يخرج القراءة على ما يذهب إليه البصريون من تقدير القول فى نحو هذه الآيات، ويجعل دليله فى تخريجه وتأييد مذهبه النحوى مارواه ابن مجاهد فى مصحف ابن مسعود.

كذلك استعان ابن جنى فى الاحتجاج لقراءة «فلما تبينت الأنس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا حولا فى العذاب المهين (٥)»، وأولها معتمداً على ماجاء فى مصحف عبد الله (٦).

ثم نراه لايلتفت إلى الدليل الذى استشهد به يحي بن الحارث فى قراءته، «ولنظر كيف تعلمون» بنون واحدة. قال ابن شعيب: فقلت له: «ما سمعت أحداً يقرؤها» قال يحي: «هكذا رأيتها فى الإمام مصحف عثمان. قال أبو الفتح: ظاهر هذا أنه أدغم نون ننظر فى الظاء، وهذا لايعرف فى اللغة، ويشبه أن تكون مخفاة، فظنها القراء مدغمة على عادتهم فى تحصيل كثير من الاخفاء إلى أن يظنوه مدغما (٧).

---

(١) س ١ آيه ٨٣ انظر المصاحف للسجستانى: ٥٧

(٢) س٣٩ آية٣ انظر SURA XXXIX P. 81 من مادة وتاريخ المصاحف: JEFERY

(٣) س ٦ آية ٩٣ ص ٤١ من المصدر السابق (٤) ١/١١٢ — ١١٣

(٥) س سبأ آية ١٤ (٦) ٢/٢٣٥ وما بعدها (٧) ١/٣٨٤

ابن جنى وسيبويه

ومما يتفق فيه مع شيخه أنه استعان بشواهد سيبويه فى توثيق القراءات التى احتج لها فى كتابه المحتسب ، وجاءت استعانته بهذه الشواهد دليلا على تفهم الكتاب وما يدل عليه شواهده ، ومقايسة هذه الشواهد بما ورد فى القراءات من أوجه إعرابية ، واعتبار هذه بتلك ، وتفصيله الكلام فى هذه الشواهد بما يعد شرحا لها وتعليقاً عليها .

اقرأ مثلا احتجاجه لقراءة « أفحكم الجاهلية يبغون » بالياء ورفع الميم[٢]، وقد خطأ هذه القراءة ابن مجاهد ، وأنكرها الأعرج جملة [٣] .

وعلق ابن جنى على تخطئة ابن مجاهد بما مضمونه : هذه القراءة وجه ،غيره أقوى منه ، وهو جائز فى الشعر قال أبو النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنباً ، كله لم أصنع

أى لم أصنعه ، فحذف الهاء ثم، ولو نصب فقال كله لم ينكر الوزن ، فهذا يؤنسك بأنه ليس للضرورة مطلقة بل لأن له وجهاً من القياس ، وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة ؛ وهو إلى الحال أقرب ؛ لأنه ضرب من الخبر ، فالصفة كقولهم: الناس رجلان : رجل أكرمت، ورجل أهنت، أى أكرمته وأهنته . والحال كقولهم : مررت بهند يضرب زيد، أى يضربها زيد فحذف عائد الخبر ،وهو فى الصفة أمثل لشبه الصفة بالصلة فى نحو قولهم : « أكرمت الذى أهنت أى أهنته» ،«ومررت بالتى لقيت أى لقيتها » فغير بعيد أن يكون قوله : « أفحكم الجاهلية يبغون » يراد به يبغونه ثم يحذف الضمير ، وهذا وإن كانت فيه صنعة فإنه ليس بخطأ [٤] .

واعتبر ماقاله ابن جنى هنا بما ذكره سيبويه فى الكتاب[٥] — تر أن ابن جنى أضفى على عبارة سيبويه وضوحاً ، وزادها بياناً ، وذيلها تعليقا ، وقايس ما أورد سيبويه بما قرأ يحيى ، وابراهيم السلمى ، « أفحكم الجاهلية يبغون[٥] » ، واحتج لهذا الوجه من القراءة بما يدل على حضور الذهن ، وإفادة من الكتاب ، واتكاء عليه ، واعتداد به [٦].

ثم اقرأ النص الآتى تجد طرفا آخر لابن جنى فى موقفه من سيبويه :

---

(١) ٢٥٣/١ (٢) انظر المصدر السابق

(٣) المحتسب ٢٥٣/١ (٤) ٤٤/١ وما بعدها (٥) المحتسب ٢٥٣/١

(٦) وانظر مثلا آخر لذلك فى احتجاجه لرواية الحلوانى عن قالون عن شيبة أو آوى إلى ركن شديد (المحتسب ٤٠٦/١ — ٤٠٧)

جاء فى المحتسب : ومن ذلك — ما حكاه ابن سلام قال : قال سيبويه : « كان عيسى بن عمر يقرأ : « على تقوًى من الله » قلت : « على أى شىء نون ؟ قال : « لا أدرى ولا أعرفه » قلت فهل نون أحد غيره ؟ قال : «لا» .

قال أبو الفتح : « أخبرنا بهذه الحكاية أبو جعفر محمد بن على بن الجحاج عن أبى خليفة الفضل بن حباب عن محمد بن سلام» . وأما التنوين فإنه — وإن كان غير مسموع إلا فى هذه القراءة — فإن قياسه أن تكون ألفه للالحاق لا للتأنيث كتترى فيمن نوَّن وجعلها ملحقه بجعفر وكان الأشبه بقدر سيبويه ألا يقف فى قياس ذلك وألا يقول : «لا أدرى» ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد ، ورويناها عن شيخنا أبى بكر لتوقفت فيها ، فأما أن يقول سيبويه : « لم يقرأ بها أحد فجائز يعنى فيما سمعه ، لكن لاعذر له فى أن يقول : «لا أدرى» ؛ لأن قياس ذلك أخف وأسهل على ما شرحنا من كون ألفه للالحاق [1] .

وهذا النص فوق أنه يشير إلى أن أوجه القراءات كانت موضع نقاش بين النحاة القدامى ، وإلى اعتداد ابن جنى بالرواية — يدل على الحقائق الآتية خاصة بابن جنى وسيبويه :

(ا) وقوف ابن جنى أمام عبارات سيبويه يتفهمها . ويحللها ، ويقومها . وآية ذلك أنه لايرى وجها لقول سيبويه : لا أدرى ! على حين يفسر قوله : « لم يقرأ بها أحد على وجه مَّا من التعليق .

(ب) تقديره سيبويه . وذلك قوله : « وكان الأشبه بقدر سيبويه . . . الخ

(حـ) اللطف فى تصحيح رأى سيبويه والاعتراض عليه ، والصيرورة لما ذهب إليه اعتداداً به — إن كانت هناك مندوحة — وذلك قوله : « ولولا أن هذه الحكاية رواها ابن مجاهد ورويناها ... لتوقفت فيها » .

(ء) الاعتذار لسيبويه ماوجد إلى الاعتذار سبيلا : فهو يفسر قوله : «لم يقرأ بها أحد بما يشبه الاعتذار لا التجهيل .

وانك لتلمح تردد ابن جنى — بين تصحيح القراءة المروية مرة ، والاعتداد بما ذهب إليه سيبويه وتفسيره له من انكار عليه — تلمح ذلك فى احتجاجه لقراءة محمد بن مروان ، وعيسى الثقفى ، وابن أبى اسحق هن أطهرَ لكم . قال أبو الفتح : ذكر سيبويه هذه القراءة ، وضعفها وقال فيها : « احتبى ابن مروان فى لحنه » .

(١) ٣٧٩/١

وإنما قبح ذلك عنده لأنه ذهب إلى أنه جعل هن فصلا ، وليست بين الجزءين اللذين هما مبتدأ وخبر ونحو ذلك كقولك : « ظننت زيداً هو خيراً منك » ، « وكان زيداً هو القائم » . وأنا من بعد أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً ، وهو أن تجعل هن أحد جزءى الجملة ، وتجعلها خبراً لبناتى كقولك زيد أخوك هو ، وتجعل أطهر حالا من هن ومن بناتى، والعامل فيه معنى الاشارة كقولك : «هذا زيدهو قائماً أوجالسا أو نحو ذلك فعلى هذا مجازه ، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد كما قال[1] .

فاذا اتفق قول سيبويه مع ما يراه من توجيه للقراءة المروية فقد اكتملت عنده أسباب الاحتجاج ، وعندئذ تراه يهاجم فى صراحة ، وعنف من يخالف سيبويه ، ويدفع عنه فى حماسة من يعترض عليه :

أورد فى الاحتجاج لقراءة : « ويعلمْهم الكتاب »[2] بسكون الميم بيت الكتاب:

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثمـــاً من الله ، ولا واغل

ثم قال : « وأما اعتراض أبى العباس هنا على الكتاب فانما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن فى الوزن أيضاً غيره ، وقول أبى العباس : إنما الرواية فاليوم أشرب ، فكأنه قال لسيبويه : « كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيته عنهم » وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه » . وكذلك انكاره عليه أيضاً قول الشاعر : « وقد بدا هنكْ من المئزر » فقال انما الرواية : « وقد بدا ذاك من المئزر » ، وكذا الاعتراض عليه فى إنشاده قوله:

لا بارك الله فى الغوانى هل يصبحن إلا لهن مطلب

ثم قال : « ولو كان إلى الناس تخيرما يحتمله الموضع والسبب اليه لكان الرجل أقوم من الجماعة عنه » وهكذا يقف ابن جنى من سيبويه مدافعاً وموقراً على هـذه الصورة البالغة من الدفاع والتوقير ، والبادية فيما قال عنه بآخرة هذا النص ، حيث جعله أقوم من الجماعه بالتخير ، وأوصل الى المراد منه ، وأنفى للشغب عنه .

ومحاماة ابن جنى عن سيبويه على هذا النحو ، ورد الاعتراض عليه من أبى العباس المبرد هو طريق أبى على فى مجابهة أبى العباس، لا يختلف التلميذ عن الشيخ فى شىء من ذلك . وقد مر بك من قبل البيان .

---

(١) المحتسب ١/٤٠٥ (٢) سورة البقرة آية ١٢٩

وابن جنى فى سبيل الاحتجاج للقراءات يستفتى كل شيخ يعين ، ويأتنس بكل رأى يؤيد ، ويستشهد بلهجات القبائل يعتمد عليها فى تقرير ما هو بسبيله من احتجاج ، ومن أجل ذلك تراه يتخلى عن العصبية المذهبية ، أو الآراء الطائفية ، ما دام ذلك يحقق له ملاك هدفه فى كتابه المحتسب ؛ وهو توثيق القراءات التى عدها غيره شواذ : فرجال البصرة ورجال الكوفة البغداديون كل أولئك عنده سواء ، يستشهد بسيبويه ، كما يستشهد بالكسائى وثعلب فى غير موالاة أو معاداة ، ويثنى على الكسائى، كما يثنى على إمام النحاة ، ويقرر الحقيقة غير متحيز إلى فئة :

احتج لقراءة : « وما يُخْدَعون إلا أنفسهم » بأنها جاءت على خدعته لما كان معناه معنى انتقصته نفسه . ثم قال : ورأيت أبا على (رحمه الله) يذهب إلى استحسان مذهب الكسائى فى قوله :

إذا رضيت علىّ بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها

لأنه قال : عدى رضيت بعلى كما تعدى نقيضتها وهى سخطت به ، وكان قياسه رضيت عنى وإذا جاز أن يجرى الشىء مجرى نقيضه فاجراؤه مجرى نظيره أسوغ ، فهذا مذهب الكسائى وما أحسنه [1] !!

وانظر بعد ذلك استشهاده بالكسائى فى توجيه قراءة : « وهذا بعلى شيخ » [2] وهو فى هذا ونحوه يعتد بالكسائى حتى أنه ليروى قول الكنانى يمدح الكسائى :

أبى الذم أخلاق الكسائى وانتهى به المجد أخلاق الأبو السوابق [3]

ولكنه يتخلى عن هذه النزعة ، ويلبس ثوب بصريته ، ويهاجم الكسائى لاذعا ، وذلك حيث يقول الكسائى فى قول عنترة :

ولقد شفى نفسى وأبرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر ! أقدم

أراد ويلك ثم حذف اللام . فلا يقبل ابن جنى تأويل الكسائى أو تعليله ، فيقول : « وهذا يحتاج إلى خبر نبى ليقبل » [4] !!

---

(١) ٣٢/ (٢) ٤٠٥/١ (٣) ٣٩٥/١ (٤) ٢٠١/٢

ابن جنى والفراء

اتصل ابن جنى بالفراء عن طريق شيخه أبي على الذى روى له كتاب المعانى عن ابن مجاهد عن الفراء (١) .

على أن خطة ابن جنى فى كتابه المحتسب من حيث اعتداده بالشواذ تقرب من خطة الفراء ، وقد قلت فى تقديم معانى القرآن للفراء : « إن الملاك العام عنده الاعتداد بالشاذ وتصويب القراءة به ، ما دامت موافقة لوجه من وجوه العربية » وقدمت على هذه القضية الأدلة المدعومة بالاستشهادات من نصوص الفراء فى كتابه معانى القرآن .

وإن كان هناك من فرق بين الرجلين فهو أن ابن جنى يوثق القراءة المشذذة بالروايه بجانب موافقتها وجهاً من وجوه العربية ، وبذلك تزداد عنده درجة التوثيق على هذا النحو؛ لأن الفراء يكتفى بأن توافق القراءة وجهاً من وجوه الصنعة الاعرابية واللغوية من غير نظر إلى الطرق المروية إلا فى القليل .

فاذا تحدث الفراء عن مذهبه الكوفى ، وخالفه فى ذلك ابن جنى بما له من ميول بصرية — بدا ابن جنى وقد شدد الهجوم فى غير هوادة أو لين :

ومن ذلك ما حكاه الفراء عن بعض القراء ، وفيما ذكر ابن مجاهد : يَخَطِّف بنصب الياء والخاء والتشديد .

قال ابن مجاهد : وحكى الفراء « أن بعض أهل المدينة يسكن الخاء والطاء ، ويشدد فيجمع بين ساكنين . » قال ابن مجاهد : « ولا نعلم أن هذه القراءة رويت عن أهل المدينة » .

قال أبو الفتح : « هذا الذى يجيزه الفراء من اجتماع ساكنين فى نحو هذا لا يثبته أصحابنا ، وإنما هو اختلاس وإخفاء يلطف عليهم ، فيرون أنه إدغام ، وإنما هو اخفاء للحركة ، وإضعاف الصوت ، وهذا كما يروى فى قوله :

« ومسحه مر عقاب كاسر »

« صدر البيت : كأنها بعد كلال الزاجر (٢) .

إن الخاء مدغمة فى الهاء . ويا ليت شعرى كيف يجوز لذى نظر أو من يخلد إلى أدنى فكر أن يدعى أن هنا ادغاما ، وأن تجمع بين ساكنين ، وقد قابل به جزء التفعيل ، وإذا وقع التحاكم إلى بديهة الحس فقد سقطت كلفة اتعاب النفس ، ألا ترى

---

(١) مقدمة المحتسب : ١٠ (٢) انظر الكتاب لسيبويه : ٢/٤١٣

أن وزن قوله « ومسحهى » [٢] مفاعلن فالحاء مقابل بها علن على والعين أول الوتد . وهى كما ترى وتعلم محركة أفيقابل فى الوزن الساكن بالمتحرك ؟ وإذا أفضى الأمر فى السفور الى هاهنا حسر شبهة اللبس والعناء » [٣] .

ثم نراه يستشهد بأحمد بن يحيى ثعلب — خذ مثلا لذلك احتجاجه لقراءة «فضحكت» [٤] فتحاً [٥]، ويرجع استشهاده بأحمد بن يحيى — فوق السبب الذى كرت الى أن شيخه أبا بكر محمد بن الحسن [٦] قرأ على أحمد بن يحيى وسمعه ونقل عنه [٧]، ثم أن ثعلباً خصيم لمبرد الذى هاجم سيبويه ، وحسبك هـذا سبباً يجعل ابن جنى يعتد بأحمد بن يحيى وينقل عنه .

وابن جنى يدلل على بغيته للحق ، ونصرته له فى احتجاجه لقراءة محمد بن السميفع « قرح » [٨] بفتح القاف والراء وذلك حيث يقول : «ظاهر هذا الأمر أن يكون فيه لغتان : قرح ، وقَرْح كالحَلْب والحَلَب . . . . وفيه أيضاً قُرْح على فعل يقرأ بها جميعاً ثم لا أبعد من بعد أن تكون الحاء لكونها حرفاً حلقياً يفتح ما قبلها كما تفتح نفسها فيما كان ساكناً من حروف الحلق نحو قوله فى الصَّخْر الصَّخَر . . . ولعمرى إن هذا عند أصحابنا ليس أمراً راجعاً إلى حرف الحلق لكنهما لغات ، وأما أرى فى هذا رأى البغداديين فى أن حرف الحلق يؤثر هنا من الفتح أثراً معتداً معتمداً ، فلقد رأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك من ذلك ما لا يتحرك أبداً لو حرف الحلق وهو قول بعضهم : نَحَوه يريد نَحْوه وهكذا ما لا توقف فى أنه أمر راجع إلى حرف الحلق لأن الكلمة بنيت عليه ألبته . ... وبعد أن دلل على ذلك ، وذكر ما سمعه من الشجرى اعتداداً بقول البغداديين قال : ولا قرابة بينى وبين البصريين لكنها بينى وبين الحق والحمد لله » .

وتلك غاية ما يسمو اليه منصف فيما يقرر من رأى ، وفيما يصدر من أحكام . ذلك كان شأن ابن جنى فى المحتسب ، لأن هدفه الأول الاحتجاج للقراءة التى شذذت ، فاستعان بالمذاهب الأخرى ، ووجد فيها مقنعاً ومحتجا . وهـذا يفسر لنا مهاجمته فى الخصائص — مذهب البغداديين — الذى قال به آنفا — وذلك قوله : « وسمعت الشجرى أبا عبد الله غير دفعة يفتح الحرف الحلقى فى نحو : « يغدو وهو محموم » ولم أسمعها من غيره من عقيل ، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنس به ، ولا يبعد

(١) فى النسخة : ومرحى (٢) المحتسب : ٤٢/١ (٣) سورة هود آية ٧١
(٤) ٤٠٣/١ — ٤٠٤ (٥) المحتسب : ٢٣٦/٢ (٦) طبقات القراء : ١٢٣/٢
(٧) سورة آل عمران آية ١٤٠

عن الآخذ بلغته ، وما أظن الشجرى إلا استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك حرف الحلق بالفتح إذا انفتح ما قبله فى الاسم على مذهب البغداديين نحو قول كثير :

له نَعَل لا تطبى الكلب ريحها وإن جعلت وسط المجالس شمت

وقال أبو النجم :

وجبلا طال معداً فاشمخر أشم لا يستطيعه الناس الدَهر

وهذا قد قاسه الكوفيون، وإن كنا نحن لا نراه قياساً ، لكن مثله يعدو وهو محموم لم يرو عنهم فيما علمت . فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه ، بل تأمل حال مورده ، وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه وله (1) .

موقفان مختلفان لابن جنى يحذر فى الخصائص أن نخلد إلى تحريك حرف الحلق بالفتح إذا انفتح ما قبله فى الاسم على مذهب البغداديين ، ويرى أن ذلك لا يقاس عليه ، فاذا احتج فى « المحتسب » لقراءة «قرح» رأى ما يرى البغداديون من أن حرف الحلق يؤثر فى الفتح أثراً معتداً معتمداً (2) . ثم يقرر أن الذى يراه من رأى البغداديين هو الحق الذى يقرب وحده بينه وبين النحويين : بصريين كانوا أو بغداديين .

ولا أرى سبباً فى تفسير هذين الموقفين إلا اتئناسه بالآراء الموثقه للشواذ من القراءات وربما كان لاستقراره الذهنى أثر فى رحابة صدره نحو المذاهب النحوية واللغوية المختلفة . قد يكون ذلك ، ولكنى إلى السبب الأول أميل ، وبه أقول . ولم يكن ذلك التناقض غريبا من ابن جنى ؛ فاستفتاؤه الشيوخ ، وتخليه عن العصبية الطائفية ، والتماسه وجه الحق وحده أمر يمليه عليه عمله فى الاحتجاج لقراءات تمت بصلة قوية إلى آراء النحاة من هؤلاء وهؤلاء . ومن أجل ذلك أيضاً احتج بلهجات القبائل المختلفة ، ونظر إليها معتمداً عليها فى توثيق الشاذ من القراءات إذ كان صورة من هذه اللهجات ، وكانت استعانته باللهجات فى كثرة ظاهرة دفعت الأستاذ أحمد تيمور (رحمه الله) الى أفراد ثبت خاص لهذه اللهجات فى صدر كل جزء من جزأى المخطوطة فى خزانته . والنظر فى هذه اللهجات يفيد كثيراً فى تعليل القراءات ورجعها الى أصولها من لهجات القبائل: ما كان منها راجعا الى الضبط الحركى ، أو اختلاف المعنى مع اتحاد الحروف ، أو اختلاف الحروف مع اتحاد المعنى .

واليك بعض أمثلة من ذلك :

(1) الخصائص : ٤٠٩/١ (2) ١٩٦/١ ، ١٩٧

الضبط الحركى	اختلاف المعنى مع اتحاد الحروف	اختلاف الحروف مع اتحاد المعنى
صُنْوان (تميم) صِنْوان (الحجاز) القِطْران (تميم)	يَئِسَ بمعنى علم (هبيل نخذ من النخع [1])	الجدف (تميم)، الجدث (الحجاز [2])
كِلْمة [3]		صوّاغ (تميم) صبّاغ (الحجاز [4])
اسكان العين من فُعُل يقولون فى رُسل رُسْل لغة تميم والتثقيل لغة الحجاز [5]		أعطأتك فى أعطيْتُك (عقيل)
بَحَر وشَعَر (عقيل [6])		
نَحْوَه فى نَحْوه [7] وانظر [8]		هُدَىّ قلب الألف من آخر المقصور ياء وهى لغة فاشية فى هذيل وغيرهم [9]

هذه أمثلة لأنواع من اللهجات قسمتها على هذا النحو، وقد لاحظت أن ابن جنى يكثر من الاستشهاد بعقيل، وانك لتجد ذلك متردداً غير دفعة من كتابه المحتسب، فتراه فى الاحتجاج لقراءة «من قتل نفسا بغير نفس أو فساداً فى الأرض» [10] بنصب فساداً — يقول: ينبغى أن يكون ذلك على فعل محذوف يدل عليه أول الكلام، وسمعت غلاماً حدثا من عقيل ومعه سيف فى يده فقال له بعض الحاضرين وكنا مصحرين: يا أعرابى! سيفك هذا يقطع البطيخ فقال: أى والله وغوارب الرجال!، فنصب الغوارب على ذلك. أى ويقطع غوارب الرجال [11].

أو تراه يقول مثلا: «ورأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم يحرك مالا يتحرك أبداً لو حرف الحلق [12]...» وفى الخصائص يقرر أنهم كانوا يردون عليه [3]....

وقد دعانى هذا إلى التعرف على مساكن بنى عقيل، وأين هى من الأماكن التى تنقل فيها ابن جنى، فاستشرت القلقشندى فى صبح الأعشى فعرفت أن بنى عقيل قد تغلب

---

(١) ١٢/٢ (٢) ١٠٠/٢ (٣) ٢٥/٢ و٢٦ (٤) ١٧٥/١
(٥) ٢٤٥/١ (٦) ٧٧/١ (٧) ١٩٧/١ (٨) ٢٨٥/١ (٩) ٦٧/١
(١٠) سورة المائدة آية ٣٢ (١١) ٢٠٢/١ (١٢) ١٧١/١

عليهم بنو تغلب فطردوهم من البحرين فساروا إلى العراق ، وملكوا الكوفة والبلاد الفراتية ، وتغلبوا على الجزيرة والموصل ، وملكوا تلك البلاد ، وكان منهم المقلد وقرواش وقريش وابنه مسلم ملوك الموصل ، وبقيت بأيديهم حتى غلبهم عليها ملوك بنى سلجوق.(٤) والعراق ، والبلاد الفراتية ، والجزيرة ، والموصل كلها شهدت ابن جنى متنقلا فيها بل ان الموصل موطنه ومسقط رأسه واليها ينسب(٥).

وإذن فقد أراد ابن جنى أن يستمع إلى الفصحاء ويشافههم ، ويسلك سنة الأئمة الأولين كالخليل بن أحمد ، ومن لف لفه فى الأخذ عن الأعراب فى البوادى ، يحدث غلمانهم ، ويطاول شيوخهم . وهذا ما تراه بادياً فى مثل قوله : « ورأيت كثيراً من عقيل لا أحصيهم (٦) . » أو يقول : « حضرنى قديما بالموصل أعرابى عقيلى جُوشى تميمى يقال له محمد بن العساف الشجرى ، وقلما رأيت بدوياً أفصح منه ، فقلت له يوماً شغفاً بفصاحته ، والتذاذاً بمطاولته ، وجريا على العادة معه فى ايقاظ طبعه ، واقتداح زند فطنته(٧) » والق بالك إلى وصف ابن العساف بالفصاحة ، ثم إلى ما يقرره ابن جنى من تلذذه بمطاولته ، وأن ذلك عادة جرى عليها معه » . . .

وينتفع ابن جنى بذلك فى تقرير خصائص العربية ، والاحتجاج للقراءات المروية ، وكثيراً ما كان يذهب إلى هؤلاء الأعراب فى بواديهم ، يرصد أحاديثهم ، ذلك قوله : سمعت غلاما حدثاً من عقيل وكنا مصحرين (٨) . أو سألت غلاماً من آل المهيا فصيحاً (١) وقد كثر سماعه(٢) ، ومسألته(٣) للشجرى أبى عبد الله ، ومحمد بن العساف(٤).

* * *

وبعد ، فقد كانت استعانة ابن جنى باللهجات العربية المختلفة فى الاحتجاج للقراءات الشاذة أكثر من استعانة شيخه أبى على فى احتجاجه لقراءات السبعة . ويبدو ذلك أمراً طبيعياً يسير التعليل ، ذلك أن القراءات الشاذة كانت صورة للهجات مفرقة فى قبائل متعددة . ولم يرزق كثير من هذه القبائل حظا من الشهرة بين العرب ، فشذت القراءات التى تصور لهجات هذه القبائل ، وكان عمل ابن جنى تصحيح النظر إلى هذه القراءات فجاء حديثه عن لهجات القبائل على صورة أوسع من حديث شيخه أبى على الذى احتج لقراءات تتصل بلهجات قبائل مشهورة فأغناه ذلك عن الاشارة اليها ، أو ذكر أسمائها .

---

(١) انظر الخصائص : ١/٤٠٩ (٢) صبح الأعشى: ١/٣٤٢ (٣) نزهة الألباء: ٢٢٠
(٤) المحتسب : ١/١٩٧ (٥) معجم الأدباء : ١٢/١٠٥ (٦) الخصائص : ١/٨٠
(٧) الخصائص ٨٠ ، ٤٠٩ والمحتسب ١/١٩٧ (٨) الخصائص: ١/٣٤٢
(٩) معجم الأدباء : ٢/١٠٥ والخصائص ٧٨ (١٠) المحتسب : ١/٢٥٢

ابن جني وابو بكر بن مجاهد*

تعقب ابن جنى أبا بكر ابن مجاهد فى كثير من المواضع ، وكان من الطبيعى ذلك التعقب ، ذلك أن ابن جنى فى كتابه المحتسب يحتج للشواذ من القراءات ويوثقها ، ويرجعها إلى سند من الرواية وأصل من أصول العربية . وهى بذلك الاعتبار موثقة

* حاشية — استقصيت احتجاج ابن جنى للقراءات التى عذب من أجلها ابن شنبوذ فوجدت منها

(١) فامضوا إلى ذكر الله . قال أبو الفتح فى هذه القراءات تفسير للقراءة العامة فاسعوا إلى أى فاقصدوا وتوجهوا وليس فيه دليل على الاسراع وإنما الغرض المضى إليها (المحتسب ٢/٣٨٩)

(٢) وتجعلون شكركم أنكم تكذبون (س ٥٦ آية ٧٩) . قال أبو الفتح هو على حذف مضاف أى تفعلون بدل شكركم ومكان شكركم تكذبون ، ومثله قول العجاج :

ربيته حتى إذا تمعددا كان جزائى بالعصا أن أجلدا

أى كان مكان جزائى الجلد بالعصا (المحتسب : ٢/٢٧٨) .

(٣) كل سفينة صالحة غصبا . لم ترد فيما احتج له من الشواذ (١).

(٤) كالصوف المنقوش . (سورة القارعة لاشى فيها) (٢) .

(٥) فاليوم ننجيك ببدنك وردت.

(٦) تبت يدا أبى لهب وقد تب . لم يورد هذه القراءة (٣).

(٧) فلما خر تبينت الانس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا حولا فى العذاب المهين. قراءة ابن عباس والضحاك وأبى عبد الله وعلى بن حسين تبينت الانس ، قال أبو الفتح أى تبينت الانس أن الجن لو علموا بذلك مالبثوا فى العذاب يدل على صحة هذا التأويل مارواه معين عن قتادة قال فى مصحف عبد الله . تبينت الانس أن الجن لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا (٤).

(٨) والذكر والأنثى (س ٩٢/٣) بغير ما . النبى (صلى الله عليه وسلم) وعلى بن أبى طالب وابن مسعود وأبو الدرداء وابن عباس (رضى الله عنهم) قال أبو الفتح فى هذه القراءة شاهد بما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أبى العباس أحمد بن يحيى من قراءة بعضهم وما خلق الذكر والأنثى . وذلك أنه جره لكونه بدلا من ما فقراءة النبى صلى الله عليه وسلم شاهد بذلك (٥).

(٩) فقد كذب الكافرون فسوف يكون لزاما س ٧٧/١٢٥ . قراءة ابن عباس وابن الزبير فقد كذب الكافرون قال أبو الفتح: وهذا مما ترك فيه لفظ الحضور إلى الغيبة ألا ترى قبله قل ما يعبأ بكم ربى لولا دعاؤكم فقد كذب الكافرون (٦) .

(١٠) وينهون عن المنكر ويستغيثون الله على ما أصابهم وأولئك هم المفلحون (٧).

(١١) وفساد عريض (٨) .

(١) انظر المحتسب : ٢/٥٩ (٢) ٢/٤٣٩ (٣) انظر ٢/٤٤٥
(٤) انظر ٢/٢٣٥ وما بعدها (٥) انظر ٢/٤٣٣ (٦) انظر ٢/١٦٨
(٧) س ٣/١٠٤ لم ترد (٨) س ٨ آية ٧٣ لم ترد

عند علماء اللغة والنحو ، ولا يجوز أن تتسم بالشذوذ . هذا فيما يرى ابن جنى — وهو على حق فيما ذهب اليه — أما ابن مجاهد فقد قال بشذوذ ماخرج عن قراءات الأئمة السبعة فى الأمصار ، بل وقعت العداوة بينه وبين إمام من أئمة عصره هو محمد ابن أحمد بن أيوب بن الصلت بن شنبوذ (١) ، الذى كان يقرأ فى اعتبار ابن مجاهد بالشذوذ ، وقد عذب فى حضرة ابن مجاهد ، عذبه الوزير أبو على ابن مقلة (٢) ، واستكتبه محضراً بأن يرجع عن الشاذ من قراءته واستتيب عنه بعد اعترافه به (٣) . ومن هنا كان تعقب ابن جنى لأبى بكر بن مجاهد أمراً يحتمه الدفاع عن القراءات التى عدها ابن مجاهد شاذة . ويدعو اليه اتجاه كل من الرجلين بالنسبة لهذه القراءات . وجاء احتجاجه فى المحتسب لبعض القراءات التى شذذها ابن مجاهد دليلا على انتصاره — إلى حد ما — لهذه النظرة المتحررة التى حمل لواءها ابن شنبوذ .

وشىء آخر كان سببا فى تعقب ابن جنى لابن مجاهد . ذلك مايبدو من أن أبا بكر كانت له تعليقات على القراءات الشاذة من حيث الميزان الصرفى والتوجيه الاعرابى أو التفسير اللغوى ، أو غير ذلك مما يتصل بالصناعة الصرفية والنحوية واللغوية . ولما كانت قدم ابن مجاهد فى ذلك غير راسخة رسوخها عند ابن جنى (٤) ، فقد وقف مواقف كانت باعثة لابن جنى على التعقيب والتعليق . والذى يقرأ كتاب المحتسب يجد أن ابن جنى قد اعترف لابن مجاهد فى ناحية تخصصه ، فابن جنى يوثق ابن مجاهد ، ويأخذ بقوله ، ويعتد به ، ويعتمد عليه فيما هو متصل بالرواية ، ويعترف بتوفيقه وهدايته فى ذلك (٥) . أما فيما هو خاص بالتفسير اللغوى ، أو البحث الصرفى ، أو فقه العربية فكثيراً ما ينبه على خطأ ابن مجاهد فيه ، أو بعده ، عن الصواب ، أو قوله بغير الأولى أو نحو ذلك مما استشهد له ، وأدل عليه عما قريب :

فشاهد اعتداد ابن جنى بابن مجاهد فى الرواية قوله فى قراءة عيسى بن عمر :

---

(١) طبقات القراء : ٢/٥٢-٥٦ (٢) الفهرست : ٤٧

(٣) انظر طبقات القراء : ١/٥٤

(٤) انظر الفهرست لابن النديم : ص ٥٢ ففيها كتاب معانى القرآن وتفسيره ومشكله لأبى الحسن على بن عيسى بن داود بن الجراح الوزير — أعانه على عمله أبو بكر بن مجاهد وأبو الحسن الخزاز النحوى . ويبدو أن ابن مجاهد قام بما هو خاص بالقراءات على حين قام الخزاز بالنواحى النحوية والاعرابية .

(٥) انظر المقدمة : ٨

« على تقوى من الله » ولولا أن هـذه الحكاية رواها ابن مجاهد ، ورويناها عن شيخنا أبي بكر لتوقفت فيها [١] .

وهكذا يمتنع ابن جنى عن التوقف فى قراءة من القراءة؛ لأن ابن مجاهد رواها وذلك عندى غاية الاعتداد به فى هذا المجال .

ويقابل اعتداده بابن مجاهد فيما هو خاص بالنقل والرواية ، مخالفته له فيما هو متصل بالصنعة والتأويل والدراية ، وذلك إذا ما تعرض ابن مجاهد لشىء من اللغة أو النحو أو الصرف أو الإعراب . . . عند ذاك يتعقبه ابن جنى فى عنف حينا ، وفى اعتذار من خطئه حيناً . وأسوق أمثلة تشير فى اجمال لكل جانب من هذه الجوانب :

(١) يتعقب ابن مجاهد فى اللغة : « فى قراءة محمد بن زياد الإعرابى فضحكت فتحاً » .

قال أبو الفتح : « روى ابن مجاهد قال : قال أبو عبد الله ابن الاعرابى : « الضحك هو الحيض وأنشد :

ضحك الأرانب فوق الصفا ... مثل دم الجوف يوم اللقا

قال وأنشد :

المزج : العسل .

فجاءت بمزج لم ير الناس مثله ... هو الضحك إلا أنه عمل النحل

وبعد : فليس فى اللغة ضحكت أى حاضت . قال احمد بن يحيى : « والضحك الشهد وهو الثلج ، وهو الطلع قال محمد بن الحسن : « قلت لأبى حاتم فى قوله : « تضحك الضبع بقتلى هذيل » قال : « ومن أين لهم أن الضبع تحيض وقال يابنى : « وإنما تكشر للقتلى إذا رأتهم . . . « ويقال فى تضحك الضبع لقتلى هذيل أى تستبشر لقتلاهم لتأكلهم فيهر بعضها على بعض فجعله ضحكا . وترى الذئب لها يستهل أى يعوى فيستدعى الذئاب فرحاً بذلك [٢] .

(٢) ويتعقبه فى ميزان صرفى : روى ابن مجاهد عن أبى عمرو قراءة : وآيدناه . قال ابن مجاهد على فاعلناه ممدودة الألف ، خفيفة الياء ، وقد روى عن

---

(١) المحتسب : ٣٧٩/١ (٢) المحتسب : ٤٠٣/١ـ٤٠٤

مجاهد فى قوله « إذ أيدتك آيدتك قال ابن مجاهد على فاعلتك » . قال أبو الفتح : هذا الذى توهمه ابن مجاهد أن آيدتك فاعلتك لا وجه له ، وإنما آيدتك أفعلتك من الآيد وهو القوة، ثم برهن على ما رآه وسلك سبيل المناطقة — وختم برهانه بقوله : « فقد ثبت أن قراءة مجاهد إذ آيدتك إنما هو أفعلتك لا فاعلتك كما ظن ابن مجاهد [1].

(٣) ويتعقبه فى الإعراب :

ا — فى قراءة يحيى وابراهيم والسلمى أفحكم الجاهلية يبغون بالياء ورفع الميم قال ابن مجاهد وهو خطأ . وقال الأعرج :لا أعرف فى العربية أفحكم وقرأ أفحكم نصباً . . . قال أبو الفتح : « قول ابن مجاهد إنه خطأ فيه سرف؛ لكنه وجه غيره أقوى منه . وهو جائز فى الشعر . . . ثم استشهد ودلل [2] .

ب — فى رواية الحلوانى عن قالون عن شيبة أو آوى بفتح الياء . . . قال ابن مجاهد « ولا يجوز تحريك الياء ههنا .

قال أبى الفتح : « هذا الذى أنكره ابن مجاهد عندى سائغ جائز ثم دلل على جوازه [3] . . . »

(٤) ويتعقبه فى التعبير :

ا — يصححه له فى قراءة « أينما تكونوا يدرككم الموت » برفع الكافين قال ابن مجاهد وهذا مردود فى العربية ، قال أبو الفتح هو لعمرى ضعيف فى العربية وبابه الشعر والضرورة؛ لأنه ليس بمردود فى العربية ، لأنه قد جاء عنهم ، ولو قال: مردود فى القرآن لكان أصح معنى . . . ثم دلل على ذلك [4] .

ب — ويصوبه : قال ابن مجاهد : يَتَوَفَّون منكم لا يقرأ بها قال أبو الفتح الذى أنكره مستقيم جائز على حذف المفعول أى والذين يتوفون أيامهم وأعمارهم أو آجالهم [5] . . . وانظر قول ابن جنى : قول ابن مجاهد بالتوحيد فى قراءة وإله أبيك — لاوجه له [6] .

---

(١) المحتسب : ٩٣/١
(٢) المحتسب : ٢٠٣/١ (٣) ٤٠٦/١–٤٠٧
(٤) ٢٣٠/١ (٥) ١٢٦/١–١٢٧ (٦) ١١٧/١

(٥) يتعقبه بما هو أصل من أصول العربية « الساكن ليس بحاجز حصين »

قراءة الحسن (رحمه الله) أنْبِهِم بوزن أعطهم . وروى عن ابن عامر أنبئهم بهمز وكسر الهاء ، قال ابن مجاهد وهذا لا يجوز . رد ذلك أبو الفتح فقال : طريق قراءة ابن عامر أن هذه الهمزة ساكنة والساكن ليس بحاجز حصين عندهم فكأنه لاهمزة هناك أصلا، وكأن كسرة الباء على هذا مجاورة للباء(كذا) فلذلك كسرت فكأنه على هذا قال أنبهم . وروينا عن أبي زيد فيما أخذناه عن أبي على وعن غير أبي زيد منهم ومنه ، ومنكم ، وبكم ، أجرى كاف المضمر مجرى هائه .. فقد علمت بذلك أن قول ابن مجاهد هذا لا يجوز لا وجه له لما شرحناه من حالهم .

ثم اعتذر ابن جنى من خطأ ابن مجاهد بما يعد ملاكا لتعليل موقفه منه فيما هو متصل بالصناعة النحوية أو الصرفية أو اللغـــوية ، وذلك إذ يقول أبو الفتح : « ورحم الله أبا بكر فإنه لم يأل فيما عليه نصحاً ، ولا يلزمه أن يرى غيره ما لم يره الله تعالى إياه ، وسبحان قاسم الأرزاق بين عباده ، وإياه نسأل عصمة وتوفيقاً وسداداً بفضله [1] .

وبهذا النص الأخير يلخص ابن جنى موقفه من ابن مجاهد ، ويعترف بما له من فضل ويعتذر عما كان منه من مجانبة للصواب ، ويقرر فى شكر يشبه الزهو — نعمة الله عليه بفقه للعربية ، وبصره بأسرارها .

وبعد : فماذا كان موقف أبى على من ابن مجاهد ؟ فى الحقيقة أن أبا على لم تتح له الفرصة يتعقب فيها ابن مجاهد — فى احتجاجه لقراءات السبعة ؛ ذلك لأن مهمة أبى على كانت محصورة فى الاحتجاج بالصناعة النحوية واللغوية والصرفية . الخ . لما أورده ابن مجاهد من روايات نقلية ، لم يتعرض فيها لهذه البحوث التى تعرض لها فى القراءات الشاذة ، والتى فتحت الباب أمام ابن جنى ليلجه متعقباً أبا بكر على النحو الذى تناولته بالبيان والتفصيل .

---

(١) ١/٥٣ـ٦٠

قواعد عامة

وقد كان ابن جنى يتقرى اللغه ، ويدعو إليها [1] ، ويتعرف خصائصها ، ويتهدى فى أحكامه على القراءات المختلفة ، واحتجاجه لها ، وبيان درجتها من حيث القوة أو الضعف والذيوع والشدوذ — بالاستقراء ، وقد أعانه على ذلك ملاحظة دقيقة ، وبصر نافذ ، وفطانة واعية فى عمق ، وقد سبق أن نظر فى خصائص اللغة وأصولها فى كتابه الموسوم بالخصائص ، وانتهى إلى قواعد عامة قررها ، فاستغل هذه وغيرها فى الاحتجاج للقراءات وتقويمها فى كتابه المحتسب ،وبنى على الأسس التى هداه إليها شيخه ، وقد جمعت مثلا — لبعض هذه القواعد وقسمتها على النحو الآتى :

ا — أصول عامة مقررة :

(١) القرآن يتخير ولا يتخير عليه [2] . (٢) اختصار المختصر إجحاف به [3] . (٣) العرب إذا نطقت بالأعجمى خلطت فيه [4] . (٤) الأصوات تابعة للمعانى فمتى قويت قويت ، ومتى ضعفت صعفت ، ويكفيك من ذلك قولهم قطَع وقطّع ، وكسَر وكسَّر ، زادوا الصوت لزيادة المعنى ، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه [5] . (٥) يجوز مع طول الكلام ما لا يجوز مع قصره [6] . (٦) إذا نفى الأصل كان الفرع أشد انتفاء [7].

ب — لغويات :

(١) الأجناس يقع قليلها موقع كثيرها ، وكثيرها موقع قليلها [8] .

(٢) وقال فى الاحتجاج لقراءة فى قلوبهم مرْض بالتسكين : « لا يجوز أن يكون مرْض مخففاً من مَرَض لأن المفتوح لا يخفف ، وإنما ذلك فى المكسور والمضموم كابل ونخذ وطنب وعضد وما جاء عنهم من ذلك فى المفتوح فشاذ لا يقاس عليه [9].

(٣) وقوع الواحد موقع الجماعة فاش فى اللغة [10] .

(٤) الفتح والسكون يتقاودان [11] .

(٥) إذا جاز أن يجرى الشيء مجرى نقيضه فإجراؤه مجرى نظيره أسوغ [12]

---

(١) المحتسب ١/٤٠٠–٤٠١ (٢) ١/٢٣ (٣) انظر الصناعة ١/٢٧١ و١/٣١ (٤) ١/٧١ (٥) ٢/٢٦١ (٦) ١/١٠٨ (٧) ٢/٢٠٢ (٨) ١/٣٩٤ (٩) ١/٣٣ (١٠) ١/٢٤٢–٢٤٣ (١١) ١/٣٣ (١٢) ١/٣٢

(٦) حركة الاتباع تجرى مجرى الصدر الذى لا اعتداد به ، ولا هو عندهم مما يعقد على مثله [١] .

(٧) فى الاحتجاج لقراءة « واستوت على الجودى » قال : « تخفيف ياءى الاضافة قليل إلا فى الشعر [٢] » .

(٨) العرب قد تأتى بالمصدر من غير صيغة الفعل كقوله : « ونقرتها بيديك كل مُنَقَّر [٣] » .

(٩) ما سمع فى شىء فُعْل إلا وسمع فيه فُعُل وعليه قول طرفه : « ورَاد وشُقُر » يريد شُقْرا [٤] .

(١٠) الذِّل بالكسر فى الدابة ضد الصعوبة ، والذُّل بالضم للانسان ضد العز وكأنهم اختاروا الضمة للإنسان والكسرة للدابة للفصل بينهما ، لأن ما يلحق الانسان أكبر قدراً مما يلحق الدابة ، واختاروا الضمة لقوتها للإنسان والكسرة لضعفها [٥].

جـ — نحويات :

(١) قال فى الاحتجاج لقراءة بما حفظ الله : « حذف المضاف فى الشعر وفصيح الكلام فى عدد الرمل سعة [٦] » .

(٢) بين الشرط والابتداء مشابهات [٧] .

(٣) الصلة أذهب فى باب التخصص من الصفة لابهام الموصول، ثم رتب درجات الابهام على النحو الآتى : الصلة ثم الصفة ثم الحال ثم الخبر وقال : كذا ينبغى أن يرتب هذا الباب من تنزيله ، ولا ينبغى أن يؤخذ باباً سرداً وطرحا واحداً [٨] .

(٤) الحال المستأنفة تحكى كما تحكى الحال السالفة [٩] .

(٥) الخطاب بالتاء أذهب فى قوة الخطاب [١٠] .

(٦) المستقبل أسبق رتبة فى النفس من الماضى [١١] .

(٧) يجىء اللفظ على حكم لفظ آخر؛ لأنه فى معناه وإن عرى هذا من موجب اللفظ فى ذاك نحو تصحيح عور وحول؛ لأنهما فى معنى ما لابد من صحته وهو أعور وأحول [١٢] .

---

(١) ٦١/١ (٢) ٤٠١/١-٤٠٢ (٣) ٧٢/١ (٤) ١٩٠/١ (٥) ٤٥/٢
(٦) ٢٢٣/١ (٧) ٢٣٣/١ وما بعدها (٨) ٣٢٥/٢ (٩) ٣٠٨/١
(١٠) ٣٨٠/١-٣٨١ وانظر ص ٤٢٧ من هذا الجزء (١١) ٢٥٢/٢
(١٢) ٤١٢/٢-٤٣١

د ـ إعرابيات :

(١) حركة الإعراب لاتستهلك لحركة الاتباع إلا على لغية ضعيفة وهى قراءة بعض البادية الحمدِ لِله [١].

(٢) العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى [٢]

(٣) لو انصرف عن اللفظ إلى المعنى لا يحسن العود من بعد إلى اللفظ [٣] .

(٤) وقال فى تقدير المحذوف من قوله تعالى : « ولكن البر من اتقى » .

ا ـ ولكن البر بر من اتقى . ب ـ ولكن ذا البر من اتقى .

والتقدير الأول أجود عندنا ، وذلك أن تقديره حذف المضاف من الخبر أعنى بر من اتقى والخبر أولى بذلك من المبتدأ ، وذلك أن حذف المضاف ضرب من التوسع، والتوسع آخر الكلام أولى به من أوله ـ كما أن الحذف والبدل كلما تأخر كان أمثل من حيث كانت الصدور أولى من الأعجاز [٤] .

(٥) يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل [٥] .

هـ ـ عروضيات :

(١) الأمثال تجرى مجرى المنظوم فى تحمل الضرورة ، قال أبو على . « لأن الغرض فى الأمثال إنما هو التسيير كما أن الشعر كذلك ، فجرى المثل مجرى الضرورة فى تجوز الضرورة فيه [٦] .

(٢) ويروى عن البحترى قوله « القوافى حوافر الشعر » وعن الشجرى قوله « والقافية رأس البيت» [٧] .

(٣) إذا جاز أن يصرع وهو فى أثناء المعنى الواحد نحو قوله .

ألا ناد فى آثارهن الغوانيا سقين سماما ، مالهن وماليا ؟

كان التصريع من الانتقال من حال إلى حال أحرى بالجواز [٨] .

(٤) تشبع العرب مدات التأسيس ، والردف ، والوصل ، والخروج عناية بالقافية ؛ إذ كانت للشعر نظاما، وللبيت اختتاماً [٩] .

* * *

---

(١) ٢/٤١٠ـ٤١٣ (٢) ٢/٦٥ (٣) ١/٢٣٣
(٤) ٢/٢٧٣ (٥) ١/٣٩٩ (٦) المحتسب ٢/١٠٥ (٧) ٢/٢٦١
(٨) ١/١٠٨ انظر النص كاملا فى استغلال ابن جنى للعروض (٩) ٢/٢٦١

ومن الحق أن أشير إلى أن بعض هذه الأصول من مبتكرات ابن جنى ، واستنباطاته وبعضها الآخر بنى على كلام شيخه الفارسى ، وأقيم عليه ، فهو يروى مثلا — عن أبى على استحسانه لمذهب الكسائى فى قوله .

إذا رضيت علىّ بنو قشير   لعمر الله أعجبنى رضاها

ويورد كلامه فى أنه عدى رضى بعلى كما تعدى نقيضتها وهى سخطت به ثم يخلص من ذلك إلى تأصيل أصل هو « إذا جاز أن يجرى الشىء مجرى نقيضه فاجراؤه مجرى نظيره أسوغ » ثم يبنى على ذلك الأصل قوله . وفيه غيره على سمت ما كنا بصدده ، وذلك أنه إذا رضى عنه فقد أقبل عليه فكأنه قال . إذا أقبلت على بنو قشير ، وهو غور من أنحاء العربية ظريف ولطيف ومصون وبطين [1] .

وبعد : فهذا ابن جنى فى كتاب المحتسب ، وذلك مبلغ تأثره بأبى على سلباً وإيجاباً ، ويعد الكتاب فى جملته — وعلى نحو ما — أثرا من آثار أبى على ، وسيراً فى طريق الاحتجاج الذى سار فيه الشيخ من قبل فى كتابه الحجة ، بل إن ابن جنى كان مدفوعاً — كما بينت فى صدر هذا الفصل — إلى التأليف فيه بما خطر لأبى على فى نفسه ، وهجس به خاطره ، وقد رأينا أوجه التخالف البعيدة بينه وبين شيخه ، وما تخالف فيه هو والشيخ بمقدار ، كما عرضت لأوجه التشابه بينهما .

وإن كان لا بد — فى خاتمة هذا الفصل — من كلمة مجملة تختصر ما بين الرجلين من توافق وتخالف فى الاحتجاج فاليك هذا الحديث : [2] .

واضح أن ابن جنى يحتج للشواذ ، أما أبو على فإنه يحتج لقراءات الأئمة السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد . وقد تكفل أبو بكر بن مجاهد فى كتاب القراءات بإيراد أوجه الاختلاف مسندة إلى أصحابها ، أما ابن جنى فانه بحث هذه الأوجه وساقها هو دليلا على جهده .

وقد رأينا ابن جنى لا تنثال عليه الشواهد كما تنثال على أستاذه ولعل لطبيعة البحثين أثراً فى ذلك ، ثم إن لهجات القبائل ظهرت فى كتاب المحتسب على صورة أوسع من ظهورها فى كتاب الحجة ، ويقابل هذا أن المتن اللغوى عند أبى على ظهر واضحاً فى احتجاجه ، دعاه إليه — فيما دعاه — حبه للاستطراد .

---

(١) ٣٢/١

(٢) كل ظاهرة من هذه الظواهر — من توافق أو تخالف — عللت لها من قبل والمقام هنا مقام جمع لما مضى من غير تعليل أو تدليل .

وقد رأينا كيف كان ابن جنى يستهدى الروح البلاغى فى التأويل ، ويتجه إلى المعانى النفسية فى الاجتجاج ، كما كان يستهدى الحس اللغوى وبهذا شاعت الروح الأدبية فى كتاب المحتسب ، وإنك لتلقى فيه دماثة الأسلوب ووضوح العبارة ، وتحامى الغموض والإملال ، والتخفف من المنطق ، والبعد عن الاستطراد ، والإطالة والتشعب . وتجافى الامعان فى التعليل ، والاسهاب فى الاستشهاد ، مما يجعل كل أولئك شواهد مميزة لابن جنى تخالف فيها مع أستاذه أبى على .

وقد رأينا قبل كيف كان ابن جنى يهاجم ابن مجاهد فى أغلب ما شذذ من القراءات ، على غير موقف الشيخ فى ذلك .

كما تعرضت لموقفه من رسم المصحف والاستشهاد به ، وشيء آخر يظهر عند ابن جنى ذلك هو الاستشهاد بشعر المولدين فى المعانى [1] ، وظهور مسائل الخلاف بين النحاة البصريين والكوفيين على صورة باهتة ، لا كما تظهر فى كتاب الحجة .

ومرد أغلب هذه الفروق أن ابن جنى لحظ تجافى القراء عن الحجة بما فيه من إملال واستطراد وتعمق ، وإمعان فى النظر . . . فأراد أن يتحامى ذلك كله ، وأن يتخفف فيما لا بد منه . . . فجاء كتابه على هذه الصورة التى تقربه إلى النفوس .

وغنى عن البيان — إذا ما أردت التحدث فى التوافق الذى كان بين الشيخين — أن أقول :

إن ابن جنى استعان بكثير من أصول شيخه ومسائله ، ثم زاد هو عليها بالتعليق والصياغة والتحقيق : يحدث عنه ، ويعتمد عليه فى التدليل ، كما يعتمد عليه فى التفسير اللغوى ، ويسلك مسلكه فى تقديره سيبويه ، والدفاع عنه فى إيمان ، ومهاجمته القراء فى عنف وامعان ، ويستغل العروض كأستاذه فى التدليل والاحتجاج على فرق بين الرجلين كما سبق به البيان .

وجزى الله الرجلين كل خير ، فقد احتجا — للسبعة أو الشواذ — دفاعا عن القرآن الكريم وحفاظا ، عليه ، واحتساباً للأجر الجزيل ، والثواب العظيم . . .

---

(١) المحتسب : ١٦١/١

الفصل الثانى

(مكى بن أبى طالب ٣٣٥ – ٤٣٧ هـ)

(ومدى تأثره بأبى على فى الاحتجاج)

ولد أبو محمد مكى بن أبى طالب بن حموش القيسى بالقيروان سنة ٣٣٥ هـ (١) وارتحل فى طلب العلم إلى مصر فعرض على عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون المصرى (٢). سنة ٣٧٨ هـ (٣) . وألف مكى – بعد وفاة أبى على – كتاباً فى القراءات السبع سنة احدى وتسعين وثلاثمائة ، ألفه وهو بالمشرق ، وسماه كتاب التبصرة فيما اختلف فيه القراء السبعة المشهورون (٤) واعتمد فى أكثره على ما قرأ به على شيخه ابن غلبون (٥) . وأضرب فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو (٦) . ووعد فى صدره أنه سيؤلف كتاباً يذكر فيه كشف وجوه القراءات واختيار العلماء ... وأقاويل النحويين وأهل اللغة (٧) ، وكان أن وفى أبو محمد بما وعد ، فألف فى أخريات عمره كتاب الكشف عن علل القراءات وحججها سنة أربع وعشرين وأربعمائة (٨) . وفرغ منه سنة خمس وثلاثين (٩) . قبل أن يتوفاه الله بعامين . واختصر مكى الحجة (١٠) . فى كتاب سماه منتخب الحجة فى القراءات (١١) .

وقد قصدت قصداً إلى اقتباس هذه الحقائق من حياة مكى وعنيت بتاريخ هذا الجانب من نشاطه العلمى والنص عليه ؛ لأنه يمت إلى موضوع البحث بسبب وثيق .

فأولا – لأن مكياً بتأليفه التبصرة قام بعمل يناظر فيه عمل ابن مجاهد فى كتابه المترجم بقراءات أهل الأمصار .

وثانياً – أن كتاب الكشف فى جملته أثارة من علم أبى على ، فنىّ فيه مكى قفو

---

(١) طبقات القراء : ٢/ ٣٠١ (٢) طبقات القراء : ١/ ٤٧١
(٣) التبصرة لوحة (٢) (٤) الكشف ١/ ٢ (٥) التبصرة لوحة ٣
(٦) الكشف : ١/ ٢ (٧) التبصرة : ٢ (٨) الكشف : ٢
(٩) انظر الكشف : ٢/ ٤٩٣ (١٠) كشف الظنون : ١ / ٢١٤
(١١) معجم الأدباء : ١٩/ ١١٩

الشيخ ، فهو يكشف فيه عن علل القراءات وحججها ، تلك القراءات التى أوردها فى التبصرة مضارعا بذلك الحجة لأبى على الذى شرح فيه سبعة ابن مجاهد . وقد قال فى صدر كتابه الكشف : « هذا كتاب فهم وعلم ودراية ، وكتاب التبصرة كتاب نقل ورواية (١) . تماماً على الذى كان فى سبعة ابن مجاهد وحجة أبى على .

وثالثاً — إن عمل مكى فى التبصرة والكشف مظهر من مظاهر التنافس العلمى بين المشارقة والمغاربة فى ذلك الزمان ، فاقامة الدرس حول الكشف بخاصة تتيح للباحث التعرف على أثر الحجة لأبى على ومداه ، كما يستطيع بهذه الدراسة أن يتعرف على نزعة مكى فى الاحتجاج . أمن مدرسة الأثر هو؟ أم من مدرسة القياس والنظر؟ فيثبت بذلك قولة مكى عن كتاب الكشف أو ينفيها أو يقرها بمقدار .

ورابعاً — إن اختصار مكى كتاب الحجة يشير إلى تأثره بأبى على على نحو من الانحاء .

وقد ذكر مكى نهجه فى كتاب الكشف فقال : « وها أنذا حين أبدأ بذلك أذكر عللا ما فى أبواب الأصول دون أن أعيد ذكر ما فى كل باب من الاختلاف ، إذ ذاك منصوص فى الكتاب الذى هذا شرحه ، وأرتب الكلام فى علل الأصول على السؤال والجواب . ثم إذا صرنا إلى فرش الحروف ذكرنا كل حرف ومن قرأ به ، وعلة وحجة كل فريق ، ثم أذكر اختيارى فى كل حرف ، وأنبه على علة اختيارى لذلك ، كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين (٢) .

وأرى مكياً قد وفَّى بهذا المنهج ، عقد أبواباً لعلل الاستعاذه (٣) . وعلل البسملة (٤) ، ثم عقد باباً لسورة الحمد (٥) . وهاء الكناية (٦) . والمد وعلله وأصوله (٧) . واختلاف القراء فى الهمز (٨) . وتحدث عن الوقف وعلله (٩) . والروم والإشمام (١٠) . وأصول الادغام والإظهار (١١) . كما عقد باباً فى جملة من مخارج الحروف (١٢) . وعلل الفتح والامالة (١٣) . وأحكام الراءات وعللها (١٤) كل ذلك على طريق السؤال والجواب : كان يقول : قال أبو محمد فإن سأل سائل

---

(١) الكشف لوحة رقم ٢ . . . (٢) لوحة رقم ٢ (٣) لوحة ٢ (٤) لوحة ٤
(٥) ٨ (٦) ١٤ (٧) ١٦ (٨) ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٦ ، ٤٤
(٩) ٤٠ — ٥٤ (١٠) ٥٦ (١١) ٦٢ (١٢) ٦٤
(١٣) ١٠ — ١١ (١٤) ١٠٢

عن كذا . . . فالجواب كذا . . . وأراه فصل بين هـذه الأبواب وهى فى علل الأصول — بالباب الذى عقده فى سورة الحمد [١] فذكر القراءات المختلفة فيها ، وكان من حق هذا الباب أن يبدأ به حين يتحدث عن فرش الحروف الذى رتب الـكلام فيه على سور القرآن [٢].

وهذه الأصول التى تحدث فيها ، ذاكراً عللها بعض ما يفترق فيه عن أبى على ونصه على أنه سيذكر اختياره فى كل حرف . . . أمر يتخالف فيه مع أبى على ، فلم ينص الشيخ فى الحجة على اختياره ، وأرى مكياً قد تأثر فى ذلك بالطبرى ، ولعله هو المشار إليه فى قول مكى : كما فعل من تقدمنا من أئمة المقرئين . . . ،

وفيما عدا ذلك يتأثر مكى بأبى على تأثراً ظاهراً ، ويلقاك هذا التأثر لقاء مبكراً يلقاك حين يحتج للقراءات المختلفـة فى سورة الحمد بصدر كتابه الـكشف :

ألق مكى — بعد أن احتج للقراءتين مالك ومَلِك يوم الدين — السؤال الآتى :

فإن قيل : فما اختيارك فى ذلك ؟ فالجواب أن القراءتين صحيحتان حسنتان ، غير أن القراءة بغير ألف أقوى فى نفسى لما ذكرته من الحجج فى ذلك ، ولما فيه من العموم ، تقول : « كل ملك مالك ، ولا تقل : كل مالك ملك ، وإنما هو ذو ملك لا غير فملك أعم فى المدح ، وأيضاً : فإن أكثر القراء على ، ملك ، ومالك أيضاً حسن قوى فى الرواية وقد روى أبو هريرة أن النبى (ﷺ) كان يقرأ مالك يوم الدين بألف ، وكذلك روت أم سلمة : ولما روى الزهرى عن أنس أن النبى وأبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وطلحة ، والزبير ، وعبد الرحمن بن عوف ، وأبى بن كعب ومعاذ بن جبل ، كانوا يقرأون مالك بألف . وكذلك روى أبو هريرة والحسن وابن مسعود وعلقمة والأسود وابن جبير وأبو رجاء والثقفى وابن سيرين وأبو عبد الرحمن السلمى ويحيى بن يعمر وغيرهم . وأيضاً فإن مالـكا بالألف هو اختيار أبى حاتم وأبى الطاهر وغيرهما . ومالك بغير ألف أقوى فى نفسى لما ذكرت لك [٣] .

---

(١) ٨ . . . (٢) انظر لوحة ١١٢

(٣) الـكشف رقم ٨ . . .

وذلك النص بعيد إلى الذهن ما حكاه أبو على فى الحجة عن ابن السراج من غير كبير اختلاف :

(ا) فمكى يرجح قراءة ملك كما رجحها ابن السراج من قبل فيما حكاه أبو على عنه .

(ب) وقول مكى : « تقول كل ملك مالك ، ولا تقل كل مالك ملك » قالها قبله ابن السراج .

(ج) وقول : « أكثر قراءة العامة على ملك » يقابل حكاية أبى على : « القراءة بملك أعرض وأوسع » .

(د) وقول مكى : « مالك حسن قوى فى الرواية » مأخوذ من قول ابن السراج معلقاً على المختار لمالك :

« هـذا الذى قلت حسن ، ولو لا هـذا المعنى وما يؤيده ، ما جازت القراءة به [1] » .

أما ما زاده مكى فهو تلك الروايات المستندة إلى النبى ، والتى قرأ بها أئمة القراء وأود ألا يفهم من تردد اسم ابن السراج فى النص السابق أن مكياً بعد عن التأثر بأبى على بنظره إلى ما قال ابن السراج . فمكى متأثر فى الجملة بأبى على كما بينت ذلك من قبل ، ثم أن الذى حكى ما قال أبو بكر . هو أبو على ، فصنيعه هـذا هو الذى مكن مكياً من تأثر ما ورد فى الحجة لابن السراج . على أن لمكى نصوصاً صريحة تهدى المقابلة بينها وبين نصوص أبى على إلى أن مكياً تأثر بالشيخ واعتمد عليه . فماذا قال أبو على ؟ وماذا قال مكى ؟ .

قال أبو على : « حجة من صرف سلاسلا وقوارير [2] » . فى الوصـل والوقف أمران :

أحدهما : أن أبا الحسن قال : « قد سمعنا من العرب من يصرف هذا ، ويصرف جميع ما لا ينصرف ، وقال هذا لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فصرفوه ، فجرت ألسنتهم على ذلك ، واحتملوا ذلك فى الشعر ، لأنه يحتمل الزيادة كما يحتمل النقص فاحتملوا زيادة التنوين ، فلما دخل التنوين دخل الصرف .

---

(١) انظر الحجة ، ١ا ٤ من مراد ملا . (٢) سورة الدهر آية ٤٥،١٥ ..

والأمر الآخر : أن هذه الجموع أشبهت الآحاد ، لأنهم قد قالوا صواحبات يوصف فيما حكاه أبو الحسن وأبو عثمان ، فلما جمعوه جمع الآحاد المنصرفة جعلوه فى حكمها فصرفوها . قال أبو الحسن : « وكثير من العرب يقولون مواليات يريد الموالى »

وأنشد الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم   خضع الرقاب نواكسى الأبصار

فهذا كأنه جمع نواكس [١] .

هذا ما قاله أبو على ، فانظروا قول مكى : قوله « سلاسلا » قرأه نافع وأبو بكر وهشام والكسائى بالتنوين ، وقرأ الباقون بغير تنوين . . . وحجة من نونه حمله على لغة لبعض العرب ، حكى الكسائى أن بعض العرب يصرفون كل مالا ينصرف ، قال أبو محمد : وأكثر ما ينصرف هذا وشبهه فى الشعر ، فأما فى الكلام فهو قليل ومن صرفه فى الكلام فحجته أنه لما رأى هذه الجموع تشبه الآحاد ، لأنها تجمع الآحاد قالوا : هؤلاء صواحبات يوسف ، حكاه الأخفش والمازنى ، وجاء ذلك فى لفظ النبى (ﷺ) وفى حديثه وحكى الأخفش : مواليات يريدون جمع الموالى

وأنشد الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم   خضع الرقاب نواكسى الأبصار

يريد نواكس بجمع الجمع بالياء والنون ، وحذف النون للاضافة ، فلما أن جمعوا هذا الجمع كما يجمع الواحد أجروه مجرى الواحد فى الصرف والتنوين ، وقوى ذلك لثبات الألف فيه فى الخط ، ولأن الصرف والتنوين هو الأصل فى جميع الأسماء [٢] .

وهذا النص صريح فى اعتماد مكى على أبى على ، ونقله عنه لا يحتاج إلى دليل ويبدو أن مكياً أراد أن يكون له شىء من الجهد ، فلم يشأ أن ينقل من غير أن يتصرف فجاء تصرفه فى ذكر الأخفش والمازنى بلقبيهما ، على حين أن أبا على ذكرهما بكنيتيهما !! ، وفى اعتماده فى الاحتجاج على رسم المصحف ، وفى الاشارة إلى الكسائى ، وفى هذه الشروح التى علق بها على « نواكسى » فى بيت الفرزدق .

وكل ذلك تصرف ساذج ، لا يزال مكى — على الرغم منه — مطوياً بيمين

---

(١) الحجة : ٣١٨/٧ .   (٢) الكشف : ٤٧٢/٢ :

الشيخ أبي علي ومن الغريب أن أبا علي يلتزم إسناد الأقوال إلى أصحابها ، ويجيء مكي فيغفل ذلك ، بل ينسب بعض كلام الأئمة إليه هو فقوله قال أبو محمد : وأكثر ما ينصرف هذا وشبهه في الشعر ، كلام أبي الحسن لا كلام أبي محمد !!

بعد هذا التأثر الواضح الذي هدتني إليه المقابلة — رأيت مكياً يومىء إيماء خفياً يوحي أنه تأثر بأبي علي تأثراً سلبياً ، بجانب هذا التأثر الإيجابي ، فيتجنب ما كان من الشيخ من الإطالة والإملال والنقص ، وذلك حيث يقول في خاتمة الكشف قد أتينا على شرطنا ، واختصرنا الكلام في العلل غاية ما قدرنا من غير أن نكون قد أخللنا بعلة ، أو تركنا حجة مشهورة ، وأوجزنا العلل خوف التطويل ، واختصرنا ذكر قراءة التابعين ومن وافقهم لمن ذكرنا من القراء ، لئلا يطول الكتاب فيعجز عن نسخه ، ويحدث الملل في قراءته[1] .

وموقف مكي هنا يشبه موقف ابن جني في المحتسب الذي اختصره متحامياً إغماض الشيخ في كتابه الحجة واطالته[2].

هذا ورأيت مكياً ينزع منزع الكوفيين في : (ا) الاحتجاج برسم الصحف في كثرة ظاهرة[3] . وفي (ب) ترجيح القراءات التي تتفق مع مذهبهم ، رجح قراءة حاش الله بحذف الألف لأنها فعل ، وأيضاً لأن خط المصحف كذلك[4]. والكوفيون يقولون بفعلية حاشي[5].

واستناد مكي على الاسناد في الاحتجاج[6] وقوله برسم المصحف يجعله مع السلفيين أهل النقل والأثر ولكنه يجنح أحياناً إلى تحكيم القياس النحوي ، كتضعيفه «قراءة ابن عامر» «وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم»[7] وذكر أن العطف في قراءة حمزة والأرحام ، قبيح قليل في الاستعمال بعيد في القياس[8] . ومن عجب أن يقف مكي هذا الموقف ، ولا يدفع عن حمزة ، مع أنه يصفه بأن إمامته ظاهرة وثيقة مشهورة وسنده مستقيم[9] . وليس من تفسير لذلك إلا أنه أراد أن

---

(١) الكشف : ٢/٤٩٣ (٢) انظر المحتسب : ١/٢٣٦ ، ٢٨٨ .

(٣) انظر مثلا من الكشف اللوحات : ١٠ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ٣٨٥ ، ٤٧٢ .

(٤) الكشف لوحة : ٣٠٤ .

(٥) انظر الانصاف المسألة : ٣٧ والموفى على النحو الكوفي : ٧٤ ـ ٧٥ وشرح الأشموني وحاشية الصبان : ٢/٣١٤) .

(٦) انظر احتجاجه لقراءة مالك بألف . (٧) الكشف ١/٢٥٤ .

(٨) انظر الكشف : ١/٢٠٦ . (٩) التبصرة : ١١ .

يجعل الكشف كتاب فهم ودراية يجرى بذلك — إلى حد ما — وراء مقاييس النحاة كأبي على ومن لف لفه من أهل الرأى والقياس .

وبعد : فيجمل بى أن ألخص مدى تأثر مكى بأبى على :

كان مكى بتأليفه الكشف متأثراً فى الجملة بصنيع أبى على فى الحجة ، ثم رأينا مكياً يسلك مسلك أبى على فى الاحتجاج ، ويستغل ما حكاه الشيخ عن ابن السراج ويذكر تعليله ، وينقل نصوصه ، ورأيناه بعد ذلك يتحامى ما كان من الشيخ من الاطالة والاغماض ، ويجرى وراءه بقدر — فى تحكيم القياس .

كانت نزعة مكي السلفية فابعدته عن صاحبي ، على أن مكياً فى بعده يلبس ثوباً يشف ، ينبئك أن الكف أثاره من علم المشرق الشيخ أبى على .

ولئن بدا أثر أبى على عند مكى على هذا النحو إنه ليبدو جليًّا عند رجل آخر من رجالات أهل المغرب ، ذلكم أبو عمرو الدانى (٤٤٤هـ) موضع الحديث فيما يأتى فى توضيح وتفصيل .

الفصل الثالث

تأثر الدانى[1] (٣٧١ هـ – ٤٤٤ هـ) فى الموضح بأبى على (٢٨٦ هـ – ٣٧٧ هـ)

توفى أبو على الفارسى وعثمان بن سعيد الدانى لم يتجاوز السادسة من عمره، ولكن الله يشاء أن يرث الدانى بعض ما وهب أبو على، فيتأثر به، وينهج نهجه، ثم تكون له طريقته فى تناول الدراسات القرآنية، ويمثل مدرسة يقدرها القراء حق قدرها من الإجلال والتبجيل.

ولست أريد أن أتحدث عن شيوخ الدانى الذين تأثر بهم بصفة عامة، وما منهم إلا له مقام معلوم فى التأليف والتمكن فى العربية وعلوم القرآن[2]، وفيهم خاله الذى ربطته به رحم العلم والقرابة المتقن العارف محمد بن يوسف مقرىء الناس بقرطبة، والذى كان معه نصيب وافر من علم العربية وعلم الفرائض والحساب[3]. لست أريد أن أتحدث عن هؤلاء الذين أورثوا الدانى ذلك العلم الباقى أثره ماحفظ الله القرآن على مر الزمان، فذلك أمر ليس فى الحساب الآن، وإنما حسابه فى ترجمة مفصلة للدانى يتعرف فيها على بيئته التى تقلب فيها، وشيوخه الذين أخذ عنهم، وأثر ذلك وغيره فى علم الدانى وانتاجه، وإنما أريد أن أتعرض لهؤلاء الشيوخ بما كان لهم من أثر عند الدانى فى نقطة واحدة، هى موضوعى الذى أتناوله بالبحث والبيان: هل هناك صلة بين هؤلاء الشيوخ واتجاه أبى عمرو إلى التأليف فى مذاهب القراء واختلافهم فى الفتح والامالة، والاحتجاج لهم، وهو ما تناوله كتابه المترجم «بالموضح»؟

الجواب عن ذلك السؤال ميسور إذا عرفنا مذهب شيوخ الدانى الذين أخذ عنهم وتلق منهم: فطاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون بن المبارك أبو الحسن الحلبي كان شيخاً للدانى، وروى عنه الدانى القراءات عرضاً وسماعا[4]، وقدصنف

---

(١) ذكر خطأ تاريخ الوفاة فى دائرة المعارف الاسلامية مادة (الداني) ٣١٨ هـ

(٢) طبقات القراء: ١ أنظر ص ٢١٥، ٢٧١، ٢: ١٩٣ و ١٩٨

(٣) طبقات مقراء ٢ / ٢٨٧ (٤) طبقات القراء ١ / ٣٣٩

ابن غلبون فيما يقول أبو شامة مجلدة قصرها على حكم الامالة [١]، كذلك كان شيوخ الداني « خلف بن ابراهيم بن خاقان ، وعليه اعتمد الداني في قراءة ورش ، وقال عنه : كان ضابطاً لقراءة ورش متقنا لها [٢] » .

ومن شيوخ الداني أيضا « محمد بن عبد الواحد بن على بن ابراهيم أبو الحسن البغدادى ، وقد روى فيما يقول ابن الجزرى حرف نافع [٣] ، وقد كان ورش أحد رواته ، وله مذهب في الامالة ينفرد به . بل إن من الشيوخ الذين روى عنهم الداني « الحسن بن سليمان بن الخير أبا على الانطاكى النافعى [٤] » ولعل النسبة فى « النافعى » إلى نافع أحد القراء السبعة والذى روى عنه ورش ، « الأنطاكى على كل حال عرض على « أبي بكر الأذفوى » ، وقد كان الأذفوى « منفرداً بالامالة فى دهره فى قراءة نافع رواية ورش [٥] ، والذى غلط مكيا فى كتاب الامالة ، فكتب مكى [٦] كتابه المسمى : « الانتصاف فى الرد على الأذفوى فيما زعم من تغليطه فى كتاب الامالة ، وجعله فى ثلاثة أجزاء [٧] .

أولئكم شيوخ الداني ، وكلهم ضابط لقراءة نافع ورواية ورش ، وبعضهم ألف فى الأمالة وتصدى لكبار القراء فى عصره بالتغليط والتفنيد . فليس عجيبا إذن أن ينهج الداني نهج أساتذته فى الاهتمام بالامالة على وجه عام ، وليس عجيبا أيضا أن نقرأ عن الداني أنه ألف فيما ألف كتبا تتصل من قريب بهذا الموضوع . فله « ايجاز البيان فى قراءة ورش » ، وكتاب التلخيص فى قراءة ورش ، وكتاب التمهيد لاختلاف قراءة نافع ، وكتاب الامالات ، وكتاب الراءات لورش ، وكتاب الامالة [٨] ، وكتاب التعريف فى القراءات الشواذ ، وهى رسالة فى مختلف القراءات التى افترق فيها تلاميذ نافع : اسحق بن محمد ، واسماعيل بن جعفر ، وعيسى بن موسى ، وعثمان بن سعيد المعروف بورش [٩] .

هذا مبلغ العلم بما ألف الداني فيما يتصل نصا بالامالة أو يتعلق بها تعلقا قريبا ،

---

(١) ابراز المعاني لأبي شامة ١٥٢ (٢) طبقات القراء ١ / ٢٧١
(٣) طبقات القراء ٢/١٩٣ (٤) المصدر السابق ١/٢١٥ (٥) طبقات القراء ٢/١٩٨
(٦) هو مكى بن أبي طالب حموش القيسى ت٤٣٧ (صاحب الكشف عن علل القراءات وحججها والتبصرة والابانة وغيرها . (٧) معجم الأدباء ١٩/١٧٠ (٨) طبقات القراء ١/٥٠٥
(٩) دائرة المعارف الاسلامية مادة الدني

وإذ كان قد أحصى ما ينيف على مائة تصنيف له فى أرجوزة من نظمه [1] وأنه كما يقول المقرى له مائة وعشرون مصنفا [2] ، ولم نعرف إلا بعضا منها ، فمن المحتمل جداً وقد عرفنا اهتمامه بقراءة ورش — سميه — أن يكون بعض هذا المجهول من كتبه كان فى الامالة من قريب أو بعيد ، وإن كنت لا أقطع فى ذلك بوجه من اليقين .

ولم يذكر ابن الجزرى فيما ذكر من كتب الدانى « الموضح لمذاهب القراء واختلافهم فى الفتح والامالة [3] » ، وإنما الذى ذكر كتاب الامالات . فهل هذه كتب ثلاثة للدانى فى الامالة : الموضح ، - موضوع الحديث - والامالة ، والامالات ؟ أو أنها كتاب واحد أخذ هذه الأسماء ، لكن ينفى الاحتمال الآخر أن ابن الجزرى ذكر الكتابين فقال : « له الامالات فى مجلد ، ثم ذكر الكتاب الآخر بقوله: والامالة فى مجلد ، وليس بين النص على الكتاب الأول والكتاب الآخر إلا سطر واحد فقط ، وذلك ينفى جانب السهو والنسيان بالتكرار عند ابن الجزرى ، كما يقوى أن كلا منهما : الامالة والامالات كتاب مستقل عن الآخر ، أنا أرجح أن أحدهما تعرض للامالة على صوره مختصرة خالية من العلل والاحتجاج ، وجاء الآخر شارحاً للأول ذاكراً العلل والأسباب والاحتجاج لمذاهب القراء ، أقول بذلك ، لأن هذا جرى عليه بعض العلماء القراء الذين عاصرهم الدانى : فهذا مكى يؤلف التبصرة ، وقد أخلاها كما يقول — من كثرة العلل ، وجعله مجرداً من الحجة [4] ، ثم ألف كتاب الكشف عن وجوه ما ذكره فى كتاب التبصرة من القراءات والأصول [5] .

ولعل الكتاب الذى تعرض للامالات فى صورة مفصلة هو الموضح الذى بين أيدينا الآن ، ومن الغريب عدم ذكر ابن الجزرى له — كما بينت — مع أنه قد اعتمد عليه فى مواضع متعددة فى كتابه « النشر فى القراءات العشر [6] » . وقد قابلت

---

(١) المصدر السابق
(٢) نفح الطيب ١ / ٣٨٦
(٣) انظر طبقات القراء ١/٥٠٥
(٤) التبصرة مصور بدار الكتب س٣
(٥) المصدر السابق ص ٣٠١ والكتاب رقم ٢٠١٠٣
(٦) انظر مثلا النشر ٢/ ٣٠ و ٣٥

بين نصين أوردهما ابن الجزرى فى النشر أحدهما ذكر أنه مأخوذ من الموضح، والآخر مأخوذ من كتاب الامالة للدانى، فوجدت أن النص الأول [1] يتفق مع ما هو موجود فى الموضح [2] الذى بين أيدينا فى لفظه ومعناه وترتيبه والنص الآخر [3] المأخوذ من الامالة لا يتفق هو وما ورد فى الموضح [4] إلا فى المعنى فقط ومع غير ترتيب.

ومما يرجح ما اتجهت اليه من تأويل: أن للدانى كتابا اسماه «جامع البيان» عقد به فصلا للامالة، سار فيه على نهج كتاب الموضح، وأخلاه من الاحتجاج وذكر العلل والأسباب، وفى مواضع قليلة يذكر الاسناد [5] — والاسناد ظاهرة فاشية فى الموضح كما سيرد بعد حين — وأحياناً يذكر المروى من غير اسناد [6] كما فى امالة ما زكى، فقد قال: وقد رويت امالته عن أبى (كذا) عن عاصم «والصحيح عن أبى بكر عن عاصم، وآخر الكلام على مذاهبهم فى فواتح السور إلى مواضعها [7]، تماما على الذى سار عليه فى كتاب الموضح على خلوه من الاحتجاج والاسناد.

وقد رسم أبو عمرو الدانى منهجه فى كتاب الموضح [8] فى مطلعه حيث يقول: هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله تعالى مذاهب القراء السبعة (رحمهم الله) فى الفتح والامالة فى الأسماء والأفعال وغيرهما مما جاء الاختلاف فيه عنهم من الطرق المعروفة عند العلماء، والروايات المشهورة عند أهل الأداء، وأبين ذلك بمعانيه، وأشرحه بوجوهه، وأدل على جليه، وأنبه على خفيه، أرسمه أبواباً، وأرتبه فصولا، وأحصر جميع الوارد فى كتاب الله تعالى من كل باب وفصل، وآتى به مفرقاً حرفاً حرفاً، وأصل ذلك بالاختلاف فيه، مع تلخيص ما ينطوى عليه من المعانى والوجوه والعلل والأسباب من قول الأكابر من القراء والمقرئين، والرؤساء من أهل اللغة والنحويين، من غير استغراق ولا إطناب، ولا اطالة ولا اكثار، لكى يعم نفعه الطالبين، ويقرب فائدته على الملتمسين [9]».

---

(١) ينظر النشر ٢/٣٠
(٢) ينظر الموضح ص٣
(٣) انظر النشر ٢/٨٩
(٤) انظر الموضح ٣٢٩
(٥) ورقة ١٤٠ ب
(٦) انظر ورقة ١٣١
(٧) ورقة ١٤٤
(٨) للكتاب نسختان فى المكتبة الازهرية رقم ١٠٣ رقم ٥٤ ٥٩٨٠
(٩) ص ٢ وما بعدها

هذا هو المنهج الذى رسم ، وسأعرض هـــذا المنهج عرضا سريعا ، ذاكراً الخطوط العريضة ورءوس المسائل ، حتى ألم بالكتاب إلماما خاطفاً ، وأتعرض لما بينه وبين أبى على من فروق بالتفصيل معللا لموقف كلٍّ من الشيخين فى كل تخالف.

وأسارع فأذكر أن الدانى وفى بما رسم ، فقد ذكر بعد الافتتاح القول فى الفتح والامالة ، وتحدث عن الأسباب الجالبة لها ، وبين ما يمـال وما لا يمال بأصوله وفروعه ، ثم ذكر ما أمالته القراء من الأفعال الثلاثية التى من ذوات الواو ، ثم بوب الألفاظ الممالة أبواباً ، وجعلها أسماء وأفعالا وحروفاً ، وجعل لـكل من هذه الأبواب أقساماً . ولـكل قسم وزنه الصرفى ، وأحصى فيه جميع ما ورد من القرآن الكريم من هذا الوزن وعده عداً . وبدأ بالأسماء فذكر جميع ما اختلفت القراء فيه بالفتح والامالة منها بكل ما يحتاج اليه من العلل والمعانى ، وذكر تحت هذا ما جاء الاختلاف فيه من الأسماء التى الراء فى آخرها مجرورة وقبلها ألف زائدة أو مبدلة وجعل ذلك عشرة أقسام :

القسم الأول : ما ورد فى كتاب الله تعالى من الأسماء التى الراء فى آخرها مجرورة وقبلها ألف . وهذا القسم على وزن أفعال ، وجميع الوارد من ذلك ٤٤ موضعاً فى القرآن الكريم ، عينها ، وسمى السور الواردة فيها .

وبمثل هذا ينتقل إلى القسم الثانى ، والأقسام التى تليه : ما ورد فى كتاب الله تعالى على وزن فَعَّال ويحصيه ، وكذلك فِعال ، وفُعَّال ، وفَعَال ، وفَعَل ، وفعَّال ، وفعلال ، ومفعال ، وأفعال تراه يذكر فى كل قسم من هـذه الأقسام ألفاظه الواردة فى كتاب الله وسورها واختلاف القراء فى فتحها وفى امالتها ، وعلة من فتح، وعلة من أمال ، موثقا هذه المذاهب المختلفة بالأسانيد المتصلة من شيوخه .

ثم يعقد باباً آخر يذكر فيه الأسماء التى تلى الـكسرات ألفاتهن ، وقد قسم هذا الباب اثنى عشر قسما ، وينتقل إلى باب الأسماء التى الألفات فى أواخرها علامات لتأنيثها وجعله خمسة أقسام . ثم باب الأسماء التى الألفات فيها منقلبات عن ياء أو واو وقسمه أحد عشر قسما . ثم عقد فصلا مستقلا ذكر فيه اختلاف القراء فى «ياويلتى» (فى المائدة وهود والفرقان) ويا حسرتى فى الزمر ، ويا أسفى فى يوسف [1] .

---

(١) ص ١٠٤

وهنا ينتقل إلى ما اختلفت القراء فيه بالفتح والامالة من الأفعال فيبدأ أولا بذكر الأفعال الماضية، وقدم منها ما اعتلت عينه وصحت لامه، ثم ما اعتلت لامه وصحت عينه، وجعل جميع ذلك أحد عشر قسما، ذكر كل قسم بوزنه ومثاله فى باب مفرد مع ذكر اختلافه وشرح علله. ثم انتقل إلى ذكر ما ورد فى كتاب الله تعالى من الأفعال المستقبلة التى فى أوائلها الزوائد الأربع «الياء والتاء والنون والهمزة» وقسمه عشرة أقسام، وعقد بابا لما جاء من الأفعال المستقبلة على وزن: «يفاعلون، ونفاعل، وفاعلوا» بالياء والنون وضمهما وكسر العين وهى راء. وبعد أن استوفى الكلام عن هذه الأقسام قال «فهذا جميع المختلف فيه بالفتح والامالة من الأفعال الماضية والمستقبلة، قد ذكرناه بعلله ووجوهه على طريق الاختصار، وليخف مأخذه، ويسهل حفظه، وأنا متبع ذلك ما بقى من أبواب الامالة، فيكون كتابنا جامعاً لهذا الباب، ومفرداً بهذا الفن، محيطاً بجليه ومشهوره، محتوياً على خفيه ونادره، فلا يحتاج لغيره من كتب القراء والمقرئين، وأهل اللغة والنحويين إن شاء الله تعالى (١).

وهكذا نراه يرسم المنهج فى ذلك الجزء الباقى من الكتاب، وهو منهج يختلف فى جوهره وفيما تناول من مسائل عن منهج أبى على، تلك المسائل التى تناولها بعد أبواب الأفعال حيث انتقل إلى الحروف، فذكر ما اختلف القراء فيه بالفتح والامالة فى حروف التهجى الواقعة فى فواتح السور، وقد أفاض فى ذلك افاضة كافية (٢).

وفى أعقاب ذلك جمع مفردات بعض الرواة عن القراء وأهل الأداء، وجعل لكل راو باباً خاصاً، وذلك قوله: «وقد بقى من الامالة أصول مطردة وحروف متفرقة، انفرد بها بعض الرواة عن القراء وأهل الأداء بغيرها، وأنا أفرد لكل راو بابا أجمع فيه ما انفرد بروايته من ذلك عن الامام الذى روى عنه على حسب روايتى وقراءتى إن شاء الله (٣). وقد جعل هذا فى الأبواب الآتية:

ا — ما روى الأعشى عن أبى بكر عن عاصم من الامالة سوى ما تقدم فى تضاعيف الأبواب السابقة (٤).

ب — ما روى نصير عن الكسائى (٥).

---

(١) ص ٢٤٨ (٢) (من ص ٢٤٨ — ٢٦٥) (٣) ص ٢٦٥
(٤) ص ٢٦٥ (٥) ٢٦٩

جـ ـ ما رواه قتيبة بن مهران عن الكسائى من الامالة فيما انفرد به عنه [١] .
د ـ مذاهب القراء فى الوقف على المال [٢] .
هـ ـ مذاهبهم فى الوقف على هاء التأنيث [٣] .
و ـ حكم الوقف على الراءات المتطرفة [٤] .

وقد استوعب فى كل قسم من الأقسام التى أوردها تحت الأبواب المختلفة الأسماء والأفعال والحروف ـ البيان عما التزمه من العناصر المختلفة : وزنا ، واحصاء ، وتوثيقا ، وتعليلا ، وتعيينا لقراءته . ولم أره تخلى عن الاحصاء إلا فى موضعين اثنين . ما جاء من لفظ الكافرين وكافرين بألف ولام وبغيرهما إذا كانا فى موضع نصب أو خفض[٥] ، وإلا فيما جاء من لفظ الناس مجروراً [٦] وقد نبه هو على ذلك بقوله : « وهو كثير الدور ، ومعرفته لا تشكل ، فلذلك تركنا احصاء جميع الوارد منه .

كما أراه فرق الكلام على ما اختلفت القراء فيه بالفتح والامالة من الأفعال ، فحشر ما أمالته القراء من الأفعال الثلاثية التى من ذوات الواو فى غير موضعه من الترتيب الذى التزمه .

وغير خاف أن استقلال أبى عمرو الدانى بتأليف كتاب فى الامالة ، وما اجتمع لديه من روايات مختلفة لمذاهب القراء ، وما اشتهر به من تعرف على الأسانيد ، ورفعها إلى القراء الأئمة الأولين ـ كل ذلك بعض ما جعله ينهج هذا المنهج الذى عرضت ، وما كان الفارسى متجها إلى شىء من ذلك فى كتاب الحجة ، فطبيعة العمل الذى تولاه كل من الشيخين هى التى أبرزت الاختلاف بين النهجين .

وقد كنت أتمنى أن لو كان الدانى بوب كتابه تبويبا ييسر التعرف على حكم الكلمات فى سورة من سور القرآن الكريم من حيث الفتح والامالة ومن أمالها ومن القراء ، فما أشبه الموضح فى تبويبه بتاريخ الطبرى فى ترتيبه ، فلو أننا أردنا التعرف على تاريخ خليفة من الخلفاء من تاريخ الطبرى لاستلزم ذلك قراءة سنوات متعددة نظفر فى كل سنة بخبر ، كذلك الشأن مع الموضح : لو أردنا التعرف

---

(١) ص ٢٧٨ (٢) ٢٨٩ (٣) ٣١٥
(٤) ٣٠٩ (٥) ورقة ٣٢ (٦) المصدر السابق

على الممال مثلا فى كلمات السورة الشريفة « والشمس وضحاها » ومذاهب القراء فى فتحها وإمالتها ، والحجج التى أوردها الدانى فى ذلك لتوزع الجهد فى أبواب متعددة من الكتاب . ويظهر أن ابن القاصح (٨٠١ هـ) برم بهذا المنهج فكتب « قرة العين فى الفتح والامالة وبين اللفظين » ورتب الكلام فى ذلك على حسب السور وترتيبها فى القرآن الكريم ، وجعله كما يقول : لاخوانه المشتغلين بعلم القراءات ليستعينوا بمطالعتها على نقل الروايات [١] .

وشىء آخر يلحظ على منهج الدانى : هو أن إدارة الكتاب على الأوزان جعله يدخل كلمات فى غير أوزانها مثال ذلك :

(هار) فقد وضعها تحت ما ورد فى كتاب الله تعالى على وزن فعل ، واضطر إلى أن ينبه عليها بعد الانتهاء من ذلك القسم [٢] .

وانتقل بعد التعريف بكتاب الموضح الآن إلى الحديث عن مظاهر تأثر الدانى بأبى على :

* * *

مظاهر تأثر أبى عمرو الدانى بأبى على الفارسى

يبعث على القول بتأثر الدانى بأبى على الفارسى أمور: فالرحلات كانت متبادلة بين المشارقة والمغاربة طالبين للعلم ، ومتجرين ، وحجاجاً إلى بيت الله الحرام ، وملتمسين الشفاعة بزيارة قبر الرسول (عليه الصلاة والسلام) ، وقد عقد صاحب نفح الطيب باباً عرف فيه ببعض من رحل من الأندلسيين إلى بلاد المشرق ، عد منهم محمد بن خيرون [٣] ، وهو أستاذ الدانى [٤] ، كما كان منهم الدانى نفسه [٥] .

هذا إلى ما كان من التنافس العلمى بين هؤلاء وهؤلاء ، على ما هو معروف متعالم بين العلماء والأدباء ، وشىء آخر يؤكد هذا التأثر: ذلك أستاذ الدانى «طاهر بن غلبون المصرى النحوى [٦] » ، الذى كتب الحجة لأبى على الفارسى (٣٧٧ هـ)

---

(١) مخطوط برقم ٧٧ دار الكتب
(٢) ص ٤٦ وما بعدها
(٣) نفح الطيب ١/٣٥٣
(٤) طبقات القراء ٢/٢١٧
(٥) نفح الطيب ١/٣٨٦
(٦) طبقات القراء ١/٣٣٩

بخطه ، فقد وجدت بظاهر نسخة (مراد ملا) ما نصه : « هذا الكتاب وهو الحجة لأبي على الفارسي فى أربعة أجزاء بخط طاهر بن غلبون المصرى النحوى ، وكان هذا الرجل خبيراً بالقراءات وبالعربية ، ويدرى ما يكتبه (١) » ، وقد قرأ ابن غلبون بالبصرة (٢) ، قريباً من مقام أبى على ، ولابن غلبون تعليقات على هوامش النسخة المذكورة فى صورة عناوين جانبية تدل على أنه كان يدرى ما يكتبه حقاً (٣) ، بل له كذلك تصويبات يصحح بها ما أود الفارسى عن ابن مجاهد (٤) » .

وقد تعرض الفارسى لاختلاف القراء فى الامالة جملة ، واحتج لهم فى موضعين من الجزء الأول (٥) ، فلعل ذلك وجه نظر ابن غلبون إلى التأليف فى الامالة ، فقد صنف فيما يقول أبو شامة مجلدة قصرها على حكم الامالة (٦) ، ثم تلا عمل ابن غلبون احتجاج الدانى للامالة فى كتابه الموضح متأثراً بشيخه ودراساته التى اتصل فيها بأبى على الفارسى ، هذه أدلة عامة لتأثر الدانى بأبى على ، وللتعرف على أوجه تأثره تأثراً خاصاً أسوق ما يأتى من مقارنات :

أولا — قال أبو عمرو فى الاحتجاج لامالة الكسائى «حتى» (٧) :

فأما قوله «حتى» فى جميع القرآن فإنى قرأته فى مذهبه بالامالة — يقصد رواية نصير على شيخه أبى الفتح — وكذلك رويته عنه ، ونص عليه ، و . . . . — بالامالة فى كتابه الذى جمع فيه حروف الكسائى ، وله فى امالته حجتان : احداهما أن الألف فيها لما وقعت رابعة وهو موضع يختص الياء أمالها . ألا ترى أن كل ألف وقعت رابعة فصاعداً من أى جنس كانت فإن الامالة تجوز فيها ، وتكتب بالياء ، فلذلك أمالها على التشبيه بما قد أميلت ألفه الواقعة فى هذا الموضوع من الأسماء والأفعال ، ومن أجل ذلك كتبت بالياء أيضاً .

والحجة الثانية . أنه شبهها بألف شتى ، من حيث كانت آخر الكلمة ، ولم تكن بدلا من ياء فلذلك أميلت ، وكتبت بالياء كما أميلت ألف شتى ، وكتبت بالياء على

---

(١) انظر ظاهر النسخة ص ١ (٢) طبقات القراء ١/٢٨٩

(٣) أنظر مثلا هذه العناوين فى ص ١١٠ ، ١١٢ ، ١٤٢ مراد ملا

(٤) أنظر الحجة نسخة مراد ملا ١/١١٨ (٥) ص ٢٦٢ — ٢٧٦ و ٢٨٤ — ٢٩٠

(٦) ابراز المعانى ١٥٢ (٨) ص ٢٧٤ — ٢٧٨

التشبيه بألف هذا الاسم المقصور ؛ ألا ترى أن من كلامهم أن يحملوا الشيء على حكم الشيء إذا أشبه فى بعض معانيه ووجوهه ؟

ولعلك تلحظ معى كيف ظهر روح القياس عند الدانى متأثراً بطريقة أبى على فى الاحتجاج : فأميلت حتى على التشبيه بما قد أميلت ألفه الواقعة رابعة ؟ وكتبت بالياء كما كتبت هذا الجنس أيضاً .

ثانياً — وشبهت حتى بألف شتى من حيث كانت آخر الكلمة ولم تكن بدلا من ياء . . . ثم اقرأ الاعتراض ورده فيما يأتى ، وفيه دليل على تأثره بأبى على من حيث فهمه أسلوب سيبويه فى الكتاب كما رأينا من أبى على قبل [1] .

فإن قال قائل : إن سيبويه قد منع من إمالتها : أى حتى : وحكى الفتح فيها فقال : « ومما يميلون [2] ألفه حتى ، وإما ، وإلا ، فرقوا بينهما وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى . قيل هذا لا يلزم من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن الكسائى قد ثبتت إمامته ، واشتهرت عدالته ، وقد حكى الامالة فيها كما رواه نصير عنه ، وهو من الثقة والضبط بمنزلة لا يحملها أحد من علماء النقل للقراءة وغيرهم ، وكذا سيبويه قد اشتهرت عدالته وانتشرت إمامته فى علم صناعته . وإذا كان كذلك صح أن الذى روياه جميعاً فيها صحيح ، وكذلك قرأها الكسائى ، وجمعهما فى حرفه أعنى الفتح والامالة للدلالة على صحتهما .

والثانى : أن قول سيبويه هذا يحتمل التأويل ، وجائز أن يكون أراد بقوله ومما لا يميلون ألفه حتى أى فى حال الكثرة ، لأنه قد يستعمل مثل هذا فى كتابه كثيراً ، من ذلك قوله : « ولا يميلون فراشاً » يريد لا يميله الأكثر منهم ، لأنه قد ذكر بعد ذلك امالته فقال : وقالوا : « هذا فراش . . . . » يعنى ممالًا من أجل كسر أوله .

وكذا قال فى باب الهمزة : « وليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فيكون فيهما جميعاً التحقيق » يعنى فى حال الكثرة ، لأنه قد ذكر بعد ذلك عند ذكره مذهب ابن أبى اسحق فى الجمع بين الهمزتين فقال : « وقد تكلم ببعض ذلك العرب » .

---

(١) انظر الفصل المعقود لذلك . (٢) (كذا) والتصحيح ومما لا يميلون بدليل السياق وما ورد فى الكتاب انظر ج ٢

وإذا حتمل كلامه ما ذكرناه لم يجز أن يعترض به على رواية الكسائى وسماعه، إذ قوله لا يخالف ذلك على ما بيناه.

تعليق: ومن هذا الأسلوب فى التدليل والاحتجاج أشم ريح المنطق عند الدانى، سالكا فى ذلك مسلك أبى على، إلى مايدل عليه أنه يفهم أسلوب سيبويه فى تعبيراته التى أورد فى الكتاب إلى جانب تقديره لسيبويه التقدير العظيم، وذلك من المظاهر البادية عند أبى على.

والثالث: وفى هذا الوجه يقول بالأولى والأجدر كما يقول أبو على:

أنه يجوز أن سيبويه لم تصل إليه الامالة فى «حتى» ولم يسمعها، فلذلك لم يذكرها إذ لايجوز له أن يذكر عنهم إلا ما قد سمعه منهم أو وصل إليه من الثقات عنهم، ووصل ذلك إلى الكسائى وسمعه ممن تقوم عنده الحجة به من القراء والعرب فلذلك قرأ به. وإذا كان ذلك كانت الحجة بقول الكسائى دون قول سيبويه، وذلك أن الكسائى مثبت للامالة، لأنه علمها وسمعها، وسيبويه لم يعلمها، ولم يسمعها، على أن سيبويه قد صار إلى نحو ما احتججنا به للكسائى فى امالة «حتى»، وذلك أنه قال: «وقد قال قوم فأمالوا أشياء ليست فيها علة مما ذكرنا فيما مضى، وذلك قليل: سمعنا بعضهم يقول: «طلبنا، وطلبنا زيد كأنه شبه هذه الألف بألف حبلى حيث كانت آخر الكلام ولم يكن بدلا من ياء». قال أبو عمرو: «فاذا كانوا قد أمالوا ألف طلبنا وطلبنا زيد لما ذكره من شبهها بألف حبلى من حيث وقعت طرفا كشتى لاغير، وليس طلبنا ولا طلبنا على وزن حبلى، ولامماثلا لها فى الحركة والسكون — كانت امالتهم ألف «حى» للتشبيه بألف شتى أولى وأحق، لأن حتى على وزن شتى ومماثلة لها فى الحركة والسكون فدل على صحة ما قلناه». وبالله التوفيق [1].

وأراه فوق القول بالأولى والأحق — كما يقول أبو على [2] — ينهج نهجه فى التدليل بالمنطق [3]. الذى تسلك المقدمات فيه إلى نتائج تبنى عليها الأحكام.

---

(١) الموضح ص ٢٧٨

(٢) يرتقى أبو على فى التعليل إلى القول بالأولى إذا أراد أن يحتج للامالة أو عدمها: فقد يميل العرب كلة لم تجتمع فيها من أسباب الأمالة ما اجتمع فى الكلمة التى يتعرض أبو على لتعليل أمالتها، ثم يرق من ذلك إلى أن الأمالة أولى فى اللفظ القرآني الذى هو بصدد التعليل لامالته . . . وكذلك يفعل فى التعليل لعدم الأمالة . . . .

(٣) انظر الحجة ١/٣٠١، ٣٦١ نسخة البلدية

ثالثاً — أورد أبو علي : اختلفوا في قوله (عز وجل) « في طغيانهم ، وفي آذانهم » : قال أبو عمر الدوري ونصير بن يوسف النحوي : « كان الكسائي يميل الألف في طغيانهم وآذانهم » ، وقال غيرهما : « كان يفتح » وقال أبو الحرث الليث بن خالد وغيره : كان الكسائي لا يميل هذا وأشباهه » ، والباقون يفتحون . قال أبو علي : (الطغيان مصدر طغا كالكفران والعدوان والرضوان » . قال أبو علي : « وحكى أبو الحسن طغا يطغو » ، وقالوا يطغا (كذا) في المضارع وفي التنزيل : « ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي [1] » ، فألف طغا تكون منقلبة من الياء فمن قال طغيت ، وعن الواو فيمن قال طغوت وقالوا تطغا (كذا) كما قالوا صفوت تصفى ، ومحوت تمحا ففتحت العين في المضارع للحلق ، وحكى بعضهم : « طغيت تطغا » فتطغا على هذا مثل تفرق لا مثل تصغى ويجوز على هذا أن تكسر حرف المضارعة منه فتقول تطغا ، وإن جعلته مضارع طغوت أو طغيت لم يجز ذلك فيه . فأما قوله « فأهلكوا بالطاغية فيحتمل ضربين :

أحدهما : أن يكون مصدراً كالعافية والعاقبة أي بطغيانهم .

والآخر : أن يكون صفة كأنه بالريح الطاغية .

وقوله : كذبت ثمود بطغواها فالواو مبدوله من الياء ، لأنه اسم مثل التقوى والدعوى والبغوى لأن اللغة التنزيل (كذا) — وأحسبها لغة التنزيل — الياء بدلالة الطغيان المذكور فيه في مواضع فأما لا تطغوا فلا دلالة فيها على الياء والواو .

وإن جعلت طغوى من لغة من قال طغوت كان الواو فيها من نفس الكلمة كالدعوى والعدوى ، وحجة من أمال الطغيان هي أن الألف قد اكتنفها شيئان كل كل واحد منهما يجلب الامالة وهما الياء التي قبلها ، والكسرة التي بعدها ، فإذا كان كل واحد منهما على انفراده يوجب الامالة في نحو السيال والضياح ومررت ببابه وبداره فإذا اجتمعا كانا أوجب للامالة .

فان قلت : « إن أول الكلمة حرف مستعل مضموم ، وكل واحد من المستعلي والضم يمنع الإمالة فهلا منعاها هنا أيضاً ؟

فالقول : أن المستعلي لما جاءت الياء بعده ، وتراخى عن الألف بحرفين لم يمنع الاماله . ألا ترى أن قوماً أمالوا نحو المناشيط لتراخي المستعلي عن الألف مع أن المستعلي بعد الألف ، فإذا تراخى في طغيان عنها بحرفين من أنه قبل الألف

---

(١) سورة طه آية ٨١

كان أجدر بالامالة ، ألاترى أنهم قد أمالوا نحو ضعاف وقباب ، ولم يميلوا نحو مراض وقراض لما كان المستعلى متأخراً عن الألف ؟ وقالوا : بقادر وبطارد لما تقدم المستعلى الألف ، ولم يميلوا فارق وفارض .

وأما فى آذانهم فجازت فيها الامالة كما جازت فى قوله مررت ببابه لمكان كسرة الاعراب ، وهى فيه حسنة جائزة ، والامالة فى طغيانهم أحسن [1] .

هذا ما قال أبو على فى امالة « فى طغيانهم » « وفى آذانهم » فهل نظر إليه الدانى حين احتج فى الموضح لهذين الحرفين ؟ وهل تأثر به فظهرت سمات احتجاج أبى على عنده ؟ إليك نص أبى عمرو فى ذلك ، لترى مدى التوافق والتخالف بين الشيخين :

قال : باب ذكر القسم الثانى : وهو ما ورد فى كتاب الله تعالى على وزن فعلان ، بضم الفاء ولام الفعل نون أيضا : اعلم أن جميع الوارد من ذلك خمسة مواضع وهى بلفظ واحد فىالبقرة ، والأنعام ، والأعراف، ويونس ، والمؤمنين ، فى طغيانهم قرأ هذه المواضع بالإمالة الكسائى أيضا فى غير رواية أبى الحرث وأبى موسى وأخلص الباقون فتحها : فأما قوله طغيانا فكلهم أخلص فتحه لكونه منصوبا إلا مارواه أحمد بن جبير عن الكسائى أنه أماله لأجل الياء ، لم يرو ذلك عنه أحد غيره ، ولا عمل على ما رواه ولا أحد بما أداه .

فعلة من أمالها : أن الطغيان مصدر طغى يطغى الذى هو من الياء بدليل ظهوره فى قولهم طغيت جاء فعلان كالغفران والكفران ، ومعناه العتو والتكبر ، ومنه قوله تعالى : « إنا طغى الماء » أى علا .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة فيها ، وقد اكتنفه من قبلها ومن بعدها أمران كل واحد منهما يجلب الإماله ويحسنها وهما الياء التى قبلها والكسرة التى بعدها ، ألا ترى أنهم يقولون هذا شيبان وغيلان والسيال والضياح فيميلون الألف للياء التى قبلها ، ويقولون مررت ببابه وبداره فيميلون الألف للكسرة التى بعدها حكى ذلك سيبويه عنهم . فإذا كان كل واحد من هذين يجلب الإمالة ويحسنها على الانفراد كانا إذا اجتمعتا لا شك أولى . فلهذا أمال ذلك الكسائى ، ولم يراع الحرفين اللذين قبلهما وهما الطاء والغين وإن كان الأول منهما مضموما لأمرين :

أحدهما : بعدهما عن الألف لمجىء الياء بينها وبينها .

---

(١) ورقة ٢٥٥ وما بعدها نسخة مراد ملا

والآخر : أنه منحدر عن المستعلى بالإمالة ، والانحدار بعد الإصعاد لا يثقل كما قدمناه بل يخف .

ألا ترى أن سيبويه حكى عن قوم العرب أنهم أمالوا المناشط ، لبعد الطاء عن الألف ، فإذا جازت الإمالة هنا مع كون المستعلى متأخرا وهو متصعد إليه بعد الانحدار بالإمالة ، والتصعد بعد الانحدار ثقيل كان جوازها فى طغيانهم أحرى ، لأن المستعلى فيه متقدم ، وهو منحدر عنه بالإمالة ، والانحدار بعد التصعد خفيف[1] .

... وعلة من أمال فى آذاننا ... أنه نحا بالألف نحو الياء من أهل الكسرة التى بعدها ، ليتجانس الصوت بهما فى السمع ، ويخف على النطق ، لكونه من وجه واحد [2] .

أرأيت كيف قدم الدانى الأصل اللغوى فى الاحتجاج لمن أمال « فى طغيانهم » كما قدم أبو على ، ثم أرأيت كيف قايس كما قايس أبو على بين الطغيان والغفران والكفران مستعملا ألفاظه ؟ ثم أرأيت كيف سلك مسلكه فى التعليل جملة ، ثم كيف قال بالأولى كما قال أبو على ؟ ثم أرأيته كيف أورد الاعتراض ورد . وأجاب عنه فى قوله : فلهذا أمال الكسائى ولم يراع الحرفين اللذين قبلهما ... كما فعل أبو على ومستغلا الدانى كلام الفارسى فى قوله : فان قلت ... فالقول ... ؟

واقرارا للحق ، وانصافا لسيبويه أقول أن أبا على ينظر فى احتجاجه إلى ما أورد سيبويه فى باب الإمالة من كتابه ، ولكن أبا على صادف بعض النقط هى بصناعة القراء أشبه وبمذاهبهم أشد وألصق ، فلم يتعرض من أجل ذلك — لها ولما يشبهها سيبويه فى الكتاب ، مثل : درجات الإمالة ما بين متوسطة وشديدة . وتفصيل القراء ومذاهبهم فى المهال من مثل :

(١) قراءة أبى عمرو رءوس الآى بين الكسر والفتح من سورة، طه، والنجم، وعبس ، والضحى ، والليل والشمس .

(٢) إمالة عاصم فى رواية أبى بكر الراء والهمزة فى رأى ، وفتحه الهمزة وإماله الراء إذا سقطت الألف لساكن .

---

(١) حذفت هنا الأسانيد والاحصاء الوارد فى كتاب الله تعالى والأوزان .

(٢) ص ٥٦ وما بعدها من الوضح .

فاستقل أبو على بالاحتجاج لهذا وأشباهه[1] من مذاهب القراء غير ناظر إلى سيبويه إلا مقايسا على ما أورد فى مهارة عجيبة ، وجاء الدنى لجرى وراء أبو على وسلك مسلكه فى التعليل ، ووجد الطريق معبدة أمامه . عبدها أبو على باحتجاجه لما هو ألصق بمذاهب القراء ، ولما هو أشبه بصناعتهم ، فكان من أجل ذلك متأثرا به إلى مدى بعيد . . .

فمن مسائل الإمالة التى كانت بصناعة القراء أشبه — ولم يتعرض لها سيبويه فى الكتاب[2] — وتعرض لها أبو على وتبعه الدانى : التعليل لدرجات الإمالة :

قال أبو على : فى إمالة بين بين . « وأما قصده — أى نافع — فى الإمالة بها نحو الياء وتوسطه فى ذلك ، فلأنه كره أن يبالغ فى الانتحاء نحو الياء ، فيصير كأنه عائد إلى الياء التى كرهوها حتى أبدلوا منها الألف، وهكذا ينبغى أن تكون الألف فى الإمالة[3] .

وقال أبو عمرو الدانى : علة من قرأ التوراة بين اللفظين أنهم توسطوا فى الإمالة كراهة أن يبالغوا فى الانتحاء بها نحو الياء فيصيروا كالعائدين إلى الياء التى كرهوها حتى أبدلوا منها الألف ، وقد وجدوا من ذلك مندوحة مع الدلالة على الأصل[1] .

واستعانة أبى عمرو بأبى على فى هذا النص ، وسلوكه مسلكه فى التعليل — كل ذلك ظاهر لا يحتاج إلى إشارة أو تدليل .

وأمضى بعد ذلك فى تجلية مظاهر التأثر .

* * *

(رابعا) فى الاحتجاج لأبى عمرو ومذهبه فى رءوس الآى :

أورد أبو على قول ابن مجاهد : « وأما أبو عمرو فكان يقرأ من ذلك ما كان من رءوس الآى بين الكسر والفتح مثل آيات سورة طه ، والنجم ، وعبس ، والضحى ، والليل ، والشمس وضحاها ، ودحاها ، وطحاها ، فاذا لم تكن رأس آية فتح .

---

(١) وإن كان قد أورد الأصل الذى بنى عليه أبو على احتجاجه .

(٢) الحجة ١/٣٥١ نسخة البلدية وانظر ٢/٢٦٣ أيضاً .

(٣) ص ١٥٦ وما بعدها من الموضح .

قال أبو على : إنما أمال الألفات فى رءوس الآى ، لأن الفواصل بمنزلة القوافى ، فى أنها مواضع وقوف ، كما أن أواخر البيوت كذلك ، وقد فصلوا بين الوصل والوقف فأمالوا إذا وقفوا ، ولم يميلوا إذا وصلوا ، ذلك قولهم فى الوقف يريد أن يضربها ، ومنا ، ومنها ، وبنا ، ونحو ذلك ، فإذا وصلوا نصبوا فقالوا : « يريد أن يضربها زيد ، وأن يضربا زيدا ، ومنا زيد » وإنما حملهم على هذا الفصل بين الوقف والوصل أنهم أرادوا فى الوقف تبين الألف ، فكما بينوها بأن قلبوا من الألف الياء فى نحو هذه أفعى يا . كذلك بينوها بأن نحوا بها نحو الياء . فإذا وصل ترك الإمالة كما يترك ابدال الياء منها ، فيقول : « هذه أفعا فاعلم . لأن الألف فى الوصل أبين منها فى الوقف ، فعلى هذا فصل أبو عمرو بين رءوس الآى وغيرها فأما تسويته بين ضحاها وطحاها فليشا كل بينها فى اللفظ ، لأن الفواصل كالقوافى فاستحب الملاءمة بين بعض الفواصل وبعض كما استحبوا ذلك فى القوافى[1] ...

ويقول فى موضع آخر ، أواخر الآى موضع وقوف والوقف رأينا — قد أوجب إعلالا فى الموقوف عليه ، وتغيرا عما عليه فى الوصل ألا ترى أنهم قد :

ا — أبدلوا من التاء الهاء فى نحو رحمه ؟

ب — ومن الألف الياء أو الواو فى نحو أفعى وأفعو ؟

ج — وزادوا فيه فى نحو هذا فرج ، وهو يجعل ؟

د — ونقصوا منه فى نحو « وبعض القوم يخلق ثم لا يفر » ؟

فكما غير مواضع الوقف بهذا النحو من التغيير كذلك غيرت الألف بأن نحى بها نحو الياء ، وكان ذلك حسناً ، إذ أبدلوا من الألف الياء فى الوقف فى نحو قوله أفعى ، فكذلك قربوا الألف منها[2] . . . اهـ

فهل جاء لأبى عمرو الدانى نحو هذا الكلام ؟ اقرأ قوله :

« اختلفوا فى قوله : دحاها فى : والنازعات . وتلاها وضحاها فى : والشمس . وسجا فى : والضحى . فقرأها الكسائى بالإمالة الخالصة . فعلة الكسائى فى إمالتها أنها لما كانت رءوس آيات ، وقد أميلت الألف فيما قبلها وما بعدها من الفواصل ليستوى اللفظ بالإمالة فى جميعهن فيخف فى النطق ويحسن فى السمع . ويقوى مذهبه

---

(١) ورقة ٣٢ و ٤٣ من الموضح النسخة القديمة .

(٢) الحجة ١/٢٦٨ نسخة مراد ملا .

أن رءوس الآيات كالقوافي من حيث كانت كلها فواصل فكما أن التسوية بين القوافي في اللفظ مراعي ومستحب كذلك ينبغي أن يكون في رءوس الآيات فكذلك أمالها ليشاكل بينها في اللفظ وبين ما قبلها وما بعدها من رءوس الآيات الممالة[1] .

وهكذا يسلك سبيل أبي علي في التدليل بمسائل القافية . . ثم انظر كيف ينقل تدليله السابق في أن الوقف موضع تغيير ؟ وإن كان قد اختلف مع الفارسي في التمثيل بعضه لا كله .

قال أبو عمرو :

قرأ — يريد أبا عمرو وورش — رءوس الآيات بين اللفظين ، لأن رءوس الآيات موضع وقوف . والتغيير في الوقوف أكثر ، ألا ترى أنهم قد ألزموا الموقوف عليه تغييراً عما هو عليه في الوصل؟ من ذلك :

ا — أنهم أبدلوا من التنوين الذي يصحب المنصوب ألفاً في الوقف نحو قوله : وكان ربك قديراً . .

ب — وأبدلوا من النون الساكنة التي تصحب الفعل ألفاً في الوقف أيضاً نحو وليكونا ولنسفعاً .

ج — وأبدلوا فيه من التاء هاء في نحو نعمه، ورحمه، وحبه، وشبهه (نص مثال أبي علي) .

د — وزادوا فيه الهاء في نحو كتابيه .

وحكى سيبويه عنهم أنهم يقولون في الوقف هذه أفعى ، فيبدلون من ألف أفعل ياء فيه للبيان . . فكما غير الوقف بهذا النحو من التغيير كذلك غير أبو عمرو وورش من هذه الألف بأن نحوا بها نحو الياء قليلا . . ثم ذكر الداني كلام أبي علي في أن الألف في الأصل أبين منها في الوقف[2] .

ونرى الداني في تعليله لمذهب أبي عمرو في إمالة رءوس الآي لم يصرح كما صرح أبو علي بأن الفواصل بمنزلة القوافي في أنها موضع وقوف ، كما أن أواخر البيوت كذلك[4] ولكن ربط أبو علي بين الفواصل والقوافي مكن الداني - على ما يبدو - من استغلاله في موضع آخر في التعليل لعدم إمالة حمزة ذوات الواو في :

(١) الحجة ١/٢٨٨ نسخة مراد ملا . (٢) الموضح ورقة ٢٧ النسخة القديمة .

(٣) الموضح ورقة ٤٨ من النسخة القديمة . (٤) ينظر نص أبي علي في ذلك .

سجا وطحاها وتلاها — إذ يقول الدانى فى ذلك : « ويؤيد حمزة أن رءوس الآيات لما كانت كحرف الروى وهى التى يبنى عليها القصيدة من حيث كانت كلها فواصل ، وكانوا قد خالفوا بين حركات حرف الروى ، فرفعوه وجروه فى القصيدة الواحدة ، كقول النابغة :

زعم البوارج أن رحلتنا غداً   وبذاك خبرنا الغراب الأسودُ
لا مرحباً بغد ولا أهلا به   إن كان ترحال الأحبة فى غدِ

فرفع الدال فى البيت ، وجرها فى الثانى فى نظاير لذلك جاءت فى أشعار المتقدمين من الفصحاء . وقال الأخفش : « ما من شاعر فحل إلا وقد أقوى » يعنى أنه جمع الرفع والجر ، وبين غيرهما فى القصيدة الواحدة ، وكثر ذلك فى أشعارهم ، كذلك يجوز أيضاً أن تخالف بين لفظ الالفات فى رءوس الآيات فى السورة الواحدة فيمال بعضها . فدل ذلك على صحة ما ذهب إليه حمزة فى ذلك .

وهذا كلام غريب من أبى عمرو الدانى — أن يجعل رءوس الآيات كحرف الروى ويبنى على ذلك احتجاجه لحمزة فى مذهبه فى التخالف بين لفظ الألفات فى رءوس الآيات فى السورة الواحدة ، وإن كان مقبولا من أبى على النحوى فلا يقبل من المقرىء الدانى ، فاتباع الأثر والنقل عن الأئمة هنا أظهر من القياس على حروف الروى ، وكان يجب أن يقتصر الدانى عليه ولا يزيد ، ولكنه فى ذلك يجرى وراء أبى على إلى أبعد الحدود .

* * *

(خامساً) وذلك عندى أقوى الأدلة على تأثر الدانى بأبى على وإليك البيان .
قال أبو على : « فى إمالة عاصم فى رواية أبى بكر الراء والهمزة فى رأى ؛ وفتحه الهمزة الراء إذا سقطت الألف لساكن لقيها » . (وتلك المسائل التى كانت بصناعة القراء ألصق) قال : « ولما فصله عاصم من إمالة فتحة الراء مع تفخيمه فتحة الهمزة وجه ظاهر ، وقياس صحيح وذلك أنهم قالوا : « رِحْمه الله » فكسروا الراء لكسرة حرف الحلق الذى هو العين ، ثم أسكنوا الحاء فبقيت الكسرة على حالها فى الراء ولم يردوها إلى الفتحة التى كانت الأصل فى فعل ، فكذلك بقى فى رأى إمالة فتحة الهمزة . ومما يثبت ذلك قوله : « وإن شهد أجدى فضله وجداوله »

ومما يقوى ذلك قولهم صعق ، ثم نسبوا إليه فقالوا : «صِعقى ، فقدروا كسرة الصاد ، وإن كانت كسرة العين التى لها كسرة الصاد قد زالت[1]».

فماذا قال الدانى ؟ اسمع ما يكاد يكون بحروف الفارسى :

قال : « ومما يؤيد مذهب من أمال فتحة الراء دون فتحة الهمزة قولهم: نعم الرجل ، ورحمه الله ، فكسروا النون والراء لكسرة حرف الحلق الذى هو العين والحاء ثم سكنوا العين والحاء ، فقالوا نعم الرجل ورحمه الله ، فبقوا النون والراء على كسرتهما ، ولم يردوها إلى الفتح التى كانت الأصل فى فعل قال الشاعر :

« وإن شهْد أجدى فضله ونوافله »

فبقى كسرة الشين مع تسكينه الهاء التى من أجل كسرتها كان كسر الشين فكذلك من أمال فتحة الراء ونخم فتحة الهمزة وإن كان أمالها من أجلها فبقى إمالتها مع ذهاب إمالة فتحة الهمزة كما فعل أولئك سواء ، ويؤيد ذلك أيضاً قولهم : «صعق» ثم نسبوه فقالوا : « صعقى » فأقروا كسرة الصاد ، وإن كانت كسرة العين التى لها كسرة الصاد قد زالت[2] .

أرأيت كيف ينقل من أبى على نصه ، ولا يزيد إلا زيادة لا تعد — بما يشرح أويمثل — كما فى نعم — أو بما يورد من رواية أخرى فى شاهد أبى على ؟

ولعلك قد اقتنعت معى بتأثر الدانى بأبى على إلى مدى بعيد . وأود هنا أن أنبه إلى أن هذا التأثر بدا واضحاً — بكتاب الحجة — بدليل أن أبا على قد أورد احتجاجا آخر لإمالة الراء فى رأى القمر فى المسائل الحلبيات[3] ، ولكن بألفاظ وأسلوب يختلف عن أسلوبه فى الحجة ، مما قدم على أن الدانى تأثر بالحجة ولم يتأثر بالمسائل الحلبيات ، لما بينت فى صدر هذا الفصل ، وملاك الأمر فى ذلك جريه وراء أستاذه ابن غلبون على النحو الذى فصلت .

وشيء آخر أود أن أشير إليه وأعلل له : ذلك أن الدانى كان أميناً فى ايراده الأقوال ، وروايته عن الأئمة السابقين فى دقه وصدق ، فلم لم ينسب ما نقل من أبى على إليه ، ويعترف له بالفضل عليه ؟ لقد نسب الدانى إلى الخليل كما نسب إلى سيبويه[4] وهما يفوقان أبا على شهرة وفوقاً وسبقاً ، كما نسب إلى أبى عبيد القاسم

---

(١) الحجة ورقة ٢٧٢ نسخة مراد ملا .   (٢) الموضح ١٩٠

(٣) ورقة ٩ مخطوط ٥ نحو ش   (٤) الموضح ٢١٠

ابن سلام ، بل كان هذا الطابع العام للدانى فيما أورد من نقول : فكيف أغفل ذكر أبى على وهذا اعتماده الظاهر عليه فى الاحتجاج قد فصلته تفصيلا ؟!

تجمع لدى من الأسباب ما تمكنت به من الاجابة عن هذا الاتجاه من الدانى نحو الفارسى .

فأولا : أبو على يهاجم[1] رسم المصحف مهاجمة بدت فى كثير ما أورد ، ورسم المصحف العثمانى أثير عند الدانى عزيز عليه[2] ، ذلكم بعض ما نأى بالدانى عن الفارسى .

ثانياً : أبو على لا يقول بالأثر إلا إذا ضاقت عليه السبل ، واستغلق القياس عليه[3] ومن هنا قال أبو على : «كره ابن عامر الامالة فى نحو هدى[4] . . . الخ كأن الامالة هوى من أهواء النفس تحب فتوتى ، وتكره فتستبعد !! أو يقول ممعناً فى الجرى وراء القياس والبعد عن الاحتجاج بالرواية والنقل « . . . ويجوز أن يكون رأى القراءه ببعض ذلك ثم انتقل عنه إلى وجه آخر[5] » كأن القراءة بالرأى والنظر لا بالرواية والأثر . أو يقول : وما ذهب إليه الكسائى من ترك الفصل بين الفعل الذى قبله واو أو فاء وبين ما ليس قبله من ذلك شىء هو الوجه فى قياس العربية[6] ، ويصف القراءة الموافقة للقياس بأنها حسنة وجميلة[7] . وقد عرض الدانى بطريقة أبى على حيث يقول : « لم يمل الكسائى العذاب حيث وقع ، والمحال فى الرعد ، ومشارب فى يس ، فتح هذه الثلاثة على الأصل ، ولما صح عنده من الرواية فيها عن أئمته ، فلذلك أتبعها ، وترك القياس للدلالة على أن القراءة بالأثر المتبع ، لا بالقياس المخترع[8] » .

وثالثاً : أبو على وتلميذه ابن جنى ، ومن قبلهما المازنى يهاجمون نافعاً إمام أهل المدينة ، وأحد القراء السبعة : قال أبو عثمان المازنى : « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة « معائش » بالهمزة فهى خطأ ، فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع ابن أبى نعيم ، ولم يكن يدرى ما العربية ، وله أحرف يقرأها لحناً نحواً من هذا[9] » .

---

(١) يراد بالمهاجمة هنا البعد عن الأخذ به سببا من أسباب الاحتجاج . انظر « فصل ابن خالوية والفارسى » . (٢) سأتعرض لذلك بالتفصيل . (٣) الحجة ٢٨٦/١ مراد ملا .
(٤) الحجة ٣٥٣/١ نسخة البلدية . (٥) نسخة البلدية ٣٦٠/١ (٦) الحجة ٢٩٠/١ مراد ملا (٧) الحجة ٣٦١/١، ٣٨٢ . (٨) الموضح ٢٨٤ (٩) المنصف ٣٠٧

وقد يقال : « وما لأبى عمرو الدانى ونافع المدنى حتى يغضب من أجله ؟ » .

فالقول : « أن نافعاً إمام ورش وأستاذه ، وقد عرفت بمكانة ورش عند الدانى والمغاربة أجمعين (١) .

ورابعاً : أبو على حنفى معتزلى شيعى وأهل الأندلس كما يقول المقدسى (٢) لا يعرفون إلا كتاب الله وموطأ مالك فإن ظهروا على حنفى أو شافعى نفوه ، وإن عثروا على معتزلى أو شيعى ونحوهما ربما قتلوه » فهل ترى الدانى يشير إلى الفارسى بعد ذلك ؟ ! !

هذه بعض الأسباب التى أراها وقفت بالدانى من أبى على حيث وقف ، فلا يذكر اسمه فى كتابه ، ولا يسند إليه ما نقل عنه ، وما كان لأبى عمرو الدانى مندوحة فى ترك النقل عن أبى على جملة ، ذلك لأنه قد اضطر إلى ذلك اضطراراً وبخاصة فى الاحتجاج لهذه المسائل التى كانت بمذاهب القراء أشبه ، وبصناعتهم ألصق ، فلم يجد الدانى ما يعتمد عليه عند سيبويه ، فولى وجهه كارها على ما يبدو نحو أبى على ، وكان ذلك عزيزاً عليه !

* * *

على أن جرى الدانى وراء أبى على كان من أثره أن :

(ا) أبعد الدانى إلى حد ما عن القول بالأثر الذى يعتز به وينتمى إليه .

(ب) وأنه نقل تعليل النحاة فى بعض ما أمال القراء ، وبعض هذه التعليلات لا تصلح علة عند تطبيقها على مذاهب أهل الأداء (٣) .

وبعد فهذه النصوص المقا . ن كلام الشيخين يتبين مدى تأثر الدانى بأبى على ، وألخص ذلك فيما يأتى :

أولا : أن الدانى ينزع منزع أبى على فى القياس .

ثانياً : وأنه يتشبه بأبى على فى فهمه وأسلوب سيبويه وتعبيراته .

ثالثاً : وفى القول بالأولى والأجدر . وسلوكه مسلك أبى على فى التعليل .

رابعاً : وفى استخدام العروض والقوافى فى التدليل .

---

(١) انظر صدر الكلام فى هذا الفصل (٢) أحسن التقاسيم ٢٣٦ (٣) تفصيل ذلك فى الفصل الثامن من بحثى « القراءات واللهجات العربية — الإمالة ص١٦٦ وما بعدها .

خامساً : وأخيراً يورد نصوصاً تكاد تكون نصوص أبي على فى ألفاظها واستشهاداتها .

ومن المهم أن أنبه إلى أن الدانى حين يتأثر بأبى على ويجرى فى سننه لا يخلع عنه ثوب التمسك بالأثر وهو ما سأتعرض لشرحه فيما بعد ، ثم هو الطابع الذى امتاز به الدانى ، والذى يفرده بشخصيته ، فهو يضيف ذلك إلى ما يتأثر به من أبى على فى التدليل والاحتجاج والتعليل .

وأود أن أنبه كذلك إلى أن هذه النواحى التى تأثر بها الدانى لا تظهر عنده مجتمعة فى كل نص من نصوصه ، بل يظهر بعض هذه التأثيرات حيناً فى نص ، ثم يظهر بعضها مع أخرى أو تستقل تلك بالظهور فى نص آخر ، وهى على أى حال دليل على ما أذهب إليه من الرأى فى تأثر الدانى بأبى على .

***

ثم أمضى بعد ذلك فى بيان ما كان بين الشيخين من تخالف ، وهل جرى الدانى كتابه الموضح وراء الفارسى فى الحجة لايحيد عن سبيله ، أو كانت هناك دلائل على شخصيته فى البحث ، جعلت له طابعاً يشير إليه ، ويدل عليه ؟

ذلك ما أبينه فيما يأتى من فروق بين الرجلين ليتضح مدى تأثر الدانى بأبى على وإلى أى حد أثر الفارسى فيه :

فأولا : توثيق القراءة بذكر السند المتصل بالأئمة القراء :

وهى ظاهرة تطالعك فى كثرة غامرة من صفحات الموضح ، وقد جرى الدانى فى ذلك على طريقة المحدثين ، يرفع القراءة التى قرأ بها على شيوخه إلى صاحبها من الأئمة السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد ، هذا المنهج الذى اصطنعه المحدثون لتوثيق النقل عن الرسول (صلى الله عليه وسلم) — اصطنعه الدانى خاصة — فى كتاب الموضح — لتوثيق قراءته ورفعها بالسند المتصل إلى رسول الله (صلوات الله عليه وسلامه) .

حقيقة ظهر هذا الاسناد عند السابقين للدانى ، وكان منهم أبو على الفارسى نفسه[1] وقد كان هذا بعض ما يفترق به عن ابن خالويه ، وأشرت إليه موازنا

(١) انظر مثلا الحجة ١/٣٨٠ ، و٣٨٢ نسخة مرادملا

بينهما[١] ، ولكن الدانى حين يلتقى بأبى على فى هذا المنهج من حيث مبدأ الاسناد من جهة يفارقه فيه من جهة أخرى ، ذلك أن أبا على الفارسى آخذ عن ابن مجاهد أخذا مباشرا ، وابن مجاهد قد أورد السند عن القراء السبعة فى كتابه المترجم بالقراءات ، والذى احتج له الفارسى فى كتابه الحجة[٢] ، وذلك سند قريب ، بل يكفى أبا على لتصحيح السند وتوثيق القراءة أن يقتصر على ابن مجاهد ولا يتعداه ، وكذلك فعل فى كثير من الأحيان[٣] ، ففى ذلك توثيق لما يذهب إليه ، وما يحتج له على أنه حينا يسوق سندا لا يتصل بأبى بكر أحمد بن موسى بن مجاهد ، كأن يحدثه سهل أبو عمرو عن أبى عمرو عن عاصم . . . أو يخبره محمد بن الفرج عن محمد بن اسحق عن أبيه عن نافع . . . أو يخبره القاضى عن قالون عن نافع[٤] ، أما أبوعمرو الدانى فقد طالت سلسلته فى الإسناد ، وتعددت طرقه ، كما تعددت رواياته ، بحكم ما بين الرجلين من زمن تعدد فيه المشتغلون بالقراءات والإقراء والتأليف فى الأمصار الإسلامية المختلفة التى أخذ فيها أبو عمرو الدانى عن شيوخها ، أو عرض عليهم . ومن هنا كان ذكر هذه الأسناد — فى اللفظ الواحد المختلف عليه — برواياتها المختلفة ، وطرقها المتعددة مظهرا من مظاهر ما يفترق فيه الدانى عن الفارسى ونهوضا بعبء ضخم ، وأداء لأمانه التوثيق ، وحفاظا على القرآن فى دقة تأخذ بعجبك وإعجابك جميعا ، وتروع المطلع على كتابه الموضح وتبهره . وقد تفشت هذه الظاهرة فى هذا الكتاب تفشيا تفرق بينه كذلك وبين أبى على ويطول حبل الكلام لو أردت الاستقصاء ، وأرجع القارىء إلى الكتاب بعامة — لا إلى صفحات منه خاصة — لتطالعه مثل أخرى فى غزاره فاشية :

* * *

ولو ذهبت أتلمس العلة التى من أجلها سلك الدانى هذا المسلك حتى عده ابن الجزرى أفضل من تعاطى ذلك . وحققه ، وقيد شوارده ومطلقه[٥] — لا عتمدت من الأسباب اشتغال الرجل بالحديث ، فقد كان له معرفة بالحديث[٦] ، وطرقه

---

(١) انظر الفصل الخاص بذلك (٢) الحجة ص ٢ ونسخة مراد

(٣) انظر مثلا ١/٢٨٤ — ٢٩٠ وقد تحريت أن تكون هذه الصفحات من التى تكلم فيها أبو على فى الأمالة (٤) المصدر السابق ١/٣٨٢

(٥) النشر ١/١٩٣ (٦) طبقات القراء ١/٥٠٤

وإعرابه ، وأسماء رجاله [١] ، ونقلته[٢] ، وقد ظهر أثر ذلك فى إسناده الحديث الشريف : « نزل القرآن بالتفخيم » حيث قال : « وهو ما حدثنا محمد ابن أحمد بن على قال : حدثنا محمد بن القاسم قال : حدثنا بشر بن موسى قال : حدثنا محمد بن مقاتل قال : حدثنا عمارة بن عبد الملك قال : حدثنا محمد بن عبد العزيز القرشى قاضى المدينة قال : حدثنا أبو الزناد عن خارجة بن زيد ، عن زيد بن ثابت أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال : « نزل القرآن بالتفخيم [٣] » .

وهذا الإسناد الدقيق بعض ما يمتاز به الدانى فى الموضح ، وبعض ما يسمه بطابع يميزه عن غيره من الكتب التى أعلم أنها تعرضت للإمالة بخاصة . ويظهر أن الدانى كان مولعا بهذه الدقة فى التحديد حتى فيما يروى عن نفسه من تنقلات فى مختلف الأقطار ، فقد حدث عن نفسه قائلا : بدأت أتلقى العلم سنة ٣٨٥ هـ فى الرابعة عشر من عمرى ، ورحلت إلى المشرق فى يوم الأحد الثانى من المحرم سنة ٣٩٧ هـ وأنفقت فى مدينة القيروان أربعة أشهر ، ودخلت مدينة القاهرة فى شوال من السنة نفسها — ومكثت بها سنة [٤] — ورحلت من مصر عام (٣٩٨هـ) إلى مكة والمدينة للقيام بفريضة الحج ، وقد أمضيت الجانب الأكبر من هاتين السنتين فى الدرس والتحصيل ، ثم عدت إلى قرطبة فى ذى القعدة من عام (٣٩٩هـ) [٥] .

فرجل يروى هذه التنقلات فى هذه الدقة البادية فى تحديد اليوم بالاسم ، وذكر تاريخه من الشهر ، وموضع الشهر من السنة حتى كاد يصل فى ذلك إلى مستوى المذكرات اليومية التى يصطنعها الناس فى هذا الزمان ، بل أن هذه المذكرات لاتزيد عما فعل الدانى شيئا — رجل هذا شأنه ليس غريبا منه إن ترى له هذه الدقة واضحة فيما يتناوله من موضوعات ، وما يتبعه من إسناد وبخاصة فى أمر يتصل بالقرآن الكريم حيث يعدون السند الصحيح ركنا من أركان القراءة[٦] ، ولا يزال القراء يحرصون على هذا الإسناد ، ويأخذون طلابهم به ، ويسجلونه فيما يمنحون من إجازات للقراءة حتى الآن[٧] .

---

(١) نفح الطيب ١/٣٨٦ (٢) طبقات القراء ١/٥٠٤

(٣) الموضح ورقة ٣٢ النسخة القديمة (٤) نفح الطيب ١/٣٨٦

(٥) دائرة المعارف الإسلامية مادة الدانى وطبقات القراء ١/٥٠٥ وانظر نفح الطيب ١/٣٨٦

(٦) النشر ١/٩ (٧) انظر سند الشيخ الضباع شيخ المقارىء المصرية حالا فى صدر النشر

ويظهر أن الرجل قد وهب الله له حافظة واعية، وضبطا متقنا حتى عد من أهل الحفظ والتحقيق، وكان يقول: «ما رأيت شيئا إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته[1]»، وكان يسأل عن المسألة مما يتعلق بالآثار وكلام السلف فيردها بجميع ما فيها مسندة من شيوخه إلى قائلها[2]، وقد كان علو السند من الأمور التي يتهافت عليها المحدِّثون، وكان شيخ الدانى محمد بن على عالى السند[3]، فتحقق للدانى بذلك ما تمناه يحيي بن معين (رحمه الله) وهو على فراش الموت: قيل له: «ما تشتهى؟: فقال بيت خال، وإسناد عال!»، وقال أحمد بن حنبل: «الإسناد العالى سنة عمن سلف».

وأمر آخر يتعلق بالسند وشغف أبي عمرو بذكر الروايات المتعددة به: ذلك أنه يورد روايات متضاربة عن القارىء الواحد ولست أدرى، من حسنات الكتاب ذلك الاتجاه أم مما يواخذ الدانى عليه؟ هو حسن من حيث أنه يكشف لنا كيف كان الإمام من الأئمة السبعة يراوح فى قراءته بين الفتح مرة، والإمالة أخرى، وقد يمكننى من ذلك التعقيب على الدكتور ابراهيم أنيس حيث قال فى كتابه اللهجات العربية[4] بعد أن انتهى إلى أن القراء المميلين كوفيون.

«... قد يبدو من الغريب أن نرى بين علماء الكوفة أمثال عاصم الذى توفى سنة ١٢٧هـ والذى أخذ عنه حفص تلك القراءة المشهورة الآن بالبلاد العربية[5]؟ والتى تكاد تخلو من الإمالة»

حقيقة أن المشهور عن عاصم من كتب القراءات أنه مقل فى الإمالة[6]، ولكن التتبع الدقيق لقراءة عاصم، وأسانيد راوييه عنه على حسب ما أورد الدانى يهدينا إلى شىء لم يشتهر به عاصم ولكنه روى عنه. يهدينا إلى أنه كان من المكثرين كثرة غامرة. فلم تقتصر إمالته فقط على «مجريها» فى رواية حفص عنه، ولا على رمى الأنفال، وأعمى فى موضعى سبحان فى رواية أبى بكر كما جاء فى التيسير للدانى، والشاطبية للشاطبى[7]، بل المروى غير ذلك، فقد روى الشمونى عن الأعشى عن أبى بكر عن عاصم إمالات أخرى تتبعتها فى كتاب الموضح للدانى وحصرتها[8]، فخرجت منها بنتيجة تخالف

---

(١) نفح الطيب ١/٣٨٦ (٢) طبقات القراء ١/٥٠٤ (٣) طبقات ٢/٧٢
(٤) ص ٤٢ (٥) هذا الاطلاق فيه نظر (٦) أنظر ص ٢ من قرة العين وورقة ١٢٠ من شرح الجعبرى للحرز (٧) انظر الإمالة فى التيسير والشاطبية
(٨) من الموضح أنظر ص ٣٥، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٦٧، ٧٠، ٧٢، ٣١٥، ٩٣، ١٤٣، ١٥٤، ١٢٦ ... الخ

المشهور عن عاصم فى كتب القراء ، ولكن هذه النتيجة على كل حال تفسر لنا التساؤل ، وتزيل الغرابة التى بدت للدكتور ، أنيس وتصحح اطراد ماهو معروف من أن الكوفيين يميلون [١] .

فالروايات المتخالفة لها وجه الحسن لما ذكرت ، وهى من ناحية أخرى تتركنا فى حيرة . من غير تعرف رأى واضح محدود : انظر التخالف الذى رواه الدانى فى باب ما ورد فى كتاب الله تعالى من الأسماء التى الراء فى آخرها مجرورة وقبلها ألف[٢] .

(١) حدثنا الفاسى عن شيوخه عن الأعشى عن أبى بكر عن عاصم أنه أمال الباب كله .

(٢) وروى محمد بن خلف التيمى عن الأعشى الباب كله بين التفخيم والكسر

(٣) وكذلك روى ضرار عن يحيى عن أبى بكر .

(٤) وكذلك حدثنا ابن طالب عن شيوخه . . . عن الأعشى عن أبى بكر عن عاصم .

(٥) وحدثنا أبو الحسن شيخنا عن شيوخه . . . عن الأعشى عن أبى بكر عن عاصم أنه لا يكسر شيئا .

(٦) وروى لنا أبو الحسن شيخنا عن أصحابه عن الأعشى عن أبى بكر عن عاصم الإمالة فى الباب كله إلا ما كان فيه صاد .

ثم قال معينا قراءته : « والذى قرأت به فى رواية الأعشى من طريق محمد ابن حبيب الشمونى ومحمد بن غالب الصيرفى عنه عن أبى بكر بإخلاص الفتح .

* * *

ولو أن الدانى استبعد الروايات الضعيفة أو نبه على رواية يرتضيها لكان قد فعل خيرا ، ومن أقدر منه على ذلك وهو كما يقول ابن الجزرى له معرفه بالحديث وطرقه وأسماء رجاله ونقلته . . . ولم يكن أحد يضاهيه فى عصره ولا بعد عصره بمدد فى حفظه وتحقيقه[٣] .

وإن كان فى قوله : « والذى قرأت به . . . الخ ما يحدد بعض التحديد هذا الموقف المضطرب عن عاصم وتردده بين الفتح مرة ، والكسرة أخرى ، ويظهر

(١) اللهجات العربية ص ٤٣ (٢) الموضح ٣٤ وما بعدها (٣) طبقات ١/٥٠٤

أن الدانى قد تجنب هذا الاضطرب فى كتاب التيسير ، فاستقر على رأى بعينه ، وبه أخذ القراء ، وأذاعه الشاطبى حين نظمه فى حرز الأمانى ، ولا يزال عليه الناس حتى الآن .

على أنه أحيانا يعتمد على من اشتهروا بضعف الرواية ، من هؤلاء هرون الذى ذكره فى الموضح[1] ، وهو هرون بن حاتم كما جاء فى طبقات القراء[2] ، وقال عنه ابن الجزرى فى ترجمته : « مقرىء مشهور ضعفوه . . . وسئل عنه أبو حاتم فقال : « أسأل الله السلامة ! ! » وكنت انتظر من الدانى وهو العليم برجال الإسناد ، وألف فى طبقات القراء — أن ينبه على ذلك أو يترك الرواية عنه . ومما يتصل بذلك الفرق

ثانيا : تعيين قراءته التى قرأ بها على شيوخه :

ا — فى صراحة مفصلة كأن يقول « أقرأنى ابن غلبون لورش ما كان » على وزن فُعْلى براء : بشرى : أو وقع رأس آية ، ولم يتصل بها ضمير المؤنث بين اللفظين ، وما عدا ذلك بإخلاص الفتح[3] » .

ب — بجملة : كأن يقول يقول : « . . . وأنا أفرد لكل راو بابا أجمع فيه ما انفرد بروايته من ذلك الإمام الذى روى عنه على حسب روايتى وقراءتى[4] » .

ج — أو فى إشارة دالة : كأن يقول : فأما قولهم : « طغيانا » فكلهم أخلص فتحه لكونه منصوبا إلا ما رواه أحمد بن جبير عن الكسائى أنه أماله لأجل الياء . لم يرو ذلك عنه أحد غيره ، ولا عمل على ما رواه[5] .

ثم رأيته يتبع قراءته بالتعليل لها والاحتجاج .

وقد رأينا أبا على الفارسى لا يفصح عن قراءته ، ولا يدل على الإمام الذى سلك سبيله . على أننى استنتجت ذلك استنتاجا[6] بالقدر الذى أعانتى عليه النصوص ، وأسعفتنى به الاشارات التى جمعتها من هنا وهناك فى نقص شديد ، وعسر جهيد .

وكان مسلك الشيخين فى تعيين قراءته أو عدم تعيينها طبيعيا ، فأبو عمرو الدانى يروى عن شيوخه الذين أقرءوه ، وأخذ عنهم ، وعرض عليهم بجانب الحديث عن

(١) ص ٣٠ (٢) ٢/٣٤٥ (٣) الموضح ١٣٠ (٤) ٥٠٣
(٥) ص ٥٧ (٦) يراجع الفصل الخاص بذلك

مذهب القراء والاحتجاج لهم . أما أبو على فكانت مهمته الأولى فى الاحتجاج للقراء الذين وردت قراءتهم فى كتاب ابن مجاهد ، وإذن لم تكن المهمة فى أساسها بيان ما تلقى هو أو عرض كما كان ذلك شأن الدانى فى كتاب الموضح .

وقد وقف كل من الرجلين موقفا يخالف موقف الآخر من القراءات التى تتخالف هى ومذهبه قارئا أو نحويا : فالدانى معترف بها . لا يمنع من صحتها ، لصحة الرواية بها ، وثقة من نقلها[1]. على حين رأينا من قبل موقف أبى على من القراءات التى تتفق ومذهبه النحوى فيصفها بأنها قبيحة[2] أو أنها[3] ضعيفة على النحو الذى تعرضت له فى تفصيل مقدرا مذهبه فيه فى ذلك ، ومذهب من لف لفه من النحاة البصريين .

ومن التخالف بين الرجلين .

ثالثا : اهتمام الدانى بمذهب ورش والتعليل له :

ومما يتصل بالحديث عن تعيين الدانى لمذهبه والاحتجاج له عنايته بمذهب ورش ، وذلك يبدو فى ميله إلى آرائه ، وترجيح مذهبه على مذهب غيره من الأئمة القراء ، فمن المعروف عند أهل الأداء أن أصل حمزة والكسائى الإمالة الكبرى ، وأصل ورش الصغرى وأن أبا عمرو متردد بين الأصلين[4] . ومن هنا نرى الدانى فى كتابه الموضح يحكى هذه الأوجه الثلاثة الفتح المتوسط ، والإمالة المتوسطة ، والإمالة المحضة ، ثم يناقش أى هذه الثلاثة أوجه من طريق النظير ، وأولى من جهة القياس ، فيروى أراء العلماء من قبله ، وأن منهم من يختار الفتح ، ويذكر سبب هذا الاختيار ، ومنهم من يختار الإمالة الخالصة ويعلل له ، ومنهم من يختار الإمالة الصغرى — الإمالة المتوسطة التى هى بين بين ، وذلك مذهب ورش أستاذه ، ثم يفصل هذه الأخيرة ، ويدلل عليها

ومن المهم أن أذكر أن أبا على الفارسى قد ألم بهذه المسألة إلماما عابرا ، وذكر رأيه فيها ولكن دون حماسة ظاهرة كالتى كانت عند الدانى . كل ماقاله أبو على :
« أما قصده فى الإمالة نحو الياء وتوسطه فى ذلك فلأنه كره أن يبالغ فى

---

(١) ص ٢٦٩ (٢) الحجة ٤/١٠٩ (٣) الحجة ٣/٢٢٩
(٤) ورقة ١٢٠ شرح حرز الأماني للجعبرى مخطوط دار الكتب برقم ٦١٢ قراءات

الانتحاء نحو الياء فيصير كأنه عائد إلى الياء التى كرهوها حتى أبدلوا منها الألف ، ثم أعلن الفارسى عن رأيه فقال : « وهكذا ينبغى أن تكون الألف فى الإمالة[1] » .

* * *

والدانى ماهر أشد المهارة فى الاحتجاج لورش فى الفرش من الحروف ، يقول : « وأقرأنى أبو الحسن لورش الذى فى النجم — يقصد المنتهى فى النجم فى قوله تعالى « إلى ربك المنتهى »[2] بين اللفظين ، والذى فى النازعات - إلى ربك منتهاها - بإخلاص الفتح » ثم يحتج لورش من قراءته على أبى الحسن بين قوله : المنتهى فى الموضعين احتجاجا يدل على تمكن منه فى مذهب ورش ، واقناع فى الاحتجاج له ، واقناع به[3] .

* * *

وهو يحس أنه متمكن من مذهب ورش تمكناً جعله يقول فى كتابه الموضح : « وسنفرد لمذهبه — أى مذهب ورش » فى الراءات باباً نبين ذلك فيه بياناً بليغاً إن شاء الله[4] .

وحقاً : لقد أوفى فى وعده « ببلاغة البيان » وفاء يدل على شمول إحاطته بهذا المذهب بما يحوى كثيراً من الدقائق والتفاصيل[5] :

ا — فقد تحدث عن مذهب ورش عن نافع فى إمالة الراءات ، وفى إخلاص فتحهن وأفرد لذلك بابا[6] وجعل تحته فصولا .

ب — وانتقل منها إلى باب ذكر فيه حكم الوقف على الراءات المتطرفات[7] ، ثم عقد بابا لمذهب ورش عن نافع فى ترقيق اللامات وتغليظهن وتحت ذلك فصول .

ولم تظهر عناية الدانى بمذهب ورش فى كتاب الموضح فقط ، بل له إلى جانب ذلك تآليف أشرت إليها فى صدر هذا الفصل .

ذلكم مبلغ اهتمام الدانى بمذهب ورش ، فإذا حاولت التعليل لهذه النزعة وجدت السبيل واضحة بتتبع الشيوخ القراء الذين نشروا مذهب ورش فى بلاد المغرب — موطن الدانى — والشيوخ الذين أخذ عنهم ، ثم أولئك الذين تلق عليهم الدانى :

---

(١) الحجة ١/٣٠١ (٢) سورة النجم (٣) ينظر الاحتجاج فى ورقة ٣٩ نسخة قديمة وص ١٢٨ نسخة جديدة (٤) ورقة ٣٤ نسخة قديمة أو ص ٨٢ من النسخة الجديدة (٥) الموضح ص ٣٣٨ (٦) ٣٣٨ (٧) ٣٥٩

ويحدثنا المقرى فى نفح الطيب أن ابن خيرون أبا عبد الله محمد بن محمد (وقيل محمد ابن عمر) الأندلسى (ت ٣٥٦ هـ) رحل إلى المشرق وأخذ القراءات بمصر عن محمد بن سعيد الأنماطى[١] ، ومصر موطن ورش[٢] ، والذى انتهت إليه رياسة الإقراء بالديار المصرية فى زمانه[٣] ، وعاد ابن خيرون إلى القيروان وسمع بها وبقرطبة[٤] ، ويقول المقدسى فى أحسن التقاسيم فى كلامه على مذاهب المسلمين فى مختلف الأقطار الإسلامية : « أما فى الأندلس فمذهب مالك ، وقراءة نافع[٥] » . والذى قدم بقراءة نافع على أهل أفريقية هو ابن خيرون السابق الذكر ، وكان الغالب على قراءتهم حرف حمزة ، ولم يكن يقرأ بحرف نافع إلا الخواص حتى قدم بها فاجتمع إليه الناس ورحل إليه أهل القيروان من الآفاق ، وكان يأخذ أخذاً شديداً على مذهب المشيخة من أصحاب ورش[٦] ، وإذن فقد وضعت يدى بهذا النص على سبب ذيوع مذهب ورش فى بلاد المغرب ، ويكون من تلاميذ ابن خيرون : عبد الحكم بن ابراهيم[٧] ، الذى روى رواية ورش عن أستاذه ، وكان كما يقول الدانى إماما فى رواية ورش[٨] .

وقد ألممت فى صدر هذا الباب بشيوخ الدانى ، وعرفنا منهم ومن تواليفهم اهتمامهم بمذهب ورش وتلمذهم عليه : وهكذا ترى شيوخ الدانى يحتفلون بورش ، يؤلفون فى قراءته[٩] ويساجل بعضهم بعضاً فى مذهبه بالتغليط والرد[١٠] ، وإفراداً بالتأليف فى كتبه الأخرى على ما بينت. وغنى عن الذكر أن أبا على الفارسى لم تتح له هذه الظروف التى جذبت الدانى إلى ورش بما جذبت ، والتى كان من نتائجها انفراد الدانى عن أبى على فيما انفرد ، وما كان لذلك من أثر فى الظواهر والسمات .

رابعاً : الاحتجاج برسم الصحف :

وقد لحظت أن الأدلة التى يوردها الدانى فى الاحتجاج لوجهة نظره تتضمن فى الأعم الأغلب أدلة تتصل برسم المصحف ، فالأدلة التى ذكرها فى أصالة الفتح وفرعية الإمالة منها أدلة ثلاث تتعلق بالرسم « وهى الدليل الثالث والرابع والخامس[١١] » ،

---

(١) نفح الطيب ١/٣٥٣ (٢) انظر حسن المحاضرة للسيوطى
(٣) طبقات ١/٥٠٢ (٤) نفح الطيب ١/٣٥٣ (٥) أحسن التقاسيم ٢٣٦
(٦) نفح الطيب ١/٣٥٣ (٧) طبقات القراء ١/٣٦٠ (٨) طبقات القراء ١/٣٦٠
(٩) النشر ٢/١٩٨ (١٠) معجم الأدباء ١٩/١٧٠ (١١) الموضح ٤

والأدلة التي ذكرها لإخلاص أبي عمرو فتح « يا بشراى » متصلة برسم المصحف[١] وكذلك ما استدل به على فتح حمزة « الحوايا[٢] وهداى[٣] ، ومحياى ومحياهم[٤] ومثواى وغير ذلك مما يشيع في احتجاجه لمذاهب القراء فاتحين أو مميلين ، حتى برهنته على المسائل النحوية ، يقحم رسم المصحف دليلا على ما يذهب إليه ، فالأدلة التي أوردها للرد على النحويين في قولهم : أن أصل مهما « ماما » من بينها دليل يتعلق بالرسم وهو الدليل الأول[٥] ، والدليلان اللذان يرجح بهما أن المحذوف هو الألف المبدلة من التنوين في الأسماء المقصورة الموقوف عليها في حال النصب من مثل قوله تعالى : « منا ولا أذى » — الدليل الأول منهما خاص بالرسم[٦] .

وأنا في غنى عن التمثيل لذلك الاتجاه ، لأنه شائع في الموضح[٧] . وقد رأينا أبا علي الفارسي من قبل لا يكاد يقول برسم المصحف ، ولا يتخذه دليلا يحتج به للأئمة القراء[٨] . كان ذلك موقف أبي علي من القراءات بعامة ، وكذلك كان موقفه من الألفاظ الممالة بخاصة ، فلم يحتج برسم المصحف بقراءة قارىء من الأئمة السبعة فاتحاً أو مميلا .

ولو أردت التعليل لموقف الداني من الرسم لكان ذلك ميسوراً ، فالرجل صفته الاولى أنه قارىء ، وهي صفة تصله بالمصحف وصلا قوياً . إلى أنه ألف كتابه المقنع في رسم مصاحف الأمصار وكتاب النقط[٩] . كما أشار في المقنع — إلى أن له كتاباً كبيراً في الرسم[١٠] . إلى أن المتصفح لكتاب المقنع يجد ما يدل على أن الداني قلب النظر في مصاحف الأمصار ، واستخلص منها ما ورد في كتابه خاصا بالرسم ، تراه يقول مثلا : وكذلك حذفت الألف بعد الهمزة في قوله « قرءنا » في مكانين في يوسف[١١] . « إنا أنزلنه قرءنا عربيا » ، وفي الزخرف[١٢] « إنا جعلنه قرءنا عربيا » . ثم يقول : ورأيت أنا هذين الموضعين في مصاحف أهل العراق وغيرها بالألف[١٣] .

---

(١) نسخة جديدة / ورقة ٣٦ ص ٩٥ (٢) ص ١١١ (٣) ص ١٣٠
(٤) ص ١٣٤ (٥) قد ذكرت هذه الأدلة قبل (٦) الموضح ص ٣٠٥
(٧) انظر ص ١١٥ و ١٢٦ و ١٢٩ والصفحات السابقة
(٨) انظر فصل بين ابن خالويه والفارسي
(٩) طبع الكتابان باستانبول ١٩٣٢ باعتناء اتوبرتزل أحد أعضاء جمعية المستشرقين الألمانية
(١٠) المقنع ٣١ (١١) س ١٢ آية ٢ (١٢) س ٤٣ آية ٣ (١٣) المقنع ٣٠

أو يقول : « رأيت المصاحف تختلف فى أربعة منها : يريد حذف الألف من الأسماء الأعجمية » — وهى : « هاروت ، وماروت ، وهامان ، وقارون » ، فنى بعضها بالألف وفى بعضها بغير ألف . . . . « ووجدت فى مصاحف أهل العراق « هامن » بألف بعد الهاء ، وفى كلها بغير ألف بعد الميم . . . وكذلك « إسرائيل » رسم بالألف أيضا فى أكثر المصاحف ، وقد وجدت ذلك فى بعض المصاحف المدنية والعراقية العتق القديمة بغير ألف وإثباتها أكثر[1] .

ثم تقرأ عنه نصوصا تشير فى صراحة إلى أنه كان « يتبع مصاحف أهل العراق . . » ويعم النظر فى مصاحفهم الأصلية[2] ، إلى غير ذلك من الأمثلة التى تكاد تطالعك فى صفحات متقاربة[3] .

وربما جاء الاهتمام برسم المصحف من شيوخه ، فكثيراً ما يحدث أخبارهم بأنهم رأوا فى مصاحف أهل العراق كذا ، ومصاحف أهل المدينة والحجاز كذا[4] كما يطلع على ما كتب الغازى بن قيس فى الهجاء[5] .

على أن رسم المصحف يتصل بناحية يستمسك بها أهل الأثر والدانى منهم . وإنك لتجد الدانى مشدوداً إلى الأثريين متمثلا ذلك فى القول برسم المصحف — شداً قوياً[6] ، إن احتج بكلام النحويين — فسرعان ما يتجه إلى رسم المصحف آخذاً به معللا ، ومعتمداً عليه دليلا ، احتج لإمالة الأفعال الجوف بأن سيبويه قال : « وهى لغة لبعض أهل الحجاز » ثم قال الدانى : « وقال عاصم الجحدرى : « رأيت فى مصحف عثمان بن عفان (رحمه الله) ما طاب لكم طيب .

وقال الكسائى : « رأيت فى مصحف أبى بن كعب جاءتهم رسلهم ، جاء بهم ، وجاء أمر ربك : جيئتهم . . . الخ[7] .

وأبو على من أهل القياس والنظر ، فهو يبعد بذلك عن الدانى ومنهجه فى القول برسم المصحف ، وهناك ما هو أهم من ذلك ، فلأبى على رأى يقول به ويحتج له فى رسم سعى وشبهه[8] . فكيف وهذا رأيه يقول برسم المصحف ، وهذا الفعل

---

(١) ٢٣ (٢) ٢٤ (٣) انظر مثلا ٢٧ ، ٢٩ ، ٥٩ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١
(٤) انظر ص٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ مثلاوهى كما ترى صفحات متوالية (٥) ٢٣ ، ٥٠ ، ٦٨
(٦) من دلائل أتباع الدانى للاثر قوله بعد الاحتجاج — وبالله التوفيق . أوما يشبه هذه العبارة وقد تكرر ذلك فى الموضح والمقنع فى صورة ظاهرة انظر المقنع ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٤
(٧) الموضح ١٦٦ (٨) انظر المسائل الحلبية ص٢١

نفسه: فعل « سعى » مرسوم بالياء فيه، قد اتفقت على ذلك جميع المصاحف ؟ ! [١] » ويعلل الدانى ذلك الاتفاق بأنه على مراد الامالة [٢] كما يعلل رسم « تترا » بالألف، « والصلوة والزكوة والحيوة، والربوا . . . بالواو على مراد التفخيم [٣] . وهكذا يربط الدانى بين الاماله والتفخيم والرسم، ويعلل هذين عند القراء بذلك، ويعلل الرسم بهذين .

هذا ومناقشة الدانى فيما اتجه إليه من ربط الامالة بالرسم، وتقويم رأيه فى ذلك، وما ذهب إليه أبو على من عدم الاعتداد به فى الاحتجاج للامالة والفتح وغيرهما من مذاهب القراء — موضح هـذا فى الفصل المعقود لرسم المصحف فليراجع هناك .

وأمضى بعد ذلك فى بيان ما بقى من تخالف بين الدانى والفارسى :

خامساً : موقف الدانى من النحاة الكوفيين :

وقف النحاة البصريون من القراءات موقفاً عرضت له من قبل، على حين اعتد الكوفيون بالقراءات غير مشذذين ولا منكرين، وقد رأينا من قبل موقفهم ممثلا فى شيخهم الفراء أمير النحويين، وموقف البصريين ممثلا فى أبى عثمان المازنى — من قراءة نافع الذى تنتهى إليه قراءة الدانى فى الامالة عن ورش . طعن المازنى نافعاً وجهله، ولحنه [٤]، فلا جرم أن يبادل القراء الكوفيين اعتدادا باعتداد، وتوثيقاً بتوثيق. وهذا ما يبدو جلياً فى كتاب الموضح، فهو يميل إلى النحاة الكوفيين، ويجعل مذاهبهم الفاشية عند القراء الذين روى عنهم ، وغنى عن الاشارة أن أقرر تخالف أبى على مع الدانى فى هذا الأمر ، فشىء من ذلك لا يحتاج إلى توضيح أو تعليل . ولكنى أذكر موقف الدانى ، لأنه اتجاه جدير — فيما أرى — بالذكر والتسجيل .

وأرجو أن أنبه هنا إلى أن القراء لم يكونوا فى تأييدهم للكوفيين متجافين سندهم فى التلقى أو بطريقتهم فى الأخذ والرواية، لذلك أرجو ألا يفسر تأييدهم للكوفيين على أنهم كانوا مدفوعين بدافع من العصبية المذهبية، فانا نعلم أن بين النحاة الكوفيين الكسائى والفراء، وهما كذلك علمان من الأعلام الأئمة فى القراءة والاقراء، ومن

(١) المقنع ص ٦٧ وما بعدها (٢) المصدر السابق
(٣) ص ٥٧ (٤) المنصف ٣٠٧

قبل هذين كان النحاة القراء ، وكان لهم جميعاً اختيار فيما يتصل بالأداء ، فنقلت هذه الاختيارات إلى القراءات واعتد بها القراء ، مؤثرين ما نقلوه عن آراء البصريين .

وإليك بعض الأمثلة التى بها أستشهد على موقف الدانى من نحو الكوفيين :

علل الدانى إمالة حمزة والكسائى « بلى » مستنداً الى قول الكوفيين فى تعليل إمالتها بقولهم : « إنما أميلت بلى ، لأن الألف التى فى آخرها للأنيث بمنزلتها فى حبلى وسكرى ، ولذلك كتابنا ياء ، والأصل بل زيدت عليها الألف دلالة على أن السكوت عليها ممكن ، وأنها لا يعطف ما بعدها على ما قبلها كما تعطف بل . ويمكن عندهم دخول علامة التأنيث عليها كما يمكن دخولها على نظائرها من الحروف نحو رب، وثم قيل ربت ثمت . . . فأدخل عليها التأنيث دلالة على تأنيثها .

حدثنا بمعنى هذا محمد بن أحمد عن ابن الانبارى عن أصحابه الكوفيين [1] .

ثم نراه فى حديثه عن وزن خطايا بعد أن يبين الأسانيد المختلفة ، ويذكر الذى قرأ رواية عن شيوخه — يذكر اختلاف النحويين فى كيفية أصل ذلك ، فيروى قول الخليل وسيبويه من أن وزنها فعايل [2] ، ويروى قول يحي بن زياد الفراء والكسائى من أن وزنها فعالى [3] ، ثم يرجح قول الكوفيين كما ذهب إليه القراء.

وكذلك « كلتا » يورد خلاف الكوفيين والبصريين ثم يقول : « وعلى قول الكوفيين عامة القراء وأهل الأداء [4] ومن هنا نراه يرد عن الفراء ، ولاينسب إليه غلطاً ، وإنما كان الغلط ممن نقل عنه ، وذلك : « حدثنا محمد بن احمد قال : حدثنا محمد بن القسم قال : قال الفراء : حذفت واو الجمع فى قوله : « نسوا الله [5] » . قال أبو عمرو الدانى : « ولا نعلم أن ذلك كذلك فى شىء من مصاحف أهل الامصار ، والذى حكى عن الفراء غلط من الناقل [6] : وبمثل ذلك يقف من الكسائى ويوثقه ويجعله قرين سيبويه فى النقل عن العرب والاعتداد بما نقل .

وبعد : فها هو ذا الدانى فى كتابه الموضح ، وها هو ذا مكانه البعيد فى الدراسات

(١) الموضح ٢٢٥ (٢) ١١٣ (٣) ١١٤
(٤) الموضح ٣١٠ (٥) س ٩ آية ٦٧ ، وس ٩ آية ١٩ (٦) المقنع ٣٨

القرآنية ، وذلك أثره المديد فى أجيال الخالفين ، ومدى ما ظهرت شخصيته أمام شيوخه والأئمة السالفين ، وتلك هى اتجاهاته موافقاً أبا على الفارسى حيث ينزع منزعه فى القياس ، ويتشبه به فى فهم أسلوب سيبويه وتعبيراته فى الكتاب ، واصطناع البرهان المنطقى فى استدلالاته ، وفى استخدام العروض والقوافى فى تعليلاته ، وفى اقتفائه قفوه فى الاستشهاد بنصوصه ، ثم ذلك هو الدانى فى تخالفه هو وأبو على ، موثقاً القراءة بذكر اسنادها متأثراً تأثراً ظاهراً بورش راوية نافع الإمام الذى ينتهى إليه سند الاستاذ ابن غلبون ، ومدى اعتداده برسم المصحف محتجا ومستشهداً ، وأخيراً ذلك موقف الدانى من توثيقة القراءات المتصلة بنحو الكوفيين .

ثم أما بعد : فقد دعوت فى مكان آخر إلى فحص ، نحو القراءات عند البصريين ، ثم دعوت كذلك إلى اختبار نحو القراءات عند الكوفيين فى الحديث عن أمير النحاة الفراء فى كتابه معانى القرآن ، والآن وأنا مع أبى عمرو الدانى شيخ القراء ، وصاحب الأثر البعيد المدى عند المقرئين — الآن أدعو الباحثين إلى الاتجاه بجهودهم ودراساتهم لاستخلاص مسائل النحو الواردة فى غضون القراءات ، وتوثيق هذه المسائل بما ورد عن الأئمة القراء ، واستخراج نحو جديد يقوم على سند صحيح فى الرواية ، وضبط واع فى النقل ، ودقة محيطة فى الأداء ، واست أشك فى أنهم سيظفرون بطائفة صالحة نبذها النحاة ، واعتد بها القراء ، وهؤلاء هم أولى بالاعتداد فى هذا الجانب وقراءتهم أحق وأجدر بالاستشهاد . هـــذه دعوتى إلى الباحثين والدراسين ، فهل يستجيبون ؟ !.

تعقيب

بتقسيم المحتجين للقراءات إلى مدرسة الأثر ومدرسة القياس

* * *

الآن وقد فرغت من عرض مذاهب المحتجين للقراءات منذ سيبويه حتى أبي عمرو الداني وبينت في الدراسات المقارنة مقدار ما تخالف المحتجون أو توافقوا مع أبي علي، ومدى ما تأثر بالسابقين، وما أثر في الخالفين من المحتجين — الآن تتميز أمامي مدرستان: مدرسة الأثر، ومدرسة القياس، ولكل نزعة تخالف نزعة الأخرى، فمدرسة الأثر تنزع إلى ما يأتي:

ا — التحديث عن الأشياخ، ونقل أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخالف والتابعين وعلماء الأمة.

ب — الاحتجاج بما روى أو نقل عن هؤلاء الأشياخ.

ج — الاعتماد على رسم المصحف في الاحتجاج.

د — تغليط ما لم يرو من القراءات وإن كان جائزاً في العربية.

أما مدرسة القياس فكان من مقاييسها ما يلي:

ا — عدم الاعتماد — في الاحتجاج — على ما حدث به الأشياخ وما نقل الأئمة.

ب — عدم الاحتجاج برسم المصحف.

ج — تغليط القراءات المروية إذا لم تكن موافقة مع ما ترى من مقاييس العربية ويقابل ذلك.

د — تصحيح مالم يرو من القراءات إن كان جائزاً في العربية.

ورأينا بين المحتجين من يقول بالأثر، ومنهم من يقول بالقياس، ومنهم من يقترب من هذين أو يبتعد عنهما بمقدار، ويقف أبو علي شامخاً يمثل مدرسة القياس البحت بما لها من طابع تحكيم مقاييس العربية في القراءات المروية [1] وتصحيح قراءات غير مروية إذا كان لها وجه من القياس.

---

(١) انظر موقف أبي علي من القراءات التي تخالف مذهبه

فإذا نقل ابن مجاهد — مثلا — أن قراءة لا يحطمنكم[1] ساكنه النون غلط ، قال أبو على : قوله : وهو غلط يريد أنه غلط من طريق الرواية لا أنه لا يتجه فى العربية ، ووجه النون الخفيفة والشديدة هاهنا حسنان[2] وإذا صح ابن مجاهد عن نافع همز معائش[3] قال أبو على : همز معائش غلط[4] .

وقد رأينا كيف تأثر المغاربة بأبى على - ممثلين فى أشهر قرائهم مكى بن أبى طالب وأبى عمرو الدانى — ينقلون نصوصه ، ويرون رأيه ، وينهجون نهجه فيما قال ، ثم كان منهم تحديث عن أئمتهم ، واحتجاج بالرواية عنهم ، واعتماد على رسم المصحف ، وبذلك مزجوا فى الاحتجاج بين معايير المدرستين ، ولكنهم كانوا أقرب إلى مدرسة النقل والأثر .

وقد خلص الاحتجاج للقراءات من مظاهر القياس عند أبى الحسن علم الدين على بن محمد السخاوى (توفى ٦٤٣) الذى يمثل مدرسة النقل والأثر خالصة ، وإنكم لترونه يقول بعد أن بين أسباب الإمالة عند النحاة : « وأما القراء فما قرأ أحد منهم بالإمالة لما ذكر من الأسباب وإنما قرأ لما رواه ونقله » وقد جعل رسم المصحف مقويا للنقل حيث يقول : « أئمة القراءة لم تمل ما كان من ذوات الياء للرسم فقط بل إن إمالته من حيث صحت الرواية بإمالته عندهم عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ثم دلت على حسنها وجوازها وتوكدها وقوتها برسم تلك الحروف بالياء[5] .

وفى الجدول الآتى الأعلام من رجال المدرستين ، وتلخيص نزعاتهم[6] ، وتطور هذه النزعات على مر العصور حتى القرن العاشر ، ومكان أبى على بين السالفين والخالفين .

---

(١) سورة النمل آية ١٨ (٢) الحجة ٦/٥٦
(٣) سورة الحجر آية ٦٠ (٤) الحجة ٤/١٣٩
(٥) جمال القراء لعلم الدين السخاوى والكتاب مخطوط غير مرقوم الصفحات دار الكتب ٩ قراءات م
(٦) اعتبرت فى هذا التقسيم الصفة الغالبة على كل إذ أن بعضهم يمزج معايير المدرستين بمقدار .

رقم	الإمام	سنة الوفاة	صفته الغالبة عليه	نزعته النحوية	نزعته فى الاحتجاج	مؤلفه الذى ظهرت فيه هذه النزعة
١	سيبويه	١٨٠ هـ	نحوى	بصرى	قياسى	الكتاب
٢	الفراء	٢٠٦ هـ	»	كوفى	أثرى غالباً	معانى القرآن
٣	الطبرى	٣١٠ هـ	قارىء	»	»	جامع البيان: تفسيره المشهور
٤	الزجاج	٣١١ هـ	نحوى	بصرى	»	معانى القرآن
٥	ابن السراج	٣١٦ هـ	»	»	»	الاحتجاج للقراءات
٦	ابن مجاهد	٣٢٤ هـ	قارىء	—	أثرى صرف	القراءات
٧	ابن خالويه	٣٧٠ هـ	نحوى	بصرى	اثرى غالبا	الحجة
٨	أبو على الفارسى	٣٧٧ هـ	»	»	قياسى صرف	الحجة
٩	ابن جنى	٣٩٢ هـ	»	»	اثرى	المحتسب
١٠	مكى بن أبى طالب	٤٣٧ هـ	» قارىء	أندلسى يميل الى نحو الكوفة	أثرى غالباً	الكشف
١١	الدانى	٤٤٤ هـ	»	أندلسى يميل إلى مذهب أهل الكوفة	أثرى	الموضح
١٢	سبط الخياط	٥٤١ هـ	»	—	»	المبهج
١٣	علم الدين السخاوى	٦٤٣ هـ	»	—	أثرى بحت	جمال القراء
١٤	أبو حيان	٧٥٤ هـ	قارىء نحوى	أندلسى يميل إلى الكوفة	اثرى	البحر المحيط
١٥	ابن الجزرى	٨٣٢ هـ	قارىء	—	أثرى	النشر

نتائج وملاحظات :

ا — المدرسة النحوية الكوفية تظهر عليها النزعة الأثرية فى الاحتجاج للقراءات .

ب — وكذلك تظهر هذه النزعة فى المدرسة الأندلسية .

ج — من رجال المدرسة البصرية من نزع منزع الأثر كالزجاج وابن السراج وابن جنى .

د — يبلغ القول بالأثر ذروته عند ابن مجاهد من المتقدمين (٣٢٤ ﻫ) .

وعند علم الدين السخاوى من المتأخرين (٦٤٣ ﻫ) ، وبعدها يتتابع التمسك بالأثر وتصحيح القراءات المروية عند القراء والمفسرين والنحاة جميعاً .

ﻫ — يبلغ القول بالقياس ذروته عند أبى على الفارسى .

و — كان من أثر أبى على الفارسى عدم نزوع المحتجين بعده كابن جنى ومكى والدانى منزع الأثر البحت بل استغل كل منهم القياس بمقدار .

* * *

وإذ قد انتهيت الى هذا الحد مبيناً أثر أبى على — مفصلا ومجملا فى الاحتجاج ، أرجو أن أتبين ما كان للرجل من آثار فى الميدان النحوى ، وذلكم موضوع ما يأتى من حديث .

الباب الخامس

أبو علي والنحو

الفصل الأول

١ ــ نشأة البحث النحوى وتطوره

يبرز اسم أبى الأسود الدؤلى الكنانى عند النظر فى نشأة البحث النحوى ، وقد اختلف الناس من علماء هذا الزمان فيمن وضع النحو ، فالمرحوم صادق الرافعى فى كتابه أدب العرب يرى « أن تاريخ وضع النحو لا سبيل إلى تحقيقه البتة [١] » ، ويتابع الأستاذ ابراهيم مصطفى المرحوم أحمد أمين ، فيرى أن الذى وضع النحو هو عبد الله بن أبى اسحق ، ويستدل على ذلك بأدلة قوامها أن سيبويه فى الكتاب لم يرو لأبى الأسود ، على حين قد روى لابن اسحق ، فهو أقدم عالم نسبت إليه مسألة نحوية [٢] ، ويتعقبه الأستاذ عبد الوهاب حموده ، ويرى أن واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلى [٣] ، ويزيد على هؤلاء أستاذنا على النجدى فيرجح ــ فى كتابه سيبويه امام النحاة ــ رأى الاستاذ حموده ، ويؤكده بما يضيف إليه من أدلة جديدة [٤] ، ومهما يكن من اختلاف حول وضع النحو فهم متفقون جميعاً ــ القدامى والمعاصرون على أن أبا الاسود هو الذى أعرب القرآن ، وأقول : إن ذلك معناه عندى أنه هو الذى وضع النحو مستدلا على ذلك بأن طبيعة أبى الاسود ، وطبيعة

---

(١) من محاضرة للأستاذ إبراهيم مصطفى فى أصول النحو ــ مؤتمر المجمع الدورة السادسة عشرة : ص ٢

(٢) المصدر السابق : يورد الأستاذ إبراهيم مصطفى إحصائية عن المرات التى نسب فيها سيبويه إلى شيوخه (ص ٤) وبموازنه هذه الاحصائيه بالاحصائيه التى أوردها أستاذنا فى كتابه سيبويه إمام النحاة ص ٩٨ ندرك خلافاً فى الاحصاء عند كل .

(٣) فصلة من مجلة كلية الآداب م١٣ ج:١ (٤) انظر سيبويه امام النحاة ص١٣٢ ــ ١٣٧

عمله الذى تولاه تؤديان بنا إلى التسليم بأنه هو الذى أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها [١] .

أما فيما يتعلق بطبيعة أبي الاسود ، فقد حكى عنه أنه كان بخيلا [٢] ، والبخل يدعو إلى التزام الدقة والتحرى والضبط ، ثم هو قاض محكم [٣] ، والقاضى بحكم عمله يقيس الاشباه والنظائر ، ويبدو لى أنه لم يحكم من الناس ، ولم يرشح للقضاء إلا لانه مأنوس منه دقة النظرة ، وصدق الحكومة .

ومن دليل تحريه ، والتزامه الدقة فيما يأتيه أن طلب من زياد أن يبعث إليه ثلاثين رجلا ، فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الاسود عشرة ، ثم ما زال ينخلهم حتى اختار منهم رجلا من عبد القيس [٤] ، فانظر معى كيف يظل يمتحن هؤلاء الرجال الثلاثين ، فيصطفى منهم عشرة بادىء الرأى ، ثم يمعن فى التصفية حتى يستقر على رجل واحد يضع فيه ثقته ، ويتوسم منه لقانته ؟ ! وهكذا حقق ما كان يبغيه فى الرجل الذى يعاونه إذ قال لزياد : « فليبغنى الامير كاتباً لقنا يفعل ما أقول [٥] » !

وقد روى أبو الفرج عن شيوخه ما يدل على بخله ، ونزعته المنطقية معاً . قالوا : « كان بين بنى الدئل وبين بنى ليث منازعة ، فقتلت بنو الديل منهم رجلا ، ثم اصطلحوا بعد ذلك على أن يؤدوا ديته ، فاجتمعوا إلى أبي الاسود يسألونه المعاونة على أدائها ، وألح عليه غلام منهم ذو بيان وعارضه ، فقال له « يا أبا الأسود ! أنت شيخ العشيرة وسيدهم ، وما يمنعك من معاونتهم قلة ذات يد ولا سودد ، . . . » فلما أكثر أقبل عليه أبو الاسود ثم قال له : « لقد أكثرت يابن أخى : فاسمع منى : إن الرجل والله ما يعطى ماله إلا لاحدى ثلاث خلات : إما رجل أعطى ماله رجاء مكافأة ممن يعطيه ، أو رجل خاف على نفسه فوقاها بماله ، أو رجل أراد وجه الله وما عنده فى الآخرة ، أو رجل أحمق خدع عن ماله ، والله ما أنتم أحد هذه الطبقات ، ولا جئتم فى شىء من هذا ، ولا عمك الرجل العاجز فينخدع لهؤلاء ، ولما أفدتك إياه فى عقلك خير لك من مال أبي الاسود لو وصل إلى بنى الدئل ، قوموا إذا شئتم ! » فقاموا يبادرون السباب [٦] .

---

(١) مقدمه طبقات الشعراء لابن سلام (٢) الأغانى ١٠٤/١١ ط الساسى
(٣) المصدر السابق ص ١٠٥
(٤) نزهه الألباء ص ٦ (٥) الفهرست ص ٦٠
(٦) الأغاني : ١٠٣/١١

فانظر معى إلى ذلك التقسيم ، وما فيه لأبى الأسود من عقل رجيح ، ثم تدبر تعبيره آخر الأمر : « ولما أفدتك إياه فى عقلك خير لك من مال أبى الأسود » فهو بهذا يدل على أن كلامه كلام حكيم يقوّم الفطن ، ويثقف العقول ، وفيما روى لنا من شعر أبى الأسود يدل على نزعته التى إليها أشرت ؛ اقرأ قوله .

إذا كنت مظلوما فلا تلف راضيا ... عن القوم حتى تأخذ النصف واغضب
وإن كنت أنت الظالم القوم فاطرح ... مقالتهم ، واشغب بهم كل مشغب
وقارب بذى جهل ، وباعد بعالم ... جلوب عليك الحق من كل مجلب
فان حدبوا فاقعس ، وإن هم تقاعسوا ... ليستمكنوا مما وراءك فاحدب
ولا تدعنى للجور ، واصبر على التى ... بها كنت أقضى للبعيد على أبى
فانى امرؤ أخشى إلهى ، وأتقى ... معادى ، وقد جربت مالم تجرب (١)

فنى هذا النص مايدل على صائب النطق ، وصدق الحكم ، والتجربة التى تبعث الحكمة ، وهى معان سأعتمد عليها فى التدليل على ما أذهب إليه من رأى .

أما طبيعة عمله فهو لا شك يحس جلال العمل الذى ندب إليه ، أنه عمل يتعلق بكتاب الله ، وهو أمر خطير يدعوه إلى زيادة اليقظة ، وعميق الملاحظة ، وفضل التأمل . . إنه سيعرب القرآن بنقطه ، وسيقوم بذلك فى جميع القرآن فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره(٢) وإذن مر بكثير من المرفوعات ، وبعدد ضخم من المجرورات ، وبمثل ذلك من المنصوبات والمجزومات ، أفلا يهديه الحس اللغوى ، والمنطق الفطرى إلى جمع الأشباه والنظائر تحت حكم عام ، ووضعها فى قاعدة واحدة ، قاعدة بدائية !؟ وأبو الأسود الذى استطاع أن يعقد قياسا — بالملحظ الطارىء العابر بين قوله :

فان يك حبهم رشدا أصبه ... ولست بمخطىء إن كان غيا

وقوله تعالى : « وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين »(٣) ، ألا يستطيع — مع فضل التأمل ، واستجماع دواعى التثبت ، وتعدد الأشباه والنظائر ، وخطر العمل الذى ينهض به أن يلحظ عمل الحروف جارة ، وناصبة ، وجازمة . . فيما يتوارد عليه من القرآن الكريم ؟! وإنك لتقرأ الربع الأول من سورة البقرة . . الربع الأول فقط . . فتجد من حروف الجر الذى يقتضى وضع نقطة تحت الحرف ما يأتى :

(١) الأغانى : ١١/١٠٤ (٢) نزهة الألباء ٦
(٣) سيبويه امام النحاة ص ١٣٥

(الباء)	(من)	(على)	(فى)	(الكاف)
بالغيب	من قبلك	على قلوبهم	فى قلوبهم	كصيب
بالآخرة	من الناس	على سمعهم	فى طغيانهم	
باليوم	من السماء (مرتين)	على أبصارهم	فى ظلمات	
بمؤمنين	من الصواعق	على كل	فى آذانهم	
بنورهم	من قبلكم	على عبدنا	فى ريب	
بالكافرين	من الثمرات - من مثله	على		
بسمعهم	من دون - من تحتها			
بسورة	من ثمرة			

ألا يستطيع أبو الأسود — وقد رزق دقة النظر ، ولحظ النظير — أن يستنبط قاعدة من تكرار هذه الأحرف وغيرها من حرف النصب والجزم بما يهدى إليه الاستقراء فى كتاب الله الكريم كله ؟ ! وليس بعيدا عندى أن يستعمل بعض الاصطلاحات كالجر ، والنصب ، والرفع ؛ فقد لحظ ابن جنى أن غلاما من أهل المهيا ذكر النصب بهذا اللفظ وعجب ابن جنى منه[1] .

على أن القائلين بأن عبد الله بن أبى إسحق - قد وضع النحو لم يلتفتوا إلى عبارة ابن سلام - وهو موثق عندهم[2] - بأنه - أى ابن اسحق - أول من بعج النحو ، ومد القياس والعلل بعد قوله فى أبى الأسود : « أنه وضع قياس العربية » ، ومعنى هذا أن نحو أبى الأسود كان مجتمعا فبعجه ابن أبى اسحق ، وقياسه كان بدائيا فمدّه ، ومعنى هذا . فيما أفهم . أنه كان هناك عند أبى الأسود نحو وكان هناك قياس على أية حال :

وهم يختلفون فيما وضعه أبو الأسود الدؤلى ، فهو فيما يذكر ابن سلام : « باب الفاعل ، والمفعول ، والمضاف ، وحرف الجر ، والرفع ، والنصب ، والجزم[3] ولا يختلف الزبيدى فى طبقاته عن ابن سلام فى شىء من ذلك فى قول ، ويقتصر على باب الفاعل والمفعول فيما حدث به على بن محمد الهاشمى[4] وهو فيما يذكر

(١) انظر الخصائص : ١ / ٨٠ وانظر عبارة الزبيدى فى طبقاته ص ٤٤١

(٢) محاضرة الأستاذ ابراهيم مصطفى ص ١ مؤتمر المجمع د ١٦

(٣) مقدمة طبقات ابن سلام (٤) انظر طبقات الزبيدى ١٣ و ١٥

عبد الرحمن بن الأنبارى : باب العطف ، والنعت ، والتعجب والاستفهام ، وإن ، وأخواتها ماعدا لكن[١] .

وفيما يذكر السيوطى فى الاقتراح « باب إن ، وباب الإضافة ، وباب الإمالة ثم باب العطف ، والنعت ، ثم باب التعجب ، والاستفهام[٢] .

وليس بين السيوطى وابن الأنبارى كبير فرق ، وعلى فرض صحة البدء فى وضع هذه الأبواب التى ذكرت ، فان حروف النصب تتكرر فى القرآن بكثرة غامرة ، وعلى صورة ظاهرة ، وبمراجعة القرآن تتضح كثرة تكرر أن وأخواتها ما عدا لكن .

أما التعجب والاستفهام فيبدو لى أن هذين البابين التفت إليهما أبو الأسود من قول ابنته : « ما أحسن السماء » فقال لها : « نجومها » فقالت : « إنى لم أرد هذا وإنما تعجبت من حسنها » ، فقال لها : « إذن فقولى : ما أحسن السماء !![٣] » فكان التعجب وكان الاستفهام .

أما الامالة فيرجح عندى — إن صح أنها من أول ما وضع — أن ذلك كان نتيجة لأن الكاتب الذى اختاره أبو الأسود من عبد القيس ، وعبد القيس من أسد[٤] ، وأسد من القبائل المميلة[٥] ، ولاشك أن الكاتب مشترك مع أبى الأسود فى تصحيح الضبط ، وتدقيق النقط ، فلعله وهو من أسد المميلة كان يراجع أبا الأسود فى الكلمات الممالة وضبطها ، ولعل ذلك وجه أبا الأسود إلى وضع هذا الباب .

وعمل أبى الأسود فى النحو بدائى يكفيه ما ندب إليه من مهمة ، وما قام به من شكل المصحف عن طريق الضبط ، ولا داعى للاستقراء الشامل للغة ومفرداتها ، والاستيعاب العام لنصوصها وتراكيبها وأساليبها حتى يمكن حصر المفردات فى أى جزئية نحوية من الجزئيات التى تعرض لها . وأنا أخالف الدكتور حسن عون[٦] فى ذلك ، فطبيعة عمل أبى الأسود وما ركب الله فيه من صدق الحكم ، وسديد النظر ، تدعوه إلى استقراء كتاب الله واستقراء القرآن الكريم كاف للظفر بنتيجة عامة

---

(١) نزهة الألباء ص ٤ (٢) الاقتراح للسيوطى ص ٨٤

(٣) نزهة الألباء ص ٧ (٤) جمهرة أنساب العرب ص ٢٨٠و٢٨٢

(٥) انظر ص١٥٢ ابراز المعاني٩/٥٤ شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٠ النشرو ٤/٤٣٨ شرح الأشموني ٢/٣٠٠ التصريح على التوضيح ١١٤ الاتقان للسيوطى .

(٦) انظر اللغة والنحو للدكتور حسن عون ص ٢٤١

صحيحة لا تكاد تتخلف فى أى جزئية من جزئيات النحو ، بله هذه الجزئيات القليلة التى يروى أن أبا الأسود قد تعرض لها .

وأود ألا يفهم من وضع هذه الابواب أن يكون على الصورة التى انتهت إلينا فى الكتاب ، فما ذلك بخاطر على الذهن ، ولكنى أقصد من ذلك أن تكون هذه الابواب كما يقول أستاذنا : « نظرات فى اللغة قريبة ، وملاحظات على الأساليب يسيرة ، يهدى إليها الطبع ويقضى فيها الذوق [1] . . . » فأبو الأسود لم يبلغ عمله فى النحو — كما يقول أستاذنا أيضاً — البتة مبلغ الرأى المتميز ،أو الضابط المستوعب [2] .

وأرجو بعد ذلك أن تكون قد اطمأننت معى — بعد الذى قدمت — إلى أن أبا الأسود كان الأصل فى بناء النحو، وعقد أصوله ، بحكم فطرته التى فطره الله عليها ، وبحكم طبيعة مهمته التى ندب إليها [3]

هذا ، ويتعرض الباحثون المحدثون عند حديثهم عن شكل أبى الأسود للمصحف بطريق النقط — يتعرضون إلى الاجابة عن السؤال الآتى : هل كان أبو الأسود مبتكراً لهذه العلامات أو أخذها عن السريان ؟

أما الأستاذ عبدالحميد حسن فى كتابه « القواعد النحوية [4] » فيقرر أن علامات الشكل عند السريان كانت نقطاً فوق الحرف أو تحته أو فى وسطه ، وأنهم هم الذين ابتدعوا هذه العلامات ابتداعا ، وانتقلت منهم إلى سائر الساميين ، ولكن بعد ذلك يستفهم ولا يجيب ، ويعرض المشكلة ولا يأتى لها بحل، ويتوقف فلا يثبت أو ينفى، وذلك حيث يقول : « فهل من صلة بين هذا وبين ما عمله أبو الأسود الدؤلى فى اللغة العربية ؟ » ثم يمضى بعد ذلك فى الحديث دون إجابة ، مقدراً هذه الخطوة فى تاريخ الخط العربى وضبط الكتابة . . .

على أن فى حديثه عن ابتداع السريان لهذه العلامات ، وانتقال هذا الابتكار إلى سائر الساميين — ما يدل بطريق الاستنتاج على أنه يميل إلى أن أبا الأسود نظر إلى السريان عندما قام بضبط المصحف .

---

(١) سيبويه امام النحاة ص ١٣٤ (٢) المصدر السابق ١٣٥

(٣) بعيد ما ذكره ابن فارس فى الصاحبى من أن النحو كان قديماً وأتت عليه الأيام وقل فى أيدى الناس ثم جدده أبو الأسود (انظر الصاحبى ١٠)

(٤) ص ٧٨

وتوقف الأستاذ عبد الحميد حسن على هـذا النحو يقابله رأى للدكتور حسن عون فى كتابه « اللغـــة والنحو » يقرر فيه بصراحة أن الشكل بالنقط استمده أبو الأسود من النحاة السريانيين ، ثم نفى الضير عن النحو العربى[1] ، وقدر مجهود أبى الأسود فى صنيعه للغة والنحو ، وأن استعانته بالنحاة السريانيين لا غضاضة فيه ، وبرهن على ما قرره بأن أبا الأسود قد سكن العراق المغزو باللغة السريانية قبل الفتح العربى وبعده ، والآهل بالعلماء السريان ، وأن أبا الأسود — كذلك — تولى مناصب الولاية ، وكان له فى العراق الزعامة الدينية واللغوية ، وأن السريان من قبل أبى الأسود — خافوا على كتابهم المقدس أن يمتد إليه اللحن ، ففكروا فى وضع ضوابط ، ولم تكن هـــذه الضوابط سوى طريقة النقط التى استعملها أبو الأسود فى ضبط شكل القرآن ، وخلص من ذلك إلى بيان التشابه بين عمل أبى الأسود فى ضبط المصحف ، وعمل السريان من قبل فى ضبط الكتاب المقدس ، معتمداً على أن المقدمات متشابهة . والظروف متشابهة والنتائج متشابهة . ثم أخذ يوضح كيفية اتصال أبى الأسود باللغة السريانية وبعلمائها ، فاستنتج أنه لابد وأن يكون قد اتصل بالسريان وهم الفئة المثقفة الممارسة للنشاط الفكرى فى البيئة العراقية ، إذ لا ينبغى مطلقاً لعالم دينى لغوى ، وحاكم إدارى كأبى الأسود أن يجهل وجود هذه الطبقة . وذكر أنه أدعى لأن يتعلم أبو الأسود اللغة السريانية ، لكى يأخذ طريقة الشكل بالنقط عن السريان ، فى الترجمة غناء . على أنه عاد فقرر معرفة أبى الأسود للسريانية ، وبدأ بالظن فى ذلك أولا ، ثم ارتقى من الظن إلى الترجيح ، وذلك حيث يقول : « على أننا نظن بل نرجح أن أبا الأسود كان يعرف اللغة السريانية . . . . وعلل ذلك بإقامته الطويلة فى العراق ، واهتمامه بالابحاث اللغوية والدينية ، وأن الرسول وأصحابه حثوا على تعلم اللغات الاجنبية . . . واستشهد بأن على بن أبى طالب كان ينطق فى أحاديثه أحياناً بألفاظ أجنبية[2] .

وكلام الدكتور عون لا ينبغى أن يترك من غير مناقشة ، ذلك لأن مثل هذه المباحث لا يؤخذ فيها بالظنون ، ولا يعتمد فيها على الفروض ، ولا تلقى فيها

---

(١) أنا اتفق مع الدكتور عون فى نفى الضير عن النحو العربى ، وعن واضعه أبى الأسود ، ولقد أردت بمناقشته الآتيه بعد حين تقرير الحقيقه ذاتها دون نظر إلى مازعمه من ضير فى استعانة أبى الأسود بالسريان ، بل أن أحداً لا ينكر الفائدة المحققه من تلاقح العقول ، وترافد الآراء .

(٢) كتاب اللغة والنحو ص ٢٤٨ وما بعدها .

الأحكام من غير أدلة قوية ، ولا يرقى فيها من الظن إلى الترجيح بهذه السهولة وذلك اليسر :

فالدكتور عون لا يقدم دليلا يقينياً واحداً ، بل دليله قائم على أن لابد من اتصال أبي الاسود بالسريان ، لأنهم الطبقة المستنيرة المثقفة . . . . وأنه لا داعي لتعلم أبي الأسود السريانية ففي الترجمة غناء ، ثم عاد ورجح أن أبا الأسود كان يعرف السريانيـــة بإقامته الطويلة فى العراق ، واهتمامه بالبحوث اللغوية والدينية ، وحث الرسول على تعلم اللغات الأجنبية . وهذه كلها أدلة ظنية ، فالاقامة الطويلة بالعراق لا تنتج حتما معرفة السريانية ، وقد نسى الدكتور عون أن الدولة الأموية كانت دولة عربية خالصة ، وأن السريان لم يكن لهم من السلطان العلمى فى ظل هذه الدولة كما كان لهم فى دولة بنى العباس ، وإذ ثبت ذلك فقد انهدم مابنى الدكتور عليه من أمر . هذا شيء وشيء آخر : هل من اللازم الذى لا بد منه أن يتصل الولاة والرؤساء الدينيون فى كل عصر بالباحثين المعاصرين ؟ وهل اتصل الشيوخ من رجال الدين فى عصرنا أو الحكام السياسيون بهؤلاء العلماء الأجانب المعاصرين باليهود الباحثين وهم القابضون على ناصية الاقتصاد والسياسة والاجتماع ومظاهر التثقيف ؟ إلى أن كتب التراجم لم تتحدث عن أبي الأسود عالماً بالسريانية ، أو متصلا بها اتصالا علمياً ، فهذا الجاحظ العالم المتقصى المستطرد المستوعب يذكر عن أبي الأسود أنه معدود فى طبقات الناس وهو فى كلها مقدم مأثور عنه الفضل فى جميعها وكان معدوداً فى التابعين ، والفقهاء ، والشعراء ، والمحدثين ، والأشراف ، والفرسان ، والأمراء ، والدهاة ، والنحويين ، والحاضرى الجواب ، والشيعة ، والبخلاء والصلع الأشراف ، والبخر الأشراف [1] ، ولم يذكر الجاحظ أن أبا الأسود معدود من المتكلمين باللغات من أنه استقصى كل شيء معدود فيه الأسود حتى عده من الصلع ، والبخر الاشراف !!

ثم ، هل اهتمام أبى الأسود بالبحوث اللغوية والدينية يستوجب اتصاله بالسريانية ؟ .

وصحيح أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) حث على تعلم اللغات الأجنبية ،

---

(١) جاءت العبارة مروية عن الحافظ فى بغية الوعاة ص ٢٧٤ وهو محرفة عن الجاحظ . انظر الأغانى ١١/١٠٢ ط الساسى

ولكن حثه كان على طريق الندب المستحب ، لا على طريق الإلزام الواجب ، ولو كان الأمر ملزما لا نكبَّ المسلمون عليها سعيا وراء المدخر من الثواب ، والدليل على أن الأمر لم يكن على سبيل الإلزام استشهاد الدكتور عون نفسه برجل واحد حسب ، فى كلمة واحدة حسب !! إلى أن استشهاد الدكتور يعلى بن أبى طالب وأنه كان ينطق أحيانا بألفاظ أجنبية ، لا ينهض دليلا على معرفة على باللغة اليونانية ، ذلك لأن الدكتور عون يعتمد على رواية الثعالبى فى يتيمته ، [1] ونص ما أورده الثعالبى : سأل على (عليه السلام) شريحا مسألة فأجاب بالصواب فقال له : «قالون» أى أصبت بالرومية[2] .

ومع التسليم جدلا ـ بأن هذه الرواية صحيحة ، فهل معنى ذلك أن عليا يعرف اليونانية ؟ فاعجب من كلمة واحدة تروى عن على تتخذ دليلا على معرفته عليه السلام بلغة اليونان ؟ وكثير منا الآن ومن عامة الناس لا من خاصتهم المثقفين ينطق باللغات الأوربية كلمات الشكر والإهداء عند الأخذ والإعطاء ، وكلمات التحية عند الوداع أو اللقاء فى الصباح وفى المساء . فهل معنى ذلك أن يعد أمثال هؤلاء فى الذين تجرى على ألسنتهم لغة الأوربيين ؟ على أن الفارق كبير بين عصرنا وعصر أبى الأسود من حيث الاهتمام بتعلم اللغات، والمكانة الثقافية لهؤلاء الأعاجم علوا فى هذا العصر ، وضعة فى الصدر الأول من الإسلام . فالقول بأن أبا الأسود أخذ طريقة النقط من السريانية تهويل لا يقوم على دليل كهذه التهاويل التى أحيطت بها اللغة السريانية منذ بدء الخليقة إلى نهاية المطاف فى القبور : فآدم علم الكتابة السريانية[3] ، وسؤال القبر بالسريانية [4]

وعمل أبى الأسود فى شكل المصحف عن طريق النقط لا يحتاج إلى تفسيره بالاعتماد على السريان والاتصال بهم ، فعمله النقط ، والنقطة أول ما يتجه إليه الذهن فى مثل ذلك العمل ؛ إذ هى أبسط ما يخط فليس هناك ما يدعو إلى أن يتجه أبو الأسود إلى السريان ينقل عنهم ، وينهج نهجهم ، ولم لا يكون عمل أبى الأسود واتفاقه هو وما عمل السريان من توارد الخواطر ، ووقع الحافر على

---

(١) القسم الأول ص ٤٥٥

(٢) يعلق الدكتور عون على قول الثعالبى أن كلمة قالون رومية ـ بقوله : إن ذلك من قبيل الخلط عند القدماء فى تسمية ما هو يونانى بالرومى (اللغه والنحو ص ٢٠١)

(٣) الفهرست ١٨ (٤) متن الخريده

الحافر على ما فيه من بداهة وبدائية ، وماعند أبي الأسود من حدة ذهنية ؟ فالأصل أن أبا الأسود قام بهذا العمل ابتداء ، وابتدعه — بين المسلمين — ابتداعا ، ما لم يقم على غير ذلك دليل يعتمد عليه فى التأويل والتعليل . والله أعلم .

ومهما يكن من أمر فان أبا الأسود قد وضع علم النحو ، واستخلفه ابن عباس على البصرة [1] ، وظل بها يلقى تعاليمه إلى أن لقى ربه سنة (٦٩ﻫ) [2] وقد أخذ عنه عنبسة الفيل ونصر بن عاصم الليثى (٨٩ﻫ) ويحى بن يعمَر (١٢٨ﻫ) هم رأس المدرسة البصرية فى النحو ، وتتظاهر الروايات على أن أول كوفى وضع كتابا فى النحو هو أبو جعفر الرواسى بعد نحو مائة عام من تأسيس المدرسة البصرية ، ولذلك عد الرواسى رأس المدرسة الكوفية ، ويتتابع تلاميذ كل من أبى الأسود الدؤلى — وأبى جعفر الرؤاسى ، على النحو الذى تذكره كتب الطبقات [3].

وكان لكل مدرسة طابع خاص فى تناول الدراسات النحوية ، مما كان سبباً فى اشتداد التنافس بين المدرستين ، ويرجع الخلاف بينهما إلى أن قواعد البصريين عامة يندرج تحتها معظم الشواهد العربية ، وقد أمكنهم ذلك باستقراء هذه الشواهد والأمثلة وأساليب العرب ، ثم أصدروا أحكامهم [4] على الأعم الأغلب ، وأما ما عدا ذلك من المسائل فأما أن يؤولوه حتى يوافق مذهبهم ، وإما ألا يعتدوا به فلا يقيسوا عليه بل يحكموا عليه بالشذوذ ، وهذه نزعة البصريين من قديم [5] .
أما الكوفيون فكانوا يعتدون بالشواهد الفردية ، وإن لم يرد غيرها فى كلام العرب ويقيسون عليها ، فإذا سمعوا لفظاً فى شعر أو نادراً فى كلام جعلوه باباً [6] ، ولو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شىء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوبوا عليه [7]:
اجتمع ثعلب والمبرد فى مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر فسألهما عن قوله (عز وجل) : «إذ قالوا لقومهم إنا برآء منكم : كم فيه لغة ؟، قال المبرد · «قلت» برآء على مثال كرماء و بِرَاء على مثال كرام » ، فقال ثعلب « وبُرَاء أيها الأمير» فقال : «ماتقول يامحمد: فقلت :— والقائل المبرد — « أيها الأمير :سله من أين ؟ » قال :« من أين قلت ! ؟»

---

(١) طبقات الزبيدى ١٧
(٢) نزهة الألباء ص ٦
(٣) ضحى الإسلام ٢/٢٨٤
(٤) انظر الاقتراح ص ١٧
(٥) انظر طبقات الزبيدى ١٥،٤٤
(٦) الهمع ١/٤٥
(٧) الاقتراح ص ٨٤

قال — والقائل ثعلب : حدثني سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول : « ألا في السوة أنتن : تريد ألا في السوءة فطرحت الهمزة ، فأخذ المبرد يأتي بالحجة تلو الحجة، وبالدليل بعد الدليل ، وكان آخر ماقال : لا يترك كتاب الله، واجماع العرب لقول أعرابية رعناء[١] ! » . وفي هذه المحاجة دليل على منهج البصرين في اعتدادهم بالأعم الأغلب يجرى على ألسنة العرب ، وبتفشى لغتهم ، كما هي دليل على أخذ الكوفيين بالشواهد الفرديه .

وللكوفيين في قياسهم على الشاذ سند من أشياخ البصريين ومتقدميهم ، حدث على بن محمد بن سليمان الهاشمي عن أبيه قال : قلت لعيسى بن عمر — يوما خبرني عن هذا الذي وضعت أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال لا ، قال : قلت : فمن تكلم بخلافك واحتذى ما كانت العرب تتكلم به ، أتراه مخطئاً ؟ قال : لا[٢] .

* * *

وقد كان نتيجة ذلك أن بدا نحو البصريين صارما حازما يقل فيه التجويز على حين يكثر التجويز ظاهراً عند الكوفيين ، فيه كثير من الترخص والاباحة ، فيجوز عندهم أن يجمع العلم الذي في آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا جمع المذكر السالم[٣] ، كما يجوز تقديم خبر ما زال وأخواتها عليهن[٤] ، ويجوز تقديم معمول خبر ما الحجازية على نفسها[٥] ويتعجب من السواد والبياض[٦] ويجوز العطف على موضع أن قبل تمام الخبر[٧] وهكذا وهكذا . . . ويمتنع ذلك كله عند البصريين. والكوفيون مع تجويزهم القليل يستحبون الكثير، ولذلك كان الفراء يقول : « لست أستحب ذلك لقلته[٨] » يشير إلى الجمع بين صيغة الأفعال والباء في قوله تعالى : « ويذهب بالابصار » .

ويظهر أن الكوفيين أرادوا — وهم مؤدبو الخلفاء[٩] وأولادهم أن ييسروا على هؤلاء في الدراسات النحويه بتصويب ما يجرى على ألسنتهم من التعبيرات التي تخضع لقاعدة طردها الكوفيون ، وقاسوا عليها ، فيسروا وأبحوا ، واطرد عندهم

---

(١) مجالس اللغويين والنحاه لوحه رقم ٤٥ نسخه مصوره عن شهيد على باستانبول

(٢) طبقات الزبيدي ٤١ (٣) الانصاف ١/٢٦ (٤) الانصاف ١/٩٩

(٥) الانصاف ١/١١١ (٦) المصدر السابق ص ٩٥ (٧) الانصاف ١/١١٩

(٨) معاني القران ١٩

(٩) كان الكسائي مؤدب الرشيد ، وكان الفراء مؤدبا للأمين والمأمون .

ما عده البصريون شاذاً لا يقاس عليه ، وكان طابعهم فى عمومه تجويز ما لم يجوزه مقابلوهم من البصريين [١] .

قال الاستاذ دى بور : « جعل نحاة البصرة للقياس شأناً كبيراً فى الأحكام المتعلقة بالنحو، على حين أن نحاة الكوفة ترخصوا فى أمور كثيرة تشذ عن القياس ، ولهذا سمى نحاة البصرة « أهل المنطق » تمييزاً لهم عن نحاة الكوفة [٢] . وهاجم ابن درستويه — وهو من أصحاب أبى العباس المبرد — الكسائى إمام الكوفيين فى النحو فقال : « كان الكسائى يسمع الشاذ الذى لا يجوز إلا فى الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه [٣] .

* * *

كان البصريون يتحرون أن تكون شواهدهم مسموعة من العرب الخلص ، وساعدهم على ذلك قرب البادية منهم ، وفيها المربد مجتمع الفصحاء ، وفيها معلمون من الأعراب كأبى مالك عمرو بن كركرة [٤] والوحشى أبى ثروان العكلى [٥] ، ومنها وافدون على البصريين كأبى البيداء الرياحى [٦] ، وأبى الجاموس ثور ابن يزيد [٧] الذى كان يفد البصرة على آل سليمان بن على ، وشبيل بن عرعرة الضبعى [٨] وأبو عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى .

أما الكوفيون فما كانوا يتحرون شيئاً من ذلك ، أثراً لبعد الكوفة عن هؤلاء الأعراب المتبدّين ، وقد جاء فى كتاب التكملة لأبى على الفارسى : قال الفراء : كان النحويون يقولون امرأة فاذا أدخلوا الألف واللام قالوا المرأة وهو وجهة الكلام ، قال وقد سمعتها بالألف واللام الا مرأة . » وعلق على ذلك الفارسى بما يظهر مذهب البصريين فى الاعتماد على الكثرة والفصحاء — قال — : ولعل هذا الذى سمعها منه لم يكن فصيحاً لأن قول الأكثر على خلافه [٩] . وقد أخذ الكسائى فيما — فيما أخذ — عن أعراب الحطمية النازلين بقطربل — فلما ناظر

---

(١) انظر الانصاف ١٢٨/١ ، ١٤٠ ، ١٦٠ ، ١٧٦ مثلا و٢٧٢/٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٣٤٣ ، ٣٤٦ ، ٤٣٩ مثلا

(٢) تاريخ الفلسفة فى الإسلام ص ٣٨

(٣) بغية الوعاة ص ٣٣٦

(٤) فهرست ابن النديم ص ٦٦

(٥) المصدر السابق ص ٦٩

(٦) المصدر السابق ص ٣٦

(٧) الفهرست ص ٦٧

(٨) المصدر السابق ص ٦٨

(٩) التكملة ١٢١

سيبويه استشهد — أى الكسائى — بلغتهم ، فقال أبو محمد اليزيدى :

كنا نقيس النحو فيما مضى ... على لسان العرب الأول
فجاء أقوام يقيســـونه ... على لغى أشياخ قطربل
فكلهم يعمل فى نقص ما ... به يصاب الحق لا يأتلى
إن الكسائى وأصحابه ... يرقون فى النحو إلى أسفل (١)

وكان أبو زيد يقول: فيما يروى ياقوت : « قدم علينا الكسائى البصرة فلقى عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحوا كثيراً ، ثم صار إلى بغداد فلقى أعراب الحطمية فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن . فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله (٢) .

وكان البصريون يعتزون بأنهم أخذوا اللغة عن حرشة الضباب ، وأكلة اليرابيع على حين أخذها الكوفيون عن أهل السواد أصحاب الكواميخ ، وأكلة الشواريز (٣) جمع شيراز وهو اللبن الرائب

وقد أورد ابن جنى بابا فى كتابه الخصائص فى أن لغة أهل الوبر أصح من لغة أهل المدر (٤) .

* * *

وقد شاعت المذاهب الفلسفية فى البصرة ، وطغى منهج أصحاب الكلام فى بيئاتها الدراسية ، على خلاف من الكوفة فى ذلك ، ومن هنا كان فى نحو البصريين تعليل وفلسفة ، وفى نحاتها قدرة على الجدل والقياس ، وقف أعرابى على مجلس الأخفش ، فسمع كلام أهله فى النحو، وما يدخل معه ، فحار وعجب ، وأطرق ووسوس ، فقال الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب ؟! قال : « تتكلمون بكلامنا فى كلامنا بما ليس من كلامنا (٥) »

---

(١) بغية الوعاة للسيوطى ص ٣٣٦
(٢) معجم الادباء : ١٣/١٨٢ (٣) انظر أخبار النحويين البصريين ترجمة الرياشى
(٤) الاقتراح للسيوطى ص ٣٢
(٥) الامتاع ٢/١٣٩ ويظهر أن الاعرابى قد أصابه طائف من هذه الفسلفة فأخرج كلامه مخرج الفلاسفة (شلبى)

وقد نشأ ابن المقفع بالبصرة[1] ، وكان صديقا حميما للخليل بن أحمد ، وكان في الخليل بن أحمد النحوى البصرى ذكاء نادر يستطيع به أن يهضم الأبحاث المنطقية واللغوية التى ينقلها ابن المقفع من الفهلوية[2] وربما كان ذلك يمت بسبب إلى ماورووا عنه من أنه كان الغاية فى تصحيح القياس ، واستخراج مسائل النحو وتعليله[3] .

وقد ظلت المدرسة البصرية تجرى على هذا السنن من الأخذ بالمنطق ، واستخدام القياس ، والتعليلات الفلسفية حتى وصلت فى ذلك إلى الحد الذى يبدو فيما دار بين المبرد البصرى ، وثعلب النحوى فى مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر : . سأل المبرد ثعلبا عن همزة بين بين أساكنة هى أم متحركة ؟ قال ثعلب : « لا ساكنة ولا متحركة » يريد أن حركتها روم . فقال المبرد : قوله : « لاساكنة » قد أقر أنها متحركة ، وقوله . « لا متحركة » قد أقر أنها ساكنة فهى ساكنة لا ساكنة ، ومتحركة لا متحركة[4] !! . وفى ذلك صورة من الجدل الفلسفى والأسلوب العقلى الذى شاع عند النحاة البصريين . وكان ثعلب ذا نقل عن الفراء والكسائى ، فاذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء[5] . وانتقلت حدود المناطقة إلى النحويين ، وهذا الزجاجى من مدرسة المبرد يحدد الاسم فيقول : الاسم فى كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا ، أو واقعا فى حيز الفاعل والمفعول به ، هذا الحدداخل فى مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه إسم البتة ولا يدخل فيه ماليس باسم ، وإنما قلنا فى كلام العرب لأنا له نقصد وعليه نتكلم . ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا ، خارجا عن أوضاع النحوفقالوا الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ؛ وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين[6] .

* * *

وقد تبين لى أن الكوفيين يعتدون بالقراءات ، ويبنون قواعدهم عليها ، على

---

(١) ضحى الإسلام : ١/٢٠٤ (٢) تاريخ الفلسفة فى الإسلام ص ٣٩
(٣) نزهة الالباء ص ٣١
(٤) مجالس اللغويين والنحاة لوحة رقم ٥٥ نسخة مصورة عن شهيد على باستانبول
(٥) انباه الرواه : ١/١٤٤
(٦) الإيضاح فى علل النحو للزجاجى ص ٦ ب

حين أن البصريين وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم — ولو بالتأويل — قبلوه ، وما لم يوافق رفضوه ، بل ربما حكموا على القراءة بالوهى ، وعلى القارىء بالوهم[1] .

وكان الفراء يقول « والكتاب أعرب وأقوى فى الحجة من الشعر[2] » « والاجتماع من قراءة القراء أحب إلى[3] » وربما اقتضى منهج هذا البحث العود إلى هذا الموضوع بالتفصيل ، فأرجئه لأعود إليه بعد حين .

* * *

وقد احتفظت المدرستان بوجودهما المنفصل حتى نهاية القرن الثالث أو وسط القرن الرابع وحينئذ أصبحتا مختلطتين فى المدرسة الجديدة : فى بغداد .

وقد توفر ابن قتيبة — وهو نحوى بصرى — بعد انسحابه من القضاء فى الدينور على التدريس ببغداد إلى أن مات سنة ٢٧٦ هـ وكان يميل إلى خلط تعاليمه بنظريات منقولة من الكوفيين[4].

ويعد المبرد البصرى (٢٨٥هـ) ، وثعلب الكوفى(٢٩١هـ) آخر ممثلين للمدرستين. وقد سكن هذان العالمان المتنافسان بغداد ، كما اشتركا فى تأديب الشاعر الأمير ابن المعتز ، وقد سمع الناس محاضرات كلا الأستاذين ، وكانت اندماج تعاليم المدرستين فى الجيل التالى من النحويين الذين أسسوا مدرسة بغداد[5] .

واحتفظت المدرسة البصرية بتعاليمها إلى أواسط القرن الرابع ؛ لأن ابن دريد الذى عاصر المبرد لمدة اثنين وستين عاما ظل حيا حتى ٣٢١ هـ ، وباستثناء هذا المعمر الذى كان البقية الباقية من مدرسة البصرة فان من خلف المبرد وثعلب يسمون بالبغداديين كأبى بكر بن السراج ومبرمان ، لا لأنهم سكنوا وحاضروا فى بغداد ، ولكنهم هناك لقنوا مذهبا جديدا مزيجا من تعاليم المدرستين القديمتين من تفاوت منهم فى النزوع إلى إحداهما دون الأخرى[6] .

---

(١) انظر مسألة ٦٠ من الانصاف (٢) معاني القرآن س ١٤ ط (دار الكتب)
(٣) معاني القرآن ورقة ١٩٤ (٤) الفهرست لابن النديم ص ١١٥
(٥) مقدمة ARABIC GRAMMER BY HOWELL. VOL. I. P. 11
(٦) المصدر السابق VOL. I. P. 16

وأرى أن هذا الذى يقول Howell وما يذهب إليه بعض الباحثين من أن هناك مدرسة نحوية باسم مدرسة بغداد متميزة عن المدرستين البصرية والكوفية لا يتفق مع ما كان يراه الأقدمون الأولون من أصحاب التراجم والطبقات . ثم هو لا يتفق كذلك مع نصوص العلماء الأقدمين .

فابن النديم لا يسمى من خلطوا بين المذهبين بغداديين[1] .

والزبيدى فى طبقاته يذكر فى كتابه النحاة واللغويين من البصريين والكوفيين والمصريين والقرويين (الأفريقيين) والأندلسيين ولا يزيد [2].

وأما نصوص العلماء الاقدمين فإن أبا على الفارسى حينا يسمى الكوفيين باسمهم هذا وحيناً يطلق عليهم البغداديين ، وقد ناقش البغداديين فى إجازتهم جمع طلحة بالواو والنون ومعروف أنهم الكوفيون هم الذين يجيزون ذلك، وقال : « ومن كلام أهل بغداد : الكسائى والفراء نحن جئناك به [3] » .

وجاء فى تهذيب التهذيب : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائى والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس [4] » .

وقال ابن جنى وقد رأى رأى الكوفيين مطلقاً عليهم البغداديين ولا قرابة بينى وبين البصريين ولكنها بينى وبين الحق والحمد لله (أنظر المحتسب سورة آل عمران) « وإن يمسسك قرح » [5].

بل ربما توسع العلماء فى زمن أبى على فأطلقوا لفظ العراقيين على الكسائى والفراء والأحمر[6] .

فالقول بأن ابن السراج ومبرمان يمثلان المدرسة البغدادية كما يذهب إليه Howell مردود ، ويشهد على رده كذلك أن الزبيدى — وهو معاصر لهما — يجعلهما من البصريين [7] وكذلك يفعل ابن النديم[8] .

وإذن فلم تكن هناك — فيما أرى — مدرسة بغدادية قائمة بنفسها لها تعاليمها ، غاية ما فى الأمر أن رجالا خلطوا بين المدرستين البصرية والكوفية ، فرأوا رأياً

(١) انظر الفهرست ١١٥ـ١٢٩

(٢) انظر فهرست طبقات الزبيدى ٣٤٣ـ٣٥٧

(٣) انظر الحجة : ٩٢/١ نسخة مراد ملا (٤) انظر تهذيب التهذيب ٢١٢/١١

(٥) وانظر الخصائص : ٤٠٩/١

(٦) انظر تهذيب اللغة للأزهرى نسخة مصورة بمجمع اللغة العربية رقم ٦٢٦ لغة : ٣

(٧) انظر طبقات الزبيدى ١٢٢ـ١٢٥ (٨) انظر الفهرست : ٨٩ـ٩٢

من هذه ورأيا من الأخرى وإن كانوا فى مذهبهم الأصيل يميلون إلى هذه أو يميلون إلى تلك فيكونون بصريين أو كوفيين حسب . فابن كيسان يحفظ المذهبين لأنه أخذ عن المبرد وثعلب[١]، وكان ميله إلى البصريين أكثر[٢]، وكذلك كان ابن قتيبة [٣]. وابن شقير شديد التعصب مع الكوفيين مع اعتقاده مذهب البصريين[٤]

وأبو على نفسه أحد هؤلاء فعلى الرغم من نزعته التى تميل به إلى البصرية كان يرى رأى الكوفيين فى بعض المسائل النحوية ، وقد أعطيت مذهبه فضل بيان فى بعض فصول هذا البحث فليراجع هناك .

* * *

(ب) معالم « نشاط النحويين منذ عهد أبى الأسود حتى أبى على الفارسى »

منذ أن توفى الرسول (ﷺ) ، وانتهى الأخذ عنه بوفاته ، والنحويون الأولون — الذين كانوا قراء — نصبوا أنفسهم رقباء على لحون القراء ، وتتابع النحاة بعد أبى الأسود يستمعون إلى القراء ، ويرقبون القارئين ، وينبهون إلى لحن اللاحنين ، ومكن لهم من هذه الرقابة أن مجالها ذو شأن عظيم : ذلك هو القرآن الكريم ، واللحن فيه أبعد أثراً ، وأشد خطراً ، وأبشع نكراً ، نعم ! بدأت الرقابة منذ أبى الأسود . وقد علمنا ما كان من الأمر عندما سمع قارئاً يقرأ : « إن الله برىء من المشركين ورسوله » بكسر اللام [٥] ، ودفع النحاة الأولين إلى هذه السيطرة — كذلك — أن لكل منهم عملا قرآنياً مذكوراً به ، مشهوراً عنه ، إلى جانب جلوس كل منهم للاقراء يؤخذ عنه ، ويعرض عليه : فأبو الأسود الدؤلى ينقط المصحف [٦] ، ونصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ [٧]) يسأله الحجاج أن يضع للحروف المتشابهة علامات ، وينهض نصر بهذه المهمة ، فيضع النقط أفراداً وأزواجاً ، ويخالف بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف ، وبعضها تحت الحروف [٨] ويروى أبو عمرو أن نصراً هو الذى خمس المصاحف وعشرها [٩] . ونصر هذا هو الذى حدث عنه خالد الحذاء ، قال : « سألت نصر بن عاصم كيف تقرأ : « قل

---

(١) حاشية الامير على المغنى ١/٥٦ وانظر نزهة الالباء ١٦٢
(٢) انظر طبقات الزبيدى ١٧١ (٣) انظر الفهرست ١١٥
(٤) الإيضاح للزجاجى : ٢٠ (١) (٥) نزهة الالباء ٦
(٦) طبقات الزبيدى ١٣ (٧) نزهة الالباء ٩
(٨) التصحيف والتحريف لأبى أحمد العسكرى ١٠ (٩) كتاب النقط ١٣٣

هو الله أحد الله الصمد ، فلم ينون ، فأخبرته أن عروة ينون فقال : « بئسما قال ، وهو للبئس أهل ، فأخبرت عبد الله بن أبي اسحق بقول نصر بن عاصم فما زال يقرأ بها حتى مات [1] . ولم يكن النحاة الأولون يردون القراءات المخالفة للعربية فحسب ، بل كان اشتغالهم بالقراءة والاقراء داعياً إلى رد كل قراءة لم ترد عن الرسول وإن كانت جائزة فى العربية ، وكان لهم فى هذا الباب نشاط مذكور ؛ كان الحجاج يلحن[2] ، ويأخذ يحيى بن يعمر النحوى على الحجاج لحنه ، ويحتفظ به فيما بينه وبين نفسه إذ تمنعه سطوه الحجاج أن يصرح بما أخلى ، لكن الحجاج يسأله ، فيرتفع به يحيى عن اللحن ، ويقول : « الأمير أفصح من ذلك ! ! ثم يعزم عليه الحجاج فيقول : « نعم : ، وفى كتاب الله تعالى . . . قرأت : « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم واخوانكم وأزواجكم . . . أحب إليكم [3] » فرفعت أحب وهو منصوب [4] ، وعبارة الزبيدى فى طبقاته : « والوجه أن تقرأ بالنصب على خبر كان[5] » (فلئن صح أن هذا التوجيه بعبارته صدر عن يحيى ، ولم يكن للرواة تزيد فيه — إن ذلك دليل على وجود المصطلحات النحوية فى ذلك الوقت المبكر إذ توفى يحيى سنة ٩٠ هـ [6] وهو يجبه القائلين بأن النحو من وضع عبد الله بن أبي اسحق المتوفى (١١٧ هـ) ، وقد سبق يحيى عبد الله فى الدراسات النحوية [7] ، فقد عد الزبيدى ابن أبي اسحق فى الطبقة الثالثة [8] ، على حين عد يحيى فى الطبقة الثانية [9] .

وتلحين يحيى الحجاج من حيث الرواية ، لأنه لم يرو إلا النصب [10] والرفع مخالف لاجماع القراء النقلة . وإلا فهو جائز فى علم العربية [11] . على أن يضمر فى كان ضمير الشأن ويلزم ما بعدها بالابتداء والخبر وتكون الجملة فى موضع نصب على أنها خبر كان .

---

(١) طبقات الزبيدى ٢١

(٢) البيان والتبيين : ١٧٤/٢ (٣) سورة التوبة آية ٢٤

(٤) نزهة الألباء ١٠ وينظر تحرج الحجاج من اللحن (طبقات الزبيدى ٢٢) وتعليل هذا التحرج وتحليله (سيبويه امام النحاة ● « على النجدى ناصف ») .

(٥) طبقات الزبيدى ٢٢ (٦) انظر طبقات القراء : ٢٨١/٢

(٧) نزهة الألباء ١٣ (٨) طبقات الزبيدى ٢٠

(٩) طبقات الزبيدى ٢٢ (١٠) النهر الماد من البحر : ٢٢/٥

(١١) البحر المحيط : ٢٢/٥

ويحي بن يعمر يذكر بعمل قرآني ، روى البخاري في تاريخه عن شيوخه : أن أول من نقط المصاحف يحي بن يعمر [١] ، وقالوا : « وكان لابن سيرين مصحف منقوط نقطه يحي بن يعمر [٢] كذلك روى أبو عمرو الداني [٣] .

والمشتغلون بالإعراب يقولون لمحمد بن سليمان — والى البصرة (ت ١٧٣ هـ [٤]) — في قراءته : « إن الله وملائكته يصلون » برفع الملائكة ، فيقول : « خرجوا لها وجهاً ، ولم يكن يدع الرفع [٥] » .

وموقف محمد بن سليمان هنا يخالف موقف الحجاج ، فابن سليمان متمسك بما يقرأ ، لا يتحرج منه ، ويصر عليه ، ولا يحيد عنه ، ولا يسمع ما يقال فيه ، وربما كان ذلك من ابن سليمان لأن قراءته لها صلة بما روى من الأثر ، وذات وجه يعلمه من مذاهب القراء ، على أنه كان بينه وبين أبي عمرو بن العلاء صداقة ظهرت في زيارة أبي عمرو له سنة ١٥٤ هـ [٦] ، وقد رويت قراءة الرفع في هذه الآية عن أبي عمرو [٧] ، وفيه أن الذى روى هذه القراءة عن أبي عمرو: ابن عباس وعبد الوارث ، ولم أجد فيمن روى عن أبي عمرو من اسمه : ابن عباس ، ولعلها تحريف ، وصحتها العباس [٨] .

وكان إلى جانب هذه الرقابة ، جدل على التوجيه الإعرابي بين القراء النحاة أنفسهم ، فقد كان عيسى بن عمر يقرأ : « هؤلاء بناتي هن أطهرلكم » بنصب أطهر ، وينكرها أبو عمرو عليه ، وكانا يقرآن : « ياجبال أوبي معه والطير » ، ويختلفان في التأويل [٩] .

حتى إذا كان سيبويه رأينا قدراً صالحا من الروايات المختلفة للقراءات ،

---

(١) طبقات القراء : ٣٨١/٢ (٢) طبقات الزبيدى : ٢٢

(٣) كتاب النقط : ١٣٢ (وربما كان يحى بن يعمر يقوم بنقط المصاحف لمن أراد من الناس ، كما فعل لابن سيرين ، وكما تدل عليه عبارة الزبيدى السابقة ، وأما نقط نصر بن عاصم فربما كان خاصاً بجهة رسمية يمثلها الحجاج) .

(٤) شذرات الذهب : ٢٨٢/١ (٥) البيان والتبيين : ٢٣٩/١

(٦) طبقات الزبيدى : ٣١ (٧) انظر البحر المحيط : ٢٤٨/٧

(٨) انظر طبقات القراء : ٢٩٠/١ (٩) طبقات الزبيدى : ٣٦

وتوجيه سيبويه وشيوخه النحاة من قبله لها، وقد تحدثت عن ذلك بالتفصيل فى مكان آخر لمناسبة أخرى (١) .

ثم تجرى مناقشات حول القراءات بين الكسائى وحمزة (٢) ، وتؤلف كتب فى معانى القرآن يكون فيها للقراءات وتوجيها نصيب كمعانى القرآن للفراء ، وللزجاج ، وللنحاس . كما ألفت كتب للاحتجاج على النحو الذى بينت فى فصل آخر ، ويكون من بين هؤلاء المشتركين فى النشاط النحوى من حيث الاحتجاج ، والتحدث حول معانى القرآن — أبو على الفارسى فى كتابه : الحجة . . .

* * *

وظاهرة أخرى يتجلى فيها نشاط النحويين ، تلك هى مؤلفاتهم التى تركوها ، ولهذه المؤلفات قيمة فى رصد التطور النحوى ، والتعرف على المراحل التى سار فيها نشاط النحويين فى التأليف ، ثم هى لها دلالة أخرى فيما تعطيه هذه الكتب مؤلفيها من شهرة وذيوع ، وإنما شهرة العالم كما يقول أبو الطيب اللغوى بمصنفاته والرواية عنه (٣) .

ولا يسع الباحث أن ينكر ما كان لأبى الأسود الدؤلى من باكورة فى هذا النشاط ، وما يؤثر عن أبى الأسود يعد بذرة تعهدها النحاة من بعده ، ورعوها حق رعايتها حتى صار على يد إمام النحاة — شجرة وارفة الظلال ، ممتدة الفروع ، غنية بالثمار .

هذا وأود أن أنبه إلى أن التعرف على نشاط النحويين التأليفى فى دقة أو ما يقرب منها أمر عسير ، فقد طواه الزمن الغابر فيما طوى ، ويكفى أن نتبين المعالم الكبرى لهذا النشاط :

ولعل أول ما عرف من نشاط فى هذا المجال — هذه الأوراق الأربعة التى وجدها ابن النديم فى خزانة ابن أبى بعرة : إذ يقول ابن النديم « ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبى الأسود ما هذه حكايته . » وهى أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها هذه فى كلام فى الفاعل ، والمفعول من أبى الأسود (رحمه الله عليه) بخط يحيى

---

(١) انظر ص ١٥٨ــ١٦٤ من هذا البحث

(٢) نزهة الألباء : ٤٤

(٣) طبقات النحويين : ١٣٨

ابن يعمر وتحت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط علان النحوى ، وتحته هذا خط النضر بن شميل [١] » .

ويعقب أبو الأسود ولداً اسمه (عطاء) كان عالما بالنحو والعربية فيما يقول القفطى ، وهو الذى اتفق بعد موت أبيه مع يحى بن يعمر على بسط النحو ، وتعيين أبوابه ، وبعج مقاييسه ، ولما استوفى هو ويحيى بن يعمر جزءاً وفيراً من أبواب النحو نسب بعض الرواة اليهما أنهما أول من وضع هذا النوع [٢] .

وقد ورد فى كلام على بن محمد الهاشمى عن أبيه أنه سمى ما تركه أبو الأسود من الاوراق الأربع — كتاباً ، حتى كانت عبارته كما رواها الزبيدى فى طبقاته : « وضع — أى أبو الأسود — باب الفاعل والمفعول لم يزد عليه ، فزاد فى ذلك الكتاب، رجل من بنى ليث أبواباً ، ثم نظر فاذا كلام العرب ما لا يدخل فيه ، فأقصر عنه [٣] » .

وإذن فقد تسلم تراث أبى الأسود ذلك الرجل الليثى ، فمن هو ؟ أيحيى بن يعمر هو ؟ وهو أحد الآخذين عن أبى الأسود [٤] ، وقد كان عداده فى بنى ليث [٥] ابن كنانة [٦] ؟ ثم هو الذى كتب الأوراق التى وجدها ابن النديم [٧] ، أم نصر بن عاصم الليثى ؟ لا شك فى أنه نصر بن عاصم الليثى لأمرين :

أولهما : نسبته صراحة إلى بنى ليث ، أما يحيى بن يعمر فهو عدوانى منسوب إلى بنى ليث بالولاء ، فقد كان كما يقول الزبيدى فى الطبقات نقلا عن أبى حاتم السجستانى حليفاً لبنى ليث [٨].

وآخرهما : أن ما أورده ياقوت فى معجمه عن نصر بن عاصم ، ونقله السيوطى يرشح هذا الترجيح ، فقد أوردا فى الحديث عن نصر أن له كتاباً فى العربية [٩] .

ولم تذكر كتب التراجم — فيما استقصيت أن ليحي كتاباً فى العربية .

وقد كان لكتاب نصر دلالة فى تاريخ النشاط النحوى ، ذلك لأنه يعد محاولة طبعية تلت محاولة أبى الأسود فى ورقاته الأربع ، ومحاولة عطاء بن أبى الأسود

---

(١) الفهرست ٦١
(٢) إنباه الرواه : ٢/٣٨١
(٣) طبقات الزبيدى : ١٥
(٤) الفهرست ٦٢
(٥) طبقات الزبيدى : ٢٢
(٦) الفهرست ٦٢
(٧) انظر الفهرست ٦١
(٨) طبقات الزبيدى : ٢٣
(٩) بغية الوعاة : ٤٠٣ ، معجم الأدباء : ١٩/٢٢٤

ويحيى بن يعمر ، وسبقت محاولة عيسى بن عمر فى كتابيه الإكمال ، والجامع ، فنصر بن عاصم يزيد أبواباً على الفاعل والمفعول ، ولكنه ينظر فيجد استقراءه ناقصاً فيقصر (١) ، ثم يكون عيسى بن عمر فيضع كتابيه الإكمال والجامع (٢) ويريح بهما من النظر والقياس (٣) ، ويتلافى نقص نصر بن عاصم فى كتابه بأن يضع قواعده على الأكثر ، ويسمى الأخرى لغات (٤) ، وعيسى بن عمر آخذ عن عبد الله بن أبى اسحق الذى يعج النحو، ومد القياس فيما يقول ابن سلام (٥).

وبعمل عيسى تتم المراحل التى تقتضيها سنة النشوء والارتقاء والتدرج الذى تدعو إليه طبيعة الأشياء ، وتتلخص هذه المراحل فيما يأتى :

أولا — أبو الأسود له ورقات (٦) تمثل النشاط البدائى فى التأليف النحوى .

ثانياً — ونصر بن عاصم يضع فى العربية كتاباً (٧) ، ولكنه لا يستقصى فى الاستقراء (٨) .

ثالثاً — وعبد الله بن أبى اسحق يبعج النحو ، ويمد القياس (٩) ، ومعنى هذا أن استقراءه أكثر شمولا من استقراء الذين سبقوه .

رابعاً — وعيسى بن عمر يضع قواعده على الأكثر من كلام العرب ، يوحى اسم كتابه الاكمال بتدارك فائت ، وتمام ناقص كما يوحى اسم كتابه « الجامع » بضم أشتات، واستيعاب شوارد (١٠)، فيكون بذلك أول من بلغ غايته فى كتاب النحو (١١)، ويقدر المؤرخون عمله ، ويبالغون فيما قام به من استقصاء فيقولون : أنه أراح من النظر والاستقراء (١٢) .

وهذه المراحل كما ترى — آخذ بعضها بحجز بعض ، وكل حلقة امتداد للحلقة السابقة ومكملة نقصها ، وزائدة عليها ، وجميعها موصول السبب بعمل أبى الأسود ، ولئن لم يأخذ عيسى بن عمر عن أبى الأسود إنه آخذ عمن أخذ عنه (١٣) ، ثم إنه

---

(١) طبقات الزبيدى : ١٥ (٢) الفهرست ٦٣

(٣) طبقات الزبيدى : ٣٧ (٤) طبقات الزبيدى : ١٥

(٥) مقدمة طبقات ابن سلام ، طبقات الزبيدى ١٥

(٦) الفهرست ٦١ (٧) معجم الأدباء : ١٩/٢٢٤ والبغية ٤٠٣

(٨) انظر طبقات الزبيدى : ١٥ (٩) طبقات الزبيدى : ٢٥

(١٠) سيبويه امام النحاة : ١٣٣ (١١) طبقات : ١٥

(١٢) انظر طبقات الزبيدى : ٣٧ (١٣) انظر الفهرست ٦٢

كان ذا صلة روحية به ، ويغرم برواية الأحاديث عنه [١] ، كما كان مولعاً بترديد شعره كما يروى الأصمعى [٢] . فالمؤرخون يكادون يجمعون على أن لأبى الأسود فى ذلك النشاط — السبق والتقدم [٣] ، ثم وصل ما أصَّل أبو الأسود التالون له ، الآخذون عنه « وكان لكل واحد منهم من الفضل بحسب ما بسط من القول ومد من القياس ، وفتق من المعانى ، وأوضح من الدلائل ، وبين من العلل [٤] .
ويؤخذ مما يذكر المؤرخون أن هذه الآثار التى تركها أبو الأسود فى ورقاته ، ونصر ابن عاصم فى كتابه قد فقدت [٥] ، وذلك ما يشير إليه أيضا قول الخليل يذكر عيسى وكتابيه :

بطل النحو جميعا كله ... غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال، وهـــذا جامع ... وهما للناس شمس وقمر [٦]
وهما بابان صـــارا حكمة ... وأراحا من قياس ونظر [٧]

والبيت الاول يدل على أن النحو كان له وجود متميز ، وقد بطل كله بما أحدث عيسى ، والمقصود ببطلان النحو — ذهابه ذهابا لا يستطاع معه الظفر به ، وأن ما سبقهما من مسائل نحوية ضاع فيما طواه التاريخ ، وهذا المعنى يدل عليه الاستعمال اللغوى للكلمة [٨] ، واعتبر ذلك بقول الليث بن المظفر : « كنت أسير إلى الخليل بن أحمد ، فقال لى يوما : « لو أن إنسانا قصد وألف حروف ألف وباء وتاء على ما أمثله لاستوعب فى ذلك جميع كلام العرب » قال الليث : « فجعلت أستفهم ويصف لى ، ولا أقف على ما يصف ، فاختلفت إليه فى هذا المعنى أياما ، ثم اعتل ، وحججت ، فما زلت مشفقا عليه وخشيت أن يموت فى علته فيبطل ما كان يشرحه لى . . الخ [٩]

ومهما يكن من أمر فإن الخليل — على ما يبدو من البيتين — قد انتفع

(١) انظر طبقات الزبيدى : ١٧ (٢) انظر طبقات الزبيدى : ١٩
(٣) انظر طبقات الشعراء لابن سلام ، والشعر والشعراء لابن قتيبة ، مراتب النحويين البصريين للسيرافى والفهرست والبصائر : ١/١٨١
(٤) طبقات الزبيدى ٢ (٥) الفهرست ٦١
(٦) الفهرست ٦٣ (٧) طبقات الزبيدى ٣٧
(٨) القاموس مادة بطل (٩) الفهرست ٦٥

بكتابى عيسى بن عمر (ت ١٥٩ هـ)[1] الذى أخذ الخليل[2] عنه ، وإن كان هذان الكتابان قد فقدا كما يقول ابن النديم منذ المدة الطويلة : ولم يقع إلى أحد علمناه ، ولا خبَّر أحد أنه رآهما »[3] .

وقد قصدت قصدا إلى الحديث عن تميُّز النحو ، واستكمال أدواته عند عيسى ابن عمر الثقفى الضرير مولى خالد بن الوليد[4] ، ثم بطلان ما قبل ذلك منه ، وتسلم الخليل تراث عيسى — لأنتقل إلى الحديث عن الكتاب ، كتاب سيبويه — تلميذ الخليل — وأنه لا يعد وثبة فى تاريخ النحو ؛ بل هو حلقة من تلك الحلقات التى بدأت على ما ذكرت — على يد أبى الأسود ، وإن كان النحو قد بلغ أشده واستوى فى الكتاب . ثم يقف النحو بعده عن النمو ، ولكن يأخذ سبيله بعد النضج إلى الاحتراق ، فينحدر فى دركات الضمور ، وما أشبه الكتاب فى تاريخ النحو بسن الأربعين فى أعمار الناس ، فهى قمة الفتاء ، فى ناحية منها صعود نحو الكمال ، وفى الأخرى هبوط نحو الاضمحلال ، وهى بين هاتين القمة الشاهقة على كل حال .

ولو أردنا تقدير كتاب سيبويه من حيث الأصالة أو اتباعه لغيره من السابقين ، لرأينا أنه ملىء بالنقول عن شيوخه : الخليل بن أحمد فى كثرة ظاهرة بلغت مراتها اثنتين وعشرين وخمسمائة ، ثم يونس ، وجملة المروى عنه مائتان ، ثم أبو الخطاب الأخفش ، وأبو عمرو بن العلاء فى جملة بين الأربعين والخمسين ، ومن بعد هؤلاء عيسى بن عمر فى مرات تتجاوز العشرين ، وأبو زيد الأنصارى ، وهارون بن موسى ، وعبد الله بن أبى اسحق فى قلة نادرة فى كتابه الكبير[5] . وهذه النقول الكثيرة تدفعنى إلى فهم عبارة ثعلب فهما لا أتفق فيه مع الأستاذ على النجدى ناصف[6] ، هذه العبارة ذكرها صاحب الفهرست إذ يقول : « قرأت بخط أبى العباس ثعلب » : اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنسانا ، منهم سيبويه ، والأصول والمسائل للخليل ، »[7] فليس المقصود من هذا العدد إلا الإشارة إلى هذه النقول المتعددة فى كتاب سيبويه ، وهذه النقول قد وثقها يونس بن حبيب فيما يذكره الزبيدى فى الطبقات[8] ، وإذا كان الخليل قد انفرد بالأصول والمسائل كما يقول

(١) خزانة الأدب : ١/١١٤ (٢) أخبار النحويين للسيرافى : ٣١
(٣) الفهرست ٦٣ (٤) خزانة الأدب ١/١١٤ ط ١٣٤٧ المطبعة السلفية
(٥) انظر كتاب سيبويه امام النحاة — على النجدى ناصف ص ٨٧-٩٨
(٦) المصدر السابق : ١٢٨ (٧) الفهرست ٦٧
(٨) انظر ٤٩ والأنبارى فى نزهة الألباء : ٣٩

ثعلب ، فما ذاك إلا لأن له نصيب الأسد من بين هؤلاء الذين نقل عنهم سيبويه من الشـــيوخ ، وقد حدث نصر بن على الجهضمى قال : « لما أراد سيبويه أن يؤلف كتابه قال لأبى : « تعال نحى علم الخليل[1] » ، وإذا كان سيبويه من هؤلاء الذين اجتمعوا على صنعة الكتاب فما ذاك أيضا إلا لهذه التعليقات أو التعقيبات التى يتبعها ما ينقل عن الشيوخ شارحا ، ومقررا ، ومعالنا بالرأى حاسما جريئا كما يقول الأستاذ على النجدى[2] ، وإذا كانت هذه النقول قد بلغت فى جملتها ٨٥٨ وكان الكتاب بجزأيه قد بلغ تسعمائة وعشرين صفحة فى طبعته المصرية ، فان هؤلاء الشيوخ — ولا سيما الخليل ويونس — يكادون يطالعونك فى كل صفحة من صفحات الكتاب ، وإليك مثالا يظهر هذا التعاقب فى موالاة :

من الجزء الأول

الصفحة	المنقول عنهم من الشيوخ
٣٠٢	وزعم للخليل أنهم نصبوا المضاف
٣٠٤	وقال الخليل كأنهم لما أضافوه ردوه . . . وقال الخليل وسألته عن يازيد نفسه . . . قول يونس والمعنى . . . وقد زعم يونس أن أبا عمر كان يقوله . . . يازيد زيد الطويل
٢٠٥	أبو عمرو — الخليل ثلاث مرات
٣٠٦	الخليل
٢٠٧	الخليل مرتين
٣٠٩	الخليل
٣١٠	الخليل ثلاث مرات
٣١١	يونس — الخليل مرتين
٣١٣	عيسى بن عمر
٣١٤	يونس مرتين ، الخليل
٣١٥	الخليل مرتين
٣١٧	الخليل أربع مرات ، ويونس مرة

(١) طبقات الزبيدى : ٧٨ (٢) انظر سيبويه امام النحاة : ١٨٢

٣١٨ الخليل ويونس مرة
٣٢٠ كل من الخليل وأبي عمرو مرة[١]

الجزء الثانى

٩٩ الخليل مرتين — أبوزيد مرة، وكذلك يونس
١٠٣ الخليل ثلاث مرات ، أبو الخطاب مرة
١٠٤ الخليل أربع مرات، ويونس مرة
١٠٧ يونس ثلاث مرات ، وكل من الخليل، وأبي عمرو مرة
١١٠ كل من أبي الخطاب ،وأبي زيد مرة، وكل من الخليل، ويونس ثلاث مرات
١١٣ الخليل مرتين كل من أبي عمر ، ويونس مرة
١١٨ كل من الخليل ، ويونس مرتين
١٢٢ يونس ثلاث مرات وكل من الخليل ، وأبي عمرو مرة
١٢٦ يونس ثلاث مرات والخليل مرتين، وأبوزيد مرة
١٢٨ الخليل مرتين كل من يونس، وأبي الخطاب ، وعيسى مرة[٢]

ومثل هذه الموالاة الظاهرة تدفع إلى القول بأن سيبويه استعان بآخرين ، على أن الأستاذ على النجدى أراد بتفسيره هذه العبارة أن يرفع الغمط الذى لحق سيبويه من ثعلب ، ولعمرى لقد بلغ فيما أورد من مناقشة موفقة ما أراد[٣]

وأنا بتفسيرى ألتقى مع الأستاذ فيما قصد ، وأقرر معه كذلك أن سيبويه — على الرغم من هذه النقول — لم يشأ أن ينمحى وجوده ، أو تختفى شخصيته فى الكتاب ، فيكون مثله فيه كمثل النحلة الكاسبة الدءوب ، تجمع رحيق الأزهار والثمار من المزارع والبساتين غير واعية لما تصنع ، ولا مفضلة فيه إلا بالجمع والادخار[٤]

---

(١) ملخصة من جذاذات تفضل باطلاعى عليها الأستاذ على النجدى خاصة بمسودات بحثه فى سيبويه .

(٢) ملخصة من جذاذات تفضل باعارتها اياى الأستاذ على النجدى خاصة بمسودات بحثه فى سيبويه امام النحاة .

(٣) انظر سيبويه امام النحاة ص١٢٨ — ١٣٠ (٤) المصدر نفسه ١٨٠

ومنذ أن ألف الكتاب ، يتخذه النحويون إماما ، ويعدونه قرآنا[١] ، ويعجبون به على اختلاف مذاهبهم : فالمازنى البصرى يستعظم أن يعمل أحد كتابا كبيراً بعد كتاب سيبويه[٢] ، والمبرد - وهو بصرى أيضاً - يسميه البحر تعظيما[٣] ، والفراء الكوفى يكون فى ميراثه الكتاب وهى النسخة التى أهداها الجاحظ إلى محمد بن عبد الملك[٤] ، وقد كانت بخط الفراء ، ومقابلة الكسائى[٥] .

وقد وجد تحت وسادة الفراء التى كان يجلس عليها فيما حكاه أحمد أبو جعفر النحاس[٦] ، فلا غرو إذن أن دارت دراساتهم حوله ، وتركز نشاط النحويين فيه ، يشرحونه ويعلقون عليه ، ويمهدون له ، ويرتبون مسائله[٧]

ويكون لأبى على الفارسى (٣٧٧ هـ) نشاط فى هـذا المجال ، ويقفى قفو السابقين له من العلماء ، كالمازنى (٢٤٧ هـ) والمبرد (٢٨٥ هـ) والزجاج (٣١١هـ) والأخفش (٣١٦ هـ) ويدير أبو على الفارسى حديثه فى مسائله — غالباً — حول عبارات الكتاب والاحتجاج به ، والانتصار له على النحو الذى سأعرضه إن شاء الله[٨]

وإن يكن هناك تقدم سجله النحويون بعد سيبويه فهو فى تحويل فتاوى سيبويه إلى قواعد وقوانين ، ثم تلا ذلك الحديث عن العوامل فكانت كتب الأصول فى النحو . قالوا : « ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج[٩] » ، والتوسع فى فلسفة النحو ، أو التعليل لمسائله ، وذلك أثر من آثار اصطباغ الحياة العلمية بالصبغة الفلسفية وذيوع مناهج المتكلمين والمناطقة بين النحاة والباحثين ، وقد أورد أستاذنا فى كتابه « سيبويه أمام النحاة » ما يجلى به الفرق بين المنهجين : منهج سيبويه ومنهج النحاة من بعده فى هذه التعليلات[١٠]

ومن هنا ألفت - بعد سيبويه غالباً - كتب تحمل أسماء العلل ، والعامل ، والقياس ، والمقاييس النحوية . . . الخ على النحو الذى بسطت فى موضع آخر من هذا

---

(١) مراتب النحويين الورقة ١٠٦ (٢) الفهرست ٧٧
(٣) بغية الوعاة : ٣٦٦ (٤) تاريخ بغداد : ١٩٦/١٢
(٥) وفيات الأعيان : ١٣٣/٣ (٦) طبقات الزبيدى : ٧٣
(٧) انظر سيبويه امام النحاة ١٨٦-١٨٨ (٨) انظر الكلام عن هذه المسائل فى موضعها من هذا البحث (٩) نزهة الألباء : ١٦٩ (١٠) انظر ص ١٦٣-١٦٦

البحث[١] . ويجرى أبو على الفارسى فى هذا المضمار إلى أبعد الآماد فيمزج نحوه بمسائل النطق وبحوثه وقضاياه ، ويقضى فى هذه الفلسفات والتعليلات سبعين عاما[٢] كما يقول تلميذه ابن جنى ، وهكذا يتحول النحو من القطرة إلى الفطنة[٣] ، وفى مقابسات أبى حيان — وهو معاصر لأبى على الفارسى — بحوث تعرض فيها لما بين النحو والمنطق من المناسبة[٤] ولم صار الظرف المخصوص بالزمان أكثر من الظرف المخصوص بالمكان[٥] ، وفى الطبيعة وكيف هى عند أهل النحو واللغة[٦] . وبعد أن أورد أبو حيان ثلاث مقابسات متصلات بالنحو والمنطق قال : « وبهذا يتبين لك أن البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو ، والبحث من النحو يرمى بك إلى جانب المنطق ، ولولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطق نحوياً والنحوى منطقياً[٧]

ولا يعنينى فى هذا البحث الإشارة إلى أن هذه الموجة الفلسفية قد انحسرت على يد ابن مضاء القرطبى فى القرن السادس الهجرى[٨] ، لأن ذلك خارج عن نطاق العصر الذى عاش فيه أبو على الفارسى ، والمهم تسجيل النشاط النحوى ، ومعالمه الكبرى ، وما تحمله هذه المعالم من دلائل حتى أبو على ، لأمضى فى درسه على نحو من التفصيل الدقيق .

كذلك كان من نشاط النحويين تهذيب ألفاظ السابقين ، وإزالة ما فيهما من الغموض والتعقيد[٩] واختصار كتب الأقدمين تيسيراً على المتعلمين فكان هناك مختصر الجرمى،[١٠] ومختصر ابن شقير[١١] .

* * *

وبجانب نشاط النحويين فى التأليف ، كان نشاطهم فى التدريس ، فى هذه الحلقات

---

(١) انظر الفصل الخامس بذلك (٢) الخصائص : ١/٢٨٥
(٣) الامتاع : ٢/١٣٩ (٤) المقابسات مقابسة ١٣: / ١٦١
(٥) المقابسة ٢٣ (٦) المقابسة : ٣٤/١٧٤
(٧) المقابسات ١٧٧ (٨) انظر كتاب الرد على النحاة ٨ـ٩
(٩) انظر الزجاجى فى مقدمة كتابه ايضاح علل النحو
(١٠) انظر طبقات الزبيدى : ٧٧ (١١) انظر نزهة الألباء : ١٦٩

التي كانوا يعقدونها منذ سعد الرابية[1] إلى يونس بن حبيب[2] ومن تلاهما من النحاة حتى الفارسي في حلقاته التي كان يعقدها الدرس في البصرة، وشيراز، وبغداد، وحلب، وغيرها من البلاد التي تنقل فيها وأملى مسائله المشهورة المنسوبة إلى هذه البلاد.

* * *

وكان من مظاهر النشاط النحوى هذه المناظرات التي دارت بين النحاة في وقت مبكر، حتى أن يزيد بن الحكم الذي عاش زمن عبد الملك بن مروان يهجو النحويين فيقول:

إذا اجتمعوا على ألف وواو ... وياء، هاج بينهم جدال[3]

ويروى قتال بدل جدال[4]. وكان في بغداد مجلس يعرف بمجلس النحويين[5] ومن هنا ألف المؤلفون كتاباً باسم المجلس. ويبدو أن التناظر كان فيصلا بين المتناظرين، وسبيلا إلى تعرف وجه الحق فيما عليه يختلفون. قال الزجاجي في مقدمة كتابة إيضاح علل النحو، ومن سمت نفسه إلى تتبع ما أودعناه إياه، وسميناه فيه ولخصه والكشف عن حقائقه لحقيق عليه إن مر به ما ينكره أن يراجع فكره ويتبين قريحته ويحرك خاطره، ايقف على ما لعله قد انستر عنه! ولا يحكم من أول وهلة بخروج عن الحق، فإن هو فعل ذلك وتدبره، ولم يره ينقاد في طريقة القياس مستمراً ورأى أنه لاحق إلا في غيره - كانت حلبة التناظر باجتماع ذوى الهمم والنظر والفحص والجدل معنا فيها فاصلة بيننا وبينه، حتى نصير معاً بحق النظر إلى الصواب فنعتقده جميعاً، لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادى في الباطل، ولم يعر خلق من السهو والغلط، والكمال لله عز وجل، والنقص شامل للمخلوقين[6]

وقد دعا إلى هذه المناظرات أحياناً ما كان بين المتناظرين من اختلاف في المذاهب النحوية، كما وقع بين عيسى بن عمر[7] والكسائي[8] وبين سيبويه، والكسائي

(١) سيبويه امام النحاة ١٣٣ وبغية الوعاة ٢٥٣

(١) الفهرست ٦٣ ونزهة الألباء ٣٢ (٢) خزانة الأدب: ١٠٨

(٤) درة الغواص: ١٠٦ (٥) انظر معجم الأدباء: ١٩/١٢٣

(٦) مقدمة ايضاح علل النحو للزجاجي

(٧) انظر وفيات الأعيان: ٣/١٤٥ في ترجمة عيسى بن عمر

(٨) طبقات الزبيدى: ٣٨

فى المناظرة المشهورة[١] وبين المبرد، وثعلب، وبين سيبويه، والفراء[٢]، وبين الكسائى، واليزيدى[٣] بحضرة المهدى ثم بحضرة الرشيد[٤]، وبين الجرمى، والفراء قالوا : وكان الجرمى يلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو ورفع صوته فيه[٥]،

وقد أورد الزجاجى فى كتابه الإيضاح عن علل النحو مسائل جرت ـ كما قال ـ « بين النحويين ممن سلف فى مجالس اجتمعوا فيها ختمنا بها الكتاب ».

كما دعا إلى هذه المناظرات أحيانا ما بين المتناظرين من اختلاف فى التعصب للعرب والانتصار لهم، أو التعصب عليهم والطعن فيهم، كالمناظرات التى كانت بين عبد الله بن أبى اسحق، وأبى عمرو بن العلاء[٦]، أو بين هذا الأخير وعيسى بن عمر[٧] أو بين ابن أبى اسحق، وبكر بن حبيب[٨]. مع أن كل واحد من المتناظرين بصرى، يصطنع مذهب البصرين فيما يقول، ولكن هاج ما بين الفريقين شعوره نحو العرب، فقد كان كل من عبد الله بن أبى اسحق، وعيسى بن عمر شعوبيا يطعن على العرب[٩]، وكان أبو عمرو بن العلاء للعرب أشد الناس تسليما[١٠]، وقد تجلى ذلك فى موقف كل من عبد الله بن أبى اسحق وأبى عمرو بن العلاء من الفرزدق على ما سأتناوله بالشرح والايضاح.

* * *

ومنذ أواخر القرن الأول تقررت أصول نحوية نتيجة لاستقراء نصوص اللغة، فخضعت هذه النصوص وفى مقدمتها الأشعار — جاهلية وإسلامية — لرقابة النحاه، يظهرون ما وقع فيها من مخالفة لهذه الأصول[١١]، وكان فى ذلك نشاط مأثور فى النقد الأدبى واللغوى معاً[١٢].

ومكن للنحاة فى رقابتهم على الشعراء تحرج الناس خاصتهم وسوقتهم من اللحن الذى عدوه هجنة على الشريف، وجعلوا التحرز منه جمالا للوضيع[١٣]، حتى قال الخليل :

---

(١) المصدر السابق : ٧٢
(٢) المغنى : ٧٤/١ (٣) معجم الأدباء : ١٧٨/١٣
(٤) أخبار أبى القاسم الزجاجى ورقه ٣٢ (٥) نزهة الألباء : ١٠٣
(٦) طبقات الزبيدى ٢٥، نزهة الألباء ١٢ (٧) طبقات الزبيدى : ٣٨
(٨) طبقات الزبيدى : ٤٢ وانظر الاشباه والنظائر للسيوطى : ٢٣/٣
(٩) طبقات الزبيدى : ٢٦ (١٠) نزهة الالباء ١٢ وطبقات الزبيدى ٢٨
(١١) طبقات الزبيدى ٣٢ (١٢) تاريخ النقد للمرحوم طه إبراهيم : ٥١، ٥٢
(١٣) العقد الفريد : ٤٧٨/٢

وترى اللحن بالحسيب أخى الهيئـة مثل الصـدى على المشرفى
فاطلب النحو للحجاج وللشعـ ـر مقيما والمسند المروى[1]

كما مكن لهم كذلك أن الدولة لاتزال تنزع إلى مجاراة العرب الخلص، واصطناع أساليبهم فيما يقولون . وكانت يقظة من النحاة فى تعقب الشعراء ، وكان التبرم من هؤلاء ، ووقعت بين الفريقين العداوة والبغضاء[2] .

ومثال تعقب النحاة للشعراء القدامى ما أخذه عيسى بن عمر الثقفى على النابغة الذبيانى من قوله :

فبت كأنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أنيابها السم ناقع

والصواب يقال ناقعاً بالنصب على الحال[3]

وتتبع النحاة شعر الفرزدق بخاصة ، ووجدوا فى هذا التتبع دعوة وسرورا ، ومكنهم من ذلك شخصية الفرزدق الصلبة ، وطريقته فى نظم القريض ، فقد كان يلغز بالأبيات ويأمر بإلقائها على ابن أبى اسحق[4] . فقد كان كما يقول ابن سلام « يداخل الكلام ، وكان ذلك يعجب أصحاب النحو[5] . وربما كان السبب فى إعجاب النحاة بشعر الفرزدق أنهم وجدوا فيه مجالا يمتحنون فيه قواعدهم التى استقروا عليها ، ويديرون فيه أصولهم التى انتهوا إليها[6] ، خطأ عنبسة الفرزدق ولحنه[7] فهجاه الفرزدق بقوله :

لقد كان فى معدان والفيل شاغل لعنبسة الراوى على القصائد[8]

كما خطأ عبد الله بن أبى اسحق فى قوله من قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك :

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور
على عمائمنا يلقى رواحلنا زواحف تزجى مخها رير

بقوله : أسأت ، هو مخها رير ، وكذلك قياس النحو فى هذا الموضع[9]

---

(١) طبقات النحويين للزبيدى : ٤٦
(٢) راجع سيبويه امام النحاة ٥١ فى تعليل هذه العداوة .
(٣) طبقات الزبيدى : ٣٥ (٤) الخصائص : ١/٣٧٤
(٥) طبقات فحول الشعراء : ٣٠٨ (٦) فى تاريخ النقد للحاجرى : ١١٨
(٧) أمالى السيد المرتضى : ٢/٢٦
(٨) نزهة الالباء ٨ وطبقات الزبيدى ٢٤ ورواية البيت فى أمالى المرتضى ٢/٢٧ لقد كان فى معدان والفيل زاجر .
(٩) طبقات الزبيدى ٢٦

ولما سمع الفرزدق ينشد :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع   من المال إلا مسحتا أو مجلف

قال ابن أبي اسحق ، على أي شيء ترفع أو مجلف ، قال : على مايسوءك وينوءك[١]، وهكذا تتحرج العلائق بين الفرزدق الشاعر ، وابن أبي اسحق النحوي على ما تصوره هذه الاجابة ، وما يشير إليه قول الفرزدق يهجو ابن أبي اسحق :

فلو كان عبد الله مولى هجوته   ولكن عبد الله مولى مواليا[٢]

فيقول ابن أبي اسحق : « وقد لحنت أيضاً في قولك : موالى مواليا ، وكان ينبغي أن تقول مولى موال[٣] . ويقول الدكتور الحاجرى تعليقاً على ذلك ، ولم يلتفت ابن اسحق إلى شيء من هذا الهجاء ، كأنما هو لا يعيبه ، وإنما همه من هذا الشعر هذا المأخذ النحوي الجديد يهاجمه به ، ويشهره عليه ، إذ كان ينبغي أن يقول : مولى موال لا مولى مواليا[٤] .

وأنا أخالف الدكتور الحاجرى فيما قرره من أن ابن أبي اسحق لم يلتفت إلى هذا الهجاء ، بل لقد التفت إليه ، ورد عليه ، بأوجع من الهجاء ، وصوب إليه سهام التخطئة ، ورماه باللحن الذى كانوا يتحرجون منه أشد الحرج ، ويودون أن لو جرت ألسنتهم بالعربية الخالية منه ، وقد خضع الفرزدق نفسه للنحاة فأصلح من شعره على الوجه الذى ارتضوه وإن يكن ذلك بعد إلحاح تارة مثل عدوله في مدحه ليزيد إلى قوله : « على زواحف نزجيها محاسير[٥] » أو التماس لهذا الإصلاح في غيظ تارة أخرى كما رأوا أن الفرزدق لما أخذ عليه بيت في شعره قال « أين هذا الذى يجر خصييه في هذا المسجد ؟ » يعنى ابن أبي اسحق[٦] . ومهما يكن من أمر فخضوع الفرزدق دليل على سلطان النحو والنحاة وتحكمهم في الشعر والشعراء من هذه الفترة في تاريخ العربية[٧] .

وقد بقيت أثارة من سلطان النحاة على الشعراء في العصر العباسي ، فالخليل يعد الشعراء تبعاً إن رضى عنهم نفقت بضاعتهم وإلا حل بها وبهم البوار : أورد

---

(١) نزهة الالباء ١٣

(٢) الفهرست ٦٢   (٣) نزهة الالباء ١٢

(٤) في تاريخ النقد : ١٢٠

(٥) أخبار النحويين البصريين ٢٧ وطبقات الزبيدى ٢٦

(٦) طبقات الزبيدى : ٢٧

(٧) راجع تاريخ النقد الادبى لطه الحاجرى : ١١٨ـ١٢١

أبو الفرج فى الأغانى قال : « دار بين الخليل بن أحمد ، ومحمد بن مناذر الشاعر البصرى كلام ، فقال له الخليل . إنما أنتم معشر الشعراء تبع لى ، وأنا سكان السفينة، إن قرظتكم ورضيت قولكم نفقتم ، وإلا كسدتم [1] » .

ويونس بن حبيب (١٨٣ﻫ) يؤخذ رأيه فى الشعراء اعتداداً به وتسليما فيقول : « لا أومىء إلى رجل بعينه » ثم يقول عبارته المشهورة : « امرؤ القيس إذا ركب ، والنابغة إذا رهب ، وزهير إذا رغب ، والأعشى إذا طرب [2] » .

واتخذت رقابة النحاة فى العصر العباسى مظهراً جديداً هو إصدار أحكامهم على الشعراء المعاصرين لهم ، أيحتج بشعرهم فتسلم لهم عربيتهم وتدون فى الكتب أشعارهم ، وتجرى على ألسنة أهل العلم آثارهم ، أم لا يحتج فتسقط مكانتهم ويتعرض النحاة بذلك إلى قوارص هجو الشعراء ، ولاذع تعرضهم . روى أبو الفرج عن شيوخه قال : « كان الأخفش طعن على بشار فى قوله :

فالآن أقصر عن سمية باطلى … وأشار بالوجلى على مشير

وفى قوله :

على الغزلى منى السلام فطالما … لهوت بها فى ظل مخضرة الزهر

وفى قوله فى صفة سفينة :

تلاعب نينان البحور وربما … رأيت نفوس القوم من جريها تجرى

وقال : لم يسمع من الوجل ، والغزل فعلى ، ولم أسمع بنون ونينان ، فبلغ ذلك بشاراً فقال : « ويلى على القصارين : متى كانت الفصاحة فى بيوت القصارين !؟ دعونى وإياه » فبلغ ذلك الأخفش ، فبكى وجزع ، فقيل له : ما يبكيك ؟ » فقال : « ومالى لا أبكى وقد وقعت فى لسان بشار الأعمى ، فذهب أصحابه إلى بشار واستوهبوا منه عرضه ، وسألوه ألا يهجوه ، فقال : وهبته للؤم عرضه !» فكان الأخفش بعد ذلك يحتج بشعره ليبلغه فكف بشار عن ذكره بعد هذا .

وفى رواية أخرى أن سيبويه هو الذى عاب هذه الأحرف [3] ، وقد تعرض سيبويه من أجل ذلك لهجاء بشار ، ووقع فى لسانه ، فتوقاه سيبويه بعد ذلك ،وكان

---

(١) الاغاني : ١٦/١٧ ط ساسي

(٢) معاهد التنصيص : ٦٩/١ ، مواسم الادب : ٢١٣/١

(٣) رسالة الغفران : ٣٦٤

إذا سئل عن شيء أجاب عنه ، ووجد له شاهداً من شعر بشار احتج به استكفافاً لشره[١] .

وأرى أن القصة سواء أكانت للأخفش أم سيبويه تدل على مكانة النحاة فلهم — وإن عدموا ألسنة الشعراء ، وما يجرى عليها من الهجاء — سلطة يرفعون بها أهل القريض ، فيحتجون بما يقولون ، وينزلون بهم فلا يحتجون ، وقد ظلت هذه النزعة حتى أبا على الفارسى إذ ورد أنه كان يحتج بشعر لأبى تمام[٢] .

ومن الإنصاف للنحاة أن أذكر أنهم ما كانو يصدرون فى أحكامهم على شعر الشعراء من حيث الاحتجاج به ، أو الاغضاء عنـــه — عن هوى فى نفوسهم ، أو خوفا من غضب الشعراء ، واتقاء لمعرة ألسنتهم ، كما تقولوا على سيبويه أنه استشهد بشعر بشار من أجل ذلك . وأنه استشهد فى باب الادغام بقوله : « وما كل مؤت نصحه بلبيب[٣] » ، وأنه تلافاه واستشهد بشعره ، ويرد هذا التقول الأستاذ على النجدى فى كتابه سيبويه[٤] ، بجملة من الأدلة فالبيت غير منسوب ، ولن تهدأ نفس بشار إلا إذا ذكر اسمه فى الاستشهاد أولا ، ثم لن يقصد سيبويه اغفال اسم بشار ، إذ لا معنى لهذا ما دام قد قبل الاحتجاج بشعره ثانيا ، وقد راجع الأستاذ بائيات بشار فى ديوانه فلم يعثر على هذا البيت فيها ثالثا ، على أن أبا العلاء المعرى ، وهو رجل صادق النظرة ، عادل الحكومة رد ذلك التقول بقوله : « ويجوز أن يكون استشهاده به على نحو ما يذكره المتذاكرون فى المجالس ومجامع القوم » ، وأن هذا الشاهد فى « باب الإدغام » من الكتاب لم يسم قائله » ، وأنه منسوب إلى أبى الأسود الدؤلى فى زعم ناس آخرين[٥] فهو من أجل ذلك كما يقول الأستاذ النجدى : « ليس خالصا لبشار[٦] » ، وفى ذلك ما ينصف سيبويه ، وينفى تقول المتقولين عليه خاصة وعلى غيره من النحاة المتقدمين على وجه العموم

* * *

(١) الاغاني : ٣/٢٥ ط ساسى
(٢) انظر شذرات الذهب : ٣/٨٩ ، ومجلة المجمع : ٦/١٠٠ وسأناقش ذلك بعد
(٣) رسالة الغفران : ٣٦٥ (٤) انظر ١٤٨
(٥) رسالة الغفران: ٣٦٥ (٦) سيبويه امام النحاة : ١٤٨

وقد كان للتعصب المذهبي فى العصر الأموى أثر فى النشاط النحوى ، فابن أبي اسحق وعيسى بن عمر يطعنان على العرب [1] ، وربما كان تتبع ابن أبى اسحق للفرزدق يرجع — فيما يرجع — إلى هذه النزعة ، وكان أبو عمرو بن العلاء أشد الناس تسليما للعرب[2] ، فوقف من شعرائهم موقفا يقوم على تجويز ما ذهبوا إليه ، وتوجيه ماقالوه بما يتفق أيضا وأساليب العربية ، ولما اعترض ابن أبى اسحق على الفرزدق فى رفع مجلف من قوله :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا أو مجلف

قال أبو عمرو للفرزدق : أصبت ، وهو جائز على المعنى أى أنه لم يبق سواه[3]. ومن أجل ذلك اكتوى ابن أبى اسحق من الفرزدق بنار الهجاء ، كما نضد الفرزدق لأبى عمرو عقود الثناء ، ففيه يقول :

ما زلت أفتح أبوابا ، وأغلقها حتى أتيت أبا عمرو بن عمار [4]

* * *

وإذا انتهيت إلى ذلك يجمل بى أن ألخص المعالم الكبرى للنشاط النحوى ، منذ نشأ النحو حتى أبى على الفارسى ، وتتلخص هذه المعالم فيما يأتى :

(١) نشاط النحويين فى توقى اللحن القرآنى .

(٢) توجيههم الإعرابى للقراءات الصحيحه .

(٣) تآليفهم وتطور إنتاجهم منذ أبى الأسود حتى سيبويه .

(٤) حلقاتهم المعقودة للدرس منذ سعد الرابية حتى عصور العربية الزاهية .

(٥) اختصار كتب الأقدمين وبخاصة كتاب سيبويه

(٦) كتابتهم فى أصول النحو .

(٧) مناظراتهم ومجالسهم.

(٨) نشاطهم فى النقد الأدبى ، وتقويم مكانتهم فى ذلك المجال

ويتسلم أبو على الفارسى هذا التراث الضخم بمظاهر النشاط المختلفة فيه ثم يكون له مشاركة تمضى بهذا النشاط قدما كما يأتى البيان .

---

(١) طبقات الزبيدى : ٢٦ (٢) نزهة الالباء : ١٢

(٣) نزهة الالباء ١٣ واظر تاريخ النقد الادبي لطه إبراهيم : ٥١

(٤) طبقات الزبيدى : ٢٨

الفصل الثانى

عرض لكتب أبى على فى النحو

انتهيت فى الحديث عن آثار أبى على وإحصائها إلى ترتيب كتبه ، وجاء ذلك الترتيب على النحو الآتى :

المسائل المشكلة والبغداديات فالإغفال فالعسكريات فالبصريات فالحلبيات فالإيضاح والتكملة فالشيرازيات فالشعر فأقسام الأخبار فالمنثورة .

ورأيت بروكلمان ينفرد بذكر « جواهر النحو » مؤلفاً من مؤلفات أبى على وأشار إلى أنه فى مكتبة مشهد ، فسعيت إلى الحصول على ذلك الكتاب وأعانى الدكتور صلاح الدين المنجد مدير معهد المخطوطات — بجامعة الدول العربية — وتفضل مشكوراً فأرسل إلى مدير مكتبة مشهد كتاباً برقم ٨١ بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٥ . . . ولم يتلق معهد المخطوطات رداً بالنفى أو الإيجاب حتى اعداد هذه الرسالة للطبع . . .

وعلى الرغم من أنى أعفيت نفسى من التقصير فى سبيل التعرف على ذلك الكتاب ، — فلا زلت أحس رغبة تدعونى فى الحاح إلى الظفر به ، والاطلاع عليه ، وتحقيق ما قال بروكلمان . وإن كنت أشك كثيراً فى نسبة ذلك الكتاب إلى أبى على ، ذلك لأن اجماع الوراقين والمترجمين منذ ابن النديم حتى بروكلمان — يعين على هذا الظن إلى أنى وجدت كتب النحاة ما اطلعت عليه منها — لا تردفيها إشارة إلى ذلك الكتاب بالنقل منه أو الاستعانة به ، والرجوع إليه ... وسيظل الشك عندى حتى يبدو ما يحققه أو ينفيه . . .

وآخذ فى عرض كتب أبى على النحوية بترتيبها الذى إليه انتهيت . . .

المشكلة والبغداديات

فى الأمانة العامة للجامعة العربية (معهد المخطوطات) نسخة من المسائل المشكلة مصورة على فلم رقم ٨٦٠ وعنونت بما يأتى :

« المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات [١] . . .

وعاد ناسخها أحمد بن تميم بن هشام اللبلى فقرر ذلك فى آخر هذه النسخة حيث قال ما نصه : « آخر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات [٢] » .

ومعنى ذلك أن المسائل المشكلة هى البغداديات ، ولكن التحقيق والمقابلة بين بين النصوص تهدى إلى غير ذلك : يهدى إلى أن المسائل المشكلة شىء والبغداديات شىء آخر ، وأن كلا منهما مستقلة عن الأخرى ، وفيما يلى النصوص الكاشفة عن هذه الحقيقة :

(ا) قال أبو على فى الإغفال : « أما الأورية للأنثى من الوعول فقد شرحناه فى المسائل المشكلة [٣] ، وقد وردت المسألة فى النسخة المذكورة [٤] .

(ب) وقال فى الإغفال أيضاً : « وأما قولهم حيوة (كذا) وحيوان فالواو عندنا منقلبة عن الياء ، وقد ذكرنا ذاك مشروحا فى المسائل المشكلة [٥] ، وذكره حقاً فى المسائل المشكلة [٦] .

ومعنى هـذه النصوص أن المسائل المشكلة سابقة على الأغفال

ورأيت أبا على وهو بصدد تقرير قاعدة نحوية والاستشهاد عليها يقول فى هذه النسخة المعنونة بما سبق : « هذا فى أبيات كثيرة تركناها هنا مع استقصاء الحجة فى ذلك لذكرنا له مستقصى فى مسائل اصلاح الأغفال [٧] .

ومعنى ذلك أن الأغفال سابق على البغداديات

فلو كانت البغداديات هى المشكلة فكيف تكون مسبوقة بالأغفال وسابقة عليها فى آن واحد ؟ ! فالبغداديات قطعاً غير المشكلة ، وإذن يكون ترتيب الكتب الثلاثة فى الظهور على النحو الآتى : المشكلة أولا ثم الأغفال ثم البغداديات .

---

(١) انظر لوحة رقم ١
(٢) انظر لوحة ٥٣
(٣) الاغفال ٥٧
(٤) انظر لوحة رقم ٧
(٥) الاغفال ٢٢٥
(٦) انظر لوحة ١٨
(٧) البغداديات لوحة رقم ٢٧

هذا ما يستنتج من النصوص السابقة وهو ما أطمئن اليه ، ولكن بجانب هذه النصوص نصوصاً أخرى تشير إلى أن النسخة المصورة بالأمانة العامة للجامعة العربية ضمت المشكلة إلى البغداديات ، وذلك يعتذر اعتذاراً ما عن ذلك العنوان الموحد بينهما ، ومن هذه النصوص :

(ا) ما جاء فى الخصائص لابن جنى حيث أورد طرفاً من الضرورات وغريبها ووحشيها وعجيبها : ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

هل تعرف الدار ببيدا إنه   دار لخود قد تعفت إنه

الأبيات . . . ثم قال : وهـذه الأبيات قد شرحها أبو على (رحمه الله) فى البغداديات فلا وجه لاعادة ذلك هنا ، فإذا آثرت معرفة ما فيها فالتمسه منها [١] .

وقد التمست ذلك من نسخة الأمانة العامة فوجدته [٢]

(ب) ما أشار إليه البغدادى فى خزانته حيث أورد كلاماً مأخوذاً من كلام أبى على فى المسائل البغداديات [٣] .

وقد قابلت بين ما ورد فى الخزانة وما جاء فى المسائل المشكلة فوجدت أن لا خلاف [٤] .

ولا يوفق بين هذه النصوص جميعاً إلا القول بأن المسـائل المشكلة مختلطة بالبغداديات فى نسخة الأمانة العامة للجامعة العربية ، وقد حاولت فصل كل منهما عن الأخرى فلم يستقم لى ذلك لعدم تتـابع اللوحات فى كل ملاك اتخذته أساساً للتفريق بين هذه وتلك ، ولأن طابع أبى على يكاد يكون واحداً فيهما ، وهذا ما يدعونى إلى أن أتحدث عنهما معاً غير مفرق بينهما .

ويبدو أن عدم الفصل بين المشكلة والبغداديات قال به بعض المترجمين ، فالقفطى [٥] ، وابن خلكان [٦] ، والسيوطى [٧] ، وابن العماد الحنبلى [٨] ، وحاجى خليفة [٩]

---

(١) الخصائص ١/٣٣٦ (٢) انظر لوحة ٣٦
(٣) انظر الخزانة ٤/٢٢٥–٢٢٦
(٤) انظر اللوحتين رقم ٩٢٨ من المشكلة
(٥) انظر إنباه الرواة ١/٢٧٤
(٦) وفيات الأعيان ١/٣٦٣
(٧) انظر بغية الوعاة ٢١٧
(٧) انظر الشذرات ٣/٨٩
(٩) انظر كشف الظنون ٢/٤٢٤

وبروكلمان[١] . كل أولئك اقتصروا على ذكر أحداهما واستغنوا بذلك عن ذكر الأخرى لجميعهم ما عدا بروكلمان ذكر عند احصاء كتب أبي على البغداديات ولم يذكر المشكلة ، أما بروكلمان فقد ذكر المشكلة ولم يذكر البغداديات

ولكن ياقوتاً تنبه إلى خطأ التوحيد بين المشكلة والبغداديات بدليل أنه عند ما أحصى كتب أبي على ذكر المسائل البغدادية ثم عاد فذكر المسائل المشكلة[٢] ، ففرق بذلك بينهما ويبدو أن السيد مخرج إنباه الرواة نقل عن ياقوت حاشية فى احصاء كتب أبي على[٣] مع أن القفطى كما سبق لم يفرق بينهما .

وبعدفقد جعل أبو على البغدادياتوالمشكلة فيما يقرب من ثمانين مسألة (الطابع العام فيها أنها مشكلة) . ذكر منها لسيبويه نحوا من ثلاثين مسألة ـ على غيرترتيب ـ ونص فى صدر كل منها أنه معتمد فيها على الكتاب بقوله مثلا ـــ مسألة من الكتاب[٤] أو ينقل قولا لسيبويه ويسنده إليه بقوله : ذكر سيبويه مثلا[٥] .

وفى هذه المسائل التى يوردها لسيبويه ينقل قول إمام النحاة ، ويبسطه ، ويعلق عليه ، ويورد آراء الأئمة القدامى ممن سبقوا سيبويه أو لحقوه ، ثم يرتضى رأياً ويدلل عليه .

ثم هناك ما يقرب من ثلاثين مسألة أخرى ليست من الكتاب ، بعضها سئل عنها[٦] وبعضها ذكر فيه آيات قرآنية أعرب لفظاً مشكلا فيها[٧] أو بيتاً من الشعر أنشده ثم يتعرض لإعرابه[٨] وبعضها تحدث فيها من كلمات صرفية وزنها[٩] ، واحتج لوزنها الذى رآه وذكر هنا وهناك أصولا تمت إلى الصنعة الإعرابية[١٠] ، وآرائه النحوية[١١] .

ثم كانت هناك على قلة ـ مسائل تدور حول أقوال لأبي بكر بن السراج[١٢] ، وأبي إسحق الزجاج[١٣] أو أبي العباس المبرد[١٤] أو الفراء[١٥] ، وبعضها يدور حول أبيات أنشدها أبو زيد الأنصارى[١٦] وشرحها أبو على ، وعلق عليها وبين المشكل فيها.

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي ١/١١٣ ، ١١٤ الطبعة القديمة والملحق المجلد الأول ١٧٥/١٧٦ (٢) انظر معجم الادباء ٧/ ٢٤٠ـ٢٤١ (٣) إنباه الرواه ١/ ١٧٤

(٤) انظر مثلا لوحة رقم ١٠ (٥) انظر مثلا لوحة ١٤ ، ١٧ ، ١٨

(٦) لوحة ٦ ، ١٩ (٧) لوحة ١٦ ، ٤٩ ، ٥١

(٨) لوحة ٣٨ (٩) ٣٥ ، ٥١ (١٠) لوحة ٤٧ ، ٤٩

(١١) لوحة ٤٨ (١٢) لوحة ٥١ (١٣) لوحة ٥٠ (١٤) لوحة ٣٣

(١٥) لوحة ١٦ (١٦) لوحة ٣٧ ، ٣٨

وتتلخص المسائل المشكلة أصولها وعددها فى الجدول الآتى :

مصدر المسألة	العدد	ملاحظات
سيبويه	٣٣	على غير ترتيب ، وقد وردمنها أولا نحو سبع عشرة مسألة فى موالاة ثم فرق الباقى فى غضون المسائل الأخرى .
أبو زيد	٦	
أبو بكر	٤	
أبو الحسن	٣	على غير ترتيب
الفراء	٢	
المبرد	٢	
أبو إسحق	٢	
أبو على	٣١	

وفى خلال هـذه المسائل ترد أقوال لسيبويه أو غيره من القراء والنحاة كأبى عمرو ،[١] والخليل ،[٢] وأبى عثمان المازنى ،[٣] والكسائى[٤]، فيعرض لهذه الأقوال ، وينقدها ، ويعلق عليها ، ويثبتها مرتضياً أولا يرتضيها فينفيها .

وهناك عبارات تدل على أن أبا على أملى هذه المسائل — أو على الأقل مايشير فيه إلى ذلك ، فقد جاء فى المسألة[٥] قوله ذكر سيبويه الأفعال الماضية والمستقبلة المختصة بالأمر دون المضارعة ، وجواز الادغام فيما اجتمع فى أوله مثلان أو متقاربان اجتلاب همزة الوصل لسكون الأوائل للادغام .... الخ ثم قال : فأمليت فى ذلك وقد وردت هذه العبارة فى مسألة أخرى[٦] .

وكل من المشكلة والبغداديات لا تخضع فى ترتيبها لنظام معين — إذا استثنيت ذلك الباب الذى عقده أبو على « لبيان وجوه ما[٧] » ، فقد تحدث عن استعمالاتها ووجوه تصرفها ، تحدث عنها اسماً ، وتحدث عنها حرفاً ، وذكر أقسامها ، وأفاض الحديث فى كل قسم ، وألحق بها مسائل جعل عنوانها « مسائل من هذه الفصول » تحدث عن :

(١) كيما فيما رواه أبو بكر عن ابن الجهم عن الفراء .

---

(١) لوحة ١ (٢) لوحة ٤، ٥٠ (٣) لوحة ١٧ (٤) لوحة ١٩
(٥) لوحة ١٤ (٦) انظر لوحة ٣١ (٧) لوحة رقم ١٩

من طالبين لبعران لهم شردت كيما يحسون من بعرانهم خبراً[١]

(ب) و (ما) فى قول سيبويه فى الكتاب : هذا باب علم ما الكلم فى العربية[٢]

(ح) وعن إجرائهم ذا مع ما بمنزلة الذى[٣]

(ﺀ) وقراءة من قرأ « وإن كل نفس لما جميع لدينا محضرون[٤] » ، « وإن كل نفس لما عليها حافظ » .

وهذه مسائل مرتبط بعضها ببعض ، يتصل كل منها بحديثه عن (ما) .

وقد أنشد لأبى زيد أبياتاً أوردها فى مسائل خمسة[٥] متتابعة فى الأربع الأخيرة منها ، وتنفصل الثانية منها عن الأولى بمسألتين .

فى إحداهما :

يتحدث عن وجه الإعراب فى البيت :

أم كيف ينفع ما يعطى العلوق به رئمان أنف إذا ما ضن باللبن[٦]

وفى الأخرى يتحدث عن إعراب « ملعونين » فى قوله تعالى : « والمرجفون فى المدينة لنغرينك بهم ثم لا يجاورونك فيها إلا قليلا ملعونين[٧] » .

ثم تتعاقب بعد ذلك المسائل فى اختلاط بعضها لسيبويه ، وبعضها ما أثاره هو ، وبعضها لأبى إسحق أو لابى بكر .

وقد يتحدث عن المسألة تفاريق ، يتعرض لها بالشرح فى موضع ، ثم يعود إليها بعد ذلك فى موضع آخر : عقد مسألة عن قولهم واحد وهل هو اسم أو صفة[٨] ثم عاد إلى ذلك بعد مسائل[٩]

وفيما عدا هذه المسائل التى يظهر فيها الترابط — لا تجد رابطاً يربط المسألة بسابقتها أو لاحقتها ، فمثلا :

لا رابط بين المسألة التى يقول فيها : « قال سيبويه زعموا أن أبا عمرو قرأ ياصالح يتنا جعل الهمزة ياء[١٠] » ولاحقتها : « اعلم أن بعض الكلم أثقل من بعض[١١] » .

(١) لوحة رقم ٣٠ (٢) لوحة رقم ٣١ (٣) لوحة رقم ٣٢ (٤) لوحة رقم ٣٣
(٥) اللوحات ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ (٦) لوحة ٣٦
(٧) سورة الأحزاب آية ٦٠، ٦١
(٨) لوحة رقم ٤٤ (٩) لوحة رقم ٥٠ (١٠) لوحة رقم ٣
(١١) لوحة رقم ٤

أو بين : ذكر سيبويه وجوه أن الخفيفة[٢] وسابقتها : قالت العرب ، أ كرم بزيد[١] ولاحقتها ، اختلف أهل العربية فى تأويل قول الله (عز وجل) لايلاف قريش[٣]

وإذا كانت المسائل لاتخضع فى ترتيبها لنظام معين على النحو الذى قدمت ، فإن هناك ملاكا عاما ينظمها ، ويجمع بينها ذلك ما سمى به هذه المسائل من أنها مسائل مشكلة فالاشكال فى كل مسألة، حتى أنهذكر ذلك صريحاً بعد الفصل الذى عقده لها حيث يقول :

وهذه مسألة مشكلة[٤] .

والذى أخذ نفسه به أنه جوز ما جوز من الآراء ، وأحال ما أحال ، ودلل فى كل ذلك على ما قال :

وليست للبغداديات والمشكلة مقدمة أستطيع منها أن أتبين هذا الملاك العام ، ولكنى وجدت خلال قراءتى لهذه المسائل مايفهم منه الملاك الذى بنيت عليه . قال :

وقد خرج أبو العباس ومن قبله من النحويين لقول سيبويه : هذا باب علم ما الكلم فى العربية وجوها أرادوا بها دربة المتعلم فى الاستخراج ، وتحميل الشيء وجوهه التى يحتملها وليس من حكم كتابنا هذا أن يذكر فيه مثل ذلك إلا أن بعض من يتعاطى العربية حكى لى بعض المتعلمين عنه فى ذلك تجويز وجوه لاجواز لها ، ومنع مالا يمتنع من الجواز فأمليت عليه ما هومثبت هنا وهو الذى عليه وضع الكتاب[٥] .

وهذه العبارة تلقى ضوءا على بعض ما ينظر إليه فى البغداديات ، وإن كانت لا تحصر كل ماله فيها من اتجاهات ، فمفهوم العبارة : الإدلاء بالرأى فيما يجوزه غيره ، ويراه ممتنعا ، أو يمنعه ويراه جائزا ، وذلك الاتجاه فيه توضيح للإشكال الذى التزمه فى إيراد المسائل على كل حال .

وأبو على فى هذه المسائل واضح الشخصية يورد المسألة عن سيبويه مثلا ، ويقرها ويبسطها ، ويذكر رأى السابقين فيها ، ويقف هو مفندا أو مؤيدا . مبرهنا على الرأى الذى ارتضاه فى حالى تفنيده أو تعضيده يسوق الشواهد ، ويناقش مناقشة قائمة على الحجة ، متكئة على أصول العربية :

(١) لوحة رقم ١٢ (٢) المصدر السابق (٣) لوحة رقم ١٣
(٤) لوحة رقم ٣٣ (٥) لوحة قم ٣١

فند آراء للخليل[١] والمبرد مصرحا به [٢] أو مشيرا إليه [٣] — كما فند آراء للفراء [٤] وأبي عثمان المازني وقد يكتفي في تفنيده باللمحة الدالة[٥] وقد يصرح تصريحا عنيفا[٦] . كما تعرض لأبي بكر مفندا[٧] ولأبي اسحق كذلك[٨] .

وعاضد سيبويه وأثنى عليه : يبسط قوله [٩] ويفهم إشاراته[١٠] ، وما يشير إلى أكبابه على[١١] الكتاب ويعرف سننه فيه [١٢] ويقابل ما أنشـــد[١٣] ، والبغداديات في مجموعها قائمة على كتاب سيبويه .

كما أثنى على الخليل [١٤] والمبرد [١٥] وأبي بكر [١٦] وأبي اسحق [١٧] وأبي الحسن [١٨] .

ومن هنا نراه شديد الاعتداد بسيبويه ، ويتلوه من الشيوخ في التوثيق أبو الحسن ، فهو يوقره ، وإن رأى غير الذي يراه أبو الحسن لا يهجمه ، بل غاية ما يكون منه أن يقول مثلا : ولا أدري ما صحة هذا [١٩] ؟!

وهو أحيانا يصرح بأسماء الشيوخ — وتلك السمة الغالبة عنده كما رأينا — وحينا يشير من غير تصريح كأن يقول مثلا :

وقد كان الشيوخ من أهل اللغة [٢٠] . . أو يقول : « وقد كان أحد شيوخنا ينكر الأضداد[٢١] . أو يقول : قال أحد أهل النظر [٢٢] وفي البغداديات ما يدل على اطلاع أبي علي على كتب الشيوخ الذين سبقوه [٢٣].

وله بعد ذلك أوليات وآراء ابتكرها ابتكارا يذكرها في تواضع أحيانا[٢٤] أو ينشرها في شيء أشبه بالفخر حينا كأن يقول : وقد رأينا نحن في ذاك[٢٥] قولا لم أعلم أحدا تقدمنا فيه [٢٦]...

---

(١) لوحة ٤ (٢) لوحة ٢٠ ، ٣٦

(٣) لوحة ١٠ وانظر الهمع ٢/٨٨ (٤) لوحات ١٧ ، ١٨ ، ٣٠ ، ١٦ ، ٣٣

(٥) لوحة ١٨ (٦) لوحة ٣ (٧) لوحة ٤٧ (٨) لوحة ١٨

(٩) لوحة ١٤ (١٠) لوحة ٣٣ (١١) لوحة ١٠،٥٠ (١٢) لوحة ٤٣

(١٣) لوحة ١٥ (١٤) لوحة ٢٨،٥٠ (١٥) لوحة ٢٣ (١٦) لوحة ٥١،٣٠

(١٧) لوحة ٤٧ (١٨) لوحة ١٩،٣٤

(١٩) لوحة ١٩ (٢٠) لوحة ٤ (٢١) لوحة ٤٦ (٢٢) لوحة ٥١

(٢٣) انظر اللوحات ٣٦ ، ١٩ ، ٤٦ ، ١٨ (٢٤) لوحة ١١ ، ٣٠

(٢٥) يشير إلى لما في قوله تعالى : « وإن كل لما جميع لدينا محضرون »

(٢٦) لوحة رقم ٣٣

واصطلاحات أبي على فى البغداديات بصرية إلا إذا رد على خصومه الكوفيين فانه عند ذلك يستعمل الاصطلاحات الكوفيه كاستعماله لفظ مردود[١] والقطع[٢]

وفى البغداديات نظرات بلاغية : كوقوع الأمر موقع الخبر[٣] وما يؤول إليه عاقبة الأمر[٤] .

كما نرى فى البغداديات أصولا لغوية ونحوية وإعرابية :

(أ) فالمظهرات إذا أقيمت مقام الفاعل لزم الكناية عنها وإضمارها[٥]

(ب) وما صلح أن يكون فاعلا من الأسماء صلح أن يكون مبتدأ ، وقد يكون مبتدأ ما لا يكون فاعلا نحوكم ومذ[٦]

(جـ) واختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو الوجه والقياس الذى يجب أن يكون عليه الألفاظ[٧] .

(د) والأسماء أوائل للأفعال[٨] .(هـ) وما فى الصلة لايتقدم على الموصول[٩] .

(و) ولا يجوز عطف الظاهر المجرور على المضمر المجرور[١٠].

(ز) وإذا وجد السبيل إلى ترك الكلام على وجهه ونظمه كان أولى من تأويل غير ذلك[١١].

(ح) وما كان مبنيا مع غيره على الفتح لا يرتفع[١٢] .

(ط) والمثلان المتقاربان إذا اجتمعا خفف بأحد ثلاثة أشياء : بالادغام ، أو الإبدال ، أو الحذف[١٣] .

(ى) المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ولا فيما قبله[١٤] .

وفى تضاعف البغداديات والمشكلة تدلىل على مايرى أبو على فى المسائل النحوية التى يتخالف فيها مع الكوفيين ، وهى من أجل ذلك تعد بذرة لكتاب الانصاف لابن الأنبارى فى مسائل الخلاف[١٥]

هذا وقد استعان البغدادى فى خزانته بالبغداديات ، فاستشهد بقدر صالح من كلام أبى على وكان ذلك فى كثرة ظاهرة فى الجزء الرابع ، يليه على الترتيب الجزءان الثالث والثانى ، وكان ما جاء فى الجزء الأول من الاستعانة بالبغداديات قليلا حيث ورد فى مواضع ثلاث[١٦]

(١) لوحة ١٨ (٢) لوحة ٣٦ (٣) لوحة ١١
(٤) لوحة ١٣ (٥) لوحة ٤٦ (٦) المصدر السابق (٧) المصدر السابق
(٨) لوحة ٤٧ (٩) لوحة ٤٨ (١٠) لوحة ٤٩
(١١) لوحة ٥٠ (١٢) ١٩ (١٣) ١٧ (١٤) المصدر السابق
(١٥) البغداديات ٤٧ والانصاف ١/٠ (١٦) انظر اقليد الخزانة ص ١٠١

هذا والمصورة التى أملكها منقولة عن فيلم محفوظ بمعهد إحياء المخطوطات العربية بالأمانة العامة للجامعة العربية ، ورقم هذا الفيلم ٨٦٠ وقد صوره المعهد من مكتبة شهيد على بالآستانة ورقم المخطوط فيها ١ / ٢٥١٦ ، وتاريخ النسخ سنة ٦٧٧ بخط مغربى ، كتبه أحمد بن تميم بن هشام بن أحمد الليلى ، وعـــدد أوراق البغداديات إحدى وخمسون ورقه بها خرم الورقة الثانية والأربعين .

وفى ظاهر النسخة فى اللوحة الأولى التى اعتمدت عليها تمليكات هذا نصها :

« من نعم الله على عبده الضعيف أحمد بن محمد الغنيمى الخزرجى الأنصارى بطريق الشراء الصحيح من الشيخ الفاضل أبو السعود الشهاوى لطف الله بنا وبه والمسلمين أجمعين .

وتحت هذا التمليك : « تم من الله بفضله به على العبد الفقير بشر بن زين الدين العليمى الشامى لطف الله به » وفى يمين هـذا الكلام عبارة : « من كتب الفقير على عفى عنه » وتحت هذه العبارة (خاتمة) وفى أعلى اللوحة الثانية اسم الكتاب والمؤلف وسنة الوفاة وتحتها اسم (أحمد بن عبد الله بن مكى) . وفى وسطها العبارة الآتية :

وفيه أيضا المسائل البصريات فى النحو ، وفيه أيضا المسائل المشكلة فى أول المقتضب ، وفيه أيضا المسـائل العسكرية إملاء الشيخ أبى على الحسين بن أحمد بن عبد الغفار ومسائل من النحو منثورة لأبى على الفارسى أيضا .

وفى الزاوية اليمنى من أسفل هـذا الكلام ختم منقوش فيه مما وقف الوزير الشهيد على باشا (رحمه الله تعالى) بشرط ألا تخرج من خزانته .

وفى آخر هذه النسخة ما نصه :

آخر المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات تصنيف الشيخ أبو على الحسن ابن أحمد بن عبد الغفار الفارسى (عفا الله عنه) علقها لنفسه الفقير إلى رحمة الله ربه أحمد بن تميم هشـام الليلى فى مدة آخرها غرة جمادى الأولى من سنة خمس عشرة وستمائة بمحروسة بغداد فى رباط الشيخ محمود النعال الزاهد (رحمه الله ورضى عنه) والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه وأزواجه وسلم(١).

---

(١) لوحة ٥٣

الأغفال أو المسائل المصلحة على الزجاج

جاء فى الفهرست لابن النديم عند ذكره كتب أبى على، كتاب المسائل المصلحة يرويها عن الزجاج وتعرف بالأغفال ومعنى هذا أن كتاب المسائل المصلحة هو نفس كتاب الأغفال، لكن ياقوتاً عندما ذكر كتب أبى على قال، كتاب الأغفال وهو مسائل أصلحها على الزجاج، ثم عاد وذكر من كتبه «كتاب المسائل المصلحة من كتاب ابن السراج.

ومعنى كلام ياقوت أن الأغفال شىء غير المسائل المصلحة، وأن أبا على أصلح مسائل على الشيخين.

وما ورد فى معجم الأدباء يتخالف مع نصوص لأبى على أوردها فى كتبه، هذه النصوص تشير إلى أن المصلح عليه الزجاج لا ابن السراج، وأنه أودع المسائل المصلحة الأغفال، ومن هنا سمى ذلك الكتاب: الأغفال أو المسائل المصلحة من كتاب أبى اسحق:

وفيما يلى بعض هذه النصوص. قال أبو على أحمد بن عبد الغفار الفارسى كتاب المسائل المصلحة من كتاب أبى اسحق ابراهيم السرى فى إعراب القرآن ذكرناها لما اقتضت عندنا من الإيضاح منها للأغفال الواقع فيها[1]

ويقول فى موضع آخر: ومن ظاهر الأغفال فى هذا الفصل كذا وكذا[2]، وفى موضع ثالث. فهذ الذى ذكرناه اصلاح إحدى جهتى السهو[3].

ويقول فى البغداديات وهو بصدد الاستشهاد على قاعدة نحوية «هذا فى أبيات كثيرة تركناها هنا مع الحجة فى ذلك لذكرنا له مستقصى فى مسائل اصلاح الأغفال[4]»، فى هذه النصوص يرد اسما الكتاب كلاهما: المسائل المصلحة، والأغفال، مما يدل على أن هذه المسائل مصلحة على الزجاج أولا بدليل عبارة المقدمة، وأن الأغفال هو المسائل المصلحة ثانياً.

***

ومما يتصل بتحقيق اسم الكتاب التنبيه على خطأ ماورد فى كتاب «إنباه الرواة» إذ جاء فى تعداد كتب أبى على: كتاب الأغفال فيما أغفله الزجاجى من المعانى. والزجاجى خطأ فلم يكتب الزجاجى فى معانى القرآن أولا، ثم أن المشهور أن الأغفال[5] فيما أغفله الزجاج من المعانى على ما انتهيت إليه من قريب[6].

(١) الأغفال ٢ (٢) الأغفال ٣٣٠ رقم ٦٩٩ (٣) ص ١٧٣
(٤) البغداديات لوحة ٢٧ (٥) انباء الرواة ١/٢٧٤ (٦) راجع الفهرست ٩٥

وكتاب الأغفال (المسائل المصلحة) مؤلف قبل ارتحال أبي على إلى حلب ذلك مايدل عليه قوله فى الحلبيات : « زعم الجرمى أن أباعمرو وعيسى و... قرءوا بالنصب « أن هذين لساحران » وقد ذكرنا ذلك فى المسائل المصلحة من كتاب أبى اسحق[١] .

ويقول فى نص آخر : « وأما قولهم أستاذ وسابور فقد ذكرناهما فى المسائل المصلحة من كتاب أبى اسحق[٢] . بل الأغفال مؤلف قبل البغداديات[٣] .

* * *

وقد لحظت أن أبا على فى الأغفال يدعو بالرحمة لأبى اسحق[٤] ، ومعنى ذلك أن الأغفال مؤلف بعد موت أبى اسحق (٣١٦هـ[٥]) .

فهل هجم أبو على شيخه الزجاج ابتغاء السمعة ، وابتغاء الظهور ؟ !

أما أبو حيان فيرجع ذلك إلى أن أبا على كان محباً للرد على الزجاج ، وتخطئته ثم قال « لأنه كان مولعاً بذلك ، وللشنآن الجارى بينهما سبب ذكره الناس[٦] .

ولم أقف على ذلك السبب الذى ذكره الناس — على الرغم من طول صحبتى لأبى على وتقصى ما هو متصل به ، وإن كنت أميل إلى اعتبار أن الخصومة التى كانت بين المبرد (شيخ الزجاج) وسيبويه (الموقر عند أبى على) هى التى دفعت أبا على إلى مهاجمة المبرد ، وتلميذه الوفى أبى اسحق[٧] .

* * *

ومهما يكن من أمر فإن أباعلى بإصلاح مسائل الأغفال فى هذا الوقت المبكر من حياته ، وبتعقبه الزجاج وهو من هو فى مكانته بين العلماء والشيوخ فى عصره — جعل له شهرة سبقته إلى حلب حيث بلاط سيف الدولة ، وإلى شيراز وفيها عضد الدولة الذى استدعاه لتأديب ابن أخيه خسرو .

---

١) الحلبيات ٦٢ (٢) انظر الحلبيات ٣٠٣ رقم ٢٦٦ تيمور

(٣) انظر النص السابق المنقول من البغداديات

(٤) أنظر البغداديات لوحة رقم ٢٧ (٥) أنظر مثلا ص ٤١٥ نسخة ٦٩٩ تفسير

(٦) البحر المحيط ١/٣٣١ — ٣٣٢

(٧) ربما كان من أسباب مهاجمة أبي على للزجاج اختلافهما فى تقدير المعتزلة فالفارسى منهم ، أما الزجاج فقد هاجمهم ورد عليهم قال : « وقد احتج قوم من أصحاب الوعيد بقوله : « ولا يجد له من دون الله ولياً ولا نصيرا » فزعموا أن هذا يدل على أن من عمل السوء جزى به ، وقد أعلم أن جل وعز أنه يغفر ما دون الشرك لمن يشاء . فعامل السوء ما لم يكن كافراً مرجو له العفو والرحمة والنبى (صلى الله عليه) شافع لأمته يشفع فيهم » .

(معاني القرآن للزجاج)

ويشير أبو على فى مقدمة الأغفال إلى النهج الذى اتبعه فيه ، فهو يقول : « ونحن ننقل كلامه (أى كلام أبى اسحق) فى كل مسألة من هذه المسائل بلفظه ، وعلى جملته عن النسخة التى سمعناه منه فيها ثم نتبعه بما عندنا .

وكذلك فعل أبو على ، فقد تعقب أبا القاسم فى ثمان وعشرين سورة من سور القرآن الكريم ، أورد فى كل سورة نص الزجاج ثم اتبع بما عنده .

أصلح فى سورة البقرة ستاً وثلاثين مسألة ، وفى آل عمران سبعاً ، وفى الأعراف ستاً ، وفى كل من الأنعام والكهف خمساً ، وفى سورة (يس) أربعا ، وأصلح ثلاثاً فى كل من ست السور الآتية ، النساء ، والرعد ، والحج ، والمؤمنين والشعراء ، والنجم . وأصلح مسألتين فى كل من خمس السور الآتية : المائدة ، الأنفال ، يونس ، طه ، النور

وأصلح مسألة فى كل من إحدى عشرة سورة هى : براءة ، هود ، يوسف ، ابراهيم ، النحل ، بنو اسرائيل ، كهيعص ، الأنبياء ، العنكبوت ، الزمر ، الجمعة .

* * *

وأغلب هذه المسائل استند فيها الزجاج إلى أقوال للخليل وسيبويه ، وفهمها على غير الوجه الذى فهمه أبو على ، ومن هنا كان الطابع العام لهذه المسائل نحويا وصرفيا وأعرابياً ، ولغوياً ، وكان منها القليل النادر يتعقب فيه أبو على من جهة التفسير ، وإنك لتمضى فى كتاب الأغفال حتى ثلثه تقريباً فلا تطالعك إلا المسائل الآتية :

اسم الله وتصريفه[1] . (أيا) اسم مضمر وليس بمظهر[2] .

حروف (ألم) موضوعة على الوقف عليها دون الوصل بها والدليل على ذلك ما حكاه أبو اسحق من أهل اللغة قالوا فى قراءة الحسن صاد القرآن بعملك فَمَثَلٌ ليس بالجيد[3] .

الأصل فى يقيم يؤقيم[4] ، القول فى أن لم جزم قوله يفعلوا من قول الله : فإن لم يفعلوا ولن تفعلوا[5] ، أعراب إما فى قوله تعالى : فإما يأتينكم منى هدى[6] .

وهكذا حتى إذا كانت صفحة ٢٣١ رأيته تعرض لتفسير القرآن الكريم « عند قوله تعالى » « واتبعوا ما تتلو الشياطين[7] » ، ثم يعود بعد ذلك إلى مسائل فى النحو ، والصرف ، واللغة .

ومن هنا كان من حق الأغفال أن يوضع فى فهرس النحو لا فهرس التفسير ولكن مفهرسى دار الكتب نظروا إلى أن أبا على تعقب الزجاج فى معانى القرآن

(١) الاغفال ٢ (٢) الاغفال ٣٧ (٣) الاغفال ٤٨
(٤) الاغفال ٥٥ (٥) الاغفال ٦٠ (٦) الاغفال ٦٧ (٧) الاغفال ٢٣١

وهو كتاب تفسير ولم يفطنوا إلى أنه فى تعقبه عنى عناية خاصة بمسائل النحو والصرف واللغة والإعراب .

* * *

وأبو على يقف من شيخه أبى القاسم مواقف مختلفات : تراه حيناً يهدم ما يقول أبو القاسم ، وحيناً يرميه بالغلط والنسيان(١) ، ويصف قوله بالفساد(٢) ، وبأنه ليس بالجيد(٣) وبذهابه عن قول سيبويه(٤) أو أن الآية تحتمل تأويلين كل واحد منهما مما ذكره وذهب إليه(٥)

وقليلا ما يتفق أبو على مع الزجاج فيما رآه ، وعند ذلك يبسط أبو على الكلام ويذكر أوجهاً أخرى غير التى ذكر أبو إسحق(٦) أو يعلن استقامة ما قال الزجاج وعدم امتناعه(٧)

وكتاب الاغفال يدل على تفهم أبى على للكتاب : كتاب سيبويه ، وعكوفه عليه وتعمقه فى دراسته .

قال أبو إسحق : « قال سيبويه » : سألت الخليل عن هذا الاسم (الله) فقال الاه ، فأدخلت الألف واللام بدلا من الهمزة ، وقال مرة أخرى : الألف واللام لازمة ، انتهى كلامه .

فانظر كيف يتعقبه أبو على قال : ما حكاه عن سيبويه عن الخليل سهو ، ولم يحكه سيبويه عن الخليل فى هذا الاسم أنه الاه (كذا) ولا قال إنه سأله عنه لكن قال : « أسند إلى الخليل أن الألف واللام بدل من الهمزة فى حد النداء فى الباب المترجم بهذا باب ما ينصب على المدح والتعظيم أو الشتم ، لأنه لا يكون وصفاً للأول ولا عطفاً عليه ، وأول الفصل اعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البته ، إلا أنهم قالوا : يا الله اغفر لى ، وهو فصل طويل فى هذا الباب إذا قرأته وقفت على ما قلنا(٨) .

وقد رجعت إلى هذا الباب فى الكتاب ، النسخة الأميرية ٣٩٦٩ هـ فوجدت ما نصه : « واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قالوا

---

(١) الاغفال ٤٠١ رقم ٦٩٩
(٢) الاغفال ٣١ رقم ٨٧٥ تفسير
(٣) الاغفال ٤٨ رقم ٨٧٥ تفسير
(٤) الاغفال ٦٢٠ رقم ٦٩٩ تفسير
(٥) ٢٣١ رقم ٦٩٩
(٦) الاغفال ١٥١
(٧) الاغفال ٤١٥ رقم ٦٩٩ تفسير
(٨) الاغفال ٣ رقم ٦٩٤ تفسير

يا الله اغفر لنا وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه وكثر فى كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الالف واللام التى من نفس الكلمة [١]

وهذا الكلام فى جملته يرجح ماذهب إليه أبو على فى رده على أبى اسحق من أن سيبويه لم يحك عن الخليل فى هذا الاسم (الله) أنه إله ، ولا قال إنه سأله عنه . . . ، وإن كانت عبارة « أسند إلى الخليل » لم ترد فى النسخة المذكورة .

* * *

ومن هذا القبيل ماقال أبو على :

الأعجمون جمع أعجمى ، وليس جمع أعجم ، وهذا قول سيبويه ، وقد نص عليه وذهب أبو اسحق عنه ، قال سيبوية فى الباب المترجم هذا باب من الجمع بالواو والنون ويكسر الاسم سألت الخليل عن قولهم الأشعرون ، فقال : إنما ألحقوا الواو والنون وفى بعض النسخ وحذفوا ياء الاضافة — كما كسروا فقالوا الأشاعر والأشاعث والمسامعة ، فكما كسروا مسمعا والأشعث حين أرادوا معنى بنى مسمع وبنى الأشعث ألحقوا الواو والنون وكذلك الأعجمون [٢] . فقد ثبت من نص سيبوية أن الأعجمين جمع أعجمى ، وأن ياءى النسب محذوفتان حذفا فى الجمع ، وأنه جمع على هذا كما كسر على الأشاعث ونحوه . . .

ومما يدل على صحة هذا أنه لا يخلو من أن يكون جمع أعجم ؛ لأن أعجم صفة بالدلالة التى قدمنا ، وما كان صفة من هذا القبيل لا يجمع بالواو والنون ألا ترى أنه لا يقال فى جمع أسود أسودون [٣] ؟

وأورد أبو على الزجاج : وروى عن الخليل فى علة النصب بلن قولان :

أحدهما أنها تنصب كما تنصب أن وليس ما بعدها بصفة لها ، لأن لن يفعل نفى سيفعل فيقدم ما بعدها عليها نحو قولك زيدا لن أضرب ، وقد روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنه قال : الأصل فى لن لا أن ولكن الحذف

---

(١) الكتاب ١/٣٠٩

(٢) ورد النص فى الكتاب ٢/١٠٣ وليس فيه : « وحذفوا ياء الاضافة » المطبعة الاميرية

(٣) الاغفال ٦٢ — ٦٢١ رقم ٦٩٩ تفسير

وقع استخفافا وزعم سيبويه أن ذلك ليس بجيد ، ولو كان كذلك لم يجز زيدا لن أضرب — أورد أبو على ذلك ثم أصلحه بقوله :

« هذا الموضع فيه غلط فى الحكاية ، وهو ما ذكره فى لن من أنه روى عن الخليل فيه قولان ولم يرو عنه إلا قول واحد وهو ما رواه عنه سيبويه قال سيبويه فى لن : أما الخليل فزعم أنها لا أن ، ولكنهم حذفوا لكثرته فى كلامهم كما قال ويلمه ، وكما قالوا يومئذ وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا هلا بمنزلة حرف واحد فانما هى هل ولا[1] فهذا ما روى عن الخليل فى لن ولم يرو عنه فيها غيره ، ولم يرو عنه أنها تنصب كما تنصب أن ، وما ذكره أيضا من قوله : روى سيبويه عن بعض أصحاب الخليل إنما حكى هو نفسه عن الخليل ، وقد كتبت لفظ سيبويه عن الخليل قبل ، والروايتان عن الخليل إنما هما فى إذا ليسا فى لن فتوهمهما أبو اسحق فى لن[2] ».

فى هذه النصوص أكثر من دلالة :

(ا) فأبو على أولا يتفهم الكتاب تفهم واع .

(ب) وهو ثانيا يقابل بعض النسخ ببعض ، ويعرف ما سطر فى هذه وما سطر فى تلك .

(ج) وهو ثالثا يرى أبا اسحق بذهابه عن نص سيبويه ، كما يرميه بالخلط بين الروايات فى الكتاب .

(د) ثم هو رابعا يأتى بأدلة منطقية يرجح بها ما ذهب إليه سيبويه[3]

(ه) وأخيرا يدل أبو على على دقته أمام نصوص سيبويه ، ومطالبة القارىء أن يتثبت من هذه الدقة وذلك قوله مثلا : « وهو فصل طويل فى هذا الباب إذا قرأته وقفت منه على ما قلنا[4] » .

أو « وقد كتبت لفظ سيبويه عن الخليل والروايتان عن الخليل إنما هما فى إذا ليسا فى لن[5] » .

وفى هذا كله ما يؤكد صحة قول أبى حيان فى أبى على : من أنه أشد تفردا بالكتاب ، وأشد إكبابا عليه[6] .

---

(١) النص فى الكتاب النسخة الاميرية ١/٤٠٧

(٢) الاغفال ٢١٩ — ٢٢٠ رقم ٦٩٩ تفسير

(٣) انظر تدليله المنطقى على أن أعجمون جمع أعجمى

(٤) الاغفال ٣ رقم ٦٩٩

(٥) انظر الاغفال ٢٢٠ والكتاب ١/٤١٠ وما بعدها (٦) الامتاع والمؤانسة ١/١٣١

وبما يتصل بذلك رد أبي على هجوم المبرد ، ودفعه عن سيبويه ما اعترض به عليه :

ذكر أبو العباس فى كتابه المترجم بالغلط هذه المسألة — يشير إلى تصريف لفظ الله — فقال : سيبويه : « إن تقديره فعال لأنه اله والألف واللام فى الله بدل من الهمزة فلذلك لزمتا الاسم مثل أناس والناس ثم قال : إنهم يقولون لهى أبوك فى معنى لله أبوك . فقال يقدمون اللام ويؤخرون العين ، قال أبو العباس وهذا نقض ذلك لأنه قال أولا : أن الألف زائدة لأنها ألف فعال ثم ذكر ثانية أنها عين الفعل [1] .

قال أبو على ، وهذا الذى ذكره أبو العباس من أن هذا القول نقض - مغالطة ليس كما ذكره ، وإنما كان يكون نقضاً لو قال فى حرف واحد من كلمة واحدة وتقدير واحد أنه زيادة ، ثم قال فيها نفسها أنها أصل، فهذا لو قاله فى كلمة واحدة بهذه الصفة فكان لامحالة نقضاً . كما أن قائلا لو قال : إن التاء فى ترتب زائدة ، ثم قال إنها فى ترتب أصل ، والكلمة لمعنى واحد من حروف بأعيانها هى فى الكلمة الأولى لكان فاسداً منتقضاً ، لأنه جعل حرفا واحداً من كلمة واحدة زائدة أصلا ، وهاتان حالتان يتنافى اجتماعهما فى حرف واحد من كلمة واحدة فى تقدير واحد ، فلا يستقيم لذلك أن يحكم بها عليه . فأما إذا قدر الكلمة مشتقة من أصلين مختلفين لم يمتنع أن يحكم بحرف فيها أنه أصل ، ويحكم على ذلك الحرف أنه زائد ؛ لأن التقدير فيهما مختلف ، وإن كان اللفظ بهما متفقاً ، ألا ترى أنك تقول مصير ومصران ومصارين ومصارين من صار يصير لتكون الياء من الأولى زائدة ومن الثانية أصلا فلا يمتنع اتفاقهما فى اللفظ من أن يحكم عل هذا بالزيادة وعلى هذا بأنه أصل .

وبعد أن ذكر أبو على عدة أمثلة من هذا القبيل مما تتفق فيه الألفاظ وتختلف المعانى والتقدير مثل : ميل ، وموألة ، وأثنية ، وأروى ، وأربية ، — بعد أن ذكر ذلك قال :

فكذلك هذا الاسم الذى نقول لهى عند سيبويه تقديره مقلوباً من لاه ، ولاه على هذا الألف فيه عين الفعل ، وهى غير الألف التى فى الله إذا قدرته محذوفا من

---

(١) الاغفال رقم ١٥/٨٧٥

الهمزة التى هى فاء الفعل ، فحكم بزيادة الألف من غير الموضع الذى حكم فيه بأنها زائدة ، فاذا كان كذلك سلم قوله من النقض ، ولم يكن فيه دخل ،

وتبدو من هذا النص حرارة الدفاع عن سيبويه ، والاحتفال فى الهجوم على المبرد وذلك ظاهر فى هـذه الأمثلة المتتابعة التى يكشف أبو على فيها عن اتفاق الألفاظ واختلاف التقدير ، كما هو ظاهر فى التدليل المنطقى الذى يقدم فيه نظائر وأقيسة تنتهى بنا إلى نتيجة هى سلامة قول سيبويه من النقض وخلوه من الدخل .

وقد رأيت أبا على فى الإغفال يوثق محمد بن المستنير المسمى قطربا ، قال أبو على « وأما ما حكاه قطرب من أنه يقال فيه أسوار فهذا الضرب من الأسماء قليل جداً إلا أن الثقة إذا حكى شيئاً لزم قبوله[1]

والذى أريد أن أرتبه على ذلك ما أراه من أن كتاب الإغفال يصدر عن نزعة التقدير التى وقرت فى صدر أبى على لأستاذه سيبويه ، ومن أجل ذلك هاجم من هاجم كالمبرد والزجاج ، وسالم من سالم كأبى زيد وقطرب ، معتبراً فى هجومه ومسالمته ما يرى أنه الحق أولا ، وما يبدو من موقف المهاجم أو المسالم نحو سيبويه ثانياً[2] .

* * *

وعبارة أبى على فى الاغفال ذات طابع متميز بما فيها من منطق وجدل ، وبما يشيع فى أقطارها من استطراد ، مما ألقى عليها غلالة من الاغماض والابهام وإليك ما يكشف عن ذلك :

قال أبو إسحق (رحمه الله) فى قوله عز وجل : « لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها قل إنما الآيات عند الله ، وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » ويروى أن المؤمنين قالوا لو أنزل إليهم آية لعلهم كانوا يؤمنون فقال الله تعالى : « قل إنما الآيات عند الله ، وما يشعركم أى وما يدريكم أى لستم تعلمون الغيب ولا ترون أنهم يؤمنون كما تقول للرجل إذا قال لك افعل بى كذا حتى أفعل كذا ما لا تعلم

---

(١) الاغفال ٦٣ ، رقم ٨٧٥ تفسير

(٢) كان قطرب دءوبا حريصا على الأخذ عن سيبويه ، حتى كان يباكره فى الأسحار وسيبويه هو الذى سماه قطرب ليل ، والقطرب دويبة تدب ولا تفتر انظر الفهرست ٧٨

أن يفعله لا محالة ، ما يدريك ثم استأنف فقال انها إذا جاءت لا يؤمنون هذه القراءة . وقدقرئت أنها إذا جاءت ، وزعم سيبويه عن الخليل أن معناها لعلها إذا جاءت لايؤمنون ، وهى قراءة أهل المدينة كقولهم ائت السوق أنك تشترى لنا سويقاً أى لعلك

قال أبو على : اعلم أنمافى قوله : ومايشعركم لا يكون نفياً ، إنما يكون استفهاما والدليل على كونه استفهاما . أنه لا يخلو من أن يكون استفهاما أونفياً ، فلا يجوز أن يكون نفياً لفساده فى المعنى والإعراب ، أما فساده فى الإعراب فلأنك إن جعلته نفياً بقى الفعـل بلا فاعل ، وبقاء الفعل بلا فاعل يجوز بلا خـلاف فى هذا النحو .

فإن قلت : ما تنكر أن يكون نعتاً ، كذا والصواب نفياً ، ويكون فاعل الفعل الذى هو يشعركم الكناية عن الاسم المقدم كأنه وما يشعركم الله .

قيل : هـذا التقدير فاسد ألا ترى أن الله قد أعـلم أنهم لا يؤمنون بقوله : ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا . . . إلى قوله ما كانوا ليؤمنوا ، فإذا أخبرنا بهذا كذا قد أعلمنا أنهم لا يؤمنون ، وإذا أعلمنا هـذا لم يجز أن يتأول الآية على ما يعلم الله ، لأنه تعالى قد أعلمنا بما تلوناه أنهم لا يؤمنون ، فمن هنا أيضاً يفسد فى المعنى أن يكون ما نافية ، وإذا فسد أنها نافية ثبت أنه للاستفهام(١) .

وفى هذا النص صورة من صور الجدل الذى يشيع فى كتاب الأغفال ، يبدو ذلك فى الاعتراض الذى أورده ثم رده ، وإنك لواجد هنا وهناك عبارات من هذا القبيل : مثلا .

فإن قال قائل . . . . قيل له أو
فإن قيـــل . . . . . قيل أو
فإن قلت . . . . فالجواب(٢)

---

(١) الاغفال ١٧ ٤ رقم ٦٩٩ تفسير

(٢) انظر ص ١٨ وما بعدها و ص ٣٩ وما بعدها ، و ٨٠ وما بعدها ، ١٩٨ وما بعدها من النسخة رقم ٦٩٩ تفسير

كما يبدو المنطق فى ذلك السبر والتقسيم (القياس الاستثنائى الانفصالى)، وفى النص السابق ما يلقى ضوءاً على طريقة أبى على فى تفسير القرآن بالقرآن ، وتحكيم المعنى فيما يذهب إليه من أوجه الإعراب .

ويبدو الجدل كذلك فى هذه الأصول الجدلية مثل : أصل الدعوى وما فيه المنازعة لا تجعل أصلا ؛ وإنما يستشهد عليه بغيره[1].

ويشيع المنطق كذلك فى هذه الصور العقلية التى يوردها .

ماذا يكون العامل فى إذ إذا قال : أريد أن أكرمك فقال : إذن آتيك — على اعتبار أن صدر هذا الحرف إنما هو إذ — أهو فى كلام المتكلم من الفعل ؟ أم ما يتعلق بإذ ؟ أم شىء ثالث مضمر غير مذكور ؟ فإن القسمة لا تجيز شيئاً رابعاً[2] .

كما يبدو فى استعمال الألفاظ المنطقية : الدعوى — والدلالة ، والمدعى . . . قال : « فإن قال أبو اسحق يدخلها — أى إذن — معنى الاستقبال إذا نصبت ويبطل منها إذا لم تنصب فإن هذه الدعوى تحتاج إلى دلالة ، ولا يجد المدعى لها فصلا بينه وبين من يقلب هذا ويعكسه عليه[3]».

أما الاستطراد فهو ظاهرة شائعة فى الأغفال يسلمه التدليل على قضية إلى تدليل آخر على قضية أخرى وهكذا[4] : وإن تعرض الزجاج — مثلا — للحديث عن لفظ عمال — عقد أبو على كلاما فى الامالة يتناول أحكامها المختلفة ، فقد قرر الزجاج أن الامالة فى كافر جيدة ، فقال أبو على : أن باب الامالة يقتضى كلاما طويلا إذا ذكر على حد التقصى له ، إلا أن ذلك لا يليق بهذا الموضع ، وإذا كان كذلك ذكرنا جملة منها تسهل بها تفصيلاتها بعد أن نذكر ما حقيقتها ، ثم نصلح موضع السهو من الفصل[5].

ومع هذه القيود التى رسمها للحديث من الامالة — أورد طائفة من أحكامها وأسبابها وضروبها فى اثنتى عشرة ورقة !! مع أن مَهمَّه فى كتاب الأغفال ينتهى عند اصلاح ماسها فيه أبو اسحق .

وهو إذ فر من الاستطراد إلى الاستطراد فى نصه السابق — نراه يعترف به

---

(١) الاغفال ص ٤٣٥ (٢) ص ٣٩٥ — ٣٩٦ (٣) أنظر ص ٣٧ — ٤٣
(٤) ص ٣٩٩ النسخة رقم ٦٩٩ (٥) الاغفال ٩٤ نسخة رقم ٦٩٩

صريحاً ، وذلك حين يقول : « لهذا شيء قد عرض في المسألة ثم عدنا إليها[١] » أو يقول : لهذا شيء عرض في هذه المسألة مما يتعلق بها ثم نعود إليها[٢] .

وعبارة أبي على محررة من الوجهة النحوية ، تنكشف هذه الخصيصة بالرجوع إلى النصوص السابقة . ومع ذلك فقد رأيته يدخل قد على المضارع المنفي بلا فقال: قد لا يسوغ[٣] . . . كما يلحق اللام في جواب لو ، ولولا المنفي بما[٤]

* * *

وفي الأغفال طائفة صالحة من الاحتجاج لما يراه أبو على في مختلف المسائل النحوية والصرفية .

(ا) دلل على أن الامالة في الألف من اسم الله تعالى جائزة[٥]

(ب) وأن المحذوف من اللامين في قولهم لا ، أبوك — هو الزائد[٦]

(ج) وأن أيا اسم مضمر وليس بمظهر[٧]

(د) وأن ما التي هي مع الفعل بمنزلة المصدر حرف ليست باسم[٨]

(هـ) وأن رفع الأسماء بالمضارعة خطأ[٩]

* * *

وفي كتاب الأغفال كذلك كثير من الأصول النحوية واللغوية .

(ا) فالأعجمي إذا عرب لا يوجب تعريبه أن يكون موافقاً لأبنية العرب[١٠]

(ب) ولا يجب أن يترك القليل إلى الكثير (كذا) والشائع إلى النادر[١١]

(ح) المضمر لا يضاف؛لأن الإضافة للتخصيص والمضمر أشد المعارف تخصيصا[١٢]

(د) أكثر الأسماء المختصة الأعلام منقولة من أسماء الأجناس نحو زيد وأسد[١٣]

(هـ) الحذف لم يجيء في شيء من الحروف إلا في بعض ما كان مضاعفاً نحو رب ، وأن ، وكأن . . . ولهذا ذهب أهل النظر في العربية إلى تغليب معنى الاسم على مذ لمكان الحذف ، وتغليب معنى الحرف على منذ لتمامها[١٤]

(١) الاغفال ٤٨٠ رقم ٨٧٠ تفسير (٢) الاغفال ١٤ رقم ٨٧٠ تفسير

(٣) الاغفال ١٠٠ رقم ٦٩٩ تفسير

(٤) انظر النص الذي يرد فيه هجوم المبرد على سيبويه

(٥) الاغفال ٢٩ رقم ٦٩٩ (٦) المصدر السابق ٢١

(٧) المصدر السابق ٣٠ (٨) المصدر السابق ٦٤

(٩) ٤٤٢ (١٠) المصدر السابق ٥٨ (١١) ٤٢ (١٢) ٣٢

(١٣) ٤ (١٤) ١٣

(و) أن الزائد جاء لمعنى فهو أولى بأن يترك فلا يحذف(١)
(ز) القلب ضرب من التصريف ترد فيه الأشياء إلى أصولها(٢)
(ح) الأصول لا تعقد بالشذوذ، وما يجيء نادراً من حرف أو حرفين(٣)
(ط) إذا جاء الشيء على بابه فلا وجه لرده ، ولا امتناع من دفعه ، على أنه لو جاء مخالفاً لبابه للزم أن نتبعه ، ولم يجز لنا أن ندفعه إذا كان الغرض فيما نعمله وندربه من هذه القوانين إنما هو أن يوصل بها إلى النطق باللسان، ونسوى بين من لم يكن من أهل اللغة لنعلمه إياها، ونمسكه بها بأهل الفصاحة والبيان، فإذا ورد السمع فى نحو هذا بشيء وجب اتباعه، ولم يبق غرض مطلوب بعده(٤).

وقد استغل أبو على هذه الأصول فيما ذهب إليه من مسائل الخلاف والاحتجاج لما يراه والرد على أبى القاسم الزجاج .

وبعد : فكتاب الأغفال صورة لهذا اللون من النشاط النحوى الذى بدأ جلياً فى القرن الرابع الهجرى من تتبع النحاة بعضهم بعضا(٥) ، وهو كذلك يكشف عن ضلاعة أبى على فى النحو ، وتبحره فيه ، واعتماده فى ذلك على كتاب سيبويه ، وخصائص العربية وفقهه لها. وقد ذكره ابن قاضى شهبه ووصفه بأنه كتاب نفيس(٦).

ثم هو مرآة لنزعة أبى على من التطاول والشموخ على علماء عصره ، وتعرضه لهم ، واتجاهه إلى المصادر الأولى يتأثرها ويستقى علمه منها . وقد استعان البغدادى بالأغفال فى مواضع ثلاثة من خزانته(٧) .

وللكتاب بدار الكتب والخزانة التيمورية نسخة قديمة بخط مغربى برقم ٥٢ تفسير ، وأما الأخريان فواحدة برقم (٨٧٥) تفسير والأخرى برقم (٦٩٩) تفسير. وقد كتبتا للعلامة أحمد تيمور ، فهما تدلان على ما كان للرجل (رحمه الله) من عناية باللغة وكتبها بعامة ، وبآثار أبى على بخاصة.

---

(١) ٢١ (٢) ١٨ (٣) ٤٨٥ نسخة رقم ٨٧٥
(٤) ٤٦ (٥) رد ابن خالويه على أبى على فى الاغفال ـ بكتاب سماه (المأذور) ورد عليه أبو على فى كتابه (نقض المأذور) انظر خزانة الادب ٤٠١/٢ وانظر الفلاكة والمفلوكين / ١٠٢
(٦) انظر طبقات النحاة والنحويين ٢٩٥ (٧) انظر ٣٠٢/١ ، ٣٢٤/٤ ، ٣٤١

العسكريات

والعسكريات منسوبة إلى عسكر مكرم ، وكانت مولد بعض مشهورى العلماء والأدباء ، كما كانت عظيمة المسجد والأسواق[1] ، ولعل أباعلى الفارسى زارها فيما زار من مدن البلاد الإسلامية ، وكان من أثر هذه الزيارة مسائله العسكريات .

وقد اشتملت العسكريات على أبواب أربعة لا غير .

جعل الباب الأول منها « باب علم الكلم من العربية[2] » .

وكان الثانى « ما ائتلف من هذه الألفاظ : الاسم ، والفعل ، والحرف[3] » .

وأتبعه الثالث « باب ما كان شاذاً من كلامهم[4] » .

ثم ختمت بباب « الإعراب والبناء[5] » .

وهذه الأبواب جامعة : تحدث فى الباب الاول عن ائتلاف الكلام من الاسم ، والفعل ، والحرف ، ثم ذكر تعاريف أصحابه للاسم ودلل عليها ، وانتقل إلى الفعل وأقسامه[6] ، ثم تحدث عن الحروف .

وفى الباب الثانى : ذكر ائتلاف الاسم مع الاسم ، والفعل مع الاسم ، ودخول الحرف على كل منهما . وذكر أن الاسم والحرف لا يستقلان بالكلام ، ثم شرح كيف استقل « يا زيد » مع أنه مؤلف منهما[7] ، وتحدث عن استعمال هيهات مفتوحة ومكسورة ، وانتقل منها إلى شتان ، واعراب ذى من قولهم : « وسرعان ذى اهالة » وتحدث عن « أف » واللغات فيها . ثم انتقل إلى الجزاء والقسم ، وتحدث عن عدم الاستقلال فى الاسم والفعل فى حالى الجزاء والقسم وكذلك الاسم والاسم كذلك (فى حالى الجزاء والقسم) .

واستطرد إلى بيان أن بعض الجمل يقوم مقام بعض ، ثم ذكر رأى أبى الحسن فى قوله تعالى : « يحلفون بالله لكم ليرضوكم » ورأى البغداديين ، ودلل على ما يرى أبو الحسن[8] .

---

(١) انظر أراضى الخلافة الشرقية — تأليف ليسترينج ط كمبردج ١٩٠٥ : ٢٣٦ — ٢٣٧

(٢) لوحة ١٣١ (٣) لوحة ١٣٢ (٤) لوحة ١٣٤ (٥) لوحة ١٣٨

(٦) لوحة ١٣٢ (٧) لوحة ١٣٣ (٨) لوحة ١٣٤

وفى الباب الذى عقده لمعرفة ما كان شاذا من كلامهم بيَّن أنواع الشاذ — واعتمد فى ذلك على ما ذكر أبو بكر (رحمه الله [1]) ثم أخذ يشرح كل من نوع ممثلا ومستشهدا بالشعراء ، والقراءات ، ومورداً أقوال الأئمة السابقين — مع الاستطراد — مثل أبى العباس ، وأبى عثمان ، وأبى زيد ، وأبى الحسن ، وأبى إسحق ، وأبى بكر .

وتناول فى هذا الباب : باب ما كان شاذاً من كلامهم — وما يجيزه النحويون فى اضطرار الشعر . فمثل للضرورة غير المستحسنة ، والضرورة القبيحة غير السهلة ، وجعل من الضرورات التى لا تتجاوز فى الكلام ما يفعله الشاعر لاقامة الوزن من تحريف الاسم ووضعه موضعه لفظاً على معناه ، وإن لم يكن العلم المتعارف ، وجعل من ذلك ما أنشده أبو الحسن :

وبنى رب الجواد فلا تقيلوا فما أنتم — فيعذركم — لفيل

قال أبو بكر ، أراد ربيعة الفرس فلم يستقم الوزن له فعدل إلى رب الجواد .. وحديث أبى على عن الضرورات حلقة من تلك السلسلة الممتدة منذ سيبويه (فى القرن الثانى [2]) حتى السيوطى (فى القرن العاشر [3]) ثم الألوسى فى كتابه الضرائر . ولست هنا فى مجال الموازنة بين هذه الحلقات ، ولكن الذى لاشك فيه أن أبا على امتاز بجديد انفرد به عن سيبويه — أورده عند الحديث عن هذه الضرورات .

وفى باب الإعراب والبناء عرف كلا منهما ، ثم تحدث عن حركات الإعراب الظاهرة والمنوية ، وقسم الأسماء المتمكنة إلى منصرف ، وغير منصرف ، وذكر أسباب المنع من الصرف ، ثم ذكر اعتراضات وردها ، واعتمد فى ذلك على أصول قررها وخلص من ذلك إلى (مناقشة البغداديين فى إجازتهم جمع طلحة بالواو والنون) وبعد استطراد واعتراضات علل لعدم الجر فى الفعل ، وتحدث عن إعراب المضارع لمشابهة الاسم ، ودلل على ذلك .

وأنبه هنا إلى أن هذا مجرد عرض المسائل الكبرى فى العسكريات ، أما ماذكره أبو على فى غضون هذه المسائل من اعتراضات ، واستطرادات ، وأدلة ، واحتجاج

---

(١) لوحة ١٣٤

(٢) انظر الكتاب ١/٨ (٣) انظر الهمع ٢/١٥٦ — ١٥٨

وإكثار من الشواهد والأمثلة وتخريجها فى أسلوب معقد — فذلك كثير .

وأبو على واضح الشخصية فى العسكريات ، فهو لا يقتصر على نقله كلام الأئمة السابقين حسب :

(١) بل يتبع ذلك بالاحتجاج والتدليل على ما إليه يذهبون : تراه يقول مثلا فى تعريف الفعل : « ومن أصحابنا من يقول فى وصفه أنه مادل على حدث وزمان ثم يقول : ويدل على قولهم هذا إنا نجد الأفعال تتعدى إلى جميع أقسام الأزمنة بمعرفتها ونكرتها ومبهمها ومخصوصها كما نجدها تتعدى إلى جميع أقسام المصادر ، فلولا أن فيه دلالة على جهة اللفظ ما كان ليتعدى إلى جميع ضروب الأمكنة فكما لم يتعد إلى جميع ما تتعدى الأفعال المتعدية إليه فاستواؤه والمصدر فى تعدى الفعل إليهما تعدياً واحداً دلالة على ما ذكرنا من وقوع الدلالة عليه من اللفظ[١] .

(ب) كما تظهر شخصية الشيخ كذلك فى الاعتراضات التى يوردها ثم يردها فى أسلوب جدلى فلسفى كالاعتراض الذى أورده على من وصف الفعل بأنه ما دل على حدث وزمان وذلك قوله : « وقد قيل لمن وصف الفعل بهذا الوصف : أرأيتم قولكم خلق الله الزمان هل يدل هذا الزمان على زمان ؟ فإن قلتم : لا . فسد الوصف ، وإن قلتم « يدل » فقد ثبتم زماناً قبل ، وذلك ممتنع لما يجيبون به عن ذلك أن اللفظ فيه قد جرى عندهم مجرى الآن ومايتخاطبون به ويتعارفون وهذا النحو غير ضيق فى كلامهم . . ألا ترى قوله (عز وجل) « ذق إنك أنت العزيز الكريم » وكذلك قوله :

أبلغ كليباً ، وأبلغ عنك شاعرها   أنى الأعز ، وأنى زهرة اليمن

فأجاب جرير هذا بقوله :

ألم تكن فى وسوم قد وسمت بها   من حاز موعظة يازهرة اليمن

وكذلك قوله : « فأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » انما هو عند كثير من أصحابنا أنهم جميع إذا رأيتم مثلهم قلتم فيه هذا الضرب من الكلام فكذلك قولهم : خلق الله الزمان على هذا الحد الذى تجرى هذه الأمثلة فى كلامهم وما يتعارفونه الآن[٢] .

---

(١) لوحة ١٣١   (٢) نفس المصدر

وهكذا تتجلى ثقافة أبى على كما تتجلى شخصيته : يمزج المنطق، والفلسفة، ويدلل، ويستشهد بالقرآن والشعر ويطبق ذلك على سنة العرب فى كلامهم . . .

(جـ) كما تراه بعد ذلك يعرض أقوال النحاة، ويوازن بين رأى ورأى، كما فعل بين وصف سيبويه للفعل ووصف غيره له، وبرهن على أن وصف سيبويه وصف شامل لا يدخل عليه اعتراض[1]

(د) كما رأيته يزيد على سيبويه بما يعد شرحاً لما قال : جاء فى الكتاب تعليق لعدم دخول الجر فى الأفعال، وذكر سيبويه شبهة وردها[2] . وسيبويه هنا يمضى فى عرض كلامه هيناً لا يتعمق ، وكأنه يريد أن ينظم هذه المسألة عند عرضها فى سلك الحديث الجارى بين شخصين على طبيعة المتحدثين فى هوادة ولين .

أما أبو على فقد تعمق، وشعب، واستطرد، واحتج، وبرهن، واستغل مسائل المنطق فى حديثه[3] وقد ألم أبو على فى العسكريات بكثير من مسائل الخلاف بين النحاة وبرهن عليها، برهن على :

ا ــ أن الفعل مأخوذ من المصدر[4].

ب ــ وأن الفعل ما دل على حدث وزمان[5] .

جـ ــ وأن القياس أعمال الثانى من الفعلين[6] .

د ــ وأن الأصل فى المضارع أن يكون للحاضر[7] .

هـ ــ وأن المضارع معرب لمشابهة الاسم[8] .

و ــ وأنه لاجر فى الأفعال[9] .

ز ــ وأن اللام أضعف من العينات كما أن العينات أضعف من الفاءات[10]

وقد تعرض أبو على للقراءات فى العسكريات وجه قراءة من قرأ : ومن وراء إسحق يعقوب بالفتح، فذكر رأيين، وحكم على الأول أنه ليس بالسهل، وأن الآخر أيضاً كذلك، وإن كان الأول أخش !!

---

(١) نفس المصدر (٢) انظر الكتاب ٣٨٦ (٣) انظر لوحة ١٣٩

(٤) لوحة ١٣١ (٥) لوحة ١٣١ (٦) لوحة ١٣٣ (٧) لوحة ١٣٢

(٨) لوحة ١٤٠ (٩) لوحة ١٤٠ (١٠) لوحة ١٤١ (١١) لوحة ١٣٥ وانظر موقف أبي على من القراءات التى تخالف مذهبه

وفى العسكريات قرر أبو على أصولا عامة تتصل .

ا — ببناء الكلمة : كقوله : « مالم يلزم من الحروف ، وكان قلقا فى مكانه لا يعتدون به[١] » وقوله :« اللامات أضعف من العينات » [٢].

ب — وبالصناعة النحوية : مثل : موضع الضمير من المواضع التى ترد فيها الأشياء إلى أصولها [٣] ومثل : « الحركات التى تجب بعوامل لا تكون حركات[٤] بناء ، والمفردة فى الرتبة أسبق من المركبة[٥]

ج — وبالأسلوب . لايوجد فى كلامهم قسم معلق غير متشبث بمقسم عليه [٦]، وبعض الجمل قد تقوم مقام بعض[٧] .

ولئن كان أسلوب أبى على فى كتبه يبدو فيه الغموض إنه فى العسكريات أغمض ، ذلك لأنه حشاه بمسائل المنطق ، ومسائل الخلاف ، وأبهمه كذلك خروجه من تدليل إلى تدليل ، ومن اعتراض إلى آخر ، تجد ذلك شائعا فى هذه المسائل وانظر مثلا صدر حديثه عن ائتلاف الكلام من الفعل والفعل، والاسم والفعل[٨]

* * *

وفى توثيق العسكريات قابلت بين نصوص وردت فى كتب المتأخرين، ونصوص وردت فى العسكريات ؛ مثال ذلك ماجاء فى الهمع [٩] .

قال الفارسى فى العسكريات : ومما يدل على إعرابهما (جمع المؤنث السالم فى حال النصب ، وما لا ينصرف فى حال الجر) أن هذه الحركة وجبت بعامل ، والحركات التى تجب بعوامل لاتكون حركات بناء : والنص فى العسكريات كما جاء فى الهمع[١٠]

والنسخة التى أملكها خاتمة ماكتب الليلى أحمد بن تميم بن هشام من هذه المسائل ، وهى تكبير لفلم مصور لنسخة مخطوطة مودعة مكتبة شهيد على برقم ٤/٢٥/١٦ ورقم الفلم فى معهد إحياء المخطوطات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ٨٦٠ ، وقد شغلت هذه النسخة اللوحات من ١٣٠ — ١٤١ .

---

(١) لوحة ١٣٨ (٢) لوحة ١٤١ (٣) لوحة ١٣٢
(٤) لوحة ١٣٩ (٥) لوحة ١٣١ (٦) لوحة ١٣٤
(٧) لوحة ١٣٤ (٨) لوحة ١٣٣ (٩) انظر ١٩/١
(١٠) لوحة ١٣٩

ورأيت فى اللوحة الأولى فى الزاوية اليسرى من أعلى عنوان الكتاب — ما نصه : نقله أحمد تميم اللبلى من خط ابن بلبل[١] ، وقابله به ، وكان فيه مواضع أصلح أكثرها، وبقى فيه أشياء تحتاج إلى تأمل

وتحت العنوان فى الزاوية اليسرى أيضا . « أحمدبن تميم بن هشام يفوض أمره إلى الله » ، وتحت ذلك عبارة : أحمد بن عبد الله بن مكى ، وفى وسط اللوحة تقريبا خاتم كتب عليه بالثلث الواضح : « ما وقف الوزير الشهيد على باشا (رحمه الله تعالى) بشرط أن لا (كذا) يخرج من خزانته » .

وفى نهاية العسكريات : ما نصه : تمت المسائل العسكريات بحمد الله وعونه وكان الفراغ منها فى يوم السبت العاشر من شهر جمادى الآخرة من سنة خمس عشرة وستمائة على يدى العبد الضعيف المقر بذنبه الراجى عفو ربه أحمد بن تميم بن هشام اللبلى بمدينة السلام المحروسة على الأصل المنقول منه بخط ابن بلبل، وكان فيه إسقاط كلمات، وتصحيف مواضع أصلحت فى نسختى هذه بعضها وقت كتابتها ، وعلّمت على الباقى إلى الفراغ إلى معاودة النظر فيها إن شاء الله تعالى ، والحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله[٢].

وتجد أمثال هذه الكلمات الساقطة فى نفس اللوحة على يمين الكلام السابق[٣]

وكان ما استعان فيه البغدادى فى خزانته بالعسكريات عشر مرات . مرة فى الجزء الثالث[٤] ومرتين فى الأول[٥] وثلاثا فى الرابع[٦] وأربعا فى الثانى[٧].

---

(١) ابن بلبل هو محمد بن عثمان بن بلبل تلميذ أبى على ، وهو الذى روى كتابه وأذاعه (انظر بغية الوعاة ٧٢) (٢) لوحة ١٤١

(٣) اللوحة متقسمة إلى قسمين (٤) ص ٤٦ (٥) ٩ — ١٤

(٦) ٦٧ — ٧٣ — ٨٢ (٧) ٦٢ — ٢٠٧ — ٤٠١ — ٥٥٢ وانظر اقليد الخزانة ١٠١

البصريات

البصريات أشتات من المسائل أملاها أبو علي في جامع البصرة[١] بعضها في التصرف، والآخر في اللغـــة، والثالث في النحو، وفيها يتكرر كثيرا الدعاء له بالتأييد كأن يقول: «قال أبو علي (أيده الله)[٢]»، وقد يكون هذا الدعاء من زيادة تلاميذه كالتعليقات التي كانوا يزيدونها من مثل: «قال الشيخ وقت القراءة عليه[٣]»، قلت له: ما الدليل على أن من في هذه الآي استفهام؟ (يشير إلى قوله تعالى: «فسوف تعلمون من يأتيه عذاب يخزيه»، «وسوف يعلمون من تكون له عاقبة الدار[٤]».

وبعض هذه المسائل ينص على أنها إجابات لأسئلة سئل عنها، وحينئذ تصدر المسألة بقوله: سألنا سائل[٥]، أو سئلت عن: جاءني إخوتك كلهم، واختصم أخواك كلاهما[٦] . . .

وهناك مسائل أخرى تأخذ الطابع الجدلي — اعتراض ورده — كقوله مثلا: «فان قال قائل . . . . قيل له[٧]».

والبصريات لا تماسك فيها؛ لأنها مسائل مقتطعة من موضوعات مختلفة[٨].

وقد يبدو الارتباط بينها واهيا[٩] كما في هذه المسائل المتتابعة.

ا — قالوا في صعق صعقي . .

ب — مسألة لما كان حذف الياء من هذيل لتغيير واحد وهو النسبة وجب أن يحذف لتغييرين في حنفي ونحوها . . . .

ج — قد يقال في حانية أنه نسبة إلى الحانوت، فان شئت قلت إنه إضافة على المعنى لا على اللفظ مثل قولهم حواء لصاحب الحية . . . .

د — لا يحسن أن تقول في قاض قاضوي كما قلت في عم عموي . . . .

هـ — قول الخليل: لو قلت تغلبي لقلت في يشكر يشكري وجلهم جلهمي . .

---

(١) لوحة ٤٥ (٢) انظر ورقات ٥٦، ٥٨، ٥٩ وغيرها من المسائل
(٣) انظر لوحة ٥٦ (٤) انظر لوحة ٦٩ (٥) انظر لوحات ٧٢، ٧٦، ٧٧
(٦) لوحة ٨٦ (٧) لوحة ٧٦ (٨) انظر مثلا لوحة ٥٥، ٥٦
(٩) انظر لوحة ٧٩

فهذه المسائل المتتابعة مرتبطة بالإضافة : النسب ، ولكن أمثال ذلك قليل

وتكثر اللغويات فى المسائل البصرية — حتى لتعد طابعا مميزا لها

وأكثر ما يكون أخذه فيها عن ثعلب ، وثعلب راوية وحافظ ، ولعل خصومة ثعلب للمبرد هى التى جعلت أبا على ينقل عن ثعلب ، ويعتد به ، وهو بالبصرة لتكون الخصومة أشد وأنكى .

وقد كانت هذه المسائل اللغوية مصدرا من المصادر التى اعتمد عليها ابن سيده فى كتابه المخصص [١] .

وتدل البصريات على علم أبى على بمذاهب الكوفيين ، وأنه درس لها ، معلق عليها ، وخبير بها[٢] ، كما هو دارس مذاهب البصريين وخبير بها ، فهو يوازن بين هؤلاء وهؤلاء ، ويعلق على مذاهبهم تعليق ناقد خبير ، فهذه — مثلا — مسألة يتفق فيها البصريون والكوفيون على السواء [٣] وهذه أخرى أحالها أهل البصرة ، وأجازها الكسائى ، والفراء[٤] ، وهذه ثالثة أجازها المبرد فى المقتضب ، ولم يختلف الكسائى ، والفراء فى أن ذلك لا يجوز [٥] .

وهناك مسائل كثيرة يرى البصريون فيها رأيا ، ويرى الكوفيون غير ما يرى البصريون ، ويدلل على صحة رأى هؤلاء ، وفساد ماذهب إليه الآخرون .

فما يقوله الكوفيون من أن كلا تثنيه فاسد[٦] ، وحى تنصب الأفعال بعدها باضمار أن ، وأن معها فى موضع جر بحتى [٧] .

وأبو على يهاجم الفراء فى غير موضع من المسائل البصرية : يصف إنشاده بالخطأ الفاحش[٨] ، وأن ما يستشهد به ليس بحجة[٩] ، ويقسو حتى يذكر أن ما قاله الفراء هذيان[١٠] !!

ولم أره يبلغ فى مهاجمته هذا المبلغ فى كتاب آخر من كتبه ، فلعله كان مدفوعا بالجو البصرى الذى عاش فيه حين أملى هذه البصريات .

---

(١) انظر المخصص ١/١٢ ، ١٣ (٢) انظر مثلا ص ٦٤
(٣) لوحة ٨٧ (٤) لوحة ٦٥ (٥) لوحة ٧٠ (٦) لوحة ٨٦
(٧) لوحة ٧٥ وانظر المسألة فى الانصاف ١/٨٣ (٨) لوحة ٥٧
(٩) لوحة ٦٣ (١٠) لوحة ٦٣

وهو كذلك يتعقب المبرد ، ويفند آراءه ، بما يدل على أنه استوعب كتاب المقتضب استيعاب متفهم مدقق ، انظر إلى قوله : « قال أبو العباس فى حد الضمير من المقتضب » : النون فى فعلن ونحوه أصلها السكون ، وحركت لالتقاء الساكنين . قال أبو على (أيده الله) : « وقد خالف فى هذا قولا لنفسه فى المقتضب فى أبواب الترخيم[١] ، كما أنه يغلط المبرد فيما حكاه عن سيبويه[٢] ، ويصف اعتراضه على سيبويه بأنه ليس بشىء ، وأن ما حكاه عن يونس إنما هو إلزام ليس هو قوله [٣] .

وموقف المبرد من سيبويه على هذا النحو جعل أبا على يهاجمه — على الرغم من بصريته — فقد كان أبو على شديد الاعتداد بسيبويه ، جيد التفهم لكلامه [٤] . يحتل له [٥] ، حتى أنه ليقول : « والقول قول سيبويه [٦] .

ولأبى على عناية بمختصر الجرمى [٧] ، ولقن هذه العناية كثيراً من تلاميذه[٨] ، ومن هنا رأيت أبا على فى البصريات يتعقب الجرمى [٩] ، ويستشهد به [١٠] ، ويروى ما قرأه عليه من كتابه ، [١١] ، وينقل آراءه ، ويروى ما أنشد [١٢] ، ويفسد حيناً قوله [١٣] ويدفع ما اعترض به عليه [١٤] .

* * *

والقارىء للبصريات يلحظ كثرة الشواهد [١٥] ، ومعظمها من الشعر القديم : جاهليه وإسلاميه ، ويحرص أبو على فى روايتها على نسبتها إلى أصحابها ، وكذلك يستروح القارىء نفحة الأدب فى الأخبار الأدبية [١٦] ، وفى التفسيرات التى تتعلق بأقوال الشعراء [١٧] . وهو حين يفسر الأبيات يفسرها تفسيراً قائماً على الإعراب والصناعة النحوية [١٨] .

---

(١) انظر لوحة ٦٧ (٢) لوحة ٧٩ (٣) انظر لوحة ٧٥ (٤) لوحة ٧٤
(٥) لوحة ٥٩ (٦) لوحة ٦٠ (٧) انظر نزهة الألباء ١٠١
(٨) انظر فى الفصل المعقود لتلاميذه — ترجمة الربعى مثلا (٩) لوحة ٨٣
(١٠) لوحة ٨٤ (١١) لوحة ٨٣ (١٢) لوحة ٥٩ (١٣) لوحة ٥٧
(١٤) انظر دفاعه عن سيبويه فى إعراب الآية : أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون (لوحة ٧٤ والآية فى الكتاب ١/٤٦٧)
(١٥) لوحة ٥٧ (١٦) لوحة ٦٢ (١٧) لوحة ٦٤
(١٨) انظر مثلا لوحة ٥٨،٦٤،٦٩ ثم انظر لوحة ٦٨ فى شرح بيت النمر بن تولب

وحرص أبي علي على نسبة الشواهد إلى أصحابها نزعة بصرية ، فالبصريون لا يثقون إلا بالشعر المنسوب إلى قائله — وأحياناً يعرف أبو علي بالشاعر ، وينص على أنه جاهلي إسلامي .

وممن أنشد أبو علي لهم ، الرياشي ، والكميت[1] ، وأبو كبير ، والعجاج ، ولبيد[2] ، وطرفة[3] ، والفرزدق ، والأخطل[4] ، وكثير[5] ، وحسان بن ثابت[6] ، وامرؤ القيس[7] ، والأسود بن يعفر[8] ، وابن مقبل[9] ، والراعي[10] ، والنمر بن تولب[11] ، والشنفرى[12] ، والأعشى[13] ، وعنترة[14] . وما ينشده يرويه — في الغالب — عن ابن دريد[15] ، وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش[16] ، وأبي زيد في النوادر[17] . وما ينشده ثعلب في نوادر اللحياني[18] ، أو نوادر ابن الاعرابي[19] ، وأبي عمرو[20] ، وما يصحبه هو من الشواهد على ما يقول[21] .

وربما كانت المسألة مجرد إنشاد شاهد من شواهد الكتاب ، ونسبته إلى قائله ولا يزيد ، وهي من هذه الناحية توثيق لهذه الشواهد ، وتوثيق لنسبتها إلى قائليها كما وصلتنا .

قال : مسألة : أنشد أبو عمر بيت الكتاب : وجدنا الصالحين لهم جزاء[22] .

وقال : هو لعبد العزيز بن زرارة الكلابي[22] . ويبدو من تعبير الفارسي أن هذا البيت لم يكن منسوباً إلى الكلابي ، في نسخ الكتاب الأولى ، وأن الذي نسبه أبو عمر الجرمي[23] .

وترى في البصريات قصيدة يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي لأخيه من أبيه وأمه عبد ربه بن الحكم التي أولها :

تكاشرني كرهاً كأنك ناصح وعينك تبدى أن صدرك لي دوى

وقد بلغت في البصريات تسعة وعشرين بيتاً على حين أن القالي أنشدها عن شيوخه في سبعة عشر بيتاً[24] .

وفي البصريات تدليل على ما يذهب إليه أبو علي من مسائل النحو .

(ا) فالفعل مع الفاعل يجري مجرى الشيء الواحد[25] .

---

(١) لوحة ٨٤ (٢) لوحة ٧٨ (٣) لوحة ٥٨ (٤) لوحة ٧ (٥) لوحة ٦٦
(٦) لوحة ٦٢ (٧) لوحة ٥٦ (٨) لوحة ٨٩ (٩) لوحة ٥٧ (١٠) لوحة ٧٨
(١١) لوحة ٦٨١(٢) حقلو٥٧(١٣) لوحة ٥٧ (١٤) لوحة ٥٥
(١٥) انظر مثلا لوحة ٥٧ (١٦) لوحة ٥٧ (١٧) لوحة ٧٤
(١٨) لوحة ٧٢ (١٩) لوحة ٦١ (٢٠) لوحة ٥٩ (٢١) لوحة ٦٨ (٢٢) لوحة ٥٩
(٢٣) الشاهد منسوب إلى عبد العزيز الكلابي في النسخة المطبوعة ببولاق ١٣١٦ ١/١٤٦
(٢٤) انظر أمالي القالي ١/٦٨ (٢٥) لوحة ٦٥

(ب) وفاسد ما يحكيه بعضهم من أن قوماً يجيزون ما أظننى لزيد قائماً[١] .

(حـ) قوله تعالى: وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبى . من كسر إن ، لم يجز أن ينصب امرأة بأحللنا[٢] . (ء) ما بعد حرف الاستثناء لا يعمل فيما قبله[٣] .

(هـ) نعوت المعارف حكمها أن تكون أعم منها[٤] .

وأحياناً يهدى أبو على إلى الأساليب العربية الصحيحة التى تتفق مع الصناعة النحوية، ويدلل على صحة جوازها، أو يحذر استعمالها مع الاحتجاج لما يقول: فلا يجوز:

(ا) مررت بزيد وجاءنى عمرو الظريفان[٥] . (ب) عسى زيد قد قام[٦] .

(ج) ما زيد قائماً بل قاعداً[٧] .

ويجوز : ضربت زيداً ضربة وعمراً قتلتهما[٨] . وما أدرى أقام أو قعد تجرى بأو دون[٩] أم .

وفى البصريات تظهر النزعة المنطقية والجدل ، والتعليل الفلسفى[١٠] وكل ذلك قد اشتهر به رجال المدرسة البصرية .

واستعانة البغدادى بالبصريات بلغت فى الأجزاء الأربعة من الخزانة تسع عشرة مرة : خمس منها فى كل من الجزءين الأول والثالث ، وست فى الجزء الرابع ، وثلاث فى الجزء الثانى[١١].

والمسائل البصريات ضمن مجموعة مسائله التى قام معهد إحياء المخطوطات العربية بتصويرها[١٢]، وتشغل من اللوحة الثالثة والخمسين إلى االوحة الثامنة والثمانين من هذه المجموعة ويلاحظ :

(ا) أن بهذه النسخة نقصاً[١٣] ، فالكلام لا يرتبط بمعنى مفهوم بين الصفحة اليمنى واليسرى .

(ب) وأن فيها تكراراً[١٤] . (حـ) كما أن فيها متروكا — بياضاً[١٥]،

(د) كما أن فيها مطموساً[١٦]. (هـ) وأحياناً يورد السؤال ولا يجيبه[١٧].

وانتقل بعد ذلك إلى نوع آخر من مسائل الشيخ :

---

(١) لوحة ٨٢ (٢) لوحة ٨١ (٣) لوحة ٨٠ (٤) لوحة ٧٨

(٥) لوحة ٧٩ (٦) لوحة ٧٥ (٧) لوحة ٨٠ (٨) لوحة ٧٦

(٩) لوحة ٧٦ (١٠) انظر اللوحات ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٣

(١١) انظر ١٠١ إقليد الخزانة (١٢) ف رقم ٨٦٠ (١٣) انظر لوحة ٥٦، ٥٨

(١٤) انظر لوحة ٥٧ (١٥) لوحة ٥٩و٦١ (١٦) انظر لوحة ٨٢

(١٩) انظر المسألة الأولى لوحة ٨٥

الحلبيات

قدم أبو على حلب سنة ٣٤١[١] ﻫ وعاصر فيها أميرها الحمدانى سيف الدولة ، وكان أبو على أحد أولئك العلماء الذين داروا فى فلك ذلك الأمير العربى ، وإن حفت إقامته فى بلاط سيف الدولة بالمكاره بسبب هذا التنافس الذى يكون بين العلماء المتعاصرين من ذوى الطبقة الواحدة .

* * *

والجزء الباقى من الحلبيات يحوى ست عشرة مسألة أصلية ، صدرت كل منها بكلمة « مسألة » أما أن اعتبرت ما تضمنته هذه المسائل الأصلية من مسائل أخرى فرعية تتصل بالتفسير واللغة والنحو والصرف والهجاء — فإن مسائل الحلبيات تقرب من الستين .

* * *

والحلبيات كأخواتها — لا ترابط بين مسائلها فى الأعم الأغلب ، هذه مسألة ذات طابع لغوى : قولهم للعبد رقبتك حر، ورأسك حر، وفرجك حر، وقولهم يدك حر[٢]، بجانب أخرى صرفية وتلك : فى الداء والدواء ولغة ذلك وتصرفه وجمعه[٣].

وقد يبدو الترابط بين بعض مسائل الحلبيات كالباب الذى عقده ، لأبنية الأفعال[٤] فقد تحدث عن الأبواب الآتية متتابعة .

(ا) باب أبنية الأفعال الثلاثية الصحيحة التى لا زيادة فيها[٥] .

(ب) تسكين عين فَعِل و فُعِل فَعُل تخفيفاً ، وكون عينه إذا كانت حرف حلق كان فيه أربع لغات[٦].

(ح) باب أبنية الأفعال الثلاثية المعتلة التى لا زيادة فيها[٧] .

(د) باب ما كانت الياء فى أوله نحو (يمن ويمن، ويسر وييسر، وينع ويينع[٨].)

(ﻫ) باب ما كانت الياء الواو فى ثانيه[٩] .

(و) باب ما كانت الواو والياء فى ثالثه : غزا ورمى[١٠].

(ز) باب التضعيف[١١] .

* * *

---

(١) ابن خلكان (وفيات الأعيان١/٣٦١) (٢) الحلبيات١٠ (٣) المصدر السابق١٧
(٤) ٨٧ (٥) ٨٨ (٦) ٩١ (٧) ٩٢ (٨) ٩٤ (٩) ٩٥ (١٠) ٩٦ (١١) ٩٩

وبعض هذه المسائل معقود لسيف الدولة بخاصة ، يذكر ذلك صريحاً فى المسألة التى صدرها بقوله : « قرأ (أطال الله بقاء سيدنا الأمير سيف الدولة) عبد سيدنا الرقعة النافذة من حضرة سيدنا[1] . . . »

وفى غضون هذه تقرأ لأبى على : « وقد دلك على ذلّت — يشير إلى أن أناساً ليس بجمع تكسير، وليس بجمع إنسان — فى رقعة نفذت من قبل .

وإذن فقد كانت هناك كتب متبادلة فى مسائل علمية بين سيف الدولة وأبى على سجل بعضها أبو على فى الحلبيات .

وبجانب هذه الإشارات الصريحة — أخرى أرجح أنها لسيف الدولة ، وإن لم يذكر أبو على ذلك صدرت مسائل خمس بهذه العبارات :

(ا) وقفت (أعزك الله) على ما ذكرته من فصل محمد بين قولهم للعبد : رقبتك حر ، ورأسك حر ، وفرجك حر ، وبين قولهم يدك حر[2] . . .

(ب) سألت (أعزك الله) عن إعراب قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسنا[3] .

(حـ) ذكرت (أعزك الله) إشكال الباب المترجم بباب ما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال تقع فيها الأمور ، وسأكتب من ذلك مما رويته ورأيته ما يكون معيناً على معرفته بعون الله[4]

(د) سألت « أعزك الله » فقلت . . . .[5]

(هـ) ذكرت (أعزك الله) الأسكرجة ، وهل لها اشتقاق ؟ وهل الهمزة فيها أصل أم لا ؟ وكيف تصغيرها ؟[6]

ولم أجد ما يعين المخاطب فى هذه المسائل على التحديد ، وإن كنت أرجح أنها لسيف الدولة بقرينة ذلك الخطاب الصريح إليه ، وأن الدعاء بالعزة تقليد يتوجه به إلى الرؤساء ممن هم من طبقة سيف الدولة من الأمراء ، أقول هذا وان كان ذلك الترجيح لا يصل عندى الى درجة اليقين .

وبجانب هذه الإشارات أخرى تدل على أن هذه المسائل إجابات عن أسئلة وجهت اليه من عامة الناس أيضاً من ذلك : سألنا سائل قديماً[6] ، وسأل سائل . . . .[7]

---

(١) الحلبيات ١١٣، ١١٤ (٢) المسائل الحلبية ص ١٩٢ تيمور رقم ٢٦٦
(٣) المصدر السابق ١٠٢ (٤) نفس المصدر ١٣٠ (٥) نفس المصدر ٢٧٠
(٦) نفس المصدر ٢٨٣ (٧) ٢١٦ (٨) انظر ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٦٥، ٢٦٦ ، ٢٦٨

والنتيجة العامة لذلك كله أن أبا على مسئول مستفتى فى المبهمات النحوية ، واللغوية ، والإعرابية التى تعرض للناس خاصتهم وعامتهم .

ثم إن الحلبيات تلقى ضوءاً على الصلة التى كانت بين سيف الدولة والعلماء فى عصره بعامة ، وبينه وبين أبى على بخاصة ، وهو أمر لم يتنبه له الباحثون ممن أفردوا سيف الدولة بجهد على خاص .

وأبو على فى الحلبيات يورد ما سأل أحمد بن موسى فى القراءات [١] ، ويحكى عن محمد بن السرى [٢] والتوزى [٣] ويعقوب [٤] وأبى زيد [٥] والخليل [٦] وسيبويه [٧] ويونس [٨] وأبى عبد الرحمن صاحب الاخفش [٩] وأبى عثمان [١٠] ويذكر ابن حبيب [١١] كما يذكر محمد بن يزيد ويشير الى أنه أطلع على كتابه « إعراب القرآن » ويرميه بالسهو [١٢] .

ويحتج بشواهد الشعر التى نسب الكثير منها : نسب إلى الأعشى [١٣] ، وابن هرمة [١٤] ، وحميد بن ثور [١٥] ، والحجاج [١٦] ، وحسان بن ثابت [١٧] ، وأوس [١٨] وطرفة ، [١٩] وعلى بن الغدير الغنوى ، [٢٠] وقيس بن الخطيم ، [٢١] وابن مقبل ، [٢٢] والكميت [٢٣] وجرير ، [٢٤] والفرزدق ، [٢٥] وذى الرمة [٢٦] .

* * *

ونسبة هذه الشواهد إلى قائليها مظهر من مظاهر أمانته العلمية ، فإن شك رأيته يقول — مثلا — قال الحجاج أو رؤبة [٢٧] ، وقال أبو كبير أو غيره من الهذليين [٢٨] . ومن ذلك قول النابغة الجعدى أو غيره من القدماء [٢٩] .

* * *

وأبو على ينشد ما أنشد أحمد بن يحيى [٣٠] ، وأبو الحسن [٣١] ، والأصمعى [٣٢] ويروى ما ذكره بعض العرب ، « أردت أن تذمّه فمدهته [٣٣]

* * *

(١) الحلبيات ٢٦٦ ، ٣٦٠ نحو تيمور (٢) ص ٢ (٣) ص ٥٢٣ (٤) ص ٣
(٥) ص ٩٢٣ (٦) ص ٢٦ (٧) ص ٦ (٨) ص ٥٣،٣٨ (٩) ص ٣
(١٠) ص ١١ (١١) ص ٩٣ (١٢) ص ٤ (١٣) ص ٨٢ (١٤) ص ٨٢
(١٥) ص ٩٩ (١٦) ص ٩٢ (١٧) ص ٥ (١٨) ص ٧ (١٩) ص ٩
(٢٠) ص ١٤ (٢١) ص ١٧ (٢٢) ص ٣٧ ، ٤٠ (٢٣) ص ٥١ (٢٤) ص ٥١
(٢٥) ص ١٠٠ ، ٣٠ (٢٦) ص ٢٢٢ (٢٧) ص ٦ (٢٨) ص ١١ (٢٩) ص ١٧ ؛
(٣٠) ص ٧، ٨٢.٢٢ (٣١) ص ١٦ (٣٢) ص ١٢ (٣٣) ص ٩٦

ورأيت أبا على يحتج بالحديث الشريف فى مسائل[1] النحو ، كما رأيته يحتج به كذلك فى مسائل[2] اللغة .

* * *

وهو حين يستشهد بالحديث غالباً ما يورده موثقاً بالاسناد المتصل ، وأعانه على ذلك أنه محدث ، وكأنه بذلك التوثيق يدعونا إلى الاطمئنان لمكانة الحديث فى الاحتجاج والاستشهاد .

* * *

ويتعرض أبو على فى الحلبيات إلى شرح الألفاظ فلا يخرج عن طريقته التى عرفت عنه فى كتبه وبخاصة كتاب الحجة : ويعتمد فى تفسير اللفظ على محفوظه من القرآن والحديث ، وما أنشده الأئمة ، ومايرويه هو ، وتتداعى عنده الألفاظ القرآنية ذوات المادة الواحدة ، ففى شرحه للسبيل ـ مثلا ـ ذكر أن السبيل فى اللغة الطريق الذى هو ممر ومدرج ، واستدل على ذلك بما أنشده سيبويه[3]، وقالوا للذين يسلكونه سبل ، وقياس واحد ، سابل ، واستشهد بما قال العجاج أو رؤبة ، وفسر ابن السبيل بمعنى صاحب ، وبين أن كلا من (أخ ، وأم، وأب) يستعمل بهذا المعنى ، واستشهد على ذلك بما جاء فى القرآن ، وبما أنشد أحمد بن يحيى ، وذو الرمة، وسيبويه ، وأوس ، ثم قال : ومثل السبيل فى أنه المدرج والطريق قولهم : الصراط واستدل بقوله تعالى: « ولا تقعدوا بكل صراط توعدون » ثم قرر أن اتسع فى السبيل حتى قيل فى المعتقدات والآراء فى الديانات وغيرها واستشهد بالآى :

وإن يروا سبيل الرشد لايتخذوه سبيلا، وإن يروا سبيل الغىّ يتخذوه سبيلا ، و « قل هذه سبيلى أدعو إلى الله على بصيرة . »

،وقال فى قوله تعالى : يهدى به الله من اتبع رضوانه سبل السلام، أى طرق الجنة ودلل على ذلك

وقوله تعالى : «سبل السلام »إما أن يراد به سبل دار السلام كما قال :«لهم دار السلام عند ربهم» أو سبل السلام أى طرق السلامة التى يسلم سالكها من أن يعذب أو يعاقب .

ويجوز أن يكون السلام اسم الله تعالى كما جاء سبيل وصراط الله فاذا كان على هذا الوجه بَعُد أن يكون المراد به الطريق الذى هو ممر ، لأن هذا التقييد قد صار فيه كالأمارة للإيضاح، ويكون المعنى حينئذ كقوله تعالى: «والذين اهتدوا زادهم هدى » ثم بين أنه كما يقال للغريب ابن السبيل فنسبوه إلى الطريق قالوا فيه: ابن أرض،

(١) ص ٤٢ (٢) ص٢٢، ٢٧٣، ٢٢ ، ١ (٣) ص ٦

لأن الطريق ضرب منها ، واستشهد بما أنشده أبو زيد وبما روى عن طرفة ،رأيت بنى غبراء لا ينكروننى[1]

وهكذا أعانه على التفسير اللغوى حافظة قوية واعية لآى القرآن الكريم وشواهد الشعر ، مع قوة الإستحضار ، وانثيال المعانى وتداعيها .

* * *

وترى فى المثال السابق نزعة الاستطراد وإن كان يبدو خفيفاً ، وحيناً يتعلق بما يعرض خلال حديثه عن المسألة بما هو متصل بها إتصالا بعيداً .

عقد مسألة فى رأى وما تصرف منه[2] ثم جره الاستطراد إلى الكلام فى أن أصل (لن) لا أن[3] ، وجره الحديث إلى الكلام فى الإمالة[4] والكلام فى المجموع[5] ، وذكر رأيه فى قوله: وتلك الغرانقة العلى[6] والكلام على قول الشاعر:

وتضحك منى شـيخة عبشمية   كأن لم ترى قبلى أسيراً يمانيا[7]

وساق كلاماً فى إسكان عين الفعل الماضى الثلاثى،[8] وآخر فى إلحاق الهاء بآخر فعل الأمر المعتل بعد حذف لامه[9] ، وذكر الاختلاف فى كتابة آخر المقصور بالياء والألف[10] .

* * *

وفى الحلبيات قدر صالح من الصرفيات ، والتوجيه الإعرابى ، وقد رأيته يحكم نزعة الاعتزال عنده فى ذلك التوجيه ليتفق مع عقيدة المعتزلة وما يقولون :

قال : فأما ما روى من قوله : « ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر » فإن قال قائل : ما تنكرون أن يكون ذلك من الرؤية التى هى إدراك الحاسة ، لأنه تعدى إلى مفعول واحد ، وتلك الأخرى تتعدى إلى مفعولين ، فالقول أن هذه أيضاً ليست التى هى إدراك البصر ، وإنما جاز ألا يذكر المفعول الثانى الذى تقتضيه المعتدية إلى المفعولين ، لأن الكلام قد طال بما هو بمعنى المفعول الثانى لو أظهر ، ألا ترى أن قوله : كما ترون القمر ليلة البدر انما هو تأكيد وتشديد للتيقن والتبعيد من اعتراض الشبه على العلم به تعالى، فاذا كان كذلك كان بمنزلة ذكر ما هو بمنزلة المفعول الثانى اذا جرى ذكره فى الصلات نحو علمت أنا زيد منطلق وأحسب الناس أن يتركوا ، فكما سد ما جرى فى الصلتين مسد المفعول كذلك سد ما بعد المفعول الأول فى الحديث مسد المفعول .

ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون المعنى ترون علم ربكم كرؤية ليلة البدر ، فالمبتدأ الذى دخل عليه الذى هو بمنزلة علمت المتعدية الى مفعولين علم ربكم كرؤية

---

(١) انظر الحلبيات من ٦ــ١٠   (٢) ٢٣   (٣) ٢٦   (٤) ٢٨   (٥) ٣٣
(٦) ٥٧   (٧) ٦١   (٨) ٦٤   (٩) ٦٥ــ٦٦   (١٠) ٦٨ــ٧٢

ليلة البدر ، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه ، فيكون المعنى أنه قد شبه العلم بالقديم سبحانه فى الآخرة بما يحس حساً بيناً لارتفاع الشبه العارضة فى دار البلوى والمحنة هذه . وحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه من الكثرة بحيث لا يحتاج الى الإكثار فى الاحتجاج له لتقرره عند المبتدئين فكيف منجاوزهم[1] .

وهكذا تدفع أبا على عقيدته إلى هذا التوجيه الإعرابى ، فى هذا التأويل ، ثم يبلغ فى ذلك الاحتجاج مداه بأن يقول : وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من الكثرة . . . وأن ذلك من الأوليات المقررة عند المبتدئين .

* * *

وبجانب هذا التوجيه الإعرابى القائم على العقيدة — تعليل يعتمد على الحس النفسى ، وطبيعة الإنسان ، وما يختلج فى صدره من عواطف :

قال: فأما النظر فى نحو قوله تعالى: ولا ينظر إليهم، فقال أبو الحسن الأخفش أنه كقول الرجل إنما أنظر إليك إذا كان ينيله شيئا فليس حقيقة النظر عندى فى الرؤية ، وإن كان يجوز أن يقع عليها فى الاتساع لما كان تقليب العين نحو المبصر بدلالة قول ذى الرمه :

قيامى هل يجزى بكائى بمثـله ... مراراً وأنفاسى إليك الزوافر
وأنى متى أشرف على الجانب الذى ... به أنت من بين الجوانب ناظر

فاقتضاؤه الجزاء على ذلك يدل على أنه ليس بابصار ، وأنه علاج بمنزلة البكاء والتنفس ونحو ذلك ، واقتضى الجزاء عليه كما اقتضى عليها ، ولو كانت رؤية لم يسغ ذلك فيها ، لأن المحب لا يقتضى ممن يحبه على رؤيته له جزاء ، بل الأمر بعكس ذلك . ألا ترى أن أبا العباس أنشد :

إذا كلمتنى وكلت عيـنى ... بعينك فامنعى ما شئت منى

فان قلت . فقد اقتضى على زور طيفه الجزاء ، وهذا ما يشتهيه المحب ، ويريد ، فما تنكر أن يقتضى على الرؤية، وإن كان يحبها، فان هذا لا يستقيم ويكون بمنزلة الرؤية لأن ذلك مما يهيج من شوق المحب . ألا ترى قوله « يا عبد مالك من شوق إيراق » فقول ذى الرمة .

« وإنى متى أشرف على الجانب الذى ... به أنت من بين الجوانب ناظر

مثل قوله :

على أنى فى كل سـير أسيره ... وفى نظرى من نحو أرضك أصور

إنما هو للتلفت إلى الجهة التى هى فيها

---

(١) ٤٢ـ٤٣

وأخذ بعض المحدثين هذا فقال :

ماسرت ميلا ، ولا جاوزت مرحلة   إلا وذكرك بلوى دائيا عنــق

ويدل على ذلك قوله : أنشد عن المفضل :

وحُمّلت منها على نأيها   خيالا يوافى . ونيلا قليلا
ونظرة ذى شجن وامق   إذا ما الركائب جاوزن ميلا

فالنظرة هنا لا تكون الرؤية إنما هو التلفت ألا ترى أنه لا يستقيم .

ورؤية ذى شجن وامق   إذا ما الركائب جاوزن ميلا ؟

لأن الركائب إذا جاوزن ميلا لم ير الذى جاوزن به ما هو على هذه المسافة[1]

وهكذا يدل هذا النص على مشاركة أبى على فى هذه الدراسة الأدبية ، إلى جانب دلالته على استهدائه بالطبيعة الانسانية ، ومنهجه فى شرح الأبيات : يتفهم الجو الذى أحاط بالشاعر ، ويستعين به على التفسير والتوجيه .

. . .

ومن مظاهر ثقافته الفقهية فى الحلبيات ما ذكره من استدلال أبى يوسف بقوله تعالى :

« إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله » — على جواز الاجتهاد من النبى (صلى الله عليه وسلم)

. . .

ويتعرض أبو على فى الحلبيات لرسم الحروف ، فهو يدلل على أن الصواب فى كتابة رآه ورماه وما أشبه ذلك أن يكتب بالألف دون الياء[2] ويقول : إن الخط يجرى مجرى اللفظ لقيامه مقامه وكونه بمنزلته[3] ، وأراه بذلك يهاجم رسم المصحف وما جرى عليه الكاتبون ، ذكر حجتهم ، ثم فندها ، ودلل على ما يرى فى جدل ومنطق بذكر الاعتراضات وردها :

قال : ما كان من الواو على ثلاثة أحرف فلا اختلاف فى كتابته بالألف اسما كان أو فعلا . . . وما كان من الياء فالكتاب وكثير من غيرهم يكتبونه بالياء وإن كان فى اللفظ ألفا كالمنقلب عن الواو ، وقالوا إنما كتبناه بالياء لنفصل بذلك بين ما كان منقلبا من الواو . . . فقيل لهم : أرأيتم إن كتبتم ما كان من الياء بالياء ، وإن لم يكن فى اللفظ كذلك لتدلوا على أن الأصل فيها الياء ، هلا كتبتم ما كان بالواو أيضا بالواو لتدلوا على أن الأصل الواو .

---

(١) ٤٤ـ٤٥   (٢) ص ٧٢   (٣) ص ٧١

فان قالوا : « اتباعا الفصل فى أحد النوعين يعلم به أن الآخر على خلافه . . . »

قيل لهم : فهلا أجريتم ذلك على عكس ما فعلتموه فرددتم ذوات الواو إلى الأصل دون ذوات الياء فكتبتموها بالواو ، كما كتبتم ذوات الياء بالياء فلم يعلم فى ذلك فصل بين ، فاذا كان الأمر على هذا فالقياس أن يعتبر فى ذلك اللفظ فيكتب على ما عليه اللفظ ، ولا يعتبر الأصل المنقلب[1] عنه . . . ثم ضرب أمثلة متعددة فى تقص واستيعاب . . . وانتهى إلى أن القياس فى رمى ورأى أن يكتب بالألف دون الياء

ويحتج أبو على لما يذهب إليه فى المسائل النحوية والصرفية واللغوية والإعرابية والهجائية .

وقد سبق أن عرضت لرأيه فى رسم اليائى من الأفعال الثلاثية بالألف وتدليله على ذلك .

ونجد تدليلا على المسائل النحوية فى الاحتجاج — مثلا — لأصل (لن) لا أن[2]، وكيف أعرب اثنا عشر من بين سائر الأعداد التى بين العشرة والعشرين[3].

ومثال الاحتجاج للمسائل الصرفية ما أورد من الكلام فى وزن آمين[4] .

وشاهد ما احتج فيه للمسائل اللغوية حديثه عن تأويل أسماء كتاب الله : (ا) القرآن [5] (ب) الفرقان [6] (ج) الكتاب[7] .

كما احتج لما يراه من التوجيه الاعرابى : تعرض لإعراب قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا يضاعف لهم » ، ودلل على أنه لا يجوز أن يكون قوله : وأقرضوا الله معطوفا على الفعل المقدر فى الموصول الأول على أن يكون التقدير ان الذين صدقوا وأقرضوا الله[8] ورأى أن تجعل اعتراضا بين الصلة والموصول . ورجح ذلك واستشهد عليه[9].

وهناك ميزة تنفرد بها الحلبيات ، تلك هى التعرض للكلمات الأعجمية ، والبحث فيها من حيث ترجمتها ، ووزنها ، واشتقاقها وتصريفها .

---

(١) ٦٨ـ٧٢ (٢) ٢٦ (٣) ٢٤٧ (٤) ٨ وانظر من ص ٢٦٥ـ٢٨٣
(٥) ٢٢٧ (٦) ٢٣٩ (٧) ٢٤٢
(٨) ١٠٢ (٩) ١٠٤

أكان ذلك لأنه فى بيئة عربية خالصة — بيئة سيف الدولة بحلب ، فألقى عليه ما ألقى مما يتصل بفارسيته ؟ إذ أن الذى أتاح لهذه الفارسيات أن تظهر فى الحلبيات سؤال وجه إليه من سيف الدولة عن « الاسكرجة » وهل لها اشتقاق ؟ وهل الهمزة فيها أصل أم لا ؟ وكيف تصغيرها ؟

فأجاب أبو على السؤال .وجره الكلام على عادةالاستطراد عنده — إلى الحديث عن الكلمات الأعجمية من أسماء الأشخاص ، والبلدان والأشياء ، وبين أنواع الأسماء الأعجمية المعربة ، ما نقل منها معرفا ، وما نقل منها منكورا[1] : وتعرض لوزن كل من أرجان[2] وإيوان[3] وذكر سبب تسمية الأبلة بذلك ، وكذلك سبب تسمية القدس بأورى شليم [4] ، وتحدث عن تصغير باذنجان[5] وذكر الأترج والأسكفة .[6] والإبريق ، والآجر ، والإبريسم[7] وأرمينية[8] وأسك [9] وأرند (اسم نهر) [10] فجاء حديثه فى ذلك جامعا مقنعا بما يعد مرجعا ، لأنه استقصى حتى ليعتذر من أنه ترك الحديث عن أستاذ ، وأسوار،فنبه إلى أنه ذكرهما فى المسائل المصلحة من كتاب أبى اسحق [11] .

* * *

ولا بد للباحث فى الحلبيات — أن يتعرض بالدراسة لرسالة طويلة كتبها أبو على إلى سيف الدولة ، ذلك لأنها تلقى ضوءا على جوانب مختلفات من حياة أبى على فى حلب :

كيف كانت علاقة أبى على بابن خالويه ؟

وكيف كانت منزلة أبى على عند سيف الدولة ؟

وكيف عاش أبو على هذه الحقبة التى قضاها فى حلب ؟

والرسالة لا تجيب هذه الأسئلة فى صراحة ، ولكنها تومىء إلى الإجابة إيماء ، لنستنتج منها استنتاجا .

أما الأمر الصريح فى هذه الرسالة فهو الجدول العلمى ، الذى كان يجرى فى بلاط سيف الدولة بين العلماء فى ذلك الحين ، وما يتيح ذلك الجدل من تعليق على ما دار فى المجلس يرسل به سيف الدولة إلى هذا العالم أو ذاك ، ويرد العالم عنه عادية الهجوم ، وهكذا تتبادل الرسائل فى مختلف المسائل ، وكان من بينها رسالة بعث بها أبو على

---

(١) ٢٨٣ (٢) ٢٩٤ (٣) ٢٩٦ (٤) ٢٩٨
(٥) ٣٠٦ (٦) ٢٩٠ (٧) ٢٩٤ (٨) ٢٩٣ (٩) ٢٩٠
(١٠) ٢٩٧ (١١) ٣٠٣

إلى سيف الدولة جواباً عن كتاب ورد عليه منه ، يرد فيه على ابن خالويه[١].

وفى الرسالة عناصر ثلاثة متميزة :

أولها : بيان مكانة أبى على من علماء عصره .

ثانيها : دفاع أبى على عن نفسه برد ما نسبه إليه ابن خالويه .

ثالثها : خلوصه بعد الدفاع — إلى الهجوم على ابن خالويه بتفنيد آرائه ، وبيان وجه الخطأ فيها .

* * *

فما يشهد للعنصر الاول قول ابن خالويه : « لو بقى ابو على عمر نوح ما صلح أن يقرأ على السيرافى » . وعلق أبو على فقال : أن ابن بهزاز السيرافى يقرأ عليه الصبيان ومعلموهم » ، أفلا أصلح أن أقرأ على من يقرأ عليه الصبيان ؟ هذا ما لا خفاء به . كيف وهو (يريد ابن خالويه) قــد خلط فيما حكاه عنى ، وأنى قلت : « أن السيرافى قد قرأ على » ولم أقل هذا إنما قلت : « تعلم منى » أو « أخذ عنى » هو وغيره ، ممن ينظر اليوم فى شىء من هذا العلم ، وليس قول القائل : « تعلم منى » مثل « قرأ على » ، لانه قد يقرأ عليه من لا يتعلم منه ، وقد يتعلم منه من لا يقرأ عليه ، وتعلم ابن بهزاز منى فى أيام محمد بن السرى وبعده — لا يخفى على من كان يعرفنى ويعرفه كعلى بن عيسى الوراق ، ومحمد بن أحمد بن يونس ، ومن كان يطلب هذا الشأن من بنى الأزرق الكتاب وغيرهم ، وكذلك كثير من الفرس الذين كانوا يرونه يغشانى فى صف شونيز[٢] .

* * *

وهذا كلام يكشف على كل حال — عن علو مكانة السيرافى، فأبو على حين يدفع قولة ابن خالويه : «لو بقى عمر نوح ما صلح أن يقرأ على السيرافى » — يعترف ضمناً بمكانة السيرافى ، إذ أنه يهتم بتقرير صلاحيته للقراءة على السيرافى الذى يقرأ عليه الصبيان ومعلموهم ، ولا يهم أبا على إلا أن يرتفع بنفسه فوق طبقة الصبيان المتعلمين . .

على أن أبا على يرقى بنفسه حتى ينص على أن السيرافى أخـذ عنه أو تعلم منه ، ويستشهد على ذلك بكثير ممن كانوا يعرفونه هو والسيرافى .

(١) معجم الأدباء ٧/٢٠٧ ولم يصرح فى الحلبيات أن المردود عليه ابن خالويه وان كان ذلك غنى عن التصريح .

(٢) الحلبيات ٥ نحوش : ٣٣ ظهر

ويتعين من هذا النص كذلك دقة أبى على فى تفهم الألفاظ والتحديد الدقيق لدلالتها: فتعلم منى أو خذ عنى غير قرأ على، وكذلك قوله فيما بعد: وابن الخياط لالقاءله، غير وابن الخياط لا يعرف شيئاً.

ويقابل هذه الدقة عند أبى على — تخليط من ابن خالويه فيما يحكيه.

* * *

وأما الحديث عن العنصر الثانى: وهو دفاع أبى على عن نفسه فقد صدره أبو على بقوله

« وأما قوله يعنى خالويه — « قد أخطأ البارحة فى أكثر ما قاله » فاعتراف بما أن استغفر الله منه كان حسناً، وكذلك حكم كل من خطأ مصيباً.

والمسائل التى تناولها هذا العنصر واضحة من النصوص الآتية:

(ا) فأما قوله: أنى قلت «ما قال أحد أن القوم تقع على الجن» فما أعلمنى قلت هذا، ولكنى قلت: «أن القوم يقع على الرجال دون النساء» ثم أخذ يدلل على ما رآه[1].

(ب) وما ذكره من أنى قلت: «أن أناساً ليس جمعاً كما قال الفراء» فغلط فى الحكاية لأنى لم أقل: «أن أناساً ليس بجمع على الإطلاق الذى ذكره صاحب الرقعة، ولكنى قلت: «أنه ليس بجمع تكسير، وليس بجمع إنسان[2]. ثم دلل فى استطراد طويل

(ح) وأما ما ذكره من أنه سألنى عن الناس على قول سيبويه ما وزنه، وما الدليل على أن الأصل فيه الأناس، وأنى قلت كما يعتد(؟) خذ وكل فغلط فى الحكاية، ولم يكن جوابى عن مسئلته عن الدليل على صحة المذهب، ولكن دللت على ذلك بنحو ما قد نفذ جوابى أمس الى حضرة سيدنا. ثم ذكر الدليل[3].

(د) وما ذكره من أنى شبهت الفعل بالاسم، والكلمة على حرفين بالثلاثى فكلام ساقط يدل على أن قائله ليس يعرف من التصريف شيئاً، ومن عبارة أصحابه شيئاً يغنى به[4].

وأبو على فى المسائل الثلاث الأولى يبرىء نفسه دون أن يتهجم، يذكر الدليل فى هوادة ولين، وكان فى المسألة الرابعة عنيفاً حتى أوشك أن يكون من الشتامين، وهو فى كلتا الحالين قد بلغ من صاحبه ما يريد.

واقرأ مرة أخرى الدليل على هدوئه ولينه وبلوغه ما يريد:

---

(١) الحلبيات ٥ بحوث: ٣٣ظهر (٢) ٣٤ظهر (٣) ٣٦وجه (٤) نفس المصدر

« وأما قوله : « قد أخطأ البارحة فى أكثر ما قاله » فاعتراف بما ان استغفر الله منه كان حسناً ، وكذلك كل من خطأ مصيباً[٢] . »

ولعل قرب ابن خالويه من سيف الدولة جعل أبا على يلتزم ذلك الرد الهادىء، حتى إذا طفح منه الكيل واشتد ، قابل تخليط ابن خالويه بما يجب أن يرد عليه .

هذا وسأسوق بعد نموذجاً لمسألة من المسائل السابقة فى العنصر الثانى تكشف عن نزعة أبى على فى الرد على ابن خالويه .

* * *

وقد علق أبو على فى العنصر الثالث — وفيه يقف مهاجماً بعد أن ثبتت قدمه مدافعاً — علق أبو على على أقوال ابن خالويه الآتية : —

(ا) اختلف أهل النحو فى الناس على أربعة أوجه . وذكرها ثم علق أبو على على ما قال ابن خالويه[٣] .

(ب) وقوله اختلفوا فى الناس فقالوا : قد يكون لمعنى واحد قال الله تعالى « الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم[٤] .

(ح) وأما قوله : والإنسان واحد وقد يكون جمعاً قال الله تعالى : « والعصر إن الإنسان لفى خسر[٥] .

(د) ثم يختم أبو على الجواب بهذا التهكم الذى يبدو فى قوله :

« وليس فى الرقعه التى وصلت إلى عبد سيدنا شىء حكمه أن يتكلم عليه ، وفى آخرها حرف لم يبعد فيه، وهو قوله : « وليس يعرف أحد ما يقول فكيف ينقضه؟ ومما يصدق هذا أن رقعة من ثلاث رقاع وردت حضرة سيدنا الأمير سيف الدولة (أطال الله بقاءه) فما ذكره فيها قول الشاعر :

قالت : « ألا ليتما هذا الحمام لنا » وتعاطى تفسير الرفع، والنصب فى الحمام ، فقرأت ، ومن رفع الحمام جعله خبر ليت ، وهذا أطال الله بقاء سيدنا من العويص الذى لا يفهمه أحد، ولا يعرفه ولا ينقضه ولا يبرمه[٥] . . . »

* * *

وهكذا لا ينتهى أبو على من الكتاب حتى يترك ابن خالويه وقد بدا فى تخاذله، واعترافه باغماض أبى على لأسلوبه ، ولكن أبا على يعتز بذلك الإغماض ، ويرده

---

(١) ورقة ٣٣ (٢) الحلبيات ٥ نحوش ٣٦ (٣) المصدر السابق : ٣٧

(٤) نفس المصدر ٣٨ (٥) الحلبيات : ٥ نحوش ٣٨

إلى تمرسه بالعويص وتعمقه فى العلم ، والغوص على البعيد من أعماقه ، وهو من أجل ذلك لا يلحقه نقص ولا إبرام .

* * *

هذا عرض عام لتلك الرسالة ، وأضرب مثلين بعد ذلك أحدهما للعنصر الثانى فى هذه الرسالة والآخر للثالث منها ، إذ كنت ضربت مثلا للعنصر الأول فيها .

* * *

مثال دفعه هجوم ابن خالويه :

فأما قوله : أنى قلت: « ما قال أحد أن القوم يقع على الجن فما أعلمنى قلت هذا، ولكنى قلت : « إن القوم يقع على الرجال دون النساء بدلالة قوله تعالى: يأيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم . . . ثم قال ولا نساء من نساء ، وبدلالة قول زهير : « أقوم آل حصن أم نساء » وبدلالة أن القوم فعل من القيام، والرجال هم القوامون على النساء والصبيان كما جاء ذلك فى التنزيل ، وليس للنساء قيام على الرجال فى هذا الوجه . فقال قائل فى المجلس : ولو قيل إن قوماً يقع على النساء أيضاً بدلالة قوله : أنا أرسلنا نوحاً إلى قومه ، فقلت إن هذا لا يدل على أن قوم يقع على النساء ، لأن النساء وقع عليهن هذا الاسم لاختلاطهن بالرجال ، فأطلق عليهن ما يختص به الرجال من حيث يغلب المذكر على المؤنث فى هذا الموضوع، هذا ماذكرته مما جرى فى قوم لا أذكر غيره ، ولو قال قائل إن قوماً لا يقع على الجن لم يكن فيما أورد من القرآن دلالة على أن القوم يقع على الجن[1] ، لأنه يمكن أن يكون المعنى : أنهم قالوا لزعمائهم ومن ينوب ويقوم عن سائرهم ما تقولون أنتم أيها الإنس لمن كان منكم هذا وإن لم يكونوا مستحقين لهذا الاسم فى الحقيقة ، وهذا النحو فى اللغة غير ضيق . من ذلك قوله تعالى : « إن شجرة الزقوم طعام الأثيم كالمهل . . . » ثم قال : «ذق أنك أنت العزيز الكريم، ومعلوم أن من كانت هذه صفته لم يكن كريماً عند الله فى الحقيقة لقوله : « ويخلد فيه مهانا » ، وقوله . « ومن يهن الله فما له من مكرم » فاستحقاقه أن يسمى بالمهان ينافى أن يكون كريماً ، وإذا كان كذلك ثبت أن المعنى أنت العزيز الكريم عند نفسك ، وأنت الذى يسمى بالعزيز الكريم ولست كذلك . وكذلك قوله تعالى : « ورد الله الذين كفروا بغيظهم لم ينالوا خيراً » فسمى

---

(١) يشير إلى الآية : ياقومنا أجيبوا داعى الله .

ما كان يناله المشركون من المسلمين لو نالوه خيراً على حسب ما كان عند المشركين. وإن لم يكن فى الحقيقة كذلك . وقد قال زهرة اليمن يعنى جريرا :

أبلغ كليبا ، وأبلغ عنك شاعرها   أنى الأغر وانى زهرة اليمن

فأجابه جرير :

ألم يكن فى وسوم قد وسمت بها   من خاف موعظة يازهرة اليمن

ومن ذلك قول النابغة الجعدى أو غيره من القدماء :

إذا أصبح الديك يدعو بعض أسرته   إلى الصباح وهم قوم معازيل

فكما أجرى الأسرة والقوم على الدجاج وإن لم يكن مما يسمى فى كلامهم بقوم ولا أسرة ، كذلك يجوز أن يقع إسم قوم على الجن لدعائهم إلى الإيمان ، وإن كان اسم قوم لا يقع عليهم كما لا يقع على الدجاج إلا فى هذه المواضع المتسع فيها للتشبيه ، وإذا كان ما ذكرته فى التأويل فى قول الجن بعضهم لبعض ممكنا لما أوردته من الدليل سقط ما أتى به صاحب الرقعة من الاستدلال بالآية [1]

* * *

وهكذا قدم أبو على الدليل النقلى أولا فاستشهد بالقرآن الكريم والمروى من الشعر القديم ، ثم مزج ذلك الدليل النقلى بالدليل الصرفى ، واستعان على تفسير القرآن بالقرآن ، وأعانه على ذلك حافظة قوية الاستحضار للآى التى تناسب المقام ، ومذخور من اللغة والشعر ، وكان أمينا فى الرواية ، سالكا سبيل المناطقة فى التدليل الذى تسلك مقدماته إلى نتائجه فى سلامة ويقين ، وفى هوادة ولين .

مثال هجومه على ابن خالويه : وقوله — ابن خالويه — اختلف أهل النحو فى الناس على أربعة أوجه فقال قوم نوس ، وقال آخرون نيس بالياء ، واحتجوا بأن الكسائى قرأ قل أعوذ برب الناس بالامالة ، وقال آخرون النسى بتأخير الياء ، فقدمت اللام إلى موضع العين ، فان تعديد هذا الوجه ، وجعله وجها غير الذى تقدمه خطأ ، لأن هذا نفس الذى ذكره وليس غيره ، فلو جاز أن يعد المقلوب والمقلوب عنه وجهين فيقال أن المقلوب غير المقلوب عنه لجاز أن يعد المحذوف والمحذوف منه منه وجهين فيصير خمسة أوجه فهذا غلط فى العدد ودلالة على ضعف التميز ، وفيما قدمته من الدلالة على إن الهمزة فى أناس فاء الفعل ما يدل على أن الألف زائدة وفى كونها زائدة ما يبطل كونها منقلبة ، وإذا لم تكن منقلبة سقط هذان القولان

(١) الحلبيات • نحوش : ٣٤ .

اللذان ذكرهما فى قسمته، وفسد ما ذهب إليه من انقلاب الألف فى أناس عن الياء أو عن الواو ، وإذا سقط ذلك لم يبق إلا قول واحد ، وهو أن الكلمة فاؤها همزة وعينها نون ولامها سين والألف فيها زائدة . . .

فأما من احتج منهم بأن العين ياء لقراءة من قرأ قل أعوذ برب الناس بامالة الألف، واحتجاجه بذلك دليل على ضعف بصره بالامالة[1]. . ثم تابع الدليل على أنه قد يمال من الألفات ما هو منقلب من الواوات . .

وأبو على فى هذا النص لا يدفع فرية افتراها ابن خالويه ، وإنما يهجمه فى قول قاله ، ومذهب رآه ، متخذا العنف الذى يبدو فى تغليطه ووصفه بضعف التمييز ، وضعف بصره بالامالة ، أما المنطق فى هذا المثال ، والبرهان الذى يشبه براهين المهندسين فواضح وغنى عن التبيين .

* * *

وأود أن أشير إلى أن أبا على كان قويا برسوخ قدمه ، وغزارة علمه ، على حين كان خصمه قوى الجانب بسيف الدولة إذ كان مقربا عنده ، ومع ذلك فلم يغن ابن خالويه الركن الشديد الذى آوى إليه .

* * *

وقد أشرت إلى الخضوع الملحوظ فى تقديم هذه الرسالة من أبى على إلى سيف الدولة وربما اعتذر لأبى على أن تلك كانت عادة الناس فى التقريب إلى السلطان فى هذه الأزمان .

* * *

وبعد : فهذه هى الحلبيات ، وتلك شخصية أبى على الواضحة فيها : الواضحة بشواهده وتعقبه وأدلته وتأويله واحتجاجه وأسلوبه ولولا ما أحاط به من كيد ونكاية لانصرف إلى إنتاج أضخم وأدسم فى ظل سيف الدولة ، ويشاء الله أن يدعوه عضد الدولة فيظفر العلم منه بالإيضاح ، والتكملة ، والشيرازيات .

وللحلبيات بمصر نسختان مخطوطتان إحداهما برقم ٥ نحوش من آثار الأستاذ الشنقيطى (رحمه الله) والأخرى برقم ٢٦٦ نحو بالخزانة التيمورية نسخت من نسخة الشنقيطى ، وأم هاتين النسختين نسخة بالمدينة المنورة ، وعناية هذين الرجلين بالحلبيات أثر من آثار عنايتهما بتراث أبى على (على الجميع رحمة الله)

(١) الحلبيات : ٥ نحوش : ٣٦، ٣٧

الايضاح

يرد هذا الكتاب فى كتب التراجم حينا باسم الإيضاح فى النحو[١]، وحينا باسم العضدى[٢] ، وأورده ابن خلكان باسم الإيضاح والتكملة فى النحو[٣] . وفى الأمانة العامة للجامعة العربية : معهد إحياء المخطوطات : «الإيضاح العضدى[٤]» . والتسمية «بالعضدى» كاشفة عن الإيضاح ، لأنه ألف لعضد الدولة وقدم إليه[٥] ، ولم يورد ابن النديم فى الفهرست هذا الكتاب ، والذى أورده «كتاب شرح أبيات الإيضاح[٦]» ، ولست أدرى لم أغفله ابن النديم مع أنه يذكر الكتب التى ألفت حتى سنة ٣٧٧هـ[٧] ، وكتاب الايضاح مؤلف قطعا قبل هذا التاريخ ؛ لأنه مهدى إلى عضد الدولة الذى توفى سنة ٣٧٢[٨]هـ . ولعل السبب فى أن ابن النديم لم يذكره أنه لم يطلع عليه[٩]، فقد كان عضد الدولة محبا للاختصاص بقراءته دون كل أحد .

وقد ذكر أبو على فى صدر كتاب الايضاح أنه «جمع فى هذا الكتاب أبوابا من العربية متحريا جمعها على ما أمر به الأمير الجليل عضد الدولة ، فان وافق اجتهادى ما رسم فذاك بعض نقيبته ، وحسن تنبيهه وهدايته ، وإن قصر إدراك عبده ، عما حده ، رجوت أن يسعنى صفحه ، لعلمه بأن الخطأ بعد التحرى موضوع عن المخطى[١٠] » .

ولم يبين أبو على ما ورد به أمر عضد الدولة ، وما رسم له فى منهج هذا الكتاب، غير أن كتب التراجم والتاريخ تروى روايات متضاربة متدافعة عن موقف عضد الدولة من كتاب الإيضاح :

وأقدم هذا الكتب تحدثا — فيما أعلم — كتاب ذيل تجارب الأمم لأبى شجاع : فهو يروى ما حكى أبو طالب العبدى — من تلاميذ أبى على[١١] — أن عضد

---

(١) انظر مثلا نزهة الألباء ٢٠٩ ، بغية الوعاة ٢١٦ ، الشذرات ٣/٧٩
(٢) إنباه الرواة ٢/٣٨٧ (٣) وفيات ٣/٣٦٢ (٤) ف ٨٤٤
(٥) انظر تقديم كتاب الإيضاح : نحو ١١٢٠ (٦) انظر ٩٥
(٧) انظر ص ٥٨، ١٢٩ (٨) انظر ابن الأثير ٩/٧ (٩) ذيل تجارب الأمم ٣/٦٨
(١٠) الايضاح ١٠٠ نحو (١١) انظر انباه الرواة ٢/٣٨٦

الدولة كان ضنيناً بالإيضاح ، محباً للاختصار بقراءته دون كل أحد ، ويسوق العبدى على تقدير عضد الدولة للايضاح وضنه به فيقول : وذلك أن رجلا توصل إلى كتبه بخطه بحيلة فأمر عضد الدولة بقطع يده لنفاسة الكتاب فى نفسه ، وحلاوته فى قلبه . . . حتى سئل فى أمره فعفا عنه[١] » . ويقول ابن قاضى شهبة الأسدى : « إن أبا على لما وضع لعضد الدولة كتاب الايضاح حمله إليه واستحسنه[٢] » .

وأما الروايات الأخرى التى تدافع هذه الرواية فهى فيما يقوله صاحب نزهة الألباء : « أن أبا على عندما صنف كتاب الايضاح لعضد الدولة وأتاه به قال له عضد الدولة : « هذا الذى صنفته يصلح للصبيان[٣] » . ويزيد ياقوت فى المعجم : « أن عضد الدولة استقصره وقال له : « ما زدت على ما أعرف شيئا ، وإنما يصلح هذا للصبيان ، فمضى أبو على وصنف التكملة وجمعها إليه ، فلما وقف عليها عضد الدولة قال : « غضب الشيخ ، وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو[٤] » ، وينقل ذلك النص السيوطى فى بغيته[٥] .

والذى أراه ـ فى هذه الروايات المتضاربة ـ أن الرواة تزيدوا ، وأسندوا إلى عضد الدولة مالم يكن منه ، ولم يتحدث به .

حقيقة كان عضد الدولة أحد العلماء بالعربية[٦] وكان ذا بصر بالنحو ، يناقش أبا على فى مسائله[٧] ، وينقل عنه ابن هشام الخضراوى فى الافصاح[٨] ، ويرد ذكره فى كتب التراجم ، وتذكر آراؤه بجانب آراء النحاة الأولين :

قال فى الارتشاف وقال الأخفش ، وتبعه عضد الدولة ، واستحسن أبو القاسم بن القاسم فى مسألة « ضربى زيدا قائما » تقديره ضربه قائما[٩] .

---

(١) ذيل تجارب الأمم ٣/٦٨ (٢) طبقات النحاة واللغويين ٢٩٥ وما بعدها .
(٣) نزهة الألباء : ٢١٠ (٤) ٧/٢٣٨ (٥) انظر ٢١٦
(١) روضات الجنات : ٢٢٠ (٢) انظر نزهة الألباء : ٢١٠
(٣) بغية الوعاة : ٣٧٤
(٤) ارتشاف الضرب : ٥٠٧ مخطوطة دار الكتب ٨٢٨ نحو والنصف الثانى من طبقات النحاة لابن قاضى شهبة مخطوط بدار الكتب رقم ٢١٤٦ تاريخ ص ٣٧٧

ولكن عضد الدولة ـ على كل حال ـ كان يوقر أبا على توقير التلميذ للشيخ ، ويذكر أنه غلام أبي على فى النحو [١] ، ويقول إذا افتخر بالعلم والمعلمين : « معلمى فى النحو أبو على الفارسى [٢] » . هذه واحدة ، وثانية أن الربعى ـ تلميذ أبى على ـ يحكى بما يوحى أن عضد الدولة كان ضنينا بالايضاح ـ متفقا فى ذلك مع خير العبدى من قبل ـ وأنه لم يخرج للناس إلا باذن ممن ألف له ، قال الربعى : كان أول من سمع الإيضاح ورواه إلى الناس — بإذن ممن الف له — أنا وأبو احمد الجلاب ، رسم لنا اخذه عن ابى على ، ثم خرج إلى الناس من بعد[٣] . فكيف يتفق ألا يرتضيه أولا ثم يضن به ثانياً :

وثالثة: هذا الذى تزيده المترجمون ممثلا فيما يرويه ياقوت، ويتابعه فيه السيوطى — من أن الشيخ غضب فأتى بما لم يفهمه عضد الدولة ، ولم يفهمه هو — هذا قول بعيد عن طبيعة الصلة بين أبى على وعضد الدوله، بعيدأن يغضب أبو على من ولى نعمته[٤] الذى كان يعد أمره حكما ، وطاعته غنما ، وإن كان هناك توجيه من عضد الدولة — فما على الشيخ إلا أن يصدع بما يؤمر عن رضا وارتياح .

ثم بعيد — بعد ذلك — أن يعترف عضد الدولة بأنه لايفهم ما يقول الشيخ، وأبعد منه أن يقول عن أبى على وهو مؤلف الكتاب . أنه لم يفهمه هوكذلك .

والأمر عندى بعد ذلك — أن ما يرويه المترجمون يعبر عن نظرة الناس إلى الكتابين فى إجمال . فكتاب الإيضاح كتاب تعليمى وضع للمبتدئين، وكتاب التكملة يخالفه فى ذلك على النحو الذى سأعرضه له فى هذا الفصل بالبيان إن شاء الله .

وليس بضائر أبا على ، ولا يغض من قدر الكتاب أنه وضع للمتعلمين ، فمن قبل وضع كل من الجرمى[٥] ، وابن درستويه[٦] ، وابن السراج[٧] ، مختصرات فى النحو للمتعلمين ، لعل أبا على نظر إلى شىء من هذه الكتب الثلاثة ، فابن درستويه من أبناء جلدته فارسى فسوى ، وابن السراج أستاذ له ، وأما الجرمى فقد قدر أبو على عمله إذ يقول « قل من اشتغل بمختصر الجرمى إلا صارت له بالنحو صناعة[٨] .

---

(١) المنتظم : ١٣٨/٧

(٢) أخبار العلماء بأخبار الحكماء ط الخانجى سنة ١٣٢٦ هـ : ١٥٢

(٣) إنباه الرواة : ٢٧٥/٢ (٤) انظر مقدمة الحجة

(٥) طبقات اللغويين للزبيدى ٧٧ (٦) المصدر السابق ١٢٧

(٧) نفس المصدر ١٢٢ (٨) نزهة الألباء ١٠١

متى ألف الإيضاح :

تظهر صلة أبي على بعضد الدولة منذ أن استجلبه لبنى أخيه يؤدبهم[1] . وكان أبو على حين استجلبه الديلمى — عند ابن حمدان ، وقد تركه عائداً إلى بغداد ، ثم شيراز[2] وقد استظهرت فى فصل سابق أن أبا على رجع إلى شيراز حيث يتصل بعضد الدولة منذ ٣٤٨ هـ .

وإذن فالإيضاح مؤلف قطعاً بعد هذا التاريخ ، وفى هذه الفترة التى قضاها أبو على فى شيراز ، والتى بلغت نحوا من عشرين عاماً[3] . ولا أملك من النصوص ما يعين على تقريب هذا المدى بين هذه السنين وإن كنت أميل إلى القول بأن الكتاب مؤلف فى صدر هذه المدة ؛ إذ كان كتاباً تعليمياً للمبتدئين ، فمن المحتمل أن يكون أبو على ألفه لأبناء أخى عضد الدولة يرجعون إليه ويقرءون فيه ، ثم أن طبيعة الأشياء تقضى أن يستفيد عضد الدولة من علم الفارسى فى صدر الصلة به لا بأخرة منها ، وليس فى تقديم الكتاب ما يعين على الوصول إلى تاريخ تأليفه ، ففى نسخة من نسخه يخاطب أبو على عضد الدولة بالملك الجليل[4] ، وفى نسخة أخرى يخاطبه مع ذلك بالأمير الجليل[5] ، ولو اقتصر على الأخرى منهما لرجحت أن يكون الكتاب ألف قبل سنة ٣٥٦ هـ وهى السنة التى بدأ فيها الصراع بين بختيار وعضد الدولة ، وانتهى بتقريب الخليفة الطائع لعضد الدولة حتى عقد فى سنة ٣٦٤ هـ على ابنته[6] ، ودخل عليها سنة ٣٧٠ وخوطب فى سنة ٣٦٨ بالملك[7] .

مشتملات الإيضاح : لخص أبو على أبواب كتاب الإيضاح فى صدر التكملة حيث ذكر التغيير الذى يلحق أواخر الكلم ، وجعل قسما منه ذلك التغيير بالحركات والسكون أو الحروف ، ويحدث باختلاف العوامل ، وهذا الضرب هو الذى يسمى الإعراب ، ويكون فى الأسماء المتمكنة ، والأفعال المضارعة للأسماء ثم قال :

---

(١) طبقات الزبيدى ١٣٠ (٢) المصدر السابق (٣) ٣٤٨ — ٣٦٨

(٤) مخطوطة ١١٢٠ نحو (٥) مخطوطة ١٠٠٦ نحو (٦) النجوم الزاهرة : ٤/١٣٠

(٧) انظر تاريخ المسلمين للشيخ جرجس بن العميد : ٢٣٧ ، ٢٣٨

«وقد ذكرت ذلك بأصنافه فى الجزء الأول من الكتاب الموسوم بكتاب الإيضاح[١]»

وأنت إذا نظرت إلى أبواب كتاب الإيضاح رأيتها تصدر عن فكرة أثر العوامل، فبعد أن ذكر مقدمات تعد مدخلا للكتاب من حيث الكلام وتأليفه، وحد الإعراب، وحد البناء، وتكلم عن التثنية والجمع بعد أن ذكر هذه المقدمات أدار الكلام على المعربات وبدأ بالمرفوعات من الأسماء فذكر فى ذلك: الابتداء وخبر المبتدأ، والفاعل، والفعل، والفعل المبنى للمفعول به، والأفعال التى لا تتصرف، ونعم وبئس، والتعجب. ثم انتقل إلى المنصوبات من الأسماء فذكر العوامل الداخلة على الابتداء وخبره، وتحدث عن إن أخواتها، وظننت وأخواتها، والأسماء التى أعملت عمل الفعل «أسماء الفاعلين، والمفعولين، والصفات المشبهة بها، والمصادر التى أعملت عمل الفعل، والأسماء التى سميت بها الأفعال»، ثم تحدث عن المفعول معه، وله، والحال، والتمييز، والاستثناء بألا، وغير وسوى وحاشى، وانتقل إلى النداء والترخيم والنفى بلا، وبعد أن وفى الكلام على منصوبات الأسماء انتقل إلى الكلام عن المجرورات فتحدث عن حتى، ومذ، ومنذ، وللقسم، والأسماء المجرورة بإضافة أسماء منها إليها، والإضافة التى ليست محضه.

ثم انتقل إلى التوابع: الصفة والعطف، والبدل. وهكذا ينتهى من إعراب الأسماء «مرفوعة، ومنصوبة، ومجرورة، وتابعة.» وعنده أن الرفع أقوى من النصب[٢] وهذا أقوى من الجر ولذلك جعل الكلام فى مسائل النحو على هذا الترتيب.

ثم تحدث عما لا ينصرف، فيذكر أبوابه المختلفة، ثم يأخذ فى الحديث عن إعراب الأفعال مرفوعة، ومنصوبة، ومجزومة، ويعقد باباً للمجازاة، ويختم الكتاب بالحديث عن النون الثقيلة والخفيفة.

هذا هو الملاك العام الذى صدر عنه الشيخ أبو على فى ترتيب الإيضاح، نظر

---

(١) انظر مخطوطة ١٠٠٦ ص ٦٤ (٢) انظر الايضاح ص ١٢

إلى أثر العوامل من حيث الرفع، والنصب، والجر في الأسماء أولا، ثم من حيث الرفع، والنصب، والجزم في الأفعال ثانياً . وبين هذين يذكر التوابع[١] .

ومن أجل هذه الفكرة التي صدر عنها أبو علي تراه يتحدث عن حتى مرة في حروف الجر[٢] ومرة عند قوله «ومما ينتصب الفعل بعده ، حتى » وذلك قولك » سرت حتى أدخلها[٣]. ونراه يتحدث عن أفعل التفضيل مرة في باب التعجب، ومرة في باب الإضافة التي ليست محضة[٤] ، وهكذا ينظر أبو علي في ترتيب الإيضاح إلى أثر العوامل نفسها ، وهو بذلك يتخالف مع سيبويه الذي نظر في ترتيب كتابه إلى العوامل كما انتهى إليه أستاذنا في كتابه الموسوم بسيبويه أمام النحاة[٥] .

وقد وجدت أبا العباس المبرد في كتابه المقتضب لايخضع في ترتيبه لفكرة بعينها فهو مثلا — يورد باب التبيين والتمييز[٦] مسبوقاً بباب أما[٧] وإما وقد ومنذ[٨] ومتبوعاً بباب التثنية على استقصائها صحيحها ومعتلها[٩]، وباب الإمالة[١٠]، وباب كم ثم باب[١١] الأفعال التي تسمى أفعال المقاربة[١٢] وهأنتم أولاء ترون ألا ترابط بين هذه الأبواب، وكان ذلك منزع المبرد على وجه العموم في ترتيب سائر الكتاب. ولو وازنت بين نهج الخالفين في ترتيب كتبهم ، ونهج أبي علي الفارسي في ترتيب الإيضاح وجدت اتحاداً في الخطة ؛ فهم في جملة الأمر ينظرون إلى أحوال الإعراب كما فعل أبو علي الفارسي من قبل .

ذلك أمر الخالفين والسالفين في ترتيب كتبهم متفقين مع أبي علي أو متخالفين . ولكن ما شأن المعاصرين لأبي علي ؟

---

(١) يذكر أستاذنا عبد الحميد حسن في كتابه القواعد النحوية أن كتاب الزمخشري «المفصل» يجيء بعد كتاب سيبويه من حيث الكتب الشاملة في النحو (انظر ص ٢٥٣) ثم يعود فيقرر أن كتاب الايضاح والتكملة جاءت فيهما البحوث النحوية والصرفية في ثناياها أو في بعض فصولها (انظر ص ٢٥٤) وها نحن أولاء نرى كتاب الايضاح لأبي علي — وهو قبل الزمخشري يشتمل على هذه المسائل النحوية والصرفية اشتمالا جامعاً .

(٢) الايضاح ٨١ (٣) الايضاح ١٠٢ (٤) الايضاح ٨٥

(٥) راجع الصفحات ١٧٠-١٧٩

(٦) انظر كتاب المقتضب للمبرد المجلد الثالث من القسم الأول ٢٣ (٧) ص ١٨

(٨) ص ٢١ (٩) ص ٣٠ (١٠) ص ٣٤ (١١) ص ٤٧ (١٢) ص ٥٧

أما تلاميذ أبي على فقـــد نهجوا نهجه ، وحذوا حذوه[1] ، وأما الشيوخ فاننا نعرف من كتبهم « الجمل » للزجاجى فهل كان متفقاً مع أبي على، أو متخالفا فى ترتيب كتابه فجاء مضطربا تتداخل أبوابه بعضها فى بعض .

فبعد هذه المقدمات التى يذكرها النحاة عادة فى صدور كتبهم من أقسام الكلام والإعراب وعلاماته والتثنية والجمع نرى الزجاجى يتحدث عن بعض مرفوعات الأسماء ومنصوباتها فيذكر «باب الفاعل والمفعول به» ثم يعود فيذكر مايتبع الاسم فى إعرابه ، ثم يرجع إلى بعض منصوبات الأسماء فيتحدث عن أقسام الأفعال فى التعدى ويعقب ذلك حديثه عن طرف من مرفوعات الأسماء فى باب الابتداء والحروف التى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، والحروف التى تنصب الاسم وترفع الخبر ، ويقحم بين هذه الأبواب — بعد باب الابتداء — باب اشتغال الفعل عن المفسول بضميره ، وبعد أن يتحدث عن حروف الخفض والقسم وحروفه يعود إلى شيء من مرفوعات الأسماء ومنصوباتها : ليتحدث عنها فى : باب ما لم يسم فاعله ، واسم الفاعل والأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل ، والصفة المشبهة باسم الفاعل . وباب التعجب ، وما ، ونعم وبئس ، وحبذا ، ثم يتحدث عن إضافة المصدر ، والعدد ، ومذ ومنذ ، كما ينكص راجعاً إلى بعض المنصوبات فى الأسماء فى باب النداء، والاستغاثة، والندبة . ثم يتحدث عن الحروف التى تنصب الأفعال المستقبلة، ثم يرجع إلى الحديث عن مرفوعات الأسماء ومنصوباتها فيعقد باباً لأفعال المقاربة ، وبعد أن ينتهى منهـــا يتحدث عن جوازم الأفعال ، ويتركها عائداً إلى منصوبات الأسماء فى الاستثناء والنفى بلا والتمييز ، ثم يتحدث عن التصغير وألف القطع وألف الوصل ، والمخاطبة ، والهجاء ، وأحكام الهمز فى الخط ، والمقصور والممدود والمذكر والمؤنث والأفعال المهموزة، وهى أبحاث بعضها صرفى وبعضها هجائى — ولما انتهى منها عاد مرة أخرى إلى أسماء الفاعلين والمفعولين .. والحروف التى يرتفع مابعدها بالابتداء وتسمى حروف الرفع وهى «إنما — كأنما — ليتما . الخ» ويكون من الأبواب الباقية باب الوقف ، باب لو ولولا ، باب أقسام المفعولين وهى خمسة . . . . ، باب ماذا ، مواضع أى ، . . . . باب ما ذا ، مواضع أن المكسورة الخفيفة . . . . باب الصلات — ثم يختم الكتاب بأبواب من التصريف

---

(١) كابن جنى فى اللمع مثلا

مع العلم بأنه ألقى باب التصغير فى طريقه بعد باب الإعراب ، بينه وبين ألف القطع وألف الوصل وقبل أبواب لو ولولا، وأقسام المفعولين الخمسة . . . الخ

هذا ترتيب مضطرب مشوه متعثر كما ترى ، لا يخضع لملاك عام ، ولا يصدر عن نظرة خاصة ، وذلك فعل أبى على فى ترتيب كتاب الإيضاح على النحو الذى بينت آنفاً ، فهل كان أبو على أول من ابتكر هذا الترتيب وسنه للمعاصرين له من تلاميذه ، وللخالفين من النحاة بعده ؟ يرجح فى نفسى ذلك . وابتكار أبى على هذا الترتيب يعد تجديداً فى التبويب له دلالته على ما يمتاز أبو على به من قدرة على التنظيم . وهذا الترتيب المبتكر يبدو لنا الآن شيئاً لا خطر فيه لإلفنا له فى كتب النحاة . ولكنه من غير شك كان قدوة للمؤلفين من النحاة الذين خالفوه ، فساروا على نهجه ونظروا إليه مقتفين أثره ، وتوارثوه فى كتبهم حتى هذا الزمان :

فالزمخشرى ينظر فى ترتيب كتابه المفصل إلى أبى على فى كتابه الإيضاح : جعل الزمخشرى كتابه مقسوماً — على أربعة أقسام :

الأول فى الأسماء والثانى فى الأفعال والثالث فى الحروف والرابع فى المشترك من أحوالها [١] . وبعد أن عقد فصولا فى معنى الكلمة والكلام [٢] وما يدخله لام التعريف من الأعلام [٣] وأنواع الاسم المعرب [٤] ، تحدث عن وجوه الإعراب للاسم فذكر المرفوعات من مبتدأ وخبر [٥] . ثم تحدث عن المنصوبات [٦] ، ثم عن المجرورات [٧] ، ثم عن التوابع [٨] ثم تحدث عن أصناف الاسم المبنى [٩] ، ثم عن شبه الفعل المعبر عنه بالأسماء المتصلة بالأفعال [١٠] وبعد أن انتهى من ذلك تحدث عن قسم الأفعال فذكر أقسامها وأصنافها [١١] .

ثم أورد القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف وبين أصنافها: من حروف العطف [١٢] وحروف النفى [١٣] وحروف التنبيه [١٤] . الخ .

ثم ختم كتابه بالقسم الرابع وهو المشترك وجعل منه الإمالة [١٥] والوقف [١٦]

---

(١) انظر المفصل ص ٥ الطبعة الأولى أمين الخانجى مطبعة التقدم ١٣٢٣ هـ
(٢) ص ٦ (٣) ١١ (٤) ١٥ (٥) انظر ص ٢٣—٣٠
(٦) انظر ص ٣٠—٨٢ (٧) ٨٢—١١٠ (٨) ١١٠ (٩) ١٢٤
(١٠) ٢١٨ (١١) ٢٤٣—٢٨٣ (١٢) ٣٠٣ (١٣) ٣٠٥ (١٤) ٣٠٧
(١٥) ٣٣٥ (١٦) ٣٣٨

والقسم (١) وتخفيف الهمزة (٢) وزيادة الحروف(٣) والإبدال(٤) والاعتلال(٥) والادغام (٦) ، وقد تكفل بهذا القسم الأخير — عند أبي علي — كتاب التكملة

* * *

وقد جعل أبو علي كتابه الايضاح في أبواب قصار ، فلم يشق على القارىء المبتدىء ولم يعنف به ، وبصر المنتهى بالمهم في إجمال ، ومضى في عرضه للقواعد النحوية هادئا متريثا واضحا ، قوى العبارة ، دون التواء أو تعقيد ، يقرب بالتنظير ، ويشرح في توضيح ، ويستشهد مؤيدا القاعدة بآيات من القرآن، وأبيات من الشعر ، ويحذرك النطق بتعبيرات ويلقى إليك في يسر بالتعليل ، ويلقى إليك بقواعد جامعة ، وأحكاما شاملة ، وأسسا عامة تضم شتات التفصيلات ، ويندرج تحتها كثير من الحالات ، فلا يدع الباب إلا وأنت مقتنع به ، متفهم له ، واع لما يقول من غير عنت أو إرهاق ، ولعله بذلك كله قصد أن يجعل من الإيضاح اسما يدل دلالة قوية على مسماه .

وفيما يلي بعض أمثلة للقواعد العامة التي يبدو أنها وضعت لتقرب على المتعلمين وهي غالبا ما تتصل بالصنعة الإعرابية والأسلوبية :

لا ينتصب في خبر عسى غير أن مع صلتها(٧) . ، « المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلا من جنس المذكور بعد نعم وبئس(٨) » ، « إذا اجتمع في باب كان وأخواتها معرفة ونكرة فالذى يجعل اسم كان منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة والخبر النكرة(٩)» ، « أفعال الحواس كلها متعدية (١٠) . . » ، « لا يكون للشرط جزاءان(١١) » . « الرفع في الرتبة قبل النصب والجر ، وذلك أن الرفع يستغنى عن النصب والجر (١٢) » ، « الاستفهام لا يتقدم عليه ما كان خبره » ، ومما يتصل بالقواعد العامة تلك الأمثلة التي صدرها في كثير من كتابه : بقوله « لا يجوز » : منها ما هو متصل بالصنعة الإعرابية ، ومنها ما هو متصل بالنزعة النحوية ، فمما يتصل بالصنعة الاعرابية : « لايجوز » كانت زيدا الحمى تأخذ « إن رفعت الحمى

---

(١) ٣٤٤ (٢) ٣٤٩ (٣) ٥٧
(٤) ٣٦٠ (٥) ٣٧٤ (٦) ٣٩٣
(٧) ٣٩ (٨) ٣٠ — ٣١
(٩) ٣٤ (١٠) تقدم هذا النص (١١) ص ٢٢ (١٢) ص ١٢

بكانت لفصلك بين كان وسمها بأجنبي منها وهو زيد الذى هو مفعول مفعولها ، فان جعلت التأنيث فى كانت للقصة ورفعت الحى بالابتداء وجعلت تأخذ خبر المبتدأ جازت المسألة لأن زيدا حينئذ مفعول مقدم ولم يفصل به بين الفاعل وفعله [١] .

ولا يجوز على بزيد كان ذا مال ؛ لأن على يرتفع بالابتداء ، وبزيد فى موضع نصب بالمصدر ، وكان فى موضع خبر المبتدأ ، فيجب من أجل ذلك أن يكون فى كان ضمير يعود إلى المبتدأ . وذلك الضمير هو على فى المعنى ، وذا مال خبر كان فاستحالت المسألة من حيث لم يكن قولك ذا مال هو على . ولو قلت على بزيد كان يوم الجمعة — كان مستقيما لأن يوم الجمعة يكون خبرا عن على لأنى أقول كان على بزيد يوم الجمعة ، فيكون ظرف الزمان خبرا عن الحدث الذى هو على ولا أقول كان على ذا مال [٢] .

ولا يجوز أن تقول : « إن الذاهبة جاريته صاحبها لأنك لاتفيد بالخبر شيئا [٣] » .

ومما يتصل بالأحكام النحوية العامة قوله : لا يجوز « أعلم الله زيدا عمرا خالدا » لأن المفعول الثالث فى هذا الباب هو الثانى فى المعنى ، وعمرو لا يكون خالدا [٤] .

كذلك لا يجوز « الذى إن تكرمنى أكرمك فله درهم » لأن الشرط قد استوفى جزاءه فى الصلة فلا يكون له جزاءان » . « ولا يجوز ليت الذى يأتينى فله درهم ، ولا لعل الذى فى الدار فكرم [٥] .

وغير أبى على فى كتاب الايضاح يمر بلفظى « المبهم وغير المبهم » من الظروف من غير إيضاح ، ولكنه عندما يتعرض لذلك يتولاه بالشرح والبيان فيقول : معنى المبهم ألا تكون له نهاية معروفة ، ولا حدود محصورة كالجهات الست ، فيجوز أن يتعدى الفعل الذى لا يتعدى إلى ما كان مبهما من الظروف وما كان من الأماكن فان الفعل الذى لا يتعدى — لا يتعدى إليه ، لا تقول قمت بغداد ، ولا قعدت السوق ، ولا قمت المسجد لأن هذه الأماكن مخصوصة كزيد وعمرو ، وينفصل بعضها ببعض بصور وخلق ، فهى فى ذلك كالأناسى ولحومهم من الجثث المخصوصة ،

---

(١) ٣٦ (٢) الايضاح ٢٠ (٣) الايضاح ٣٨ـ٣٩
(٤) ص٥٥ (٥) الايضاح ٢٢

فكما لا يتعـــدى الفعل الذى لا يتعدى إلى الآناسى ، كذلك لا يتعدى إلى ما كان من الأماكن بمعناهم فى الاختصاص[1] .

وهذا التوضيح والتنظير والإسهاب فى الشرح والبيان — فى غنى عن التعليق .

ومن المهم أن أذكر أن أبا على تعرض لذلك فى المسائل المشكلة وشرحها على طريقته فى هذه المسائل من الإبهام والغموض واتخاذ سبيل المنطق فيما يأتى به من براهين[2] .

ويبدو أن أبا على التزم الوضوح فى التعبير فى كتابه الايضاح ، ولما كان المنطق بطبيعته يدعو إلى الإغماض ، قلل أبو على فى الإيضاح من المنطق إيثارا للتيسير والتوضيح .

وفى كتاب الايضاح ظاهرة تدعو إلى التسجيل ، فأبو على يمضى فيه هينا لينا حتى باب الاستثناء فيحتشد له ، ويحشر مسائل المنطق فيه ، ويسلك سبيل المناطقة فى عرض مسائله، ومرد ذلك فيما أرى أنه قد وقعت مناقشة بين عضد الدولة وأبى على الفارسى فى ناصب الاسم الواقع بعد إلا فى قول القائل خرج القوم إلا زيدا[3] ، ويجيب الشيخ أبو على ، ويعترض عضد الدولة ، ويتعذر على الشيخ المضى معه إلى الغاية ، ولا يجد بدا من الاعتذار إلى صاحبه فيقول : « هذا جواب ميدانى » لأنهما كانا يسيران معا فى ميدان شيراز ، وإذا رجعت ذكرت لك العلة .

ومن هنا يعرض أبو على هذا الباب وفى ذهنه صورة هذا الحوار ، والظروف التى أحاطت به .

استمع إلى بعض ما يقول فيه :

« ليس يخلو الاستثناء من أن يكون فى كلام موجب أو غير موجب ، والاستثناء من الكلام الموجب نصب . مثال ذلك : « جاء القوم إلا زيدا » ، و « خرج أصحابك إلا عبد الله » ، و « انطلق الناس إلا إخوتك » فانتصاب الاسم إنما هو بما تقدم فى الجملة من الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا . كما أن الاسم الذى بعد الواو فى باب المفعول معه منتصب بتوسط الواو .

فان كان الكلام المذكور فيه إلا غير موجب فانه لا يخلو من أن يكون

---

(١) ص ٥٨ (٢) انظر المسائل المشكلة : ٤٨ (٣) انظر نزهة الألباء : ٢٠٦

تاما أو غير تام ، فمثال غير التام : ما جاءنى إلا زيد » . . . وهذا لا يكون فيه إلا الرفع ، لأن الفعل مفرغ لما بعد إلا ، فالعامل فيه ما قبل إلا . .

وهكذا يمضى أبو على فى هذا الباب من كتاب الإيضاح فيستعمل القياس ، والتعليل والتنظير، والسبر والتقسيم[1]، وارجع إلى العبارة مرة أخرى والحظ قوله: « ليس يخلو الاستثناء . . . ثم التعليل لانتصاب الاسم ، ثم تنظير ذلك بانتصاب الاسم بعد واو المعية ، ولو قرأت بقية الباب لوجدت شواهد أخرى أضربت عن ذكرها إيثاراً للاختصار .

وقد رأيته كذلك يلتزم المنطق للبرهنة على القضايا النحوية فى آخر من كتاب الإيضاح وكأنه التزمه فى هذا الجزء من الكتاب حيث يكون المتعلم قد استحصف واستعد لتقبل هذه البراهين المنطقية :

قال : قياس ما جاء من قوله لكيلا تأسوا أن تكون ناصبة بنفسها بدلالة أنها لا تخلو من أن تكون هى المناسبة بنفسها أو تكون بمنزلة اللام ينتصب الفعل بعدها بإضمار أن ، فلا يجوز أن تكون فى هذه الآية بمنزلة اللام لدخول اللام عليها ، ولا يدخل حرف جر على مثله ، فإذا لم يجز ذلك ثبت انتصاب الفعل بعدها بنفسها[2] .

وفى آخر الكتاب كذلك برهن على أن الفعل بعد حتى ينتصب باضمار أن كما ينتصب بعد اللام فى قولك ما كان زيد ليفعل بنضمار أن[3] . ومما يؤكد عندى تعليل التزامه المنطق آخر الكتاب بما رأيت — أنه تعرض لقضية : الفعل المضارع ينصب بعد حتى . . . فى الصفحة العاشرة من الكتاب دون أن يعلل لها أو يسلك سبيل المناطقة فيها .

وأحياناً يسلك سبيل سيبويه فى إيراد الاعتراض ثم يتولى هو الجواب : قال : سمعت يتعدى إلى مفعولين ، ولا بد أن يكون الثانى منهما ما يسمع كقولك سمعت زيداً يقول ، ولو قلت سمعت زيداً يضرب أخاك لم يجز ، فان اقصر على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع فان قلت فقد جاء فى التنزيل : «هل يسمعونكم إذ تدعون» فاقتصر على مفعول واحد وليس مما يسمع فالقول أن المعنى هل يسمعون دعاءكم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما جاء فى الأخرى إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم .

---

(١) انظر الاقتراح (٢) الايضاح ١٠١ (٣) الايضاح ١٠٤

شواهد الإيضاح :

أولا : من القران الكريم : وأبو على يستحضر فى سرعة الآيات القرآنية التى تتصل بالمسائل النحوية التى يتحدث عنها، وقد ينفرد بشواهد من كتاب الله لم يجىء بها سيبويه فى الكتاب ، مما يجعل ذلك ميزة له ، ويكاد يلتزم الاستشهاد بهذه القرآنيات فإذا لم يجد شاهداً منها أشار إلى ذلك ، ويغلب أن يقرن الأمثلة التى يأتى بها إلى نظائرها من القرآن الكريم ، تجد ذلك واضحاً فى صفحات متقاربة تنتظم أبواباً متلاحقة من الكتاب[1] وتراه حين لم يظفر بشاهد قرآنى لاعمال المصدر المقرون بالألف واللام يقول : « ولم أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملا فى التنزيل[2] » ، أورد ذلك بعد أن ذكر نحو ما جاء من ذلك فى الشعر .

ضعيف النكاية أعـــداءه   يخال الفرار يراخى الأجل

وما يأتى من الشواهد القرآنية يذكره :

(ا) مقايساً على مثال معروف .   (ب) مناقشاً قضية يذكرها .

(حـ) مطبقاً على قاعدة يقررها.   (ء) محاجا الكوفيين فى مذهب نحوى .

(هـ) موجهاً لمسلك إعرابى .

(و) ذاكراً أوجه القراءة فى الآيات التى يستشهد بها .

وأسوق مثالا لكل نوع من هذه الأنواع يختصر الإشارة إلى جميعها فى تفصيل :

(أ) مقايساً على مثال معروف ، قال : « وقد يحذف الرواجع من هذه الجمل إلى المبتدأ الأول ، كقولهم : « المن منوان بدرهم » والتقدير « منوان منه بدرهم » لا بد من تقدير هذا فى النفس ليعود الضمير الذى فى منه إلى المبتدأ الذى هو المن[3] . ومثل ذلك قوله عز وجل : «ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور» التقدير : « أن ذلك الصبر منه أى من الصابر ، لأن ذلك ابتداء » وقوله(عزوجل) «لمن عزم الأمور» فى موضع الخبر ، ولم يرجع إلى المبتدأ الذى هو لمن صبر وغفر ذكر من اللفظ وهذا النحو كثير ، وقد جاءت هذه الجملة بأسرها محذوفة إذا كانت خبراً ، فإذا جازحذف الجملة كلها كان حذف شىء منها أسهل ؛ وذلك قوله (عزوجل):

---

(١) انظر مثلا ص ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤

(٢) ص ٤٩   (٣) المثال موجود فى الكتاب

« واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن » ، والتقدير واللائى لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت الجملة التى هى خبر المبتدأ الثانى لدلالة ما تقدم عليه ، كما يحذف المفرد لذلك فى نحو زيد منطلق وعمرو[1].

(ب) أو مناقشاً قضية ذكرها . كقوله : « أما ما يتعدى إلى مفعول واحد فقد يكون علاجاً وغير علاج ، فما كان علاجاً فنحو ضربته ، وقتلته ، وأخذته ، وكسرته . وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية نحو رأيته وشممته وذقته إلا أن سمعته يتعدى إلى مفعولين ، ولا بد أن يكون الثانى منهما ما يسمع كقولك سمعت زيداً يقول ، ولو قلت : سمعت زيداً يقول يضرب أخاك لم يجز ، فإن اقتصرت على مفعول واحد وجب أن يكون مما يسمع . فإن قلت فقد جاء فى التنزيل : « هل يسمعونكم إذ تدعون » ، فاقتصر على مفعول واحد وليس مما يسمع ، فالقول أن المعنى هل يسمعون دعاءكم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما جاء فى الأخرى : « إن تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم[3] » » .

(ج) أو مطبقاً على قاعدة يقررها .

(د) محاجا الكوفيين فى مذهب نحوى : فهم يجوزون تقدم مفعول أسماء الأفعال عليها ، أما هو فلا يجوز ذلك ، لأنها ليست كالأفعال فى القوة ، قال : « وقوله تعالى : كتاب الله عليكم » ليس على معنى عليكم كتاب الله ، ولكن كتاب مصدر دل على الفعل الناصب له لما تقدم ، وذلك أن قوله تعالى : « حرمت عليكم أمهاتكم . . . فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فانتصب كتاب الله بهذا الفعل الذى دل عليه ما تقدمه من الكلام ، وعلى ذلك قول الشاعر :

ما أن يمس الأرض إلا منكب   منه وحرف الساق طى المحمل[4]

---

(١) الايضاح ١٧ ، ١٧٠ النسخة رقم ١١٢٠ نحو

(٢) قال الامام عبد القاهر الجرجاني : العلاج ما كان من أفعال الجوارح نحو الذهاب والقيام والقعود والضرب والقتل والكسر وما أشبه ذلك مما يكون له كلفة على الجوارح وغير العلاج ما لم يكن من فعل الجوارح وكان أما فعلا من أفعال القلوب كالعلم والفهم أو خلقا فى الانسان كالكرم والظروف . (المقتصد : ورقة ١٧٥)   (٣) الايضاح : ٥٣

(٤) الايضاح : ٥١ والبيت لأبى كبير الهذلى ، والشاهد فيه نصب طى المحمل بإضمار فعل دل عليه قوله : ما إن يمس الأرض إلا منكب منه وحرف الساق ، لأن ذلك لانطواء كشحه ، =

وقد أورد أبو البركات الأنبارى ذلك الدليل بما يكاد يكون بألفاظه[١] .

(هـ) أو موجها لمسلك إعرابى . قال « إذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل لو قلت : مررت برجل ضارب أبوه زيداً أمس لم يجز ، وقد أجاز بعضهم ذلك واحتج بقوله تعالى : « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد » وقال لمن لم يجزه: إن هذه الآية لا دلالة فيها على إجازة ذلك ، لأنها حكاية الحال[٢] .

(و) أو ذا كراً أوجه القراءة فى الآيات التى يستشهد بها كتوجيه القراءتين : « وما هو على الغيب بظنين أو بضنين فى باب ظن[٣] .

* * *

ثانياً : أما شواهد الشعر فى الايضاح ، فبعضها مما أورد سيبويه فى الكتاب كبيت الأعشى .

إن من لام فى بنى حسان ألمه ، وأعصه فى الخطوب[٤]

والبيت مذكور فى الكتاب[٥] .

فليت كفافاً كان خيرك كله وشرك عنا ما ارتوى الماء مرتوى[٦]

والبيت مما أنشده على بن سليمان الأخفش .

وبعضها مما نقله عن الرواة نحو :

أعياش ! قد ذاق القيون مرارتى وأوقدت نارى فادن دونك فاصطلى[٧]

فقد نقله عن أبى زيد .

وقد يورد الشاهد الشعرى لتفسير لغوى : كالذى أورد فى تفسير : هى منى معقد الإزار قال . فسر أبو عمر الجرمى الإزار هنا بالمرأة، فكأنه يريد أن قربه منه قرب المرأة ، وأنشد :

= وضمر بطنه ، فكأنه قال : طوى طيا مثل طى المحمل ؛ وصف رجلا بالضمر فشبهه فى طى كشحه وإرهاف خلقه بحمالة السيف وهى علاقته وزعم أنه اضجع نائماً بتابطه عن الأرض ولم ينلها منه إلا منكبه وحرف ساقه . الكتاب : ١٨٠/١

(١) انظر الانصاف : المسألة ٢٧

(٢) الايضاح ص ٤٤ (٣) ص ٤٣ (٤) الايضاح ٣٩ (٥) ٤٣٩/١

(٦) المصدر السابق (٧) الايضاح ٥٠

ألا أبلغ أبا حفص رسولا فدى لك من أخ ثقة إزارى[1]

أو لإعلال صرفى : قال : « ليس فى الاسم اسم فى آخره حرف علة قبله ضمة ، وإذا أدى قياس إلى ذلك رفض فأبدلت من الضمة كسرة فصار الآخر ياء مكسوراً ما قبلها فإذا صار كذلك كان بمنزلة القاضى والداعى وذلك قولهم : حقو وأحق ، وجرو وأجر ، وقلنسوة وقلنس ، وعرقوه وعرق قال الشاعر :

ليث هزبر مدل عند خيسته بالرقمتين له أجرٍ وأعراس[2]

وهو ينسب الشواهد إلى قائلها حيناً ، ويتركها غفلا حيناً . نسب إلى النابغة[3] ، والأعشى ،[4] وامرىء القيس ، وعمر بن أبى ربيعة[5] ، والشماخ[6] ، والراعى ، وبعض هذه الشواهد يستقل هو بإنشاده[7] .

وقد رأيته يستدل بقول الرسول : « استدل بالحديث المروى : « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » على أن الجملة فى موضع نصب خبر كان[8] . » ولا يرى بأساً أن يستدل بقول أبى تمام وهو من المحدثين .

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأمانى لم يزل مهزولا[9]

والبيت لأبى تمام ، يذكر ابن خلكان أن أبا على استشهد به (وهو ممن لا يستشهد بشعرهم) لأن عضد الدولة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً[10] .

ونقل ذلك التعليل مقراً له الأستاذ الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين فى كتابه « القياس فى اللغة العربية[11] » ، وتابعه الدكتور إبراهيم أنيس فى كتابه « من أسرار اللغة[12] . »

وأرى أن هناك سبباً غير ما يذكره صاحب الوفيات ومن لف لفه : ذلك أن البيت مسوق للتطبيق على قاعدة ، لا للاستدلال به ، أو استنتاج حكم منه .

ويؤيد ما ذهبت إليه من بيت أبى تمام قول الإمام عبد القاهر : « وأما البيت الذى أنشده فطريف الشأن ، لأجل أنه من قصيدة أبى تمام التى أولها : »

يوم الفراق لقد خلقت طويلا لم تبق لى صبراً ، ولا معقولا

---

(١) الإيضاح ٥٩ (٢) الإيضاح ٩٢٨ (٣) ١٩ (٤) ٣٩ (٥) ٢٧
(٦) ٢١ (٧) انظر الايضاح ٦٢ (٨) ٣٤ (٩) المصدر السابق
(١٠) وفيات الأعيان ٣٦٢/١ (١١) ٣٥ (١٢) فصل القياس ٢١ ومابعدها

وقبله قوله :

لو جار سلطان القنوع وحكمت في الخلق ما كان القليل قليــــلا

والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت محدث في الإعراب .

جاء في العسكريات إن قلت : شتان ما بينهما فالقياس يمنعه . وبعد أن علل ذلك قال: وقد جاء في الشعر شتان ما بين اليزيدين . إلا أن الأصمعي طعن في فصاحة هذا الشاعر ، وذهب إلى أنه غير محتج بقوله : ورأيت أبا عمر قد أنشد هذا البيت على وجه القبول له والاستشهاد به ، وقد طعن الأصمعي على غير شاعر قد احتج بهم غيره كذي الرمة والكميت فيكون هذا أيضاً مثلهم[1] .

وإذاً فأبو علي — كما قال الجرجاني — لا يحتج بمحدث ، وما يستنتجه المحدثون من احتجاجه ببيت أبي تمام لا يتفق مع منزع أبي علي كما ترى . وإنما يحتج بأشعار المولدين في المعاني فقط ؛ لأن ذلك شيء مشترك فأما حديث اللفظ فللعرب ، وكان شيخنا[2] (رحمه الله) يحمله أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر، فقال هو أو بعض الحاضرين ، ومثل ذا بيت فلان تقريباً . فالحق ذلك بحاشية الكتاب ، ثم وقع في العمود فأما أن يكون دونه فبعيد . فإن قيل : إن هذا النحو لما كان مشهوراً مستغنياً عن الحجة ، وكان القصد فيه زيادة البيان بالتمثيل أورد هذا البيت فلم يمتنع. وقد يقال : وإلى هذا ذهب فلان في قوله به ، ولا يقصد بذلك الاحتجاج وإنما يراد إيضاح قصده ، وتقريب المسلك[3] . ومن عجب أن يقرر علماؤنا من أعضاء المجمع أن البيت استشهد به لأن سيف الدولة كان يعجب به وينشده كثيراً[4]. ولا علاقة لسيف الدولة بكتاب الإيضاح أولا ، ثم إن هذه الدعوى مردودة كما رأيت ثانياً .

مصطلحات الإيضاح وأمثلته :

يظهر أن بعض المصطلحات النحوية حتى عصر أبي علي لم يسم بالأسماء التي أطلقها النحاة عليه في العصور المتأخرة. فالمركب المزجي مثلا لم يستعمله، ويعبر عنه الزجاج بقوله : « باب الاسمين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر فجعلا اسما واحداً[5]»، ويدل عليه أبو علي بقوله : « الاسمان اللذان يجعلان اسماً واحداً [6] » ، واسم

---

(١) العسكريات لوحة ١٣٣

(٢) شيخ عبد القاهر هو أبو الحسن بن عبد الوارث بن أخت أبي علي الفارسي (نزهة الألباء ٢٢٦) (٣) المقتصد ورقة ٧٤ (٤) انظر مجلة المجمع ٦/١٠٠

(٥) سر النحو للزجاج ٦٦ (٦) الإيضاح ٩٩ وكذلك فعل في العسكريات لوحة ١٣٨

التفضيل يعبر عنه الزجاج بقوله : « هذا أفعل منك[1] » ، ويعبر عنه الفارسي بمثل ذلك أو قريب منه حيث قال : « ممـــا يجرى مجرى التعجب قولهم : هذا أفضل من هذا . . . . » ولا يستعمل قولهم أفعل من هذا فيما لم يستعمل منه ما أفعله وأفعل به[2] .

ومن الاصطلاحات التي تطالعنا في كتاب الإيضاح — غير ما ذكر — قوله : « الفعل الذي لا يتعدى » بدل أن يقول . الفعل اللازم[3] ، ورأيت الفارسي يعبر عن الضمير بلفظ « الذكر » والراجع حيناً[4]، وحيناً يعبر عنه بلفظه[5] .

ومن تعبيراته : « وما يتعدى إلى مفعول واحد يكون علاجاً وغير علاج[6] » والحال منتقل، وغير منتقل، ويستعمل لفظ أولى العلم بدل العاقل، والمبني إلى المفعول به بدل المبني للمجهول .

وكان أبو علي مجدداً في هذه الأمثلة التي يسوقها : حقيقة أنه ذكر زيداً ، وعمراً وبكراً ، وغير ذلك من الأمثلة التقليدية التي ظهرت في كتب النحاة واشتهرت بها . ولكن الشيء الجديد — فيما أرى — اصطناعه أمثلة تتصل بالحياة العامة في عصره، سواء أكانت هذه الحياة دينية أم سياسية أم اجتماعية أم طبيعية وهو في ذلك يكشف عن ناحية تعليمية تربوية ، إذ يشتق أمثـــلة من البيئة حوله ، وهو ما يتواصى به القائمون بمهنة التعليم ، ويرشد إليه المربون في هذه الأيام .

نجد في كتاب الايضاح : « جرى الفرس ، وغنم الجيش ، يطيب الخبر » أمثلة ثلاثة متتابعة[7] ، أرى أنه قصد إليها قصداً ، فلها دلالتها في تفسير طرف من حياة عضد الدولة وانشغاله بالحروب ، والأمثلة أشبه بسلسلة متصلة الحلقات آخذ بعضها بحجز بعض ، وكل واحدة تؤدى إلى الأخرى : فالفرس يجرى ، والجيش يغنم ، وحينئذ يطيب الخبر[8] .

---

(١) سر النحو ٩٥ (٢) الايضاح ٣٢ ـ ٣٣ (٣) الايضاح ٥٢

(٤) الايضاح ١٧، ١٩، ٢١، ٢٣ (٥) انظر مثلا من الايضاح ٢٠ـ٢٥

(٦) انظر الايضاح ٥٣، ٨ (٧) الايضاح ص ٢٥

(٨) لحظ الأقدمون تأثير البيئة في الأمثلة النحوية التي يأتى بها النحاة متأثرين بها ، قال أبو حاتم السجستاني في كتابه القراءات حيث ذكر القراء والعلماء ، كان في المدينة على الجمل (انظر مراتب اللغويين لأبي الطيب اللغوى ١٦٠) كان يلقب بالجمل ، وضع كتابا في النحو لم يكن شيئاً فذهب ، وأظن الأخفش سعيد بن مسعده وضع كتابه في النحو من كتاب الجمل ولذلك قال «الزيت رطلان بدرهم» والزيت لايذكر عندنا ، لأنه ليس بإدام أهل البصرة .

ومن الأمثلة التى تنظر إلى ناحية من النواحى العامة :

(ا) الدينية: أبو يوسف أبو حنيفة[١] (ب) المذهبية: جالس الحسن أو ابن سيرين[٢] كم ترى الحرورية رجلا،[٣] الحسن أو الحسين أفضل أو ابن الحنفية[٤] (ج) الطبيعية والاجتماعية : جاء البرد والطيالسة[٥] المال فى الكيس واللص فى الحبس[٦] .

وبجانب هذه الأمثلة — أمثلة أخرى فرضية تجيزها الصنعة النحوية : كقوله : « إذا استوفت الأفعال المتعدية مفعوليها فتعدت إلى أسمائهم تعدت بعد ذلك إلى المصادر، وأسماء الزمان، والمكان، والمفعول له، والحال : تقول : « ضربت زيداً يوم الجمعة أمام خالد تقويماً له بجرداً من ثيابه ضرباً شديداً[٧] : »

أولا تجيزها الصنعة : قال : « لما كان خبر المبتدأ إذا كان مفرداً هو المبتدأ فى المعنى أو منزلا منزلته لم يجز على بزيد كان ذا مال[٨] .

مذهب أبى على النحوى وظهوره فى الايضاح : وفى الايضاح ما يدل على نزعة أبى على البصرية، فهو لا يرى التعجب من السواد والبياض مباشرة[٩]، والكوفيون يرونه[١٠] ويجوز فى باب كان أن تقدم الخبر على الاسم[١١] ، والابتداء وصف فى الاسم المبتدأ يرفع وصفة الاسم المبتدأ أن يكون معرى من العوامل الظاهرة[١٢] ومسند إلى شىء ، والكوفيين يخالفونه فى ذلك[١٣] .

وهو أحياناً يسوق القضية الخلافية من غير احتجاج كما مر ، وكما فى القضايا الآتية : يجوز الفصل بين كم وبين مميزها فى الكلام؛ نحو كم فى الدار رجلا، ولا يجوز ذلك فى عشرين ونحوه إلا فى الشعر[١٤]، وقد أضمروا رب بعد الواو فى نحو قولهم: وقاتم الأعمق ، خاوى المخترق[١٥] .

وحيناً يسوق مسائل الخلاف محتجاً لها احتجاجاً هيناً يسيراً من غير أن يملأها بقضايا عقلية، أو أقيسة منطقية، ومن المسائل التى برهن عليها على هذا النحو: إذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل[١٦]. عليك ودونك، بله زيداً أسماء وليست بحروف[١٧] . لا يصح أن يقع الحال معرفة[١٨] لا يجوز أن يتقدم مفعول شىء

---

(١) ١٩ (٢) ٩١ (٣) ٧١ (٤) ٩٣ (٥) ٦١ (٦) ٧٩
(٧) الايضاح ٢٠ (٨) الايضاح ٣٢ — ٣٣ (٩) الايضاح ٩٥
(١٠) الانصاف ٩٥ (١١) الايضاح ٣٤ والانصاف مسألة ١٨
(١٢) الايضاح ١٢ (١٣) الانصاف مسألة ٥/٣١ والموفى فى النحو الكوفى ٣٥
(١٤) الايضاح ٧١ (١٥) الايضاح والمسألة فى الانصاف ٢٣١
(١٦) الايضاح ٤ (١٧) الايضاح ٥٠ (١٨) الايضاح ٦٣

من أسماء الأفعال — عليها[١] ، وقد نقل أبو البركات الأنبارى حجاج أبى على هنا أو يكاد[٢] .

والشيوخ الذى ينقل عنهم أبو على فى كتاب الإيضاح :

سيبويه[٣] ، وأبو بكر السراج[٤] ، وأبو الحسن الأخفش على بن سليمان[٥] ، وأبو زيد[٦] ، والجرمى[٧] ، وأبو إسحق الزجاج[٨] ، وأبو عثمان المازنى[٩] ، وهو ينتصر لسيبويه ، قال : سيبويه لا يجوز التقديم فى نحو : تفقأ زيد شحماً فلا تقول ، شحماً تفقأت ، وأجاز غيره التقديم وأنشد .

أتهجر ليلى للفراق حبيبها   وما كان نفساً بالفراق تطيب

قال أبو إسحق : الرواية وما كان نفس بالفراق تطيب ، ومن هذا الباب قوله تعالى : فإن طبن لكم عن شىء منه نفساً ، وقررت به عيناً ، والمعنى طبن به أنفساً ، وقررت به أعيناً فوقع الواحد مع الجميع[١٠] .

ورأيته يهاجم أبا العباس المبرد ، قال : « ولا يجوز أن يكون حصرت دعاء » فى قوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت صدورهم[١١] » — قال عبد القاهر الجرجانى ، وأما قوله أنه لا يجوز أن يكون حصرت دعاء فذلك قول : محمد بن يزيد وليس بسديد[١٢] .

وقال فى باب ما لا ينصرف : « ومن زعم أن القياس فى دعد كان ألا يصرف دخل عليه فى قولهم هذا صرفهم نوح ، ولوط ، وهما أعجميان ومعرفتان ، فإلزامهم الصرف لهما لخفتهما يقوى قول من صرف هنداً ودعداً فى المعرفة » .

قال الجرجانى : المقصود بقوله من زعم : أبو العباس ؛ لأنه قال فيما حكى عنه شيخنا (رحمه الله) أن الصرف فى نحو هند ودعد لضرورة الشعر ، وليس ذلك بسديد لما ذكرنا من أن الخفة تقاوم أحد السببين ، وكفى إلزاماً بما ذكره الشيخ أبو على من أنهم صرفوا نوحا ولوطا مع وجود السببين العجمة والتصريف[١٣] .

---

(١) الإيضاح ٥١   (٢) الإنصاف مسألة ٢٠
(٣) انظر مثلا ٨٠،٩٤   (٤) ص ٨٢   (٥) ٣٩، ٦١، ٩٩   (٦) ٥٠، ٩٤
(٧) ٥٩   (٨) ٦٤   (٩) ٤٥   (١٠) الايضاح ٦٤   (١١) الايضاح ٨٨
(١٢) المقتصد ورقة ١٧٨   (١٣) المقتصد ١٩٦ ظهر

ذيوع الإيضاح :

كتاب الايضاح يعد نقطة تحول فى التأليف النحوى ، وترتيب أبوابه على النمط الذى عرضته سابقاً ، ثم هو فى عبارته ونزعته التعليمية لا يجاريه إلا كتاب الجمل للزجاجى ، وإن كان الإيضاح يمتاز عن الجمل بالتبويب المنظم الذى يخضع لفكرة خاصة خلا منها كتاب الجمل ، ولهذا بعد صيته ، وسارت شهرته فى الآفاق ، ومكن له من ذلك ويسر له السبيل إليه أنه ألف لعضد الدولة، فلعل أبا على بحكم ذلك بذل غاية الجهد فى تجويده، وإيضاح مسائله وتقريب بعيده، فولع الناس به مدفوعين بهذين العاملين وكذلك كانوا: ضنّ عضد الدولة بكتاب الايضاح تقديراً له[1]: ثم سمعه الربعى فى حياة أبى على ، ورواه بإذن من عضد الدولة ، وبتتبعى كتب التراجم استطعت الاهتداء إلى الطريق التى سار فيها كتاب الايضاح آخذاً حظه من الذيوع فى العالم الاسلامى : فهذا زيد بن على أبو القاسم ابن أخت أبى على يروى الايضاح عن خاله ، ويخرج عن فارس إلى العراق ، ثم يقصد الشام ، ويستوطن حلب لاقراء النحو بها ، ويملى شرح الايضاح[2] فيها ، ويقصده هناك الشريف أبو البركات عمر بن إبراهيم الزيدى الكوفى النحوى ، ويقرأ عليه كتاب الايضاح فى شهر رجب سنة ٤٥٥ هـ ، ويروى الناس كتاب الايضاح عن الشريف أبى القاسم (كذا[3]) المدة الطويلة بالكوفة[4] ، ويأخذ ، عنه الجم الغير من الرواة والنحاة[5] .

واشترك كذلك فى إذاعة الايضاح أبو الحسين الفارسى وكان كذلك ابن أخت أبى على، أقرأ النحو فى البلاد التى طوفها : فى الرى ، وخراسان ، ونيسابور ، وغزنة ، ومكة ، وإسفراين ، وجرجان ، وممن قرأ عليه بجرجان عبد القاهر الجرجانى حتى لا يعرف له أستاذ سواه[6] .

وإذن فقد اختص أبو على، ولدى أخته بغنم قراءة الايضاح وإقرائه فى الأقطار الاسلاميه ، ، وما أعظمه براً بالرجم ، وما أعظم ما نالاه من الغنم :

قيمة الايضاح وأثره :

قال أبو شجاع : كتاب الايضاح فى النحو — مع قلة حجمه — يوفى على الكتب الكبار التى من جنسه فى قوة عبارة ، وجودة صنعة[7] .

---

(١) ذيل تجارب الأمم ٣/٦٨ (٢) انظر مختصر ابن عساكر ٦/٢٥

(٣) وأظن أن كلمة (عن) ساقطة بين كلمتى : الشريف وأبى القاسم .

(٤) إنباه الرواة ٢/١٧ (٥) إنباه الرواة ٢/٣٢٥

(٦) بغية الوعاة ٣٨ (٧) ذيل تجارب الأمم ٣/٦٨

ولا يجد ابن الأثير فى كتابه الكامل — صفة يعرف بها أبا على الفارسى إلا أنه صاحب الايضاح[١] ، وتبعه فى ذلك أبو الفداء فى تاريخه[٢] ، وابن قاضى شهبه فى طبقاته[٣] ، ونقل ذلك أحمد تيمور فى كتابه ضبط الأعلام[٤] . وقال ابن كثير : أبو على صاحب المصنفات منها الإيضاح والتكملة[٥] ، ويظهر من ذلك كله مكانة كتاب الايضاح بين مؤلفات أبى على وعند الناس قال ابن خلدون بعد أن ذكر جهدالخليل بن أحمد وسيبويه فى النشاط النحوى : « ثم وضع أبو على الفارسى ، وأبو القاسم الزجاج (كذا) كتباً مختصرة للمتعلمين يحذون فيها حذو الامام فى كتابه[٦] . ولست أشك فى أن ابن خلدون يريد كتاب الايضاح للفارسى ، والجمل الكبيرة لأبى القاسم الزجاجى ، فهما الكتابان اللذان تبدو فيهما النزعة التعليمية على النحو الذى فسرته من قبل . وقد كان كتاب الجمل للزجاجى كتاب المصريين وأهل المغرب ، وأهل الحجاز ، واليمن ، والشام ، إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جنى — وهو منقول من كلام أستاذه — والايضاح لأبى على الفارسى[٧] ويبدو أن أبا شجاع فى نصه السابق قدر الايضاح لأمرين: منهجه فى صناعته ، وأسلوبه فى عبارته، وهذا أبو الحسن على بن أحمد بن خلف النحوى ينشد بالأندلس فى كتاب الايضاح:

أضع الكرى لتحفظ « الإيضاح » وصل الغـدو لفهمه برواح
هو بغية المتعلمين ، ومن بغى حمل الكتاب يلجه بالمفتاح
لأبى على فى الكتاب إمامة شهد الرواة لها بفوز قداح
يقضى على أسراره بنوافذ من علمه بهرت قوى الأمداح
فيخـاطب المتعلمين بلفظه ويحل مشكله بومضة واح
مضت العصور ، وكل نحو ظلمة وأتى فكان النحو ضوء صباح
أوصى ذوى الإعراب أن يتذاكروا بحروفه فى الصحف والألواح
وإذا همو سمعوا النصيحة أنجحوا إن النصيحة غبها لنجاح

وتشير هذه الأبيات إلى أكثر من خصيصة فى بيان قيمة كتاب الإيضاح[٨] : فهو تعليمى يعد وسيلة لتفهم كتاب سيبويه ومفتاحا له ، ولأبى على — فى رأى — أبى الحسن على بن خلف — من الخصائص ما يتيح له تقديم هذه الوسيلة ، فهو

---

(١) الكامل ١٩/٩ (٢) ١٣١ (٣) انظر ٢٩٥ (٤) انظر ١٢٠
(٥) البداية والنهاية ٧٥٢/١١ (٦) مقدمة ابن خلدون ٥٤٧
(٧) إنباه الرواة ١٦١/٢ (٨) إنباه الرواة ٢٢٨/٢

متفهم للكتاب، عارف بأسراره، إمام فيه يخاطب المتعلمين بلفظه، ويحل مشكلاته بوميض وحيه. وقد كان النحو مشكلات وظلمات، ثم بزغ ضوء الصباح بظهور كتاب الإيضاح. ومن هنا كان جديراً أن يوصى به المشتغلين بصناعة الإعراب، ليتذاكروه كما يتذاكرون القرآن فى الصحف والألواح.

ولم أر للإيضاح نسخة مطبوعة [١]، ولا لشرحه كذلك على الرغم من أنه كان مجال نشاط كبير لكثيرمن النحاة: شرحوه، كما شرحوا أبياته، واختصروه، ونظموه، واعترضوا عليه، ورد بعض منهم اعتراض المعترضين.

وقد أورد صاحب كشف الظنون من شراح الإيضاح نحواً من خمسة وعشرين شارحا عدا من شرح أبياته، أو اختصره، أو اعترض عليه [٢].

ومن الشراح أندلسيون ومغاربة، ومنهم مصريون وعراقيون: فمن عنى به من الأندلسيين والمغاربة: ابن يسعون يوسف بن يسعى (ت فى حدود ٥٤٠ هـ)، وسمى كتابه «المصباح فى شرح ما عتم من شواهد الإيضاح» [٣]، وعلى بن أحمد بن خلف الغرناطى المعروف بابن الباذش (ت ٥٢٨هـ) [٤]، ومحمد بن حكم بن محمد بن أحمد الجذامى السرقسطى (ت ٥٣٨هـ) [٥]، ومحمد بن أحمد أبو عبد الله الزهرى المولود بمالقة (ت ٦١٧هـ) يشرح الإيضاح فى خمسة عشر مجلداً [٦]، وأبو عبد الله محمد بن يحيى الأنصارى المعروف بابن هشام الخضراوى (ت) بتونس (٦٤٦هـ) ألف حول الإيضاح كتبا ثلاثة: فى تلخيصه، وشرح شواهده، والإفصاح بفوائده: «الاقتراح فى تلخيص الإيضاح»، و «غرر الإصباح فى شرح أبيات الإيضاح»، و «الافصاح بفوائد الإيضاح [٧]»، ولأبى العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج (ت ٦٤٧ هـ) شرح للإيضاح كذلك.

وهكذا نرى عناية المغاربة بالإيضاح، وربما كان من أسباب هذه العناية أنهم عدوا الإيضاح مفتاح الكتاب، وقد كانوا بتدارسه جد معنيين [٨].

ومن المصريين الذين عنوا بالإيضاح أبو محمد عبد الله بن برى المصرى

---

(١) ذكر بروكلمان أنه مطبوع بحيدرآباد (انظر المجلد الأول ١١٣، ١١٤ والملحق ١٧٥، ١٧٦).

(٢) كشف الظنون ١/١٧٧-١٧٨ (٣) انظر بغية الوعاة ٤٢٠ وإقليد الخزانة ٢٤

(٤) بغية الوعاة ٣٢٧ (٥) بغية الوعاة ٣٨

(٦) بغية الوعاة ١١ (٧) بغية الوعاة ١١٥

(٨) انظر سيبويه إمام النحاة لأستاذنا ١٨٧

(ت ٥٨٢هـ) شرح شواهده ، ومن العراقيين : الحسن بن أحمد بن عبد الله أبو على المقرىء الفقيه الحنبلي البغدادى المعروف بابن البنا (٤٧١هـ)[١] وأبو القاسم الدقاق[٢] وأبو طالب العبدى (٤٠٦ هـ)[٣] وعلى بن عيسى الربعى (٤٢٠ هـ) وأبو القاسم العصبانى (٤٤٠ هـ) صنف حواشى الايضاح[٤] وهبة الله بن الشجرى (٥٤٢ هـ) وابن الدهان (٥٦٩ هـ) شرحه فى ثلاثة وأربعين مجلداً[٥] وأبو اليمن الكندى (٦١٣هـ) وأبو البقاء العكبرى (٦١٦هـ) والمظفرى، وابن الخباز، وأحمد بن الحسين (٦٣٧ هـ)[٦] ، كما شرح شواهد الإيضاح ابن السيرافى (٣٨٥)[٧] .

وأنوه هنا بما كان للامام عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ)[٨] من عناية فائقة بهذا الكتاب فقد كتب أولا شرحا مبسوطاً فى نحو الثلاثين مجلداً وسماه المغنى، ثم لخصه فى مجلد ، وسماه المقتصد ، وله مختصر الايضاح المسمى بالإيجاز »[٩] .

وفى الخزانة التيمورية النصف الأول من المقتصد مخطوط برقم ٣٨٤

وبعد : فحتى متى ظل الناس يشتغلون بكتاب الإيضاح ؟

من أسماء النحاة الذين عنوا بكتاب الإيضاح ، ومن تاريخ وفياتهم ، أستطيع أن أجيب هذا السؤال : بدأت العناية بالإيضاح فى القرن الرابع الهجرى كما رأينا قبل ، واطردت هذه العناية فى القرن الخامس ، فكان هناك نحو خمسة شروح[١٠] ، وكذلك كانت الحال فى القرن السادس ، حتى إذا كان القرن السابع رأيت النحاة يعنون بنحو أبى على عناية فائقة : فأحمد بن تميم اللبلى المتوفى مطلع هذا القرن (٦١٥ هـ) يكتب مسائل أبى على بخطه[١١] ونرى القفطى يقول : « وقد سألت عالمين بهذا الشأن عن كتاب العبدى ، وكتاب الجرجانى فى شرح الإيضاح ، فسكتا ملياً ، وقال أحدهما: « قد سمى الجرجانى المقتصد وهو كما سماه ، فان فوائده مختصرة » ، وقال الآخر : « أحسن العبدى فى الكلام على العوامل ، وقصر فيها الجرجانى ، وأحسنا فى التصريف، وكلام الجرجانى أبلغ وأوسط »[١٢] . وبدهى أن المسئولين كانا معاصرين القفطى،

---

(١) روضات الجنات : ٢١٢ (٢) المصدر السابق : ٢٢١
(٣) إنباه الرواة : ٣٨٧/٢ (٤) نزهة الألباء : ٢٣١
(٥) كشف الظنون : ١٧٧/١ (٦) بغية الوعاة : ١٣١ (٧) بغية الوعاة : ٣٨٥
(٨) إنباه الرواة : ١٨٩/٢ (٩) كشف الظنون : ٢١١/١
(١٠) انظر كشف الظنون : ١٧٧/١ـ١٧٨
(١١) انظر العسكريات لوحة : ١١٩
(١٢) إنباه الرواه : ٣٨٧/٢

وإذ كان القفطى توفى سنة ٦٤٦ هـ[1]، فمعنى هذا أن الإيضاح وشروحه، ظل شغل الناس فى هذا الزمان.

ثم تتابع بعد ذلك مظاهر العناية بالايضاح — فى القرن السابع — على النظم الآتى:

رقم	اسم النحوى	سنة الوفاة	ملاحظات
١	أبو البقاء العكبرى	٦١٦ هـ	شرح الإيضاح كما يشرح المفصل للزمخشرى[2]
٢	أبو عبدالله محمد بن أحمد الزهرى	٦١٧ هـ	شرح الإيضاح
٣	أبو العباس أحمد بن عبد المؤمن	٦١٩ هـ	شرح الإيضاح
٤	يوسف بن معزوز القيسى	٦٢٥ هـ	شرح الإيضاح ورد على الزمخشرى فى مفصله[3]
٥	أبو العباس أحمد بن على بن معقل الحمصى	٦٤٤ هـ	نظم الإيضاح والتكملة[4]
٦	ابن هشام الخضراوى	٦٤٦ هـ	شرح الإيضاح
٧	ابن الحاجب	٦٤٦ هـ	شرح الإيضاح وشرح أيضاً المفصل للزمخشرى[5]
٨	أحمد بن محمد الأشبيلى المعروف بابن الحاج	٦٥٦ هـ	شرح الإيضاح
٩	أبو بكر بن يحيى المالقى	٦٥٧ هـ	شرح الإيضاح
١٠	ابن عصفور	٦٦٩ هـ	شرح الإيضاح[6]
١١	ابن الضايع على بن محمد الكنانى	٦٨٠ هـ	رد اعتراضات ابن الطراوة على الإيضاح
١٢	عبد الله بن أحمد بن أبى الربيع الأموى	٦٨٨ هـ	شرح الإيضاح
١٣	أبو الطيب محمد بن إبراهيم البستى	٦٩٥ هـ	قرأ شرح الإيضاح على أبى الربيع الأموى

(١) انظر شذرات الذهب: ٥/٢٣٦

(٢) انظر كشف الظنون: ٢/٤٨٨ (٣) بغية الوعاة: ٤٢٤

(٤) كشف الظنون: ١/١٧٨ (٥) كشف الظنون: ٢/٤٨٨

(٦) انظر خزانة الأدب: ٣/٤٠، ٤٤١/٤، ٢١١، ٢٢٥

ومن هذا الجدول أستطيع أو أستنتج :

أولا : أن الناس ظلوا يشتغلون بكتاب الإيضاح حتى نهاية القرن السابع الهجرى .

ثانياً : أنهم ضموا إلى عنايتهم بكتاب الإيضاح — عنايتهم بمفصل الزمخشرى [1] .

ثالثاً : يبدو أن ظهور ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) واشتغال الناس بألفيته ونحوه صرف الناس عن إيضاح الفارسى [2] فبدأت العناية بكتب ابن مالك حيث انتهى انصراف الناس عن الإيضاح ، فآخر من شرح الإيضاح ابن أبى الربيع الأموى (ت ٦٨٨ هـ) ، وقرأه عليه أبو الطيب البستى (ت ٦٩٥ هـ) ثم لا نجد بعد هذا التاريخ فى كتب التراجم من يعنى بالايضاح على حين تتوالى العناية بكتب ابن مالك حتى هذا الزمان

هذا وقد استعان البغدادى فى خزانته بالإيضاح فى مواضع كثيرة تربو على استعانته بأى كتاب آخر من كتب أبى على [3] .

نسخ الإيضاح وأماكنها : جاء فى الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، ذكر صاحب الرياض أنه رأى نسخة من الإيضاح فى الخزانة الوقفية بقسطنطينية قرئت على ابن الجواليق (ت ٥٢٨ هـ) ونسخة أخرى كتابتها سنة ٦٢٠ هـ وفيها أيضا شرح الشيخ عبد القادر الجرجانى عليه ، وذكر صاحب الذريعة أن الإيضاح بمكتبة ولى الدين أفندى ، ومكتبة عاطف كما يظهر من فهارسها [4] .

وورد فى تذكرة النوادر أن للإيضاح :

(١) عدة نسخ فى خزائن الآستانة أقدمها كتابة نسخة مسجد بايزيد كتبت سنة ٥٠٥ هـ .

(٢) ونسخة أخرى فى خزانة أيا صوفية تحت رقم ٤٤٥١ .

(٣) ونسختين منه فى الخزانة المصرية [5] .

(٤) ونسخة منه فى مكتبة إسكوريال تحت رقم ٤٢ كتبت سنة ٦٠٥ .

---

(١) كما عنوا بالجمل للزجاجى .

(٢) ولكنهم لم يصرفهم عن المفصل للزمخشرى لصاحب كشف الظنون يذكر أن آخر شرح للمفصل كتبه التبانى جلال الدين رسولا ٩٧٣ هـ

(٣) انظر إقليد الخزانة ٢٣ ، ٢٤ لعبد العزيز الميمنى الرجكوتى ط لاهور سنة ١٩٢٧

(٤) الذريعة ٢ /٤٩٢ (٥) انظر الفهرست الجديد لدار الكتب ٢ /٨١

(٥) ونسخة أخرى فى المكتبة المذكورة تحت رقم ١٩٤ .
(٦) نسخة أخرى فى خزانة بانكى بور تحت رقم ١٥٢٢ كتبت سنة ٥٩٩ [١].
وقد أورد بروكلمان الأماكن التى بها كتاب الإيضاح ، وأنها : مكتبة عاطف بالقسطنطينية رقم ٢٤٤٤ ، ومكتبة الفيظية رقم ١٩٠٩ ومكتبة شاه زاده رقم ٣٢٣ ومكتبة السليمانية رقم ٩٢٩ وبايزيد ٢٩٠٣ وراغب ١٣٢٩ وسليم أغا ١٠٨٣ [٢] .
وقد ذكر العلامة أحمد تيمور فى حديثه عن نوادر المخطوطات [٣]. أن الإيضاح منه نسخة بالأسكوريال، وفيها أيضاً شرح شواهده للقيسى ، وفى السلطانية بالقاهرة شرحه لابن برى ، وفى الفاتح بالآستانة شرح الإيضاح للعكبرى، وفى السلطانية بالقاهرة جزءان منه ناقصان، وفى بشير أغا بالآستانة شرحه لأبى طالب ، وفى الكوبريلية شرحه لعبد القاهر الجرجانى ولعله الصغير المسمى بالمقتصد ، ثم قال : « وفى خزانتنا النصف الأول منه . » وهو المخطوط برقم ٣٨٤ نحو .
هذا وقد عنى معهد إحياء المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة العربية بالإيضاح وشروحه فصورت على أفلام نسخاً من مكتبة أحمد الثالث، وكوبريلى ، والاسكوريال إلى جانب ما صورته دار الكتب [٤] .

التكملة :

فإذا ما انتهيت إلى التكملة وجدت أبا على يقول فى تقديمها :
« الحمد لله رب العالمين الذى جعل حمده فاتحة كتابه ، وخاتمة دعوى أوليائه فى جنته ، فقال تعالى : « وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين » وصلى الله على محمد خاتم النبيين ، وعلى أنبيائه ، والمرسلين، وعباده الصالحين، وإياه نسأل ، وإليه نرغب فى إيزاع الشكر ، وإلهام الحمد على ما منح الأنام ، وشمل الخاص والعام من النعمة بالملك العادل « عضد الدولة » (أطال الله بقاءه ، وأسبغ عليه نعماءه) كما أفاض فى البلاد عدله ، وأوسع العباد فضله ، وبث فيهم عرفه وطوله [٥] .

(١) تذكرة النوادر ١٣٧ علم النحو مطبعة دائرة المعارف العثمانية ١٣٥٠ هـ
(٢) انظر بروكلمان المجلد الأول ١١٣ـ١١٤ والملحق ١٧٥،١٧٦
(٣) الهلال سنة ٦١/٢٨
(٤) تجد تعريفاً بهذه الأفلام فى فهرس المخطوطات المصورة ٣٧٩ وما بعدها .
(٥) ص ٦٤ نحو ١٠٠٦ .

وها نحن أولاء نلحظ أن التقديم خلاما اشتمل عليه تقديم الإيضاح من ورود إسم عضد الدولة ، ورسمه بما رسم [١] ، ونلحظ كذلك تعبيرات صرفية لعلها تشير إلى موضوع الكتاب وأبوابه ، والحظ معى استعمال المصدر من أوزع ، وألهم ، ثم الحظ معى هذا القياس الذى يشير إلى ما التزمه أبو على فى التكملة من مسائل المنطق : فهو يدعو أن يطيل الله بقاءه ، ويسبغ عليه نعماءه مقايسا ذلك بما أفاض فى البلاد من عدله ، وأسبغ على العباد من فضله ، ثم أراه يلمح بقوله : وإيزاع الشكر إلى آية : « رب أوزعنى أن أشكر نعمتك » .

ويجعل أبو على موضوع التكملة الأبواب التى تشمل التغيير الذى يلحق أواخر الكلم من غير أن يختلف العامل ، وهذا التغيير يكون بتحريك ساكن ، أو إسكان متحرك ، أو إبدال حرف من حرف ، أو زيادة حرف أو نقصان حرف [٢] ... ويقرر أن هذا التغيير ليس باعراب لأنه غير حادث عن اختلاف العوامل . كما يجعل موضوعها كذلك فى التغيير الذى يلحق أنفس الكلم وذواتها ، وذلك نحو التثنية والجمع الذى على حدها ، والنسب ، وإضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم ، وتخفيف الهمزة ، والمقصور والممدود . والعدد ، والتأنيث ، والتذكير ، وجمع التكسير ، والتصغير ، والإمالة ، والمصادر ، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين ، وغيرها ، والتصريف ، والإدغام . ثم وعد أن سيذكر ذلك بابا بابا ، وقد وفى بما وعد أيما وفاء .

وهكذا ينتظم الإيضاح أبواب النحو جملة ، كما ينتظم التكملة أبواب الصرف جملة كذلك . ويخطىء العاملى صاحب أعيان الشيعة فى استنتاجه حيث قال : « من مؤلفات أبى على التكملة فى التصريف ، هكذا فى بغية الوعاة ، ومقتضى ما ذكر فى سبب تأليفه أنه تكملة للإيضاح فهو فى النحو وصرح فى الرياض بأنه فى النحو [٣]

وفرق كبير بين عبارة الشيخ هنا فى التكملة ، وعبارته هناك فى الإيضاح .

ويمكن بالنظر إلى كتاب التكملة أن يتبين لنا أسباب صعوبة عبارة هذا الكتاب .

---

(١) الإيضاح نحو ١٠٠٦ : ١ (٢) ص ٦٤
(٣) أعيان الشيعة ٢١/٣١

فأول الأسباب أن طبيعة موضوعات الصرف أصعب فى تفهمها من أبواب النحو ، وثانيها أن أبا على التزم هنا الغموض لجاء ذلك ضغثاً على إبالة .

اقرأ مثلا : « باب دخول التاء للفرق على اسمين غير وصفين فى التأنيث الحقيق الذى لأنثاه مذكر[1] .

أو : باب ما جاء على أربعة أحرف ملحقاً أو على وزن الملحق من الثلاثة بالأربعة فكسر تكسير ما كان على أربعة أحرف[2] .

وثالثاً : أنه تقيد بأسباب المنطق ، وقد تجلى ذلك فى أول ماذكر من التكملة إذ يقول : « النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب . . . »

وقد ترددت الاصطلاحات المنطقية فى كتابه التكملة « الاطراد ، والاستمرار والقياس[3]، وباب الأسماء المفردة الواقعة على الأجناس التى تخص آحادها منها بإلحاق الهاء بها[4].

ثم رابعاً : أنه يكثر من التفريع والتقسيم والاستطراد ، اقرأ : باب الوقف على الاسم المعتل[5] تره يقول فيه : الاسم المعتل لا يخلو من أن يكون منوناً أو غير منون ، فالمنون . . كذا وكذا . . ثم ذكر حكم الوقف عليه ، ومذاهب العرب فيه ، والرأى الذى يرتضيه . وأما غير المنون . فكذا وكذا . . ثم ذكر حكم الوقف عليه ، ومذاهب العرب فيه .

ثم ذكر ما يقال فى النداء واحتج[6] له وتحدث عن لهجة ناس من العرب يبدلون من الياء فى سعدى الجيم فيقولون سعدج واستشهد لها .

ثم انتقل إلى الوقف على الفعل المعتل ، وذكر حكم المرفوع ، وعلل له من أن الباب معقود للوقف على الاسم لا الفعل . ثم انتقل إلى المجزوم ، وتحدث عن الوقف فى نحو فه وشه ، ثم تحدث عن الوقف فى الفواصل والقوافى[7]. ويكاد هذا التقسيم والتفريع يطالعك فى صدور أبواب متقاربة . .

هذا عرض سريع لاستطراداته[8] وتفريعاته ، وتقسيمه ، وذلك كان سبباً فى أن نظر إليه النحاة بما نظروا وحكموا عليه بالتصعيب والغموض

---

(١) ١٢٠ (٢) ١٥٣ (٣) ٨٣
(٤) ١٣٧ (٥) ٧٠ (٦) ٧١ (٧) ص ٧١
(٨) من أمثلة استطراداته : باب من الأسماء مالا يعلم قصره ولا مده (٩٣) وهو باب لغوى لاصرفى ولعله اختصر فيه كتابة المقصور والممدود الذى ذكره ياقوت .

وشيء آخر هو: خامساً أنه يكثر من الجدل، ويعنى بالبرهنة على مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فى براهين منطقة عقلية ، ذكر مثلا وزن أشياء وبرهن على رأيه فيها ، وذكر(١) أن أمثلة الافعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ، وهذه برهنته على رأيه فاستمع إليها ، قال :

« لو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سـنن فى القياس ، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلفت المصادر اختلاف سائر الأجناس دل ذلك على أن الأفعال مشتقة منها، وأنها غير مشتقة من الأفعال(٢)

وأيضا ، فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما فى الأفعال من الحدث والزمن وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين، والمفعولين على الحديث ، وذات الفاعل، والمفعول به ، وكذلك سائر المشتقات . فلما لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال(٣) .

فأما اعتلالها باعتلال الأفعال فلا يدل على أنها مشتقة منها ، كما أن اعتلال بعض أمثلة الفعل لبعض لا يدل على أن بعض الأفعال مشتق من بعض(٤).

وأنت إذ تقرأ هذا الكلام تحس كأنك أمام برهان على نظرية من نظريات الهندسة، ولا بد أن تقرأه على مهل وتمعن لتدرك ما فيها من مقدمات وأدلة وحجاج

وقد رأينا خلو كتاب الإيضاح من هذه المحاجّة المنطقية الدقيقة ، اللهم إلا ما ورد فى أخرة هـذا الكتاب ، وكأنه أراد بذلك أن يمهد لتمرس المتعلم بهذه البراهين ، ليتقبلها مبثوثة فى التكملة هنا وهناك . .

وسادساً ، أنه يستغل مسائل العروض فى التكملة ، فيقول مثلا فى باب الابتداء بالكلم التى يلفظ بها ، كل حرف من أول كلمة يبتدأ بها من اسم، أو فعل، أو حرف فهو متحرك ، ولا يبدأ بحرف ساكن فى اللغة العربية ، والدليل على أنهم لا يبتدئون بالساكن أنهم لم يخففوا الهمزة إذ كانت فى أول كلمة يبتدأ بها نحو : « أأن رأت رجلا أعشى أضرَّ به ... » لأن فى تخفيفها تضعيفاً للصوت ، وتقريباً من الساكن فكما لم يبتدئوا بالساكن لم يبتدئوا بما قرب منه. وأمر آخر يدل على رفضهم الابتداء بالساكن، وهو أنهم لم يخرموا متفاعلن كما خرموا فعولن ونحوه ، لأن متفاعلن يسكن ثانيه

(١) ١٠٦
(٢) انظر الانصاف ١٤٦ فقد كادت ألفاظ الفارسى تظهر فى تدليل الأنبارى
(٣) انظر الانصاف ١٤٧ فقد أورد قريباً من هذا الكلام بحروفه (٤) ١٦٢

فلو خرم لأدى ذلك إلى لزوم الابتداء بالساكن ، وإذا رفضوا ما يؤدى إليه فإن يرفضوه نفسه أولى[1] .

أرأيت هذه التعليلات المنطقية ؟ ثم ما دخل العروض فى المسألة ؟ وهل كان العربى الأول يعرف الخرم ومتفاعلن وفعول حتى يستدل به الفارسى فى هذه القضية التى تعرض للبرهان عليها ؟

وكل هذه التعليلات بما فيها من المنطق والتفلسف والتعمل أيضاً — جعل الناس يستصعبون التكملة ، كما أبعد التكملة أن تكون للمتعلمين المبتدئين ، وهى على هذه الصورة يشق على كثير من المنتهين .

وكما بدت نزعة الفارسى وبصريته فى هـــذه المسائل النحوية ، كذلك بدت فى طريقة التدليل عليها على هذا النحو من الحجاج .

وبدت نزعته البصرية كذلك من أنه لا يأخذ بالشاذ ولا يقيس عليه : أورد قول الفراء : « كان النحويون يقولون امرأة ، فإذا أدخلوا الألف واللام قالوا المرأة ، وهو وجهة الكلام . قال : وقد سمعتها بالألف واللام الامرأة » . ثم عقب عليه بقوله : « ولعل الذى سمعها منه لم يكن فصيحا ، لأن قول الأكثر على خلافه[2] .

كذلك بدت هذه النزعة مع الخليل — ومن الغريب أن يكون ذلك — قال : « زعم الخليل أن ناسا من بكر بن وائل يقولون : ردن ومرن[3] إذا أخبروا وأرادوا : رددن ومررن ، وهذا لا ينبغى أن يؤخذ به بشذوذه عن الاستعمال والقياس .

وأما الشذوذ عن الاستعمال فلقلة المستعملين له .

وأما الشذوذ عن القياس؛ فلأنه إذا اجتمع أهل الحجاز على إظهار أردد، ونحوه مع تعاقب الحركات التى ذكرنا عليها فأن لا يدغم نحو رددن التى لا تصل إليه الحركة البتة لاتصاله بالضمير أولى[4] .

وما كان ينبغى أن يهجم الخليل بما هجم ، وينسب قوله إلى الزعم ، فالخليل يروى ما يسمع ، ولعلهما متفقان على شذوذ مثل هذا الإدغام .

(١) ٦٧ (٢) التكملة ١٢١

(٣) لم أجد شيئاً من ذلك فى الكتاب ، وهو المصدر الذى أرجح أن الفارسى رجع إليه واستمد منه مانسب إلى الخليل . (٤) التكملة ٦٦

وأود ـ قبل أن أختم هذا الفصل ـ أن أعقد دراسة مقارنة بين الزجاج فى « سر النحو » والفارسى فى « الإيضاح » ومدى صلة كل منهما بسيبويه فى الكتاب .

فالزجاج فى سر النحو لم يفترق كثيرا عن سيبويه فى الكتاب ، فقد أورد سيبويه ما ينصرف وما لا ينصرف فى اثنين وثلاثين بابا وكذلك فعل الزجاج فى موالاة بين هذه الأبواب تشبه إلى حد كبير الموالاة التى اصطنعها سيبويه .

تتوالى مثلا الأبواب الآتية فى سر النحو :

ذكر الأسماء المبهمه[1] ، والظروف المبهمة[2] ، والانصراف فى أسماء الأحيان وغير الانصراف[3] والألقاب [4] وهى كذلك فى هذه الموالاة فى الكتاب[5] .

أما أبو على فقد تحدث حديثا موجزا عما لا ينصرف فى الأبواب تشبهها الأبواب التى لا تعرض على طلاب المدارس الآن ، فهل كان أبو على أول من رتب هذا الترتيب ميسرا بذلك على المتعلمين فى إيجاز واستيعاب معا ؟

إنه يتحدث فى باب مالا ينصرف عن : ما كان على وزن الفعل ، والصفة التى لا تنصرف ، والتأنيث ، وما كان فى آخره ألف ونون مضارعتان لألفى التأنيث والتعريف ، والعدد ، والجمع الذى لا ينصرف ، والأسماء الأعجمية ، والاسمين يجعلان اسما واحدا .

وهو بهذا التقعيد والاختصار الذى لا يخل يمتاز عن الزجاج الذى جرى على سنن سيبويه فى الكتاب من حيث ترتيب الأبواب والاطالة ، ونقل الأمثله الفرضية كأن يقول :

إذا سميت رجلا بالألف واللام من قولك الغلام [6] .

إذا سميت رجلا باما [7] ، وأما ، والا ، وأما ، والا [8] .

وقد عرضت قبل المميزات العامة لكتاب الايضاح ، وأود هنا فى هذه الدراسة المقارنه أن أبين السمات المميزة للزجاج فى كتابه سر النحو والتى ينفرد بها عمن عداه

فأول مايلحظ من هذه السمات أن الزجاج أثرى ، وتتجلى هذه السمة فى مظهرين .

ا ــ الاستناد على رسم المصحف فى التعليل .

ب ــ التنبيه على أن القراءة سنة .

فمثال المظهر الأول «قوله» تترى فيه لغتان بعض العرب لاينونها ، وبعضهم ينونها . من لم ينون جعل ألفها للتأنيث ، ومن نونها جعل ألفها تلحق الثلاثة بالأربعة وجائز إذا نونت ألف النصب كأنه قال : تتربعنى وتر أى أرسلناهم متواترين ، وترا

(١) ٤٨ (٢) ٥٤ (٣) ٦٣ (٤) ٦٥
(٥) ٢/٤٢،٤٤،٤٨،٤٩ على التوالى (٦) ورقة ٨٠ (٧) ٨٦ (٨) ٨٧

وترا وترا ، والقولان الأولان قول النحوين وبهما نقول إلا أن هذا القول الثالث يوجبه مذهب من القياس ويدفعه كونها فى المصحف بالياء ، لأن ألف النصب لا تكون ياء ، وإنما تكتب ألف التأنيث ياء لأنها إذا ثنيت أبدل من الألف ياء فقيل حبليان[1].

وهكذا يجعل رسم المصحف دافعاً لما أوجبه القياس .

ومثال المظهر الآخر : قوله : « يجوز فى حيث الفتح تقول : حيث زيد قائم ، فأما فى القراءة فلا يقرأ « سنستدرجهم من حيث لا يعلمون » ، وإن كانت جائزة فى العربية ، لأن القراءة سنة متبعة فمخالفتها بما يجوز فى الاعراب بدعة[2] . وهذا هو مذهبه الذى أشرت اليه وعللته عند الكلام على طريقته فى الاحتجاج من كتابه المعانى .

وثانى السمات التى تبدو عند الزجاج : الاشتقاق ، وقد بينت قبل ولع الزجاج به ومذهبه فيه[3] وهنا أشير إلى مثال يدل على هذه السمعة عنده .

قال : قال جميع البصريين فى اسم موسى وعيسى أنهما أعجميان ، وهما معرفة تقول جاءنى موسى ، وموسى آخر ، وجاءنى عيسى ، وعيسى آخر . فإن أردت موسى الحديد فهى مؤنثة ، وهى تنصرف فى النكرة تقول هذه موسى حادة ، وتقديرها مفعل تصلح أن تكون من شيئين يرجعان إلى شىء واحد ، تصلح أن تكون من أسوت إذا أصلحت فكان أصلها مؤسس إلا أن الهمزة إذا سكنت وقبلها ضمة وخففت أبدلت واواً فألزمت هذه اللفظة تخفيف الهمزة

وقد قيل إنها من أوسيت أى حلقت ، وذلك من هذا لأن معناه كله الإصلاح[4].

وهكذا ينتهز الزجاج الفجوة التى ينفذ منها إلى الحديث عن الاشتقاق الذى برع فيه ، واشتهر به ، وميزه عمن سواه . وانظر قوله فى آخر النص السابق « وذلك من هذا لأن معنـاه كله الإصلاح » — تجده أعطاك نظرية فى الاشتقاق إذ يجعل لمعانى المادة اللغوية أصلا تعود إليه .

وثالث السمات التى تميز أبا القاسم الزجاج : دفاعه عن المبرد وروايه أقواله[5] ، وذلك أثر من آثار الصحبة بين الرجلين . وقد تعرضت إلى ذلك عند الكلام على معانى القرآن للزجاج[6] .

وهذه السمات الثلاث تبرز شخصية الزجاج فى كتابه سر النحو ، وهو فى غيرها خافت الصوت لا يكاد شىء من شخصيته يبين ، وبعد فسر النحو للزجاج مخطوط بدار الكتب رقم ١٤٩ نحو وهو فى ٩٩ ورقة برواية النحوى المصرى أبى جعفر أحمد بن إسماعيل النحاس عن الزجاج .

(١) سر النحو ورقة ٤ (٢) ٥٨ (٣) انظر ص ٩٦٥ وما بعدها من هذا البحث
(٤) سر النحو ١٢ (٥) ٥٧ (٦) انظر ٥ فى موضعه من هذا البحث

الشيرازيات

جعل أبو على الشيرازيات فى أربعين مسألة منها ما هو لغوى فى المسألتين الثانية عشرة والثالثة والعشرين . ومنها ما هو نحوى وعدده ثلاث عشرة مسألة (٣ ، ٤ ، ١٣ ، ١٤ ، ٢١ ، ٢٢ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٧ ، ٣٨) ومثل هذا العدد من المسائل : صرفى (١ ، ٢ ، ٦ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠) وبعضها مسائل إعرابية ، وقد بلغ عددها خمس مسائل (٥ ، ١١ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩) ومنها سبع مسائل تناول فيها أبياتاً للشعراء من الجاهليين والإسلاميين والمولدين والمحدثين ، أربع من هـذه السبع للحطيئة (المسألة رقم ٧) والأعشى (مسألة ٨) وعدى بن زيد (مسألة ٩) وأبى الصلت عبدالله بن أبى ربيعة والد أمية (المسألة ٢٠) ثم مسألة تعرض فيها لبيتين أنشدهما أبو زيد (مسألة ٢٧) وأما المسألتان الأخيرتان من هذه المسائل السبع فقد جعلا من نصيب المتنبى (المسألتان ٣٤ ، ٣٥) .

والمسائل من كل صنف متتابعة فى القليل النادر ، وهى فى الأعم الأغلب على غير ذلك ، كانت الأولى والثانيـة صرفيتين ، كما كانت الثالثة والرابعة نحويتين ، تلتهما الخامسة وهى تتعلق بالإعراب ، والسادسة وهى صرفية ، ثم كانت السابعة والثامنة والتاسعة تناول فيها أبياتاً للشعراء ، ولم يعد إلى تناول هذه الأبيات وعقد المسائل خاصة بها إلا فى المسألة العشرين ، فاصلا بين المسألتين التاسعة ، والعشرين بمسائل مختلطة أمشاج من النحو والصرف والإعراب على غير ترتيب .

وفى الشيرازيات إشارات تاريخية تعين على معرفة ميلادها ولو على وجه التقريب ، فان التحديد الدقيق غير ميسور ، وخاصة إذا لم تكن هناك نصوص دالة كاشفة .

من هذه الإشارات التاريخية ما رأيته فى صدر المسألة الأولى من قوله : « بدأت بقراءة هذه المسائل على الشيخ أبى على الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوى (أيده الله) فى شهر رمضان سنة ٣٦٣ هـ »[١] .

ومنها أيضاً ما اختتمت به هذه المسألة حيث يقول : « هذه مسألة أملاها بشيراز فى المسجد بالربض »[٢] .

---

(١) لوحة رقم ٢ (٢) لوحة رقم ١٠

ومنها كذلك ما صدرت به المسألة الثانيـة : « قرأتها على الشيخ (أيده الله) فى جمادى الأولى سنة ٣٦٤ فى منزله ، وهذه المسألة هى التى كتبها أبو على لعضد الدولة كما يصرح بذلك فى قوله : « كتبتها لمولانا الملك الجليل عضد الدولة (أطال الله بقاءه ، وأدام سلطانه ، وثبت ملكه) [١] .

والظاهر أنه كتب المسألتين العشرين والسابعة والعشرين إلى عضد الدولة كذلك ، فقد صدر كلا منهما بكلام فيه الدعاء بالتأييد ، وذلك قوله فى المسألة العشرين [٢] .

« فهمت ما ذكرته (أيدك الله) من تفسير البيت الذى ورد الأمر بتفسيره وهو قوله :

فاشرب هنيئاً عليك التـاج مرتفقاً   فى رأس غمدان داراً منك محلالا

وفى هذا النص أكثر من دليل أنه لعضد الدولة .

(ا) الدعاء فى (أيدك الله) .

(ب) وورود الأمر بتفسير البيت .

(ج) واختيار هذا البيت الذى يتصل بحياة عضد الدولة وما يرغبه من عيش الملوك فى الشرب الهنىء وارتفاق التاج .

كل هذه أدلة ترجح أن الآمر بتفسير البيت هو عضد الدولة .

ودعاء أبى على بالتأييد كذلك فى السابعة والعشرين يوحى بأنها مكتوبة إلى عضد الدولة وإن لم يصرح به .

وقد جاء فى آخر المسألة الثانية والثلاثين ما نصه : « وقد جاء الحذف فى كلامهم للاستغناء بما ذكر عن المحذوف كما رأى مولانا الملك (أدام الله تأييده) فى المسألة [٣] .

وإذن فقد ولدت الشيرازيات بعد اتصال أبى على بعضد الدولة وأرجح أن يكون ذلك حول سنة ٣٦٠ هـ .

إلى جانب هذه الإشارات التاريخية إشارات أخرى :

فهو يذكر فى صدر الثالثة أنه كتبها للأستاذ أبى نصر (رحمه الله) [٤] ، وكذلك فعل فى المسألة الرابعة والعشرين [٥] . ويذكر فى المسألة الثلاثين أن أبا نصر (رحمة الله عليه) سأل عنها [٦] .

(١) لوحة ١١ (٢) لوحة ٧١ (٣) لوحة ١٣٧
(٤) لوحة ١٤ (٥) لوحة ٨٥ (٦) لوحة ١٢٥

فمن أبو نصر هذا الذى كتب إليه الشيخ أبو على واتصل به ؟ ظننت أول الأمر أنه أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى فانه كان أديبا عاصر أبى على ، وأخذ عنه[١] .

ولكن هذا الظن انتفى بقول أبى على : كتبناها للأستاذ أبى نصر (رحمه الله) [٢] ، وتوفى الجوهرى سنة ٣٩٢ هـ فيما يذكر القفطى فى أحد قوليه [٣] ، ويجعل ياقوت الوفاة سنة ٣٨٦ هـ [٤] ويفهم من الدعاء بالرحمة فى نص الشيرازيات أن أبا نصر توفى فى حياة أبى على ، وإذن فليس إسماعيل بن حماد الجوهرى هو المعنى بأبى نصر .

وهناك من يكنى بأبى نصر ذكر خبره صاحب الصبح المنبى [٥] ، وقد عاصر أبا على ، ولكنه غير أبى نصر الذى ورد ذكره فى الشيرازيات ؛ ذلك لأن أبا نصر المذكور فى الصبح المنبى اسمه عبد العزيز بن نباته السعدى ، وقد صرح الشيخ أبو على باسم أبى نصر فى موضع آخر فذكر أنه أبو نصر محمد بن هبة الله [٦] ، فاذا استفتيت ابن الجزرى فى طبقات القراء وجدت أن محمد بن هبة الله هذا شيرازى [٧] ، والراجح أنه قد مات قبل أبى على وإن لم يذكر ابن الجزرى سنة الوفاة ، وقد كان محمد بن هبة الله هذا محدثاً [٨] .

والشخصية الثالثة التى اشتركت فى نصيب الشيرازيات : « أبو الحسن حمد » . قال الشيخ أبو على فى صدر المسألة الخامسة · كتبناها إلى الشيخ أبى الحسن حمد [٩] ، فمن ذلكم الشيخ ؟

ذكر ابن الجزرى كثيراً ممن اكتنوا بهذه الكنية : «أبى الحسن» ولعله أبو الحسن الفسوى [١٠] ولعل فسويته قد ربطت بينه وبين أبى على كما ربطت شيرازية أبى نصر بينه وبين الشيخ كذلك .

كل هذه الإشارات تدل على أن هذه المسائل أملى بعضها ، وكتب بعضها إجابة عن سؤال سائل فى حلقة الدرس ، بالمسجد أو المنزل ، وأن أولئك الذين كتب إليهم راداً على استفسارهم كانوا رءوس القوم بشيراز (كعضد الدولة) وأبى نصر

---

(١) انظر نزهة الألباء ٢٢٧ ، والأعلام : ١٠٥/١ ، وبغية الوعاة ١٩٥ ومعجم الأدباء ١٥١/٦ سلم الوصول ١٦٦

(٢) انظر لوحة ١٤ شيرازيات (٣) انظر انباه الرواة ١٩٦/١

(٤) انظر معجم الأدباء ١٥١/٦ (٥) انظر هامش شرح العكبرى للمتنبى ١٩٧/١

(٦) انظر الشيرازيات ٨٥ (٧) طبقات القراء ٢٧٤/٢

(٨) انظر الاتقان ١٤٩/١ (٩) لوحة ٢٢ (١٠) طبقات القراء ٢٦٦/٢

محمد بن هبة الله . أو بفسا كأبى الحسن حمد . ثم جمعت هذه المسائل كما يفعل الناس فى هذا الزمان من جمع مقالات نشرت هنا وهناك وضمت فى كتاب .

ومن أجل ذلك يبدو فى هـذه المسائل التأنى والتبسط والتقصى والتأنق أيضاً ولم يكن جعله أولى هذه المسائل « فى تصريف قولهم أول » بعيداً عن غاية مقصودة بل كان ذلك شبيهاً بما يسميه البديعيون : « براعة استهلال » .

والدليل على تأنى أبى على أنه يعرض للآراء المختلفة مفنداً ومعضداً ، مستدلا بالأصول اللغوية ، ويتعرض للخصوم ، ويمعن فى الجدال ، ويشقق المقال ، ويستكثر من الشواهد[1]، ويجمع الأشباه والنظائر ، ويدلل على أوجه الإعراب[2] ويستطرد لأدنى مناسبة ، ويعقد حديثه بمسائل المنطق[3]، وهذا شأنه دائماً حين يريد الاستيفاء والاستيعاب فى تأن وإبطاء . ومن هنا جاءت هذه المسائل طويلة ممتدة ، إذ كانت حافلة بهذه المظاهر السابقة جمعاء . وأود أن أعرض مسألة واحدة — أى مسألة — فتناول واحدة بالتحليل يختصر الخصائص المشتركة فى كل المسائل .

وإليك عرضاً للمسألة الثالثة والثلاثين[4] ، عقد أبو على هذه المسألة للحديث عن نسبتك درهماً مكتوباً عليه : « قل هو الله أحد » فذكر أولا ما تحتمله القسمة من هذه النسبة : وهو « قلى ، والا هى ، ولا هى ، وأحدى ، وهوى ، وقولى » وقرر أن هذا يجوز كله إلا قلى وهوى . . .

ثم جوز قولى مستدلا بما ينطق به العرب ومقايساً عليه[5] .

ثم ذكر اعتراضا ورده وذلك قوله : « فإن قيل ، لم لا تبقى الضمير فى قل ولا تخلعه كما قلت كنتى . . .

ثم انتقل إلى الحديث عن جواز « إلا هى » و « لا هى » ، واستدل عليه بقراءة لابن مسعود ، وما ذكر سيبويه على اعتبار أن قل ليست من السورة على قراءة ابن مسعود .

ثم دلل على «أحدى» — إذا كانت قل ليست من السورة — واستند فى تدليله على أصل إعرابى «هو» أن المستفاد من المبتدأ والخبر إنما هو الخبر ، وقايس ذلك بما يكون فى الجملة الفعلية من أن المستفاد من الفاعل والفعل إنما هو الفعل . . . وبما

---

(١) لوحة ١٣٨ (٢) انظر لوحة ١٣٣،١٣٤

(٣) لوحة ١٢٨ وما بعدها (٤) انظر اللوحة (٥) اللوحة ١٣٩

يكون فى إضافتهم إلى تأبط شراً بقولهم « تأبطى » وانتهى من هذا القياس إلى الإضافة إلى الخبر الذى هو أحد من قولهم « الله أحد » فتقول أحدى . . .

ثم دلل على جواز «أحدى» على اعتبار أن قل من السورة ، إذ يكون ذلك على قياس من قال شرى فينسب إلى شراً من تأبط شرا .

ثم دلل على امتناع «هوى» من الجواز معتمداً على أصل نحوى ، وذلك أن «هو» ضمير القصة والشأن لا يوصف ، ولا يعطف عليه ولا يؤكد . . .

ودلل على امتناع «قلى» بما تؤدى إليه الصناعة الصرفية وذلك إذ يقول : « وأما امتناع قلى فلأن اللام قد تحركت فينبغى أن ترجع الواو ، ولأنها حذفت لالتقاء الساكنين زال التقاؤهما . . .

وبين وجه امتناع النسب إلى صمدى وغيره مما فى السورة بأنا نقيس على ماسمعنا من كلام العرب ، وهم قد اختاروا أن يضيفوا إلى صدور الجمل ، فكذلك نقيس فلا تنسب إلى غيره مما فى السورة .

ثم استطرد من ذلك إلى بيان امتناع «إخلاصى» لأنك بذلك قد نسبت إلى ما لقبت به السورة ، واللقب يوضع على الملقب به . وأنت إنما تنسب إلى الشىء لا إلى ما يدل عليه ولم تضطر إلى ذلك .

ثم استطرد أبعد من ذلك فبين السبب فى تلقيب السورة بالإخلاص .

ثم وازن بين الأوجه الأربعة الجائزة ، فذكر أن المختار منها « قولى » إذا جعلته من السورة ولم تجعله على قراءة ابن مسعود . ودلل على وجه الاختيار فى ذلك . . .

وبين أن الأوجه الأخرى غير ممتنعة ولا رديئة .

هذا مثال يوضح كيف يتناول أبو على المسائل فى الشيرازيات ، وفيه كما ترون التوجيه ، والتدليل ، والتفنيد ، والتعليل ، والمنطق والتقسيم ، والاستطراد ، والقياس ، واستغلال للأصول اللغوية والصرفية والإعرابية .

وظهور ذلك كله فى الشيرازيات صدى لهذه الحياة الطويلة المستقرة التى عاشها الشيخ فى شيراز ، فقد استظهرت فى فصل سابق أنه مكث ما يقرب من عشرين عاما بها ، لجاءت هذه المسائل مرآة لاستقراره ، ومظهرا لثقافته فى العربية ، وصدى لاطمئنانه فى الدرس والإملاء والكتابة والاجابة ، على وجه العموم .

وفى الشيرازيات .

(١) استهداء بالحس النفسى فى التعليل : أورد قول أبى دوار فى وصف ثور .

ويصيح أحيانا كما استمع المضل لصوت ناشد

ثم شرح المضل فقال : المضل الذى قد أضل بعيرا وغيره ، والناشد الطالب لضالته ، فهذا المضل شديد الاصغاء إلى صوت الناشد ليتأسى به فيتعزى ، وعلى هذا قالوا « الثكلى تحب الثكلى ، ومن ذلك قول الخنساء .

فلولا كثرة الباكين حولى ... على إخوانهم لقتلت نفسى
وما يبكون مثل أخى ولكن ... أعزى النفس عنه بالتأسى

وقال آخر :

وإن الألى بالطف من آل هاشم ... تأسوا فسنوا للكرام التأسيا

وقد منح الله هذه النعمة أهل النار وسلبهم إياها فقال تعالى : « ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم أنكم فى العذاب مشتركون » فاشتراكهم فيما يعرضون عليه من العذاب لم يحدث لهم تعزيا ولا تسليا فيكون ذلك تخفيفا عنهم ، وترويحا لهم ألا تراه قال : « لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفف عنهم من عذابها » [1] .

ولا أطيل باستقصاء دلائل هذا الاستهداء فيكفى المثال الذى ذكرت وأحيل إلى نظائره فى الشيرازيات [2]. وقد رأينا أن هذه الظاهرة كانت بذرة نمت وترعرعت عند ابن جنى ، وظهرت آثارها فى المحتسب [3] .

(٢) واستغلال العروض فى الاستدلال : قال : « وينبغى لمن لم ير منهوك الرجز ولا مشطوره ولا منهوك المنسرح كقوله « صبراً بنى عبد الدار » ، « وويل أم سعد سعداً » — شعراً ألا يعمل فيه أنشد كما لا تقول أنشدت سجعا ، وهذا مذهب أبى الحسن الأخفش ومما احتج به لذلك أن النبى (عليه السلام) لا يجرى على لسانه الشعر ، وقد قال الله : « وما علمناه الشعر وما ينبغى له » ، قال وأنشد هذا البيت :

أتجعل نهبى ونهب العبيد بين الأقرع وعيينه

قال : فان احتج محتج بأن النبى (عليه السلام) قال : « الله مولانا ولا مولى لكم » فان هذا على الوقف ولو وصل لقال لا مولى لكمو . قال : وإنما يحسب

---

(١) لوحة ١٤ــ١٥ (٢) انظر لوحات ٤٤ ، ٥٢ ، ١٠١

(٣) انظر الفصل الخاص بذلك

الشعر على الوصل لا على الوقف قال : «وكان الخليل يجيز هذا» ومن حجة الخليل عندى فى ذلك قول رؤبه : « وقلت شعراً من طرازى معلمه » .

يعنى فيما أحسب أرجوزته التى أولها « قلت لزير لم تصله مريمه » ولم نعلم رؤبة قال القصيد وإنما جمع بينهما كما جمع بينهما غيره كأبى النجم [1] .

وكذلك فعل فى تقدير المحذوف من قولهم « الله لأفعلن » [2].

(٣) والاحتجاج بالحديث الشريف : قال : وإنما صار قولهم «عمرك الله» يدل على السؤال ، وكذلك قعدك الله ، لأن الكلمة تستعمل عند السؤال فى أكثر أمرها فمن ذلك ما جاء فى الحديث أن رجلا بايع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فرأى منه مساحة فقال له عمرك الله ممن أنت ؟ فقال امرؤ من قريش ، فلما صارت تستعمل عند السؤال كثيراً صار إذا قالها كأنه قال : ما أسألك إلا كذا وعلى هذا قول الشاعر :

عمرك الله أما تعرفنى ؟ أنا حراث المنايا فى الفتن [3]

وعند كلامه على أن رزأ تتعدى إلى مفعولين استشهد بالشعر واستطرد قائلا وفى الحديث : « المؤمن مرزأ » ثم قرر أن تضعيف العين فى مرزأ إنما هو للتكثير يراد يرزأ مرة بعد مرة [4] ، وانظر بعد ذلك استشهاده بالحديث : عليكم بالباءة فانه أغض للبصر [5] .

(٤) وتفسير القرآن بالقرآن : قال فى معرض تقرير القاعدة : إن ما قرب من مشارفة حال قد يوقع عليه لفظ الماضى « — ومما يستقيم أن يكون على هذا التأويل قوله : » يرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلد ميت « لما كان السوق يتبع الإثارة بلا كبير مهلة أوقع عليه لفظ الماضى فكذلك قوله فأحيينا وفى الأخرى يزجى سحاباً ثم يؤلف بينه فجاء على لفظ الاستقبال ، والازجاء السوق ، وفى الأخرى لنحيي به بلدة ميتاً فجاء على لفظ الاستقبال والحقيقة ، وجاء فأحيينا على ماذكرت .

وأمضى فى بيان الخصائص مشيراً إلى المصادر دون ذكر النصوص اختصاراً .

(٥) والاحتجاج بالقراءات [6] وما تقوله العرب [7] .

---

(١) الشيرازيات لوحة ١٨ـ١٩ (٢) انظر لوحة ٢٦ـ٢٧ (٣) لوحة ٢٥
(٤) لوحة ٨٠ (٥) لوحة ٩٧ وما بعدها (٦) انظر لوحة ٥٥ (٧) لوحة ٣١

(٦) والتعرض بالتدليل على مذهبه فى مسائل الخلاف [١].

(٧) والدليل على أنه راوية حافظ لأشعار العرب [٢] وكثرة الاستشهاد وتدفقه [٣]

(٨) والاشارة إلى ثقافته الشرعية [٤] .

(٩) وعلمه بالأخبار الأدبية [٥] .

(١٠) والكشف عن طريقة تناول الأبيات الشعرية بالدراسة .

ا ــ يشرح المعنى ويستعين بالمأثور من القرآن الكريم والمروى من الحديث والشعر .

ب ــ ويوضح الألفاظ اللغوية ويستشهد لها .

حـ ــ ويعرب ما فيه إشكال أو غموض فى البيت [٦] .

(١١) والدليل على علمه بآراء البغداديين والأئمة السابقين : بصريين وكوفيين النحويين واللغويين [٧] ، (ا) ووقوفه من هؤلاء وهؤلاء موقف الفاحص لحججهم، المنصف لهم ، والمرجح لآراء بعضهم على البعض الآخر مما يدل على شخصيته الواضحة القوية واستخدام لاصطلاحات الكوفيين [٨] .

(١٢) الحرص على نسبة الأبيات إلى قائليها [٩] .

(١٣) استخدام المنطق فى الاستدلال والجدال : استعمل التقسيم [١٠] وقال : الدعوى إذا عريت من الدلالة ، ودفعتها الأصول المقر بها المجمع عليها لم تصح ولم تثبت [١١] ، واستعمل الاستثناء الانفصالى [١٢] .

(١٤) وارتباط التوجيه الإعرابى بالمعنى البلاغى . جاء فى الشيرازيات : قوله : « من شر الوسواس الخناس» إذا جعل التقدير فيه من شر ذى الوسواس أو صاحب الوسواس لحذف المضاف فى اللفظ وأقيم المضاف إليه مقامه احتمل وجهين :

---

(١) المصدر السابق (٢) لوحة ١٨
(٣) انظر اللوحات ٥٣، ٦٠، ٦١، ١١٠، ١٣٨
(٤) لوحات ٢٥، ٢٦، ٤٤، ٨١ (٥) لوحة ١٢٠
(٦) انظر لوحة ٢٦، ٩٩ (٧) انظر اللوحتين ٥٧، ٥٨
(ا) أطلق الفارسى البغداديين على الكوفيين يدل على ذلك قوله :
وقال الفراء عن الكسائي : لا آتيك أبد الأبيد وأبد الآباد ، وزاد غيره من البغداديين أبد الأبدين ، وأبد الأبدية وأبد الله ــ قال : وتأويل هذه الحروف أبد الدهر .
(٨) لوحة ١٣٩ (٩) انظر مثلا لوحة ٤٦ (١٠) لوحة ٥١
(١١) لوحة ٥٢ (١٢) لوحة ٧٦ ثم انظر اللوحتين ١٢٨، ١٣٩

أحدهما : أن يكون الفاعل بعد حذف المضاف على ما كان قبل الحذف ، وعلى هذا قولهم صلى المسجد، يطؤهم الطريق، وسل القرية، المعنى فى ذلك بعد الحذف على ما كان قبل من أن الفاعل الأهل كأنه يطؤهم أهل الطريق ، وصلى أهل المسجد ، وسل أهل القرية .

والآخر : أن يجعل الاسم بعد حذف المضاف إذا كان غير عين بمنزلة العين وذلك إذا أريد به المبالغة وكثرة المعاناة للشىء والمحاولة له يدل على ذلك أنهم قالوا شعر شاعر ، وموت مايت ، ووتد واتد ، فكما جعلوا المعنى الذى هو غير عين فى هذا النحو بمنزلة العين حيث جعلوه فاعلا كذلك جعلوا العين بمنزلة غير العين لاجتماعهما فى المبالغة وكثرة المعاناة قال ابن مقبل :

إذا مت عن ذكر القوافى فلن ترى ... لها شاعراً مثلى أطب وأشعرا
وأكثر بيتاً شاعراً ضربت به ... بطون جبال الشعر حين تيسرا

فقال وأكثر بيتا شاعراً فجعل بيت الشعر شاعراً ، وفى البيت دلالة أخرى على صحة هذا المعنى : وهو قوله : ضربت به بطون جبال الشعر ، فلولا أنه عنده بمنزلة العين ما أضاف إليه ما يضاف إلى الأعيان (١) .

(١٥) وفى الشيرازيات بعد ذلك طائفة صالحة من مسائل البلاغة : وقد استشهد الإمام عبد القاهر الجرجانى بالشيخ أبى على ، ونقل نصا من الشيرازيات فى دلائل الإعجاز (٢) .

وتعليل هذه الاستعانة ميسور ؛ فالإمام الجرجانى تلمذ على أبى الحسين ابن أخت أبى على — ولا يعرف له أستاذ سواه (٣) . وقد نشر أبو الحسين ما أخذه عن خاله أثناء طوافه بجرجان .

(١٦) ويبدو فى الشيرازيات الاستطراد ، وأرى أن سبب هذا الاستطراد فى الشيرازيات بخاصة ما أتيح للشيخ من التأنى فى املائها أو جمعها ، ثم ما كان عليه الشيخ من علم واسع غزير ، وما طبع عليه من قوة الاستحضار ، ووفرة الشواهد وظهور تداعى المعانى ، فهو إن تحدث — مثلا — فى إعراب هنيئاً من قوله : اشرب هنيئاً . . . . البيت .

---

(١) لوحة ٥٨–٥٩

(٢) انظر دلائل الاعجاز ص ٢٥٢ وانظر لوحة ٦٨، ١٠٥ من الشيرازيات

(٣) انظر نزهة الألباء

استحضر قول كثير : هنيئاً مريئاً غير داء مخامر .

وقول الشاعر :

هنيئاً لأرباب البيوت بيوتهم ولعزب المسكين ما يتلمس

وما أنشده أبو اسحاق :

هنيئاً للمدينة إذ أهلت بأهل الملك أبدأ ثم عادا [١]

والأمثلة على استطراده كثيرة [٢] .

(١٧) وفى الشيرازيات كثير من الأصول العامة فى النحو واللغة والمنطق اعتمد عليها أبو على فى الاحتجاج والدليل . وإليك طرفاً من هذه الأصول تشير إلى ماشاع فى هذه المسائل منها .

(١) قد يجرون الشىء مجرى النظير [٣] .

(٢) الدعوى إذا عريت من الدلالة ، ودفعتها الأصول المقر بها ، المجمع عليها لم تصح ولم تثبت .

(٣) البدل إنما يكون بعض المبدل منه أو يكون هو هو [٥] .

(٤) يحمل على معنى النفى دون لفظه [٦] .

(٥) ليس فى الأسماء المتمكنة اسم على حرف واحد [٧] .

(٦) الجمل لا يخبر عنها إنما يخبر عن المفردات [٨] .

والنسخة التى اعتمدت عليها تكبير للفلم رقم (٩٣٢) بمعهد إحياء المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة العربية ، وهى صورة للنسخة المخطوطة المودعة مكتبة راغب بالآستانة رقم ١٣٧٩ وتاريخها القرن العاشر بخط نسخ حسن مشكول عن نسخة كتبت سنة ٣٩١ ، وعدد أوراقها ١٥٧ ورقة ، وعدد أسطر الصفحة ثمانية عشر سطراً .

وفى ظاهر هذه النسخة ما نصه : قرأ على أبو غالب أحمد بن سابور هذا الكتاب وكتب الحسن بن أحمد الفارسى .

والشيرازيات مقسمة إلى ثلاثة عشر جزءاً ، وعلى ظاهر كل جزء التوثيق السابق من أبى على لأبى غالب أحمد بن سابور .

---

(١) انظر لوحة ٧٦ـ٧٧

(٢) انظر مثلا اللوحة ٧٤، ٨٥؛ ٩٥؛ ٩٦؛ ٩٧ وهى كما ترى صفحات متقاربة

(٣) لوحة ٣٤ (٤) لوحة ٥٢ (٥) لوحة ٦٢

(٦) لوحة ٦٩ (٧) لوحة ٨٧ (٨) لوحه ١٤١

وكل جزء من هذه الأجزاء لا يستقل بما فيه عما قبله وما بعده بل هى تترابط أحياناً. فآخر الجزء الثانى مثلا (فعل) وفاعله فى أول الجزء الثالث .

وآخر الجزء الثامن عبارة : ماأنشده أبو زيد . وفى أول الجزء التاسع : تعوجكم على وأستقيم .

وقد تستقل الأجزاء أحياناً كاستقلال السابع عن الجزأين قبله وبعده : السادس والثامن . واستقلال الحادى عشر كذلك .

هذا وتوجد نسخة من الشيرازيات عتيقة عادية عنيها خط أبى على فى خزانة كتب الأمير على (رضى الله عنه) بنجف وأوراقها ٢٩٩ [١] .

ولم يستعن البغدادى بالشيرازيات كثيراً لجملة ما استعان بها مرتان : إحداهما فى الجزء الأول من الخزانة : ٥١٥ والأخرى فى الجزء الثالث منها : ١٥٦ [٢] .

---

(١) انظر هامش إقليد الخزانة ١٠١ (٢) انظر إقليد الخزانه ١٠١

من كتاب الشعر

ورد هذا الكتاب بأسماء مختلفة فى كتب التراجم ، فالفهرست يذكره باسم « أبيات الإعراب » [١] وكذلك ذكره إرشاد الأريب [٢] وبغية الوعاة [٣] ، أما بروكلمان فقد ذكره باسم « كتاب الشعر » أو العضدى [٤] .

وجاء فى الجزء الثالث من الحجة : « باسم شرح الأبيات المشكلة الإعراب من الشعر [٥] . ويبدو أن هذا هو الاسم الكامل للكتاب ، فذكره بعض المترجمين مختصراً مرة باسم أبيات الإعراب ، وأخرى باسم الشعر .

وقد أخرج Roldiger جزءاً من كتاب الشعر ، واشتمل هذا الجزء على « باب فى تقسيم الكلم التى سميت بها الأفعال » ، والقدر الذى ورد فيه يلقى ضوءاً على منهج أبى على فى تناوله مسائل النحو كما جاء فى هذا الكتاب .

فنى هذا الجزء الذى وصل إلينا قدَّم أبو على أولا جملة أبيات يشتمل كل بيت منها على اسم فعل ، وكانت هذه الشواهد من شعر الأعشى ، وابن كلثوم ، والفرزدق ، ومما أنشده أبو عبيدة ، وأحمد بن يحيى ، وعلى بن سليمان (الأخفش) وغيرهم : ثمانية شواهد نسب خمسة منها إلى قائليها ونص فى بيت على أن على بن سليمان هو الذى أنشده ، وترك اثنين من غير نسب [٦] .

ثانياً : ثم تساءل عن هذه الكلمات : « أسماء الأفعال » : أأسماء هى أم أفعال ؟ وحكم بأنها أسماء ، ودلل على ذلك بأن الضمائر تتصل بها على حد اتصالها بغير الفعل ، وضرب مثلا لذلك ب (ها) حيث اتصل الضمير بها فى هاؤما وهاؤم ولم يكن هاءا ، وهاءوا كقولك اضربا واضربوا ، ولكن كقولك أنتما وأنتم [٧] .

---

(١) الفهرست ٩٥ (٢) انظر معجم الأدباء : ٧/٢٤٢

(٣) انظر ٢١٧

(٤) انظر الجزء الاول ١١٣؛١١٤ وملحق المجلد الاول ١٧٥؛١٧٦ (وقد عده كتابا آخر غير الايضاح) مع أنهم يطلقون العضدى أحيانا على الإيضاح .

(٥) انظر الحجة ٣/١٥ نسخة البلدية (٦) انظر ص ٣ (٧) المصدر السابق

ثالثا : ثم أورد اعتراضا بأن الضمير قد يتصل بالفعل على حد ما اتصل بهاؤما وهاؤم ، وذلك قولك قمتما وقمتم ، تساءل : وهلا لم يدل اتصاله على هذا الوجه عندك أنه اسم إذ قد يتصل بالفعل على ما أريناك [١] .

رابعاً : وبعد أن رد ذلك الاعتراض أورد اعتراضاً آخر بالسؤال الآتى : هلا زعمت أنها أفعال ، لأنه كما اتصل به الضمير على حد ما ذكرته مما يتصل بغير الأفعال فقد اتصل به أيضاً على نحو مايتصل بالفعل ، لأن أبا عمر قد حكى أن منهم من يقول : هاءاً وهاءوا فهذا مثل أضربا وأضربوا وهلا قلت : أنه يكون اسماً تارة وفعلا أخرى ؟ !

ثم أجاب عن ذلك الاعتراض [٢] ،

خامساً : وخلص من ذلك إلى أن اتصال الضمير بقولهم هاء فى قول من قال هائيا لا يدل على أنه فعل محض إذ كان للشبه بغيره — فى قولهم هات وهاتيا — كما أن اتصال الضمير بليس على حد اتصاله بكان لم يجعله مثله وإن كان قد جعل فى الأعمال بمنزلته [٣] .

سادسا : ثم أسلمه ذلك إلى القضية الآتية والبرهان عليها : « كون ليس على أمثلة الماضى إنما هو شبه لفظى لا حقيقة تحته » .

سابعا : ثم استطرد من البرهان على القضية السابقة إلى قضية أخرى : « هذه الأمثلة : أسماء الأفعال ، إنما صيغت لتدل على ضروب الزمان ، ولولا ذلك لأغنت ألفاظ الأحداث عنها [٤] .

ثامنا : وبعد أن برهن على القضـــية السابقة قرر القياس الآتى : تجريد كان وأخوتها للأزمنة ، وخلعهم دلالة الحديث عنها كتجريدهم من بعض الكلم الخطاب ، وخلعهم معنى الاسم عنه وذلك قولهم ذلك وأولئك ، ودلل على هذه القضية [٥] . وأسلمه ذلك إلى :

تاسعا : « الكون الذى هو مصدر المثال المستقل بفاعله فى الدلالة على الحدث

---

(١) انظر ص ٤ (٢) انظر ص ٤ (٣) انظر ص ٥
(٤) انظر ص ٦ (٥) الصفحة السابقة

كالكون الذى هو مصدر المثال الذى لايستقل به [1] ، ثم عاد للتدليل على أن « ليس » ليست فعلا على الحقيقة كأخواتها ولذلك لا توصل بها « ما » التى تكون من الفعل فى تقدير المصدر كما وصلوها بأخواتها ألا ترى أنك لاتقول : « ما أحسن ما ليس زيد قائما [2] » ، وخلص من هذه القضايا والتدليل عليها إلى إثبات أن ليس قيل فيه أنه فعل للشبه اللفظى .

عاشراً : وانتهى إلى النتيجة الآتية فى ذلك القياس : « كما كان هذا حكم ليس وأن اتصل به الضمير على هذا النحو الذى اتصل كذلك حكم هاء فى قول من قال : هائيا وهاؤوا [3] .

ثم بدأ بذكر قضية جديدة ، ليأخذ فى التدليل عليها تلك أن قولهم : « هاؤما وهاؤم من نادر العربية وما لانظير له » .

وهكذا يفتح أبوابا للمناقشة والاعتراض والرد فى خلال البراهين على القضية الواحدة .

وبعد أن ينتهى من الدليل الأول على أن أسماء الأفعال أسماء وليست أفعالا يأخذ فى عرض دليل ثان ، وهو أن دراكِ ونزالِ وتراكِ لو كانت فعلا لوجب إذا نقلتها فسميت بها شيئا ـ أن تعربها ولا تدعها على بنائها ـ كما هو الشأن فى الأفعال لا يختلف العرب ولا النحويون فى ذلك وإن كان عيسى قد اختلف فى كيفية الإعراب [4] .

ثم أخذ فى إيراد الاعتراضات وردها على نحو ما فعل فى الدليل الأول . من هذه الاعتراضات التى أجاب عنها وردها :

(ا) فإن قلت : فهلا قلت أن نحو « دراك » فعل لإعراب بنى تميم من ذلك فى التسمية ما لم يكن آخره راء ؟ . . .

(ب) فإن قلت : فهلا استدللت بتنوين ما نون من هـذا على أنه اسم نحو صه ومه لأن التنوين مما يختص الاسم كما أن دخول لام التعريف كذلك [5] . . .

---

(1) كان التامه والناقصة (2) انظر ص ٧ (3) انظر ص ٨
(4) انظر ص ٩ (5) انظر ص ١٠

وهكذا يمكن بيان الخطوط الرئيسية فى منهج أبى على كما جاء فى هذا الجزء من كتاب الشعر :

(ا) الاستكثار من الشواهد الشعرية وتقديمها بين يدى البحث ، ولعل ذلك كان السبب فى تسمية الكتاب : «كتاب الشعر» .

(ب) السبر والتقسيم (القياس الاستثنائى الانفصالى) ، والبرهان المنطقى الذى هو أشبه ببراهين المهندسين . وأقدم ما يأتى توضيحا لذلك :

لا تخلو هذه الكلمات : أسماء الأفعال الواردة فى الأبيات : من أن تكون اسما أو فعلا ، ولو كان شىء من ذلك فعلا لاتصل الضمير بما اتصل به منها على حد ما يتصل بالأفعال .

فلما اتصل به على حد اتصاله بغير الفعل ثبت أنه إسم وليس بفعل [1] .

(جـ) كثرة إيراد الاعتراضات وردها . وكثيراً ما يستعمل فى التدليل «القياس مع الفارق [2]» .

(د) الأسلوب الجدلى الذى يستلزم من القارىء اليقظة فى تتبع القضايا والأدلة عليها ، وإلا انفكت جهة الكلام فى ذهنه فلا يدرى أين هو من الموضوع حيث يخرج من قضية إلى أخرى ومن اعتراض إلى آخر فى استطراد وتفريع .

(هـ) استغلال العروض فى التدليل ، فقد تعرض للتنوين فى القوافى فى خاتمة الحديث عن التنوين فى صه .

والجزء الذى وصل إلينا من كتاب الشعر مرآة لثقافة أبى على ، وضلاعته فى مسائل النحو ، وبراعته فى التدليل والجدال وتشقيق المقال .

هذا والجزء المذكور أخرجه (Roldiger) وطبع فى (Holis) سنة ١٨٦٩ وفى قاعة الدراسات الشرقية بمكتبة جامعة القاهرة نسخة منه برقم ٦٧٥ لغة عربية . وقد أشار إلى هذه النسخة بروكلمان [3] .

---

(١) الشعر ٣ (٢) انظر ص ٤

(٣) انظر المجلد الأول ١١٣ـ١١٤ والملحق ١٧٥ـ١٧٦

أقسام الأخبـار

من المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات بالأمانة العامة للجامعة العربية كتاب باسم « المجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية » وقد نبه واضع الفهرس إلى أن المجالس المذكورة تليها المسائل الآتية :

(١) مسائل من كلام تاج الدين زيد بن الحسن الكندى من ورقة (١٣٠ — ١٤٢) فى المجموعة .

(٢) مسائل من كلام ابن جنى من ورقة (١٤٣ — ١٤٩) فى المجموعة .

(٣) مسألة لأبى على الفارسى فى الأخبار أولها : الأخبار تنقسم إلى ثمانية أقسام من ورقة (١٥٠ — ١٧١) فى المجموعة [١] .

دعانى هذا إلى الاطلاع على أفلام هذه المجالس ، ثم تصوير ما هو خاص بابن جنى وشيخه أبى على ، فرأيت مايجب أن ينص على تصحيحه :

فسألة الأخبار التى نص واضع الفهرس على أنها تشمل ورقة (١٥٠ — ١٧١) ليست كذلك ، بل إن هذا الحيز فى هذه المجموعة يشتمل على المسائل الآتية :

أولا : مسألة الأخبار لأبى على وهى من ورقة (١٥١ — ١٥٢) فقط .

ثانياً : يلى المسألة السابقة أربع عشرة مسألة أخرى فى موضوعات سأتناولها بالعرض والتعليق من (١٥٣ — ١٧٠) .

ثالثاً : ثم عقد فصل خاص نص على أنه من إملاء على بن عيسى الربعى من (١٧٠ — ١٧٢) .

رابعاً : ثم ختمت هذه المسائل بمسألة من كلام أبى الفتح عثمان بن جنى ورقة (١٧٢) .

ومن هنا كان ما نص عليه واضع الفهرس من أن مسألة الأخبار لأبى على الفارسى تشغل من ملحق كتاب المجالس المذكورة للعلماء الورقات من (١٥٠—١٧١) يخالف حقيقة الواقع وإنما يتضمن هذا الحيز كل المسائل المذكورة سابقاً

بعد هذا التصحيح أعرض لمسألة الأخبار بما يبدو لى من ملاحظ : فأول

---

(١) انظر فهرس المخطوطات المصورة ٣٦٩ ، ٣٧٢

ما يلحظ فى هذه المسألة ذلك التقسيم المنطق الجامع للصور العقلية الممكنة : فالأخبار تنقسم على ثمانية أقسام الصحيح السليم ، والقبيح النظم القريب من الفهم ، والخطأ ، والكذب المقرون بدليل الخلل فيه ، والكذب العارى من الدليل على موضع عيبه ، والمختل ،والملغى المقلوب[1] .

والكذب ينقسم خمسة أقسام : أحدهن تغيير الحاكى مايسمع ، وقوله ما لا يعلم نقلا ورواية ، . . . وقسم آخر يكون كذب فيه أى قال قولا يشبه الكذب والمتكلم به لا يقصد إلا الحق . . . وقسم آخر يكون كذب فيه بمعنى أخطأ . . . وقسم آخر يكون الكذب فيه بمعنى البطول : كذب الرجل بمعنى بطل عليه عمله وما رجى (كذا) ، ومعنى آخر للكذب وهو الإغراء ومطالبة المخاطب بلزوم الشىء المذكور[2] .

ونجد خلال ذلك التقسيم : الاصطلاحات المنطقية كالحد والقياس والدليل ، والفساد والصحة . . . .

وهناك سمة أخرى تلك الاستقصاء والاستطراد فى الحديث .

وأخرى : التدليل على ما يقول بالقرآن الكريم[3] (وبالحديث الشريف[4] والشعر[5] وكلام سيبويه ، وما نطقت به العرب من مأثور كلامهم[6] .

وكل هـذه السمات نتيجتها أن ظهرت شخصية أبى على واضحة فى الاحتجاج والتعليق .

* * *

ومسألة أقسام الأخبار فى مجموعها تأخذ طابع البحث اللغوى ، ولا يأتى التعرض فيها إلى الصناعة النحوية إلا قليلا يجىء عند تخريج بعض الأساليب : كقوله فى شرح الإغراء من أقسام الكذب :

كقول العرب كذب عليك العسل ، يريدون كل العسل ، تلخيصه أخطأ تارك العسل ورافضه ، فناب المضاف إليه عن المضاف . قال عمر بن الخطاب : « كذب عليكم الحج ، وكذب عليكم العمرة ، كذب عليكم الجهاد ، ثلاثة أسفار كذبن عليكم

---

(١) انظر لوحة ١٥١ (٢) انظر لوحة ١٥٢، ١٥٣ (٣) لوحة ١٥٢
(٤) لوحة ١٥٢ (٥) لوحة ١٥٢ (٦) لوحة ١٥٣

معناه ألزموا الحج والعمرة والجهاد . والمغرا (كذا) به مرفوع بكذب لا يجوز نصبه ، لأن كذب فعل لابد له من فاعل ، وخبر لا يخلو (كذا) من محدث عنه فالفعل والفاعل كلاهما تأويلهما الأمر والإغراء [١] .

وكذلك فعل فى تخريج مثال الخبر المقلوب : تهيبتنى الفلاة ، وبلغتنى الدار [٢] .

فإذا تركت المسألة الأولى — مسألة أقسام الاخبار — إلى المسألة التى تليها وجدت نمطاً جديداً من العرض والأسلوب تختفى معهما ما عرف فى أبى على من طريقة عرضه للمسائل ، ومما يجعلنى أميل إلى التوقف فى نسبة هذه المسائل إليه ويدعونى إلى ذلك ما يأتى :

(١) رواية أقوال النحاة فى المسألة الواحدة من غير تعليق : يروى أقوال النحويين فى الاعتلال للخفض : لم لم يدخل على الأفعال فقالوا فيه ستة أقوال [٣] ، وقال النحويون فى الاعتلال لخفة الإسم وثقل الفعل خمسة أقوال [٤] ، وفى إعراب « فرأيك فى ذلك موفق » عشرة أوجه ، وإعراب هذا باب علم ما الكلم « فيه خمسون جواباً . وبعد أن ذكر الوجه الخمسون قيل :

« وقد تبلغ هذه الوجوه ستين ، وتزيد على السبعين إذا استقصى التفريع فيها ، والذى بين من الأصول فيه غنى عن ذكر ما أمسك عن إيضاحه ، وإيثار الاختصار أولى إذا عرفت البغية ، وحصلت الفائدة ! ! كأنه لم يعد الأوجه الخمسين إطالة واستقصاء ، فآثر الاختصار وأولاه » !

ومن النادر أن تجد ما عرف عن أبى على من ترجيح رأى على رأى ، والاعتراضات وردها غير شائعة فى هذه المسائل ونادراً ما تكون [٥] .

(٢) عدم الحرص على نسبة أقوال النحويين إليهم ، وأبو على كما عرفته - حريص على أن ينسب إلى كل نحوى قوله . ومن هنا تطالعك أمثال هذه العبارات : « للنحويين فى المرفوع جوابان [٦] . وقال بعض النحويين [٧] . . . ، وقال النحويون أو كلهم أو أكثرهم [٨] .. وما هكذا عرف عن أبى على :

(٣) موقف المسالمة من الشيوخ الذين رأيت أبا على يهاجمهم فى كتبه التى اتصلت بها قراءة ودراسة ففى المسألة التى عقدت لتعليل ثبوت الهاء فى عدد المذكر

---

(١) لوحة ١٥٣ (٢) انظر المصدر السابق
(٣) لوحة ١٥٣—١٥٥ (٤) لوحة ١٥٥—١٥٧ (٥) انظر لوحة ١٥٥—١٥٩
(٦) لوحة ١٦٠ (٧) ١٦٢-١٦٤ (٨) ١٦٣

من الثلاثة إلى العشرة ، وحذفها من عدد المؤنث تعليلات ثلاثة : أحدهن : للفراء ، والثانية لأبى حاتم السجستانى والثالثة لمحمد بن يزيد [١] .

ترد أقوال هؤلاء الأئمة معترفاً بها جميعاً من غير تعليق على قول الفراء والمبرد بخاصة وهما الشيخان اللذان اعتدت من أبى على أن يتعقبهما فى أغلب ما رأيت — صحيح أنه أورد قولا للمبرد واحتجاجاً عليه ، ثم لم يدفع هذا الاحتجاج [٢] ، وهذا معناه اقتناع منجامع هذه الآراء برأىمن هاجم المبرد واحتج عليه فيما قال .

(٤) وورود أقوال البصريين والكوفيين ، ثم الانحياز الظاهر إلى رأى الكوفيين وهو أمر لم أعهده فى أبى على ، وإليك نص يكشف عن ذلك : قال البصريون : « الاسم لا يرفعه إلا ما قبله ، لأن الرافع عامل ، والمرفوع معمول فيه ، ورتبة العامل التقدم على ما يعمل فيه إذا قال القائل : « قام زيد » فالجملة مقامها مقام النجار ومقام قام : الفأس ، وزيد بمنزلة الخشبة التى تعمل وتؤثر فيها الفأس . فالضمة فى زيد عملها وأثرها قام كما يؤثر الفأس فى الخشبة الأثر الذى يشاهد ويرى .

قالوا : فمن رفع الاسم بما بعده أحال ، لأن الأثر لا يسبق المؤثر كما لا يسبق كسر الخشبة الفأس الذى عمله أحدثها .

وقال بعض الكوفيين : إذا قال القائل قام زيد فقام زيد مقام النجار ومقام اللسان مقام الفأس والضمة التى فى زيد عملها اللسان لعلة والعلة قام ، والدليل على صحة هذا أن اللسان يخالط زيداً كما يخالط الفأس الخشبة ، وتتبين عملها للضمة فى الذال بخروج الضمة من طرف اللسان معتمداً على الشفتين ، وما يظهر لقام مخالطة لزيد يكون بها التأثير كما خالطت الفأس الخشبة وأثرت فيها وقالوا قولنا قام يرفع زيدا اختصار .

وتقريب على المتعلم ، والذى توجبه الحقيقة أن المتكلم يرفع زيدا بلسانه لمعنى وعلة ، فعلة الرفع قام والعلة لا ينكر تقدمها وتأخرها إذا كان العامل لا يزايله التقدم [٣] .

وإذا صرفنا النظر عن هذه العلل الفلسفية .

نرى أن قوله : « وتقريب على المتعلم ، والذى توجبه الحقيقة . . . » لا يكشف

---

(١) لوحة ١٠٨ (٢) لوحة ١٥٧ (٣) لوحة ١٦٥

عن شخصية أبي علي ، وغاية ما تكشف عنه هذه القولة أن مقررها ينحاز إلى هذا لرأى الذى يراه الكوفيون تمسكا بالحق ، وتقريباً على المتعلمين .

(٥) خفوت الدفاع عن سيبويه لجامع هذه المسائل يوردأقوال خصوم سيبويه إيراد المسلم بها لا يناقش ولا يعقب ولا يفند وقد رأيت أبا على غير ذلك .

اقرأ مثلا : طعن البصريون والكوفيون على سيبويه فى قوله : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل (وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه[1]) ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء (لا يزول عنه) لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب[2] » .

فقالوا : « موضع العيب من هذا أنه قال : لا فرق بين مايدخله ضرب من هذه الأربعة ويبين ما يبين عليه الحرف والذى يدخله ضرب من هذه الأربعة هو دال زيد وضمة حيث فتمثيله على التقريب لا فرق بين دال زيد وضمة حيث وهذا خطأ فى الترتيب ، لأن دال زيد لاتشبه ضمة حيث ولا يحتاج إلى ايقاع فرق بينهما إذ كانت لا تلتبس بها .

وردهذا على سيبويه الكوفيون ، والأخفش ، والمازنى ، ومحمدبن يزيد ، واحتجوا على سيبويه بأنه فى أول كتابه وهو موضع التعليم والإبانة والكشف والإيضاح ، فإذا أضمر فيه ما يشكل على العلماء وأهل الحذق حتى يتنازعوه ، فيبطله بعضهم ويصوبه بعضهم كان ترتيبه فى هذا ترتيباً فاسداً إذ جعل أغمض المشكلات حيث ينبغى الكشف[3] . اهـ

وهكذا بلغ الحد بجامع هذه المسائل أن يصف ترتيب سيبويه بالفساد ، ويقف أمام الاحتجاج على سيبويه موقف المسالم فلا يدفع الاعتراض .

وأبو على شديد التعصب لسيبويه ، يدفع عنه الخصوم ، ويرد عنه الهجوم ، ويفهم الكتاب فلا يعتاص عليه منه شيء ، فلا تخط يمينه أن فى الكتاب مشكلا حيث يجب الوضوح ، بله أن يصف ترتيب سيبويه بالفساد !!

---

(١) مابين قوسين ساقط والتكملة من الكتاب ١/ ٣

(٢) انظر النص فى الكتاب ١/ ٣ ، وما بين القوسين لم يرد فى المسائل المذكورة

(٣) لوحة ١٦٦

صحيح أنه ورد قول لسيبويه ثم احتجاج عليه ، ثم دفع هـذا الاحتجاج : قال سيبويه : « لم يدخل الجزم على الأسماء لتمكنها ولحاق التنوين بها ، فلم يدخلوا الجازم على الأسماء فيجمعوا عليه[1] (كذا) ذهاب التنوين والحركة » .

ففسروا هذا الكلام بأن الجازم يسقط الحركة والتنوين إذا سقطت الحركة سقط معها فلا يجمع على الاسم سقوط هذين الشيئين منه .

فاحتج على سيبويه بأن العرب لما قالت لم يقم فلان أسقطوا بلم ضمة الميم ثم أسقطوا الواو من أجل سقوط الضمة حيث اجتمع ساكنان فهلا صلح هذا فى الاسم كما أمكن مثله فى الفعل ؟

فاحتج أصحابه بأن هـذا جاز فى الفعل لثقل الفعل ولم يمكن فى الاسم لخفة الاسم[2].

ولكن يبدو من تضاعيف الانتصار لسيبويه أن محرره ليس أبا على ، والحظ قوله « ففسروا هذا الكلام » ثم قوله « احتج أصحابه » ، وعهدى بأبى على ينسب إليه تفسير كلام سيبويه ، ويعد نفسه أول أصحابه فلا يقول : « احتج أصحابه » كما جاء فى النص السابق ، وإنما ينسب أبو على إليه هو ما يحتج به لسيبويه يفعل ذلك فى صراحة وتخصيص دون إبهام أو إجمال .

(٦) ما يفهم من العبارة التى ختمت بها هذه المسائل إذ نص فيها على أنها منقولة من خط ابن فاخر ، وذكر أنه اختارها من جملة تعاليق شيخه ابن شيطا المقرىء . وكونها مختارات من جملة تعاليق معناه أنها لا تنسب لشخص بعينه فضلا عن أن تنسب لأبى على . هذا وقد يبدو أسلوب أبى على وطريقته فى التناول خلال ما ورد من هذه المسائل من ذلك :

(ا) السبر والتقسيم : المضاف إليه لا يخلوا (كذا) من أن يكون مملوكا للمضاف أو مالكا كقولهم سيد العرب وصاحب المال وعبد السيد[3] .

(ب) المقايسة : جاء فى هذه المسائل : « ولو فتح المضموم وضم المفتوح لساغ ذلك فى القياس ، وجاز ، ولم يكن لحناً إلا لخلاف العرب فيما رسمت ورتبت ، كما

---

(١) صوابها عليها (٢) لوحة ١٥٧ (٣) انظر لوحة ١٥٤

سموا الفقيه فقيهاً لفطنته . والنحوىنحويا لقصده نحو لغة العرب ، واختلف اللغتان لاختلاف الشخصين الملقبين ، ولو قيل للفقيه نحويا لقصده نحو حديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) واتباعه ما فرض وسن ، ودعى النحوى فقيها لما يفطن له من غامض النحو ، ومستصعب علله لم يفسد ذلك بالقياس ، لكن التعارف والاستعمال يحظرانه ويبطلانه فضم الفاعل وفتح المفعول للفرق بين معنى الاسمين لا غير[١] » .

(ج) وفى النص السابق رأى يحرص عليه أبو على ، وتردد فى كتبه المختلفة وهو تقديم السماع على القياس [٢] .

هذه نصوص تلقى ضوءاً على شركة أبى على فى هذه المسائل ، وإن كنت قد استظهرت أنها — جمعاء — لاتنسب إليه ، وليس ببعيد أن يكون لأبى على ما فى هذه المسائل من نصوص تتحدث عن أسلوبه ، استعان بها جامع هذه المسائل من غير أن ينسبها إلى أبى على كما لم ينسب إلى غيره من النحاة فى أغلب ما قال .

ولم يكن جامع هذه المسائل بعيد العهد عن أبى على ، فهى مسائل منقولة من خط أبى الكرم المبارك بن فاخر بن محمد بن يعقوب النحوى وذكر أنه اختارها من جملة تعاليق شيخه أبى الفتح عبد الواحد بن الحسين بن أحمد بن عثمان بن شيطا المقرىء (رحمهما الله [٣]) .

وأبو الكرم ترجم له السيوطى فى البغية وذكر أنه عاش بين (٤٣١ — ٥٠٠ هـ [٤]) وأما ابن شيطا فقد ولد فىأخريات حياة أبى على (ولد سنة ٣٧٠هـ) وترجم له ابن الجزرى فى غاية النهاية [٥] .

وأخلص من ذلك إلى تلخيص الحقائق الآتية ، بعضها متصل بالشكل ، والآخر متصل بالموضوع :

(أ) إن الورقات من (١٥١ — ١٧٣) من مخطوطة المجالس المذكورة للعلماء لا تشتمل على مسألة الأخبار وأقسامها وحدها؛ وإنما تشتمل بجانب ذلك

---

(١) لوحة ١٦١ (٢) انظر ص ٢٢٥ من هذا البحث (٣) لوحة ١٧٠

(٤) انظر البغية ص ٣٨٤ (٥) انظر ٤٧٣/١

— على مسائل أخر ، ختمت بمسألتين : أحداهما من إملاء الربعى ، والأخرى منسوبة لابن جنى .

(ب) مسألة الأخبار صحيحة النسبة إلى أبي على لما يبدو فى أسلوبها من خصائص عرف بها الشيخ فى كتبه الأخرى .

(جـ) بقية المسائل مجموعة من كلام النحاة وشخصية أبي على فيها غير واضحة .

(د) بعض ماورد فى هـذه المسائل من الآراء يرجح أنه لأبي على وإن لم ينسب إليه يدل على ذلك ما فى هـذه الآراء من خصائص أسلوب الشيخ التى عرفت عنه .

هذا والمجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية والتى ورد فى أعقابها مسألة الأخبار لأبي على — مخطوطة بخط نسخ جميل ، مضبوطة بالشكل ، وإن كانت تحتوى على بعض أخطاء هجائية (أشرت إلى بعضها عند الاستشهاد بالنصوص) وهى مصورة بمعهد المخطوطات من مكتبة داماد ابراهيم ٧٧٥ / ١ [١] .

---

(١) انظر المخطوطات المصورة ص ٣٦٩

المسائل المنثورة

هى مسائل نحوية وصرفية جمعها فيما يبدو بعض تلاميذ أبى على بعد أن لقى ربه ، يؤيد ذلك أنه يتردد فى مواضع مختلفات منها عبارة : قال أبو على (رحمه الله[١]) أو قال شيخنا أبو على (رضى الله عنه[٢]) والدعاء بالرحمة أو الرضوان يؤخذ منه أن هذه المسائل جمعت بعد أن انتقل الشيخ إلى جوار ربه ، جمعها أحد تلاميذه من كلامه ، وذكر فيها آراء الشيخ فى مسائل نحوية وصرفية مختلفة .

ولا ترتبط طائفة من المسائل المنثورة بعضها ببعض[٣] ، وطائفة أخرى مسائل تتبع بابا معينا كمسائل وردت فى شرح الحال[٤] والإستثناء[٥] وأى[٦] وأعراب الفعل[٧] وأم[٨] والنداء[٩] والممنوع من الصرف[١٠] والتصغير[١١] .

ويلحظ أيضا فى ترتيب المسائل المنثورة أن الأجزاء الأولى منها تتصل بمسائل نحوية وأنها ختمت بمسائل فى التصريف .

ولعل هذا التماسك الإجمالى جاء نتيجة لمراجعة أبى على بعض هذه المسائل ، وصنع من جمعها من تلاميذه فى بعضها الآخر .

وربما خطر بالبال أن ترتيب هذه المسائل على هذه الصورة يتنافى مع تسميتها بالمنثورة ، وليس هناك فى حقيقة الرأى شىء من ذلك ، بل إن تسميتها بالمنثورة يؤكد ذلك الترابط ولا ينفيه ، ذلك أنها لا تنتسب إلى بلد بعينه إذ يبدو من اسمها أنها ألقيت هنا وهناك، ثم جمعت وروعى عند جمعها هذا الترابط الملحوظ .

أما البغداديات ، والبصريات ، والشيرازيات . فلا يبدو بين مسائلهن ما يبدو فى المسائل المنثورة من التواصل ، لسبب قريب ، هو أن هذه المسائل ألقيت فى هذه المدن : سوانح أفكار تخطر ، وإجابات عن أسئلة توجه ، وحلول لمشكلات تعرض ، وتوضيحات لمبهمات تخفى إلى غير ذلك مما لا يكون معه فى الأعم الأغلب وشيجة ماسة، أو تواصل قريب[١٢].

ومن اليسير أن تتعرف فى المسائل المنثورة ـ على رأى أبى على ، ومدى توافقه مع من سبقوه من النحاة أو تخالفه ، إذ يرد فى كثير من المسائل المنثورة آراء النحاة الأقدمين ثم رأى أبى على ، واحتجاجه لما يقول ، ومن هنا كان من السهل أيضاً أن تتعرف على شخصية أبى على فى وضوح .

(١) المنثورة لوحة ١٤٣ ــ ١٤٦ مثلا
(٢) المصدر السابق ولوحة ١٤٧
(٣) كالمسائل التى أوردها فى لوحة ١٥٢
(٤) لوحة ١٤٥
(٥) لوحة ١٤٨
(٦) لوحة ١٥٣
(٧) لوحة ١٥٦
(٨) لوحة ١٦٠
(٩) لوحة ١٦٢
(١٠) لوحة ١٦٤
(١١) لوحة ١٦٨
(١٢) انظر لوحة ١٦٦ ومابعدها ١٦٨

« يطالعك تأييد ما أقول فى كثرة ظاهرة - مثلا [1] - »

والمسائل المنثورة قليلة الاستطراد، موجزة فى إلمام واشتمال، وكثيراً ما تكون فى اللوحة الواحدة ما يقرب من عشرين مسألة، ولكنها مع اختصارها جامعة فى غير إملال. وربما كان السبب فى هذه الظاهرة أنها مجموعة وليست مملاة فلم يظهر فيها الاستطراد.

وشىء لحظته - كذلك - فى المنثورة هو أنها عنيت بإعراب الآيات القرآنية، والشواهد الشعرية، والعبارات المألوفة التى تتصل بموضوع واحد مما يعد بذرة لمغنى ابن هشام: فهو إن تكلم فى أنْ، وأنّ أورد أرد ما يأتى وتحدث عن أوجه الإعراب فيه:

(ا) تقول يوشك أن يذهب. (ب) وقال الخليل أريد أن أفعل.

(ج) وأمرت أن أكون. (د) أيغضب أن أذنا قتيبة جزتا.

(ه) وتقول: كتبت إليه أن أفعل. (و) وآخر ما أقول أن لا إله إلا الله.

(ز) وقوله سبحانه وناديناه أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا [2].

وأن تكلم فى أنّ وإنّ أورد:

(ا) أول ما أقول أنى أحمد الله. (ب) ليت أن زيداً منطلق.

(ج) قد قاله الناس حتى أنه يقوله وانطلقوا حتى أنه يقول ذلك.

(د) مررت به فإذا أنه يقول ذلك (ه) ما قدم علينا أمير إلا أنه مكرم لنا.

(و) وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون فى الأسواق.

(ز) وقول كثير: ما أعطيانى ولا سألتهما * إلا وأنى لحاجزى كرمى.

(ح) وما منعهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا با الله [3].

وفى كل عبارة من هذه العبارات يورد إعراب أن والأوجه الجائزة فيها مع التدليل، وكذلك فعل عند تحدثه عن إعراب الفعل [4]. وتطالعك التعبيرات الآتية مثلا فى المسائل المنثورة:

(ا) مسألة: قال البغداديون: أنها (يقصد أى) استفهام فى قوله: «ثم لننزعن من كل شيعة تشايعوا فقالوا أيهم أشد فجعلوها استفهاماً، قال الشيخ: وهذا لا يجوز لأن [5]. . . »

(ب) مسألة: إذا سميت رجلا الذى قلت: لذىّ كما ترى فتحذف الألف واللام، لأنها دخلت للصلة قال: وهذا يقوى مذهب شيخنا أبى على لأنه [4] . . . »

---

(1) لوحة ١٤٩ وما حواليها و١٦١ وما حواليها (٢) لوحة ١٦٣

(١) لوحة ١٦٤ (٢) لوحة ١٠٧ (٣) لوحة ١٠٣ (٤) لوحة ١٦٥

وقد رأيت أن هذه التعبيرات تشير إلى أن هذه الآراء لقنها أحد تلاميذ الشيخ وأتى بها بمجموعة من المسائل المنثورة . على أن الأفشى من هذه المسائل غفل من تلك الإشارات ، فهل كانت هذه المسائل للشيخ ابتداء ؟ وإذا كان بعضها من جمع أحد تلاميذه فمن ذلكم التلميذ ؟ وهناك إشارات تدل على أنها لمن يكنى بأبى الطيب وتلك - مثلا - .

مسألة : قول الشاعر :

دعى ماذا علمت سأتقيـــه　　ولكـــن بالمغيب نبئينى

فيقول قائل : « ما » ما معناها ؟ و « ذا » ما معناها ؟ .

قال أبو الطيب : قال شيخنا أبو على معناها . . . . الخ [1] . « وأخرى : أنشد أبو الطيب قال : أنشدنا أبو على لبعض العرب [2] .

فمن أبو الطيب ؟ استفتيت كتب التراجم فلم أعلم من يكنى بهذه الكنية — ممن اتصلوا بأبى على إلا أبا الطيب اللغوى عبد الواحد بن على ، وأبا الطيب المتنبى . وأبا الطيب محمد بن طويس النصرى .

وكلا الرجلين الأولين توفى فى حياة أبى على ، فأبو الطيب اللغوى توفى سنة ٣٥١ هـ والمتنبى سنة ٣٥٤ ، وقد استظهرت أن هذه المسائل كتبت بعد وفاة أبى على وذلك ينفى أن يكون أبو الطيب الذى يرد اسمه فيها أحد هذين الرجلين . ومن هنا أرجح أن يكون محمد بن طويس القصرى ويكنى أبا الطيب هو الذى يتردد اسمه فى المسائل المنثورة وقد كان تلميذاً لأبى على . وكان الشيخ يتعشقه وأملى عليه القصريات [3] .

وقد استعان الشيخ عبد القادر البغدادى فى خزانته بالمسائل المنثورة [4] مرة فى الجزء الأول [5] ، ومثلها فى الرابع [6] ، وثلاثاً فى الثالث [7] ، والباقى — وهو عشر — فى الجزء الثانى [8] .

---

(١) لوحة ١٦٢　　(٢) لوحة ١٦٤، ١٦٧

(٣) انظر معجم الأدباء ١٨/٢٠٦ وبغية الوعاة ٥٠

(٤) انظر إقليد الخزانه ١٠٢　　(٥) ١/٩　　(٦) ٤/٤٥٥

(٧) ١٢٧٣_/_٢٠٦٨

(٨) ٨٧ ـ ٨٨ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٣ ـ ١١٥ ـ ١٤٠ ـ ١٤٨ ـ ١٥١ ـ ١٥٨

أبو علي والتصريف

في مجلس ضم أبا جعفر البصير الموصلي وأبا بكر بن شقير وأبا علي الفارسي قال أبو جعفر لأبي علي : في أي شيء تنظر يا فتى ؟ قال : « في التصريف فجعل يلقي عليه من المسائل على مذهب البصريين والكوفيين حتى ضجر فهرب أبو علي منه إلى النوم وقال : « أريد النوم » فقال هربت يافتى ! فقال : نعم ! هربت[١] ! ويبدو أن ذلك كان في أوائل عهد أبي علي ولا يرضى أبو علي عن موقفه هذا ، ويدفعه ذلك إلى الجد في التصريف ، ويبلغ فيه مبلغاً جعله يوماً يقبل على أصحاب أبي بكر الخياط : أكبرهم سناً وأكبرهم عقلا وأوسعهم علماً عند نفسه ، فيسأله كيف تبني من سفرجل مثل عنكبوت فيجيبه مسرعاً : سفرروت ، وتأخذ أبا علي نشوة الطرب وهزة الغلبة فيقوم في المسجد ويصفق بين الجماعة ويقول : سفرروت اسفرروت ! ويخجل أبو بكر مما جرى ، ويستحي من أبي علي ، ويدعو على أصحابه ألا يبارك الله فيهم ، ولا يحسن جزاءهم[٢] ! وهذه الواقعة تمثل مرحلة أخرى من مراحل اشتغال أبي علي بالتصريف ، ولعلها تكشف عن نضج نظره فيه ، وتمكنه منه .

وتعليل براعة أبي علي في التصريف ميسور ، فما من شك في أن تفرد أبي علي بكتاب سيبويه ، وشدة إكبابه عليه[٣] ، وعلمه العربية ، واتصاله بأبي الحسن الأخفش وله مذاهب في التصريف[٤] ، وروايته تصريف المازني ، واقرانه[٥] ، وقراءته تصريف الفراء[٦] كل أولئكم كان من العوامل التي جعلت أبا علي يبرع في التصريف إلى ما ركب الله فيه من عقل حاضر ، وحدة خاطر .

هذا وتجد الصرفيات كثيراً في البغداديات[٧] والمنثورة[٨] وترى أبا علي في وزنه الكلمات وزناً صرفياً وبيان أصلها يائياً كان أو واوياً يسلك السبل الآتية أو بعضاً منها :

(ا) فهو يناظر الكلمة الموزونة بكلمة أخرى كما في وزنه « فم[٩] » . أصله فوه كثوب وأثواب .

(ب) أو يرجع إلى اشتقاقها كما في وزنه الاربية حيث قال : تكون أفعوله من

---

(١) معجم الأدباء : ٢٠٣/١٨ وروضات الجنات : ٢٢١

(٢) انظر الخصائص : ٥٩٤/٤ وما بعدها مخطوط بالخزانة التيمورية ٢٧٤

(٣) الامتاع : ١٣١/١ (٤) انظر الحجة ١٩٠/١ ن مراد ملا (٥) المنصف : ٦

(٦) انظر خزانة الأدب : ٢٠٩/٢ (٧) انظر لوحة ٣٥ ــ ٥١

(٨) ١٦٦ ــ ١٦٨ من أبي علي (٩) انظر المخصص : ١٣٤/١

ربا يربو لارتفاعها على سائر أعضاء الإنسان أو لزيادتها عليه فى الخلقة وإن شئت كان فعلية من الأرب الذى هو بمعنى التوقر[١].

(ج) أو يحتكم إلى الأصول العربية العامة كما فى وزنه ثندؤة حيث قال: « أنها فعللة رباعية ، ولا تكون فنعله ، لأن النون لا تزاد ثانية إلا بثبت ، ولا تكون فعلؤة لعدم هذا البناء. وأما ثندوة بالفتح وترك الهمزة ففعلوة كترقوة وذلك لكثرة هذا البناء ، وأن النون تزاد ثانية إلا بثبت ، ولا يجوز همزها مع الفتح ، لأنها تكون حينئذ فعلله أو فعلؤة وكلاهما بناء عدم ولا تكون ثندوة فنللة لذلك أيضاً ، وإن الواو لا تكون أصلا فى الأربعة[٢] ».

وقد ألم ابن جنى بهذا الأصل الأخير فى كتابه مختصر التصريف[٣].

(د) أو يعتد — مع أصول العربية — بما يقوله النظار من أهلها ولا سيما سيبويه وأبى الحسن : قال فى وزن إِيَّل . فِعَّل . فإن قال قائل : « وما أنكرت أن يكون إفعلا ؟ » قيل : « لأنهم يقولون : أُيَّل ، فلو كان إِيَّل إفعلا لكان أُيَّل أُفْعلا وليس فى الكلام أفعل » . فإن قلت : « فما أنكرت أن يكون أيل أفعلا ويكون من باب انفحل قيل له : « إن النظار من أهل العربية وغيرهم لا يجعلون ما فيه الإشكال أصلا ، أو لا ترى أن أبا الحسن لما أثبت أن فى الكلام فعللا لم يحتج بجندب لأن جندبا قد يكون فنعلا وإنما احتج بجخدب إذ ليس فيه ما يوهم الزيادة[٤] » .

ومثل ذلك وزنه لكلمة امع فى قولهم رجل إِمَّع وأنه فِعَّل واستشهد بما قال سيبويه فى إمر[٥].

(هـ) أو يعتبر اللام بالفاء فى التصريف ، وهذا ما لحظه ابن سيدة وتلكم عبارته التى أورها فى المخصص بعد أن أورد كلام أبى على فى الأثفية[٦].

وأنه يجوز أن يكون من الياء والواو يقال : « جاء يثفوه ويثفيه أى يتبعه وأن يكون من الواو أولى لقولهم جاء يثفه فى هذا المعنى ، لأن الياء لا تحذف فى مثل هذا ، ولا يلتفت إلى ثيس لقلته وشذوذه » قال ابن سـدة، وهذا أقوى ما كان أبو على يروم به حقيقة التصريف أعنى أن يعتبر بإلغاء اللام[٧].

(و) ويقابل عدم اعتداد أبى على بالقلة فى النص السابق ـ اعتداده بالكثرة قال : « همزة سواء منقلبة عن ياء لقولهم فى هذا المعنى سى ، ولأن باب طويت أكثر

---

(١) انظر المخصص : ٢/٤٨ وانظر وزنه لكلمتى : محجن المخصص : ٦/٧٤ وعليه : المخصص ٢/١٦٢ ، ١٣٣٥ (٢) المخصص ٢/٢٢ وانظر مثلا ٢/٧٢
(٣) انظر ص ١١ (٤) المخصص : ٨/٣٢ (٥) المخصص: ٣/٥١
(٦) انظر الاغفال : ١٥ـ١٧ رقم ٨٧٥ تفسير (٧) المخصص: ٤/١٤٢ وانظر ١٦/٣٤٢

من باب القوة والحوة[1]. والحمل على الأكثر وصى به أبو الحسن . قال فى مختصر التصريف الملوكى ، الثبة الجماعة من الناس وغيرهم والظبة طرف السيف جميعاً من الواو حملا على الأكثر بذلك وصى أبو الحسن[2].

(ز) وأحياناً يقلب الأمر على جميع وجوهه مستعملا طريقة السبر والتقسيم كحديثه فى أن الفاء من آوى همزة[3].

(ح) أو يستشهد بما روى، فقد قال: إن الدم محذوف اللام ، ولامه ياء ، بدليل قوله:

فلو أنا على حجر ذبحنـــا جرى الدميان بالخبر اليقين[4]

وقد نقل هذا ابن جنى فى كتابه مختصر التصريف[5].

(ط) وبدهى أن إسناد الفعل إلى المخاطب والمتكلم يدل على أصله اليائى أو الواوى وهو أمر يعرفه المبتدئون .

هذه هى الطرق المختلفة التى يسلكها أبو على فى وزن الكلمات ، ومعرفته أصلها اليائى أو الواوى . ولست أزعم أنى حصرت كل ما كان يسلكه أبو على فى ذلك ، ولكنى ضربت الأمثلة ، ونوعت المسالك ، ورجعت بعضها على الأصول التى نظر إليها أبو على بمقدار ما أعانتنى عليه النصوص المختلفة التى وردت إلى الشيخ فى كتبه المختلفة أو كتب من نقل عنه واعتمد عليه .

ورأيت ابن جنى يسلك سبيل شيخه فى التصريف ، فيتحدث عن بعض الدلائل فى وزن الكلمات[6] .

كما أورد فى كتابه مختصر التصريف الملوكى فصلا فى عقود وقوانين ينتفع بها فى التصريف[7].

هذا ومما يتصل بهذا الموضوع هذه المسائل الصرفية التى قصد بها التدريب ورياضة النفس ، وامتحان فهم الطالب ، كقولهم : « كيف تبنى من كذا مثل كذا » وقد برع أبو على فى هذا الباب ، وصار له مذهب خاص فيه[8]

وكان ذلك من الموضوعات التى هاجمها ـ بحق ـ ابن مضاء[9].

---

(١) المخصص : ١٠/١٥١ (٢) مختصر التصريف ٣٦ وانظر قول ابن جنى : ولكن الحكم على الأكثر لا على الأقل وانظر ص ١١
(٣) المخصص : ٨/٧٣ وانظر ٦/٢١ ـ ١٢/٣٢١
(٤) المخصص : ٦/٩٢ وانظر ٣/٤ (٥) انظر ٣٦؛٣٧
(٦) انظر مثلا مايعلم به حال التاء والنون من اصالة أو زيادة فى سر صناعة الاعراب ١٨٦ تحقيق الاستاذ مصطفى السقا وزملائه (٧) انظر ص ٤١ وما بعدها
(٨) انظر شرح الجاربردى على الشافية : ١/٣٦٠
(٩) انظر الرد على النحاة : ١٦١ الطبعة الأولى ١٩٤٧ م

الباب السادس

دراسات مقارنة بين أبي علي وأعلام النحاة من معاصريه

كان لانقسام الدولة العباسية إلى دويلات أثره فى تعدد مواطن العلم والتنافس من الأمراء على اجتذاب العلماء كما سبق البيان ، وودت كل دويلة لو استأثرت بقادة الفكر وأعلام الأدب ، وكان أن تسابق هؤلاء وهؤلاء إلى حضرة أصحاب السلطان هنا وهناك ، وحرص كل بحكم الطبيعة ودواعى العيش أن يكون صاحب الحظوة حيثما حل ، مما أدى إلى التناقس فالتباغض والتحاسد ، وقد تبلر هذا التنافس حول شخصية ملأت الدنيا وشغلت الناس ، تلك هى المتنبي : ، فكان هناك مايشبه مذهبين أو مدرستين على حد تعبيرنا الحديث : مدرسة تتعصب للمتنبي ، ولها رجالها وأنصارها ، وأخرى تتعصب عليه ، ولها رجالها وأنصارها كذلك وكان لهذا التعصب مظاهر وآثار سأتناولها بالبيان الذى يلقى الضوء على العلاقة بين الفارسى والبارزين من أهل العلم والأدب فى عصره ، وهو ما يمت إلى هذا البحث بحبل متين .

فمن أولئك الذين كانوا يتعصبون للمتنبي ؟ ومن الزارون عليه ؟ وأين من هؤلاء وهؤلاء أبو على الفارسى ومن لف لفه ؟

تحدثنا كتب التراجم والتاريخ أن من المتعصبين للمتنبي : أبا على الفارسى ، وابن جنى وعلى بن عيسى الربعى .

ويقابل هؤلاء ابن خالويه ، وأبو فراس ، وأبو سعيد السيرافى ، وأبو حيان التوحيدى ، وعلى بن عيسى الرمانى ، والصاحب بن عباد وغيرهم ، واجتمع هؤلاء وهؤلاء ببلاط الملوك حينئذ ، فدبت الفتنة ، وتحرك الشر ، وكانوا شيعاً وأحزاباً يذوق بعضها بأس بعض ، ورويت أحاديث تصور ما كان بين الطائفتين من مظاهر

التنافس وآثار الضغينة ، كالذى كان بين المتنبي وابن خالويه فى مجلس سيف الدولة [١] ، وما كان بين المتنبي وأبى فراس [٢]

* * *

وكان أبو سعيد السيرافى يحط من شعر المتنبي ، ويفضل عليه غيره من الشعراء ، أورد ياقوت فى معجمه قال : « فضل أبو سعيد السيرافى قصيدة لشاعر فيها قصيدة لأبى الطيب المتنبي ، فقال أبو الحسين محمد المغربى راوية المتنبي ، وصاحب كتاب « الانتصار المنبى عن فضائل المتنبي » : ومن جعل الحكم فى هذا إلى أبى سعيد ؛ إنما يحكم فى الشعر الشعراء لا المؤدبة ، وبمثل هذا جرت سنة العرب فى القديم ، كانت تضرب للنابغة خيمة من أدم بسوق عكاظ ، وتأتى الشعراء من سائر الآفاق ، فتعرض أشعارها عليه فيحكم لمن أجاد . . . ولو كان أعلم الناس بالنحو أشعرهم لكان أبو على الفسوى أشعر الناس [٣] .

وتتمثل فى هذا النص الحقائق الآتية :

(١) أبو سعيد السيرافى يتعصب على المتنبي ويزرى بشعره .

(٢) أبو الحسين المغربى راوية المتنبي يناصره ، ويدافع عنه ، ثم :

ا — يهاجم أبا سعيد السيرافى .

ب — ويفضل عليه أبا على الفسوى نصير المتنبي وعارف فضله .

وهكذا تتبلَّر الأهواء حول المتنبي أو تنصرف عنه متعصبة له ، أو متزرية به .

وهذا ابن الدهان شارح كتاب اللمع لابن جنى يرى رأى الفارسى ويرجحه [٤] ويتعقب السيرافى ويفسد رأيه [٥] .

ولأبى حيان التوحيدى — تلميذ السيرافى — « الرد على ابن جنى فى شعر المتنبي » ذكره ياقوت فى معجمه ، وابن عساكر فى عيون التواريخ [٦] .

* * *

(١) انظر الصبح المنبى ٤٤، ٤٥ والتبيان للعكبرى ٢/٧٥

(٢) انظر الصبح المنبى ٤٥

(٣) معجم الأدباء لياقوت ٨/١٨٨ـ١٨٩ ط دار المأمون

(٤) انظر ١/١٠، ٦ د، ٣٢، ١٨٧

(٥) انظر شرح اللمع لابن الدهان ١/١٠

(٦) انظر النسخة المخطوطه بدار الكتب رقم ١٤٩٧

وكل طائفة — سواء أكانت متعصبة للمتنبي أم زارية عليه — تحتفل بمن تكره المدرسة الأخرى، ولا يصفو رجالها لرجال هذه الطائفة : فالفارسي يعجب بالمتنبي [١] ويهاجم ابن خالويه الزاري عليه [٢]، ويؤلف الفارسي نقض الهاذور على ابن خالويه [٣]، وفى تغليطه [٤]، وتعقيبات ابن خالويه على الفارسي معروفة [٥]، ومجالس الجدل وما جرى بينهما من كلام تعرض لها ابن الأنبارى [٦]، ودون طرفاً منها أبو على فى رسائله إلى سيف الدولة [٧]، وابن خالويه يحتفل بأبي فراس خصم المتنبي [٨]، فيتولى شرح ديوانه، وأبو حيان يضع من الفارسي فيذكره بالتخالع، كما يضع من المتنبي فيرد على ابن جنى فى شعر المتنبي ويرفع كلا من السيرافى [٩] والرمانى [١٠]، والسيرافى ينتصر لابن خالويه على الفارسي [١١]، والبديهى الشاعر يذم الرمانى [١٢]، وينتصر أبو حيان للرمانى فيتهم البديهى بأنه مفسول الشعر على حين كان البديهى مقدماً عند الصاحب بن عباد [١٣]. والصاحب على صلة من الود مع أبي على الفارسي [١٤]، والفارسي يعد نحوه هو النحو، ولا شيء منه عند الرمانى [١٥]، وكل من ابن جنى والربعى يحتفل بالمتنبي فيشرح ديوانه، وهكذا تطرد هذه الظاهرة التفافاً نحو المتنبي، أو تفرقا عنه، إلا الصاحب بن عباد الذى ساءت العلاقة بينه وبين كل من المتنبي وخصمه أبي حيان — معاً — فهو يكره المتنبي ويؤلف ضده ويكشف عن مساويه [١٦]، على حين أن أبا حيان يثلب الصاحب فيؤلف فيه وفى أبي الفضل بن العميد « مثالب الوزيرين [١٧] »، كما رد على ابن جنى فى شعر المتنبي. ولكن الظروف هى التى سلخت الصاحب من المدرسة المتعصبة للمتنبي، أو قل : « إن كبرياء المتنبي وشموخه بأنفه

---

(١) نزهة الألباء ٢٠١ (٢) الصبح المنبي ٤٥ (٣) خزانة الأدب ١/١١

(٤) الفلاكة والمفلوكون ١٠٢ (٥) المزهر ٢/٢٢٧ (٦) نزهة الألباء ٢٥٨

(٧) المسائل الحلبيات ٣٣ ظهر (٨) الصبح المنبي ٤٥ وما بعدها

(٩) معجم الادباء ٨/١٥٢ (١٠) الامتاع والمؤانسة ١٢٨

(١١) إنباه الرواة ١ ترجمة الفارسي (ونص عبارة ابن مكتوم فى تلخيص أخبار النحويين واللغويين فى ترجمة ابن خالويه : كان ينتصر له أبو على الفارسي ، وقد زيدت كلمة (أبو) بين الكلمتين له والضمير فيه يعود على السيرافى والفارسي ؛ وقد رجعت إلى إنباه الرواه وهو ما لخصه ابن مكتوم فوجدت العبارة صريحة فى أن السيرافى كان ينتصر لابن خالويه على الفارسي .

(١٢) البصائر والذخائر ١٤١ (١٣) يتيمة الدهر ٣/٣٨ (١٤) معجم الادباء ٧/٢٤٩

(١٥) نزهة الالباء ٢١١ (١٦) معجم الادباء ٦/٢٦٠

(١٧) أبو حيان التوحيدى ١٩٠ وما بعدها

على الصاحب هي التي خلقت من هـذا الأخير عدواً للمتنبي ، يذكر له سيئاته ، ويطوى عنه حسناته »[1] .

ولو جرى الأمر كما كان يهوى ابن عباد لانعقدت بينهما المودة كما تأكدت بين المتنبي وابن العميد الذى مدحه الشاعر باللسان العربى ، والرأى الفلسفى واصطناعه مايصطنع الفارسيون فى الأعياد .

ثم انتقل إلى تحقيق رأى أبي حيان فى كل من السيرافى والفارسى ، ثم رأى الفارسى فى نحو كل من الرمانى[2] والزجاجى :

(١) « مناقشة رأى أبي حيان فى كل من السيرافى وأبي على الفارسى » .

رأينا كيف كان أبو حيان التوحيدى متعصباً لأبي سعيد ، وربما كان من أسباب هذا التعصب أن أبا سعيد أستاذ لأبي حيان ، وقد حفظ أبو حيان لهذه الأستاذية قدرها ، فهو لا يذكر أبا سعيد إلا فى إجلال وإفاضة فى الثناء ، كأن يقول مثلا : « حدثنى أبو سعيد السيرافى : « وحسبك من رجل ، وناهيك من عالم ، وشرعك من صدوق[3] . . .

أو يقول عنه : « وهو اليوم — عالم العالم ، وشيخ الدنيا ، ومقنع أهل الأرض[4] » أو هو « شيخ الدهر ، وقريع العصر ، العديم المثل ، المفقود الشكل[5] ، ويروى عن أبي سليمان أنه قال عن جواب أسمعه إياه أبو حيان من كلام أبي سعيد : « هـذا حسن مقبول ، ويدل على أن ما سمعته من هذا الشيخ غيض من فيض ، وشرارة من حريق »[6] ، فأنت ترى أن أبا حيان يعلو بشيخه أبي سعيد حتى بفضله على جميع العلماء فى عصره ، وأنه فى فضله منقطع النظير . وبدهى أن أبا على الفارسى المعاصر فى زمرة هؤلاء العلماء الذين يفضلهم السيرافى .

* * *

وإلى جانب هـذه الأستاذية سبب آخر يدفع أبا حيان إلى تفضيل أبي سعيد ؛ ذلك أن أبا سعيد : « أروى فى الحديث »[7] . والمحدثون كانوا يعدون أكبر العلماء شأنا ، بل كانوا يعدون من أعظم رجال الإسلام »[8] ، ومن هنا كان الاهتمام بسماع الحديث كبيراً حتى حكوا أن الحميدى المحدث المشهور كان أبوه

(١) انظر الصبح المنبى ١٨٠ (٢) ديوان المتنبى
(٣) المقابسات ٥٢ (٤) المقابسات ٧٥ (٥) معجم الادباء ٨/١٥٢
(٦) المقابسات ١٧٦ (٧) الامتاع ١/٣٢ (٨) الحضارة الاسلامية ١/٣١٦

يحمله ـ صغيراً ـ على كتفه إلى مجلس الحديث [١]

وكان السيرافى أشبه بالمحافظين، يروى ما يسمع، ويحفظ ما يروى على كثرة ما يروى وما يحفظ فى ثقة وأمانة [٢]، وقد كان أبو حيان يناصر أصحاب الأثر والرواية، ويفضلهم على المتكلمين أصحاب الرأى والقياس [٣]، وكان يرى رأى شيخه أبى سليمان المنطقى الذى قال: «إن الدين موضوع على القبول والتسليم، والمبالغة فى التعظيم، وليس فيه لم، ولا، وكيف، إلا بقدر ما يؤكد أصله، ويشد أزره، وينفى عارض السوء عنه، لأن مازاد على هذا يوهن الأصل بالشك ويقدح فى الفرع بالتهمة [٤]» ذلك كله بعض ما قرب أبا سعيد إلى أبى حيان وأبعد الفارسى عنه، وقد لف لف أبى حيان الشيخ أبو منصور موهوب بن الخضر الجواليقى، فقلما كان ينبل عنده ممارس للصناعة النحوية، ولو طال فيها باعه، ما لم يتمكن من علم الرواية، وما تشتمل عليه ضروبها.. ولهذا كان مقدما لأبى سعيد السيرافى على أبى على الفارسى (رحمهما الله)، ويقول: «أبو سعيد أروى من أبى على، وأكثر تحققاً بالرواية وأثرى منه فيها» [٥].

والحق أن أبا على لم يكن خلو الوفاض من الرواية، بل كان له فيها سابقة، وربما ترك هذا تهيباً واستحياء، وقد كان يبلغ من ورع البعض أن يتهيب رواية الحديث [٦]. وقد بينت فى فصل سابق كيف كان أبو على محدثاً. وقد روى عن الزجاج كتاب الابانة والتفهيم عن معنى بسم الله الرحمن الرحيم [٧].

وقد ذكر أبو على مع أولئك الذين سمعوا، ورووا، وأخذ عنهم: فالخطيب البغدادي يذكر أن أبا علي سمع على علي بن الحسين بن معدان (صاحب اسحق بن راهويه) [٨].

وقد روى عن أبى على التنوخى والجوهرى [٩] وربما كان مظهر تورعه

---

(١) المصدر السابق ١/٣٠٣ (٢) ظهر الإسلام ١/٢٤٣

(٣) أبو حيان التوحيدى ١٤٧ (٤) الإمتاع ٣/١٨٧

(٥) معجم الأدباء ٧/٢٠٤

(٦) الحضارة الإسلامية ١/٣٠١

(٧) انظر المخطوطة رقم ٦٧ ش نحو ضمن مجموعة الصفحة الأخيرة من هذه المجموعه. وفى الأمانة العامة للجامعة العربية (معهد إحياء المخطوطات) كتاب الخيل للأصمعى روايه أبى على الفارسى عن اليزيدى عن عبدالرحمن ابن أخى الاصمعى عن الاصمعى فى ورقه ٤٧ ف ٧٨٦

(٨) تاريخ بغداد ٧/٢٧٥ (٩) لسان الميزان ٢/١٩٥

أن المترجمين له يصفونه بالصدق فى نفسه[1]، وقد كان أبو على يقول : « قد سمعت الكثير فى أول الأمر ، وكنت أستحى أن أقول : « اثبتوا اسمى » [2] ، وجاء فى كتابه الحجة ما يدل على تحديثه قال : « حدثنا الكندى قال : » حدثنا المؤمل قال : « حدثنا إسماعيل بن عليه عن أبى رجاء قال سمعت عكرمة يقول : « ولا تمنن تستكثر » قال : « لا تعط شيئاً لتعطى أكثر منه[3] . » وقال أبو على الفارسى فيما روى ابن جنى عنه : « أخطىء فى خمسين مسألة فيما به الرواية — ويجعلها صاحب الروضات مائة [4] ، ولا أخطىء فى واحدة من القياس [5] » — ليس معناه أنه ضعيف فى الرواية أو اللغة ، بل على العكس من ذلك هو دليل — كما أفهم — على تضلعه فيهما ، ذلك أنه لا يستطيع أن يقيس قياساً صحيحاً إلا إذا كان واسع الدراية بما فيه الرواية ، قال الشيخ أبو محمد بن الخشاب « وكثيراً ما تحصى السقطات على الحذاق من أهل الصناعة النحوية ، لتقصيرهم فى هذا الباب — باب الرواية — فمنه يذهبون ، من جهته يؤتون [6] . . . . » ولعل أبا على أراد بعبارته أن يبرهن على براعته فى القياس ، وتمرسه به ، وقد كان فى عصر يقدر فيه من يعرف خفى القياس ، وصحيح البرهان ، وسر الكلام ، ويعدونه من خاصة الخاصة [7] .

ثم انتقل إلى مناقشة جانب آخر من أسباب تفضيل أبى سعيد ، وذلك علم أبى سعيد ويتجلى فى :

(١) « شرحه الكتاب » [8] والحق أن تفسير أبى سعيد السيرافى للكتاب على هذه الصورة الجامعة من أوله إلى آخره بغريبه وأمثاله وشواهده وأبياته — يعد مفخرة [9] ، ولقد قال أبو حيان إن أصحابه حدثوه بأن أبا على اشترى شرح أبى سعيد فى الأهواز فى توجهه إلى بغداد سنة ثمان وستين [10] ، قال : وهذا حديث مشهور ، وإن كان أصحابه يأبون الإقرار به — إلا من زعم أنه أراد النقض عليه ، وإظهار الخطأ فيه [11] » ، وليس بعيداً أن يحرص أبو على على شرح أبى سعيد ،

---

(١) المنتظم لابن الجوزى جـ ٥ وفيات سنه ٣٧٧ هـ وانظر معجم الأدباء ٢٥٣/٧
(٢) معجم الأدباء ٢٥٥/٧ (٣) الحجه ٣٠/٣ نسخه البلدية
(٤) انظر روضات الجنات ٢١٩ (٥) نزهة الألباء ٢١٠
(٦) معجم الأدباء ٢٥٥/٧ (٧) الامتاع ١١٧/١
(٨) الإمتاع ١٣١/١ (٩) انظر مثلا ج ٢ ج ١٢٨/١ ، ١٣٠ ، ١٣١ ، ١٣١ س ٦٢ ، ٦٣
(١٠) أى وثلاثمائة (١١) الإمتاع ١٣١/١

فيشتريه ، فما ذلك بضائر أبا على ، بل هو آية على حبه للعلم ، ودليل على اتصاله بالنشاط الفكرى فى البحوث النحوية ولا سيما « الكتاب » ، ولو عرفنا مقدار حب أبى على لسيبويه ، وإجلاله له — لم تستبعد حرصه على شراء تفسير أبى سعيد للكتاب ، ولست بذاهب إلى ماذهب إليه أصحاب أبى على من إبائهم الإقرار بواقعة الشراء ، أو أنه اشتراه لينقض على أبى سعيد ويظهر الخطأ فى شرحه فلم يتعرض أبو على لشىء من ذلك فيما أعلم — ولو كان لكبر أصحاب أبى على به وهللوا .

ولئن كان أبو سعيد قد شغل بشرح الكتاب — إن أبا على شغل بالاحتجاج لكتاب الله وجاء كتاب الحجة دليلا على تفرد الفارسى بكتاب سيبويه ، وشدة إكبابه عليه ، كما يقول أبو حيان ، وكانت الحجة شرحاً للكتاب ، واحتجاجاً به ، واعتماداً عليه ، واستفادة بما فيه ، وقياساً على أقوال سيبويه ، كما بينت ذلك من قبل [٢] .

ولست أدرى لم أغفل أبو حيان كتاب الحجة ، مع أن هذا الحديث الذى يرويه عن المفاضلة بين الرجلين كان فيما بين سنتى (٣٧٣ — ٣٧٥) هـ وهى مدة وزارة ابن سعدان لصمصام الدولة البويهى بن عضد الدولة ، [٣] وقد ألف أبو على الفارسى كتاب الحجة لعضد الدولة كما ذكر ذلك فى المقدمة [٤] ، ومعنى ذلك أن كتاب الحجة مؤلف قطعاً قبل سنة ٣٧٣ هـ ، وهى السنة التى توفى فيها عضد الدولة [٥] ، وليس هناك من تفسير لإغفال أبى حيان ذكر كتاب الحجة إلا أنه أراد أن يطوى مفخرة عظمى من مفاخر أبى على وهو يتحدث موازناً بين الإمامين (الفارسى والسيرافى) ، ويتحيز فى وضوح لأبى سعيد وإلا فكيف يقول : « ولأبى على أطراف من الكلام فى مسائل أجاد فيها ولم يأتل ، ولكنه قعد على الكتاب على النظم المعروف » [٦] ، فيذكر مسائله ، ويغفل الحجة ؟

ولست أدرى ! أكان للفارسى كتاب بشرح الكتاب ؟ لم تتعرض كتب التراجم — فيما أعلم — لشىء من ذلك ، كما تتعرض له فهارس الوراقين أمثال الفهرست

---

(١) الإمتاع ١/١٣٢
(٢) وعلى سبيل المثال انظر الحجة ١/١–٥٣،١٣٦–١٩١ نسخة البلدية
(٣) الإمتاع والمؤانسة ح ، ف — المقدمة وذيل تجارب الأمم ٨٥
(٤) انظر ص ١ من كتاب الحجة (٥) انظر شذرات الذهب ٣/٧٩
(٦) الإمتاع ١/١٣١

لابن النديم ، أو كشف الظنون ، ولكنى وجدت فى حاشية الأمير على المغنى مانصه : « رد الشارح بأن أبا على الفارسى نص فى شرح كتاب سيبويه على أن الواو تأتى للإباحة قال : « كرجل أنكر على ولده مجالسة أهل الريب والزيغ فقال له : « دع مجالسة هؤلاء ، وجالس الفقهاء والقراء وأهل الحديث أو قال : « جالس الفقهاء أو القراء أو أهل الحديث فذلك كله بمعنى » [١]

وأبو على بعد ذلك بصير بالكتاب ، دقيق الفهم له ، حل مشكلاته ، وجلى غوامضه بالإيضاح .

(ب) كما يعتمد أبو حيان فى تفضيل السيرافى على أنه عالم فى كل فن : [٢] « فكان يقرأ عليه القرآن ، والفقه ، والشروط ، والفرائض ، والنحو ، واللغة ، والعروض ، والقوافى ، والحساب والهندسة والحديث ، والأخبار ، وهو فى كل هكذا إما فى الغاية ، وإما فى الوسط » [٣] ، وعلى الرغم من اتفاق أبى سعيد والفارسى فى الشيوخ ، فكلاهما قرأ القرآن على ابن مجاهد ، واللغة على ابن دريد ، والنحو على أبى بكر بن السراج [٤] ، وأبى بكر مبرمان [٥] وأن أبا سعيد كان متقدما فى عدة فنون كان الناس يشتغلون عليه بها [٦] ، ويظهر كذلك أن أبا على لم يبلغ مبلغ أبى سعيد فى ذلك ، ولو كان لظهر أثره فيما خلف من تراث على ، فمؤلفاته تدل على تأثره بالمنطق ، كما تدل على أن له قدما راسخة فى النحو والعروض كما بينت ذلك عند الكلام على ثقافته ، ثم هو قد قرىء عليه القرآن ، كما قرىء على أبى سعيد ، وورد اسمه فى طبقات القراء ، وقد روى القراءة عنه عرضاً عبد الملك بن النهران [٧] — إلا أن الإنصاف يدعونى إلى تقرير أنه تخلف عن أبى سعيد فى الشعر ، فقد كان أبو على يغبط الشعراء على قول الشعر ولا يواتيه الطبع [٨] ، على حين أن لأبى سعيد هبة فيه [٩] . كما يبدو أن أبا على تخلف كذلك عن أبى سعيد فى الفقه والفرائض ، ومشاركة أبى على فى هذا ضئيلة نادرة [١٠] ويظهر أن اشتغال أبى سعيد بالقضاء

---

(١) حاشية الأمير على المغنى ٦٧/١

(٢) انظر إنباه الرواة ٢٢٨/٢ أبيات أبى الحسن الاندلسى

(٣) الإمتاع ١٣٣/١ (٤) وفيات الأعيان ٣٦٠/١ (٥) نزهة الألباء ٢٠٦

(٦) وفيات الأعيان ٣٦٠/١ (٧) طبقات القراء ٢٠٧/١

(٨) شذرات الذهب ٨٩/٣ (٩) وفيات الأعيان ٣٦١/١

(١٠) انظر الكلمة الخاصة بذلك فى الفصل الخاص : بأبى على والشعر

مكنه من الافتاء [١]، وجعله مقدما على أبي على . ومن قول الزبيدى فى الطبقات : كان أبو سعيد ينتحل العلم بالمجسطى وإقليدس ، والمنطق [٢] : وأستنتج أنه لم يكن فى الدرجة العالية فى هذه العلوم ، نعم ، وكما قال أبو حيان : « وهو فى كل هذا — يشير إلى فروع العلم المختلفة التى عددها — إما فى الغاية وإما فى الوسط [٣] . وإذ كان أبو حيان متعصباً لأبى سعيد ، فلا شك فى أن بعبارته هذه تزيدا ، ولعله كان فى بعض فروع العلم دون الوسط . فكلمة « ينتحل » فى عبارة الزبيدى توحى — بما كان عليه أبو سعيد من قرب الغور ، وقلة التعمق ، فى هذه العلوم ، وربما انتحل ذلك استكمالا لآلة المنافسة والجدل بينه وبين رئيس المنطقيين فى عصره أبى بشر متى بن يونس [٤]. ولكن ذلك على كل حال ليس بغاض من قدر الرجل أبىسعيد، أو منتقص حقه من التقدير والتوثيق.

أما أن الفارسى لم يتجاوز فى اللغة كتب أبى زيد، وأطرافاً مما لغيره فصحيح ، ويظهر ذلك من استعانة أبى على بأبى زيد فى كثرة [٥] ، واستشهاده بما ورد فى نوادره وتوثيقه له فى تحمس واعتزاز [٦] . ويبدو أن أبا على تخلف كذلك فى هذا المضمار ، فهو وإن كانت له شخصية لغوية — لم يرتفع إلى الدرجة التى يعد بها بين اللغويين ، وهذا الزبيدى يذكر السيرافى بين اللغويين ، على حين لا يعد الفارسى منهم [٧] .

ويبدو أن شغل الفارسى كان بالكتاب يدرسه قال العبدى : وعهدى بنفسى حاضراً مجلس هذا الشيخ — يعنى أبا على — وهناك من يقرأ كتاب سيبويه دون غيره من المتوسطات ثلاثون رجلا وأكثر ، ما فيهم إلا من يطلق عليه اسم العامل ثم ما يحسنونه من اللغة والشعر غير مذكور ، ومجلس الشيخ أبى سعيد الحسن ابن عبد الله السيرافى وعدد أهل المجلس ومن معنا السبق للقراءة يزيدون على المائة [٨] . ، ويفهم من هذا النص أيضاً أن السيرافى أعلى مكانة من أبى على إذ كان مجلسه أكثر إزدحاما والطلبة عليه أشد إقبالا [٩] .

---

(١) شذرات الذهب ٣/٦٥ — (٢) طبقات الزبيدى ١٣٠
(٣) الإمتاع ١/١٣٣ — (٤) الفهرست ٣٦٨
(٥) انظر مثلا الحجة ١/٤٥،٥٧،٢٠٣ نسخة البلدية
(٦) انظر مثلا الحجة ١/٢٧١ ، ١/٣٠٥ نسخة البلدية
(٧) طبقات اللغويين والنحاة ٢٠٢ — (٨) إنباه الرواة ٢/٣٨٧–٣٨٨
(٩) وانظر الحلبيات ٥ نحوش ٣٣ ظهر

وقد كان هناك مجال ظهر فيه فضل أبي سعيد ، ذلك ما كان بينه وبين متى بن يونس من المناظرة المشهورة ، وسبب شهرتها أنها كانت بين علمين : أحدهما نحوى ، والآخر رئيس المناطقة فى عصره : هو أبو بشر متى بن يونس [١] ، ثم كانت فى مجلس وزير يهتم بمجالسة العلماء والمشاركة فى فنونهم هو ابن الفرات [٢] ، ثم كانت كذلك على ملأ من الناس الأعلام ، وفيهم الخالدى وابن الأخشاد . . . وقدامة بن جعفر ، والزهرى وعلى بن عيسى الجراح ، وابن يحيى العلوى ، وزاد من أهميتها وذيوع فضل صاحب الفلج فيها أن حضرها رسول ابن طغج من مصر ، والمرزبانى صاحب آل سامان [٣] .

وموضوع المناظرة التى وقعت بين السيرافى ومتى ما كان يقوله متىَّ : « لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل ، والصدق من الكذب ، والخير من الشر ، والحجة من الشبهة ، والشك من اليقين — إلا بما حويناه من المنطق ، وملكناه من القيام به ، واستفدناه من واضعه على مراتبه وحدوده ، فاطلعنا عليه من جهة اسمه على حقائقه [٤] » .

وقد رغب ابن الفرات إلى مجالسيه فى مناظرة متى ، فتزامروا ، وتغامزوا ، واعتذر السيرافى من تغامزهم وتزامرهم ، فقال الوزير : « أنت لها يا أبا سعيد ! فاعتذارك عن غيرك يوجب عليك الانتصار لنفسك ، والانتصار لنفسك راجع إلى الجماعة بفضلك » .

وهكذا هاج ابن الفرات أبا سعيد ، وأغراه بمحاجة أبى بشر ، وبان منذ اللحظة الأولى تحيز ابن الفرات للسيرافى ، وتعصبه له على متى بن يونس ، وواجه السيرافى متى قائلا : « حدثنى عن المنطق ما تعنى به » . وعرف متى المنطق تعريفاً مضمونه أنه « ما يعرف به صحيح الكلام من سقيمه ، وفاسد المعنى من صالحه » ، وخطأه أبو سعيد زاعماً أن صحيح الكلام من سقيمه يعرف بالنظم المألوف ، والإعراب المعروف عند المتكلمين بالعربية » [٥] .

وقد اشتغل أبو سعيد ضعف « متى » فى العربيـة ، فأصلاه نارا حامية ،

(١) الفهرست ٣٦٨ (٢) الإمتاع ١٠٨/١ (٣) المصدر السابق
(٤) الإمتاع ١/ ٨ ١ ، وياقوت ١٩٠/٨ والمقابسات ٦٨
(٥) الإمتاع ١١١/١

فأبو سعيد يجول به فى ميادين النحوجولات يضيق بها صدره . ويتعصب متى ليونان، وأنهم أصحاب عناية بالحكمة ، وينكر أبو سعيد مالهم من فضل ، ويقرر أن العلم مبثوث فى العالم ، والصناعات مفضوضة على جميع من على جدد الأرض ، ويسأله عن حرف واحد دائر فى كلام العرب — هو الواو — ، ومعانيه متميزة عندأهل العقل[١] ويدعوه أن يستخرج معانيه من ناحية منطق ارسطاطاليس الذى يدل به ، ويباهى بتفخيمه : فيبهت متى ، ويقرر أنه لا حاجة بالمنطق إليه ، وبالنحوى حاجة شديدة إلى المنطق[٢]، لأن المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ [٣]، ويندفع السيرافى مبرهنا على أن النحوى كالمنطقى ينظر فى المعنى كما ينظر فى اللفظ [٤]

وضرب أبو سعيد مثلا بالكندى وتعلقه بالمنطق ، وما جره عليه ذلك التعلق من شرور تشمت العدو ، وتغم الصديق » .

وهكذا يجتمع على « متى » ضعفه فى النحو ، وتعصب ابن الفرات عليه ، ذلك التعصب البادى فى كثير من عباراته ، ورباطة جأش أبى سعيد ، وتصرف لسانه ، وفيض بنانه ، وانثيال خواطره ، وتلجلج مناظره ، وتسجيل المجلس ذلك فى ألواحه ومحابره ، فينتقوض الجمع وقد حاك السيرافى طرازاً لا يبليه الزمان ، ولا يتطرق إليه الحدثان .

وحق على أبى على الفارسى وقد حدث بما كان أن يكتم الحسد لنظيره — أبى سعيد — على ما فاز به من هذا الخبر المشهور ، والثناء المذكور » .

ذلكم موقف من المواقف التى رفعت ذكر أبى سعيد السيرافى ، وإن كانت الفرصة لم تتح لأبى على الفارسى أن يحضر هذا المجلس ، ولعله لو حضر لكان له فيه مجال ، ولقال — وهو الجدل — وصال فى ذلك الميدان ، ولكنها الأقدار تواتى بعضاً وتعرض عن بعض ، ولله فى خلقه شئون !

هذا وقد فضل أبو سعيد على أبى على بما اشتهر عنه من خلق كريم ، فأبو سعيد زاهد متأله ، متحرج[٥]، يأكل من كسب نفسه ، جميل الطريقة حسن الأخلاق[٦]، يصوم الدهر ، ويصلى فى جماعة [٧] ، وربما كان لتوليه منصب القضاء ببغداد ،

---

(١) الإمتاع ١/١١٢
(٢) الإمتاع ١/١١٤
(٣) المقابسات ٧٤
(٤) الإمتاع ١/١١٨
(٥) الإمتاع ٢/١٧٧
(٦) نزهة الألباء ٢٠٦ ووفيات الأعيان ٣٦٠
(٧) الإمتاع ١/١٣٢

والإفتاء فى جامع الرصافة خمسين سنة[1] ، أثر فى ذلك كله ، أما فيما يتعلق بأبى على الفارسى فلم يتناقل المترجمون ماذكره أبو حيان من أنه كان يشرب ويتخالع ، ويفارق هدى أهل العلم ، وطريقةالربانيين ، وعادة المتنسكين ، ولا تعيننا النصوص الصريحة على تأييد ذلك ، اللهم إلا ما ذكره ياقوت فى معجم الأدباء مما يدل على عدم الوفاء ، [2] وقد ناقشت هذه الرواية فى الفصل المعقود لأخلاقه .

وبعد : فأنا مع ابن حيان فى تفضيل أبى سعيد السيرافى على أبى على الفارسى لما له من خلق كريم ، ولما اختص به من شرح الكتاب ، ولأنه ارتفع فى هذه الدنيا بعلمه ، فلم يعرف أنه اتصل بملك يعلى ذكره ، وينشر فى الآفاق خبره كأبى على الفارسى وقد جعل ابن جنى الاتصال بالملوك مشغلة عن العلم والتفكير فيه [3] ، فالسيرافى أشبه بالرجل العصامى الذى يبنى مجده معتمداً على جده .

ولكنى لا أهبط بأبى على إلى الدرك الذى أنزله به أبو حيان ، فأبو حيان ينظر إليه بعين متعصبة عليه ، معصوبة عن فضله ، وإذا كان لأبى سعيد شرح الكتاب — وكانت له إلى جانبه مشاركة جيدة فى الفقه والفرائض والإفتاء والقضاء ونظم القريض ، وعده معاصره الزبيدى بين اللغويين ، كما ظفر بالفلج على متى بن يونس رئيس المنطقيين ، إذا كان لأبى سعيد ذلك فإن أبا على له الحجة ، وهو كتاب جامع لفروع شتى من العربية . والثقافة الإسلامية ، ومن أجله طلب أبو العلاء المعرى — فى رسالة الغفران — من أولئك الذين امترسوا بأبى على يوم القيامة — ألا يعنتوه ، فإنه يمت بكتابه فى القرآن المعروف (بكتاب الحجة) [4] ، وناهيك بها إشارة ترفع الشيخ درجات ، وتحط عنه ما لحق به من أوزار وهنات ، وقد كتب الله على نفسه « إن الحسنات يذهبن السيئات » .

---

(١) ياقوت ٨/١٠٠ (٢) معجم الأدباء ٧/٢٠٥ (٣) الخصائص ١/٢٨٦
(٤) رسالة الغفران ١٠٤

(ب) ابو على الفارسى وعلى بن عيسى الرمانى

كان أبو على الفارسى يضع نفسه — بحق — بين المجتهدين ، ويرتفع بها عن المعاصرين له من شيوخه العلماء ومن هم فى طبقته ، واشتركوا معه فى الأخذ من أساتذته ، ومن هنا يتعقب الزجاج فى الأغفال وابن السراج فى الاحتجاج كما يتتبع أبا على الجبائى فى التفسير كما يتعرض للرمانى والزجاجى ، وقد أفردت حديثاً عن الإغفال ، ووازنت بينه وبين ابن السراج فى الاحتجاج ، وهنا أحقق قولته فى نحو الرمانى ثم الزجاجى .

تنص كتب التراجم على أن أبا على الفارسى قال « لو كان النحو ما يقوله الرمانى لم يكن معنا منه شىء ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شىء[2] » ، والباحثون يفسرون قول الفارسى على أنه تصوير لمنهج الرمانى فى تناوله المسائل النحوية ، وأنه كان يمزج نحوه بالمنطق ، وتناقل الباحثون ذلك التفسير يتخذونه دليلا على شيوع الفلسفة فى النحو ، وذيوع قضايا المنطق فيه ، ويستشهدون بهذه العبارة مؤيدين رأى الفارسى فى نحو الرمانى ، وما اتسم به منهجه من النزعة المنطقية والفلسفية[4] ، وقد انتقل ذلك التفسير إلى الباحثين الغربيين فهذا Hart فى كتابه الأدب العربى Litterature Arabe يحدثنا أن الرمانى كان مغرماً بالمسائل النحوية العويصة حتى قال فيه أبو على الفارسى إن كان النحو[5] . . . الخ

والعبارة وما تدل عليه فى حاجة إلى تحقيق وتعليق يقومان على ما ترك الرمانى من أثر فى علم النحو ، لا على ما ترويه كتب التراجم ، ويتوارثه الباحثون ، فكثيراً ما تتسم هذه الكتب بنزعات مذهبية ، أو تتلون بألوان حزبية ، تغطى الحقيقة فتخفيها ، وتزيل معالمها أمام الدارسين .

وقد وردت العبارة فى نزهة الألباء بعد قول الانبارى وهو يترجم للرمانى . وكان يمزج كلامه بالمنطق ثم أعقب ذلك بقوله « حتى قال أبو على الفارسى . . إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن . . ومن هنا دلت العبارة معقبة قول ابن الانبارى وكان يمزج كلامه بالمنطق دلت على أن الرمانى كان يفلسف نحوه ومنطقه ، حقيقة

---

(١) معجم الأدباء ٧/٢٤١ (٢) نزهة الألباء (٣) المقابسات هامش ص٥٧
(٤) مالك بن أنس ترجمة محررة ١٤٠ (٥) محاضرات فى البلاغة والنقد ص ١٣

وجدت الرمانى يمزج كلامه بالمنطق فى كتابه نكت القرآن حيث ورد فيه بعض التعبيرات المنطقية مثل : القياس الفاسد، (١) وإبطال الفاسد،(٢) ودلالة القياس،(٣) وقيام الحجة .(٤) ولكن موضوع النكت غير نحوى وسبيلى هنا تحقيق قولة أبى على فى نحو الرمانى بخاصة .

وقد أورد السيوطى قراءة أبى على فى نحو الرمانى ، ثم قال : « النحو ما يقوله الفارسى ، ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاصريهما ومن بعدهما بدهر لم يعهد فيه شىء من ذلك » . وأرى السيوطى بهذا يعترف بأن الفارسى لا يمزج نحوه بالمنطق على عكس الرمانى ، ثم يبين لنا رأيه فى النحو الذى مازجته مسائل المنطق ، ثم أراه على حق فى أن الخليل وسيبويه كان نحوهما نحواً خالياً من المنطق، ولكنه جهل أو تجاهل تطور الزمن، وشيوع الفلسفة ومسائل المنطق فى عصر الرمانى والفارسى .

ويبدو — كذلك — أن الذى ألصق هذا التفسير بتلك العبارة — أن علىّ بن عيسى الرمانى اتصل دراسة بأبى حيان (٥) الذى وصفه ياقوت بأنه : « فيلسوف الأدباء ، وأديب الفلاسفة (٦) ، والذى ألف رسالة لعضد الدولة فى فنون مختلفة من الحكمة (٧) ، ودرس فيما درس — كتاب النفس على أبى سليمان المنطق (٨) ، وأبو سليمان المنطق هو الذى كان يقول : « النحو منطق العربية ، كما أن المنطق نحو يونان (٩) .

وشىء آخر ربما دعا الباحثين إلى توارث الفهم الذى فهموه فى هذه العبارة ، ذلك بأن على بن عيسى الرمانى ألف كتاب « الحروف » على مثال كتاب الحروف لأرسطاليس ، قال ابن النديم : وترتيب هذا الكتاب — كتاب أرسطاليس — على ترتيب حروف اليونانيين ، وأوله الألف الصغرى ، ونقلها إسحق ، والموجود منه إلى حرف « مو » ، ونقل هذا الحرف أبو زكريا ، يحيى بن عدى ، وقد يوجد حرف « نو » باليونانية بتفسير الإسكندر ، وهذه الحروف نقلها اسطاث للكندى ،

---

(١) ص٢١١ (٢) نكت القرآن للرمانى . مخطوطة رقم ٢٩٨ تفسير خزانة تيمور/١٨
(٣) المصدر السابق ٢٠ (٤) نفس المصدر ٤٥ (٥) نكت القرآن — ٥٠
(٦) دائرة المعارف الإسلامية ترجمة أبي حيان (٧) معجم الأدباء ١٥/٥
(٨) تاريخ الحكماء ٢٦٣ (٩) المقابسات ٢٤٦
(١٠) راجع الإمتاع والمؤانسة ٦٧/١ والبصائر والذخائر ١١٨/٣ والمقابسات ١٦٩

وله خبر فى ذلك ....[1] الخ ، فلعل تأليف الرمانى كتاب الحروف على نحوما ألف أرسطاليس اليونانى صاحب المنطق — كان سبباً فى القول بأن الرمانى يمنطق كلامه .

وقد أورد السندوبى فى المقابسات [2] عبارة أبى على الفارسى فى نحو الرمانى ، ثم قال : « والمسألة هى أن الرمانى كان يبرهن على القضايا المنطقية بالعلل النحوية ، ويعلل قواعد النحو بالقضايا المنطقية » ثم قال : « وسيرد عليك فى المقايسات آراء شافية فى هذا الشأن » .

وكل ما أورد فى المقابسات مما يصح أن يكون علاقة بين النحو والمنطق المقابسات الآتية — وجميعها ليس للرمانى فيها رأى أو ذكر — وهـــذه المقابسات هى :

المقابسة الثانية والعشرون فيما بين المنطق والنحو من المناسبة ، وموضوعها سؤال من أبى حيان إذ قال لأبى سليمان : « إنى لأجد بين المنطق والنحو مناسبة غالبة ، ومشابهة قريبة وعلى ذلك فما الفرق بينهما ؟ وهل يتعاونان بالمناسبة ؟ وهل يتفاوتان بالقرب منه[3] ؟

والمقابسة الثالثة والعشرون[4] ، وفيها يقول أبوحيان لأبى سليمان: « كنا بالأمس فى مجلس أبى على القومسى فجرى كلام فى الظرف ، فقال له الأندلسى: « أيها الشيخ ! لم صار الظرف المخصوص بالزمان أكثر من الظرف المخصوص بالمكان ؟ » .

والمقابسة الرابعة والعشرون[5] وهذه المقابسة سؤال من أبى سليمان لأبى حيان عن الطبيعة وكيف هى عند أهل النحو واللغة ؟ أبمعنى فاعلة هى أم بمعنى مفعولة ؟

وهى كما ترى مقابسات ثلاث متتابعات ، ويقول عنها أبو حيان : « تابعت (حاطك الله) من (كذا ولعلها بين) هذه المقابسات الثلاث لأنها متواخية فى بابها أعنى أنها فى حديث النحو واللغة والمنطق والنظر . والمتصفح لها لا يجد فيها لعلى ابن عيسى الرمانى ذكراً ، فهى محاورات وأسئلة وجوابات بين أبى سليمان المنطق وأبى حيان التوحيدى ، وأبى سعيد السيرافى . فأى شىء دعا السندوبى إلى قوله فى صدر هذا الكلام : « وسيرد عليك فى المقابسات آراء شافية فى هذا الشأن ؟ » وقد وجدنا أن ليس فيها رأى للرمانى ؟ إن كان يريد تعليل قواعد النحو بالمنطق

---

(١) الفهرست ٣٥٢ (٢) هامش ٥٧

(٣) مقابسات ٢٦٩ (٤) مقابسات ١٧٢ (٥) مقابسات ١٢٤

مطلقاً فذلك صحيح وإن لم يصدر عن الرمانى ، لكنه أورد عبارته بعد شرح كلمة الفارسى فى نحو على بن عيسى الرمانى ، وهى تفهم أنه أراد الرمانى بالذات ، فلعله أراد المناظرة التى بين يونس والسيرافى [1] ، وليس فيها للرمانى رأى أو اشتراك ، وإن كان هو الذى رواها عن أبى سعيد[2] .

فهل كان الرمانى يستعمل المنطق فى عبارته النحوية[3] ، وهل كان يمضى فى هذه النزعة حتى لا يفهم الحاضرون من طلابه شيئاً من كلامه[4] ؟ وهل بلغ الغاية فى ذلك حتى سبق الفارسى وأبا سعيد السيرافى على تفاوت بين الأخيرين فى هذه النزعة : توسطاً عند أبى على تجعل الطلاب يفهمون بعض كلامه دون بعض ، وقلة أو عدما عند أبى سعيد تجعل الطلاب يفهمون منه جميع الكلام ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة يجب أن تتصل اتصالا وثيقاً بآثار كل من هؤلاء الأئمة فى النحو ، ونقرأها قراءة فاحصة ، ثم نوازن بينها ، لنصدر فى أحكامنا عن تصور ، ونهتدى فى فهمنا بالدليل ، والذى يعنينا من هذه الآثار ما كان منها متصلا بهذا البحث ، والذى يكشف عن مفهوم عبارة الفارسى فى الرمانى

وأقرر هنا أن الفارسى لم يقل النص الذى ذكره الأنبارى ، ليدل به على مذهب الرمانى فى فلسفة النحو ، فلم يكن الفارسى ليحفل بشىء من ذلك ، فحديثه عنه من هذه الزاوية — لا يعنيه فى قليل ولا كثير ، ولا سيما إذا علمنا أن الفارسى نفسه من أصحاب المنطق فى النحو إلى حد كبير .

فماذا أراد الفارسى إذن بهذه العبارة ؟ أقول : « إنه أخرج هذه العبارة مخرج الآية الكريمة : وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين [5] » وهو جل وعز يعلم أن رسوله المهتدى ، وأن مخالفه الضال [6] .

وقول حسان :

أتهجوه ولست له بكفء ... فشركما لخيركما الفداء [7]

وقول الشاعر :

فأبى ما وأيك كان شراً ... فسيق إلى المقادة فى هوان [8]

---

(١) مقابسات ٦٨ (٢) الامتاع والمؤانسة ١٢٨/١ (٣) انباه الرواة ٣٨٨/٢

(٤) نزهة الألباء ٢١١

(٥) سورة سبأ آية ٢٤ وانظر فى تفسير هذه الآية تفسير أبي السعود ٣٥١/٤

(٦) تأويل مشكل القرآن ٢٠٨ (٧) ديوان حسان بن ثابت ص

(٨) النهر الماد من البحر لأبي حيان على هامش البحر المحيط ٢٧٤/٧ والبحر المحيط ٢٧/٩٧

ونحوه قول الرجل لصاحبه « علم الله الصادق منى ومنك » [١]. ونحو قول العرب : « أخزى الله الكاذب منى ومنك » ، يقول ذلك من يتيقن أن صاحبه هو الكاذب [٢]. فكذبته من وجه هو أحسن من التصريح [٣].

وأرتب على ذلك أن الفارسى لا يعترف بالرمانى نحوياً ، وأنه يريد أن يقول — مورياً وملمحاً — وفى التلميح ما يغنى عن التصريح — أن نحوه هو النحو ، وليس عند الرمانى من النحو شيء

وأبو على الفارسى فى هذا يلتقى مع البديهى حيث يقول :

« ما رأيت على سنى وتجوالى وحسن إنصافى لمن وضع يده فى الأدب أحداً أعرى من الفضائل كلها ، ولا أشد ادعاء لها كلها من صاحب الحدود [٤] ، فإنى مع وزنى له ، ونظرى إليه ، واستكثارى منه فى عنفوان شبيبتى لم أقطع على أمره حتى راجعت العلماء فى أمره ، فقال المتكلمون : « ليس فنه فى الكلام فننا » ، وقال النحويون : « ليس شأنه فى النحو شأننا » وقال المنطقيون : « ليس ما يزعم أنه منطق منطقاً عندنا » ، وقد خفى مع ذلك أمره على عامة من يرى [٥] . وهذه العبارة — فى هذا المقام — تدل على أن الرمانى لم يبلغ فى النحو شأن المشتغلين بصناعته . وهذا ما أفهمه من عبارة الفارسى .

فما الذى دعا الفارسى إلى ذلك الموقف الذى وقفه من الرمانى ؟ وأن يرى ذلك الرأى الذى رآه فيه ؟

كان لابد أن أرجع إلى بعض ما لكل منهما فى النحو ، فاتصلت بآثار لهما اتصالا هدانى إلى الفهم الذى قررت فى عبارة الفارسى ، وأعاننى على هذا الفهم أنى تعرفت النزعات المختلفة ، والأهواء التى كانت تسيطر على العلماء فى ذلك العصر ، وتوجه قلوبهم حبا لفريق منهم ، وبغضاً للآخرين ، فألقى ذلك كله ضوءاً على العلاقات التى كانت تربط بين الفارسى وسواه من الأئمة فى عصره ، ومن هؤلاء « على بن عيسى الرمانى » .

فمن حيث الآثار التى تركها كل ، فللرمانى مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية مصور من مكتبة البديرى بالقدس [٦] فى (فيلم) رقمه ٢٢ (اثنان وعشرون)

---

(١) تفسير الزمخشرى ٢٠٩/٣ (٢) تفسير البحر المحيط ٢٧٩/٧

(٣) تأويل مشكل القرآن ٢٠٨ (٤) يقصد الرمانى

(٥) البصائر والذخائر (٦) رقم المخطوطة فيها ضمن مجموعة الرسالة الثانية من ١٣٥

وعدد أوراقه خمس وعشرون ، تحدث فيه عن الحروف . قرأت هـذا الكتاب ، فوجدت الرمانى يخالف المنطق ، ويتجنبه شكلا ، وموضوعاً .

فلو كان الرمانى يلتزم المنطق فى نحوه لرتب كتاب الحروف ترتيبا يبدو فيه المنطق — من ناحية الشكل — حقيقة بدأ بالحروف الآحادية ، ثم ثنى بالثنائيـة ، ثم تحدث عن الثلاثية فالرباعية ، ولـكنه أوردها فى سلك لا يخضع لنظرة ذات اتجاه منظم :

فقد تحدث عن الحروف بالترتيب الآتى :

الحروف الآحادية : الهمزة ، الباء ، التاء ، السين ، الفاء ، الكاف، اللام ، الواو .

الحروف الثنائية : وقد أوردها على النسق الآتى : أل — أم — أن — إن — أو — أى — لا — ما — وا—ها — بل — عن —فى — من — قد — كى — لم — لو — هل — مذ .

ثم تحدث عن : منذ— نعم — بلى —ثم— جير — خلا — رب— على— سوف — إن — أن — ليت — ألا — إلى — إذا —أيا (وهذه هى الثلاثية)

ثم ساق الـكلام عن : حاشا — حتى — كأن — كلا — لولا — لوما — لعل — إلا — أما — إما — هلا — لما — لـكن (وتلك هى الرباعية) .

وبمراجعة الترتيب الذى التزمه ألحظ أنه :

(ا) التزم الترتيب على حسب الأحرف الهجائية فى الحروف الآحادية .

(ب) لم يلتزم هذا الترتيب فى الحروف الثنائية ، فهو يورد «بل» بعد «يا» ، و«قد» بعد «من» ، و«مذ» بعد «هل» . وقد تجد شيئاً من هذا فى الأحرف الثلاثية والرباعية .

قد يقال : « ربما رتب الرمانى هذه الحروف ترتيباً يخضع لنظام آخر غير ترتيب الحروف الهجائية ، كأن يرتبها على حسب العامل منها أو الهامل — على حد تعبيره — أو التى تعمل النصب معاً ، والتى تعمل الجر كذلك ، ولـكنك تطبق شيئاً من ذلك أو غيره فلا تمضى فى الطريق حتى يلتوى عليك أو يغلق [1].

* * *

فإذا انتقلت من نقد الشكل إلى نقد الموضوع فانك تقرأ كتاب الحروف فلا تشم ريح المنطق ولا تكاد تجد ظلا للفلسفة فيه اللهم إلا أضواء خافتات كأن

---

(١) التصنيف باب من أبواب المنطق انظر الموجز فى المنطق ص ٢٥ وما بعدها

يقول : « وليست أما من حروف العطف كما يذهب إليه بعض النحويين ، يدلك على ذلك أنك إذا قلت : « رأيت إما زيداً وإما عمرا لم يخل قولك : إما زيداً وإما عمرا أن تكون إما الأولى عاطفة أو الثانية ، فلا يجوز أن تكون الأولى حرف عطف ، لأن حرف العطف لا يبدأ به ، ولا يجوز أن تكون الثانية ، لأن الواو حرف عطف ولا يجمع بين حرفى عطف فى شىء من الكلام ، وإذا ثبت ذلك بطل أن تكون عاطفة ، ولكن النحويين لما رأوا إعراب ما بعدها كاعراب ما قبلها ذكروها مع حروف العطف تقريبا واتساعاً » [1] .

فهذا نوع من التدليل المنطقى ، ولكنه نادر فى كتاب الحروف ندرة لا تأخذ الحكم ، ولا تنتج القاعدة ، على حين أن المنطق بقضاياه وأشكاله ، وعلله وأقيسته يطالعك فى كتب أبى على فى كثرة غامرة .

* * *

ومفهوم عبارة أبى على الذى انتهيت إليه أنه ينتقص الرومانى ، وقد مضيت فى قراءة كتاب الحروف للرمانى ، وأخذت أستخرج منه ما قد يخالف فيه أبا على ، وما قد يكون سبباً فى رميه بما رمى فوجدت :

أولا — أن الرمانى يقصر فى التعليل ، فالرمانى إذا علل قصر ، وليس ذلك شأن أبى على ، فأبو على يحبك التعليل ، ويحكمه حتى لا تجد — فى الأعم الأغلب — معترضاً تعترض به عليه ، أو إيراداً تورده إليه [2] .

ومن أمثلة تقصير الرمانى فى التعليل ما ذكره من أن « الهمزة كانت من الهوامل ، لأنها تدخل على الاسم والفعل ، وما كان بهذه الصفة لم يعمل شيئاً ، وإنما يعمل الحرف إذا اختص بأحد القبيلين دون الآخر [3] ، وهذا التعليل يرد عليه دخول السين على الفعل فقط واختصاصها به ، وكان مقتضى تعليل الرمانى أن تكون من العوامل ، ولكنها من الهوامل . وكذلك (أل) تختص بالدخول على الأسماء ، وهى مع ذلك من الهوامل ، وكان هذا الاختصاص يجعلها على حسب تعليل الرمانى من العوامل ولكنها لم تكن . ثم يرد عليه كذلك — اللام — وهى تدخل على الفعل والاسم ، ومع ذلك فهى من العوامل [4] .

---

(١) لوحة رقم ٢٤

(٢) ستردشواهد من تعليلات الفارسى توضح هذه القضية

(٣) اللوحة الثالثة من المصور (٤) لوحة رقم ٧

وانظر تعليله فى حروف الجر : بينا يقول : « الباء الجارة كسرت لتكون على حركة معمولها ، وحركة معمولها الكسر »[١] — يقول فى تعليل فتح الكاف الجارة : « وفتحت الكاف على ما يجب فى الحروف التى تكون آحادية ، وذلك أن الفتح أخف الحركات فاختير لها ذلك »[٢] ، مع أنه علل من قبل لفتح الكاف فقال : « إنها قد تكون اسماً ، وهم قد فرقوا بين حركة مالا يكون إلا حرفاً نحو الباء واللام ، وحركة ما قد تكون اسماً نحو الكاف »[٣]. وإذ كان يقول : «إن الباء الجارة كسرت لتكون على حركة معمولها ، وحركة معمولها الكسر ، فما بال اللام الجازمة تكسر مع أن حركة معمولها الجزم ؟ وما بال اللام الناصبة : لام التعليل تكسر وحركة معمولها النصب ؟

وهكذا يبدو الاضطراب فى التعليل عند الرمانى ، كما تخفى النظرة الشاملة المستقرئة التى تجمع الحالات المتشابهة — أو أغلبها — تحت حكم واحد ، وتمنع ما عداها من الدخول فيه ثم اقرأ ما ذكره فى تأويل الهمزة من قوله تعالى : « أتجعل فيها من يفسد فيها ؟ » فقد جعلها الرمانى استرشاداً ، وذلك أنهم استرشدوا ليعلموا وجه المصلحة فى ذلك . .

وجعل الرمانى الهمزة للاسترشاد فيه نظر ، ذلك أنها إذا كانت للاسترشاد فهى قد استعملت فى معناها الحقيق ، فالاسترشاد يتضمن جهلا من المسترشد كما هو فى حقيقة الاستفهام ، ولكن الرمانى جعل الاسترشاد شيئاً آخر غير حقيقة الاستفهام ، بدليل أنه جعل الاستفهام الحقيقى وجهاً من الأوجه التى ترد لها الهمزة ، وذلك فى صدر كلامه عنها مستعملة فى الاستفهام[٤] . فضعف الرمانى فيما يورد من حجج وتعليل باد لامواربة فيه ، وقد ظلت الفكرة عن ضعفه النحوى حتى عصر متأخر ، فقد ناقشه ابن هشام فى واو الثمانية ، ثم قرر أن هذه الواو أثبتها — كذلك[٥] — جماعة من النحويين الضعفاء كابن خالويه »[٦] .

* * *

وثانياً — هناك ما يفسر العلاقة بين الرمانى وأبى على — ذلك أن الرمانى يستشهد فى كتابه « الحروف » بتلاميذ أبى على بجانب استشهاداته بالأئمة

---

(١) لوحة رقم ٣ (٢) لوحة رقم ٦ (٣) لوحة رقم ٣
(٤) كتاب الحروف لوحة ٢ (٥) هذا الاعتراض ليس من عبارة ابن هشام
(٦) المغنى لابن هشام ٣٤/٢

السابقين[1]. ولكنه لا يستشهد بأبي على الفارسي مطلقاً ، واستشهاد الرماني بالشيوخ أمر مسلم به ، وليس له دلالة على ما بينهما — الرماني والفارسي — من علاقة ، أما أن يستشهد بعلى بن عيسى الربعي [2] وابن جنى [3] وهما تلميذان للفارسي ، ولا يستشهد بأبي على ، مع أن الرماني قرأ عليه [4] ومع أن للفارسي آراء معروفة فيما تعرض له الروماني من الحروف ، فهذا ما أستنتج منه أن العلاقة بينهما كانت لا تقوم على الود والصفاء .

الفارسي هو الذى روى البيت :

إذا زرتنا فامنح بطرفك غيرنا كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

لكى يحسبوا [5] ... ، ومع ذلك فقد طوى الرماني ذكره ، ولم ينشر خبره . وذلك حيث يقول : والرواية عند البصريين : لكى يحسبوا ... وأستبعد ألا يعرف الرماني راوى هذا البيت على التحديد ، فهو معاصر للفارسي ، بل إن الرماني آخذ عن الفارسي ، قارئ عليه [6] .

ومن هذا القبيل زيادة لا فى البيت :

أبى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قائله

فالرماني يقول : قالوا : معناه أبى جوده البخل [7].

ولكن من الذى قال وكنى عنه الرماني وذكره بضمير الغيبة ؟ هو أبو على رواية عن أبي الحسن ، فقد أورد أبو على فى كتاب الحجة [8] هذا البيت ثم قال : قال أبو الحسن : فسرته العرب أبى جوده البخل ، وجعلوا لا زائدة حشوا وصلوا بها الكلام . وقد نقل ابن هشام فى كتابه المغنى هذا الرأى على خلاف يسير فى التعبير[9].

وقد نص ابن هشام فى كتابه المغنى على آراء لأبى على الفارسي عند كلامه على الحروف ، ومع أن كلا من الرماني وابن هشام قد تناولا موضوعاً واحداً فإن

---

(١) استشهد بالخليل لوحة ١٤ والأخفش لوحة ١١، ١٨ ويونس ١١ وقطرب ٨
(٢) لوحة ٨ وانظر لوحة ٩ من كتاب الحروف
(٣) لوحة ١٢ من الكتاب المذكور (٤) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٩
(٥) انظر المغنى لابن هشام فى الكلام على الكاف (٦) معجم الأدباء ٧/ ٢٣٩
(٧) الحروف لوحة ١٤ (٨) نسخة البلدية بإسكندرية ١/ ١٥٩
(٩) انظر المغنى ١/ ١٩٦

الرمانى لاينص على شىء من آراء الفارسى المعاصر له ، على حين ينص عليها ابن هشام الذى جاء بعدهما بنحو من أربعة قرون .

وفيما يلى عرض لطرف من آراء أبى على فى بعض الحروف ، وسأشير عابراً إلى بقية آراء الفارسى فى مختلف الحروف الأخرى :

جاء فى المغنى لابن هشام[1] : «وقال أبو على الفارسى فى الأكثر ، وقد تتمحض ـ أى إذن ـ للجواب ، بدليل أن يقال لك أحبك ، فتقول : إذن أظنك صادقاً ، إذ لا مجازاة هنا ضرورة » ، وقد تحدث الرمانى عن إذن[2] ، ولم يورد رأى الفارسى .

وأورد صاحب المغنى رأى الفارسى فى (ماذا) من قول الشاعر :

دعى ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبئينى

وأنها نكرة بمعنى شىء[3] ، ولم يورد الرمانى شيئاً من ذلك[4] ، ثم انظر بقية المسائل من هذا النوع فى المغنى[5] .

وقد كنت قدرت من أسباب الاختلاف بين نحو الإمامين أن الرمانى يمزج كلامه فى النحو بما يتصل بعلم المعانى ، كما ذكر من أن الهمزة تكون للإنكار والتوبيخ والاسترشاد[6] وتقريره الخبرية فى قوله تعالى : « ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة ، إن الله لطيف خبير » وإن خرج مخرج الاستفهام[7] ، وقوله : وقد تقع اللام بمعنى العاقبة[8] ، وقد يقع الأمر موقع الخبر كقوله تعالى : « فليمدد له الرحمن مدا »[9] ـ قدرت تعرض الرمانى للمعانى من أسباب الاختلاف بينه وبين الفارسى أول الأمر ، ولكنى عدلت عن جعل ذلك سبباً ، لأنى وجدت بعض ذلك فى كلام الفارسى[10] .

---

(١) ج ١٩/١ (٢) الحروف ٢١ (٣) المغنى ٥/٢

(٤) انظر الكلام فى (ما) فى كتاب الحروف لوحة ١٤ ، ١٥

(٥) ١٩٧/١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٢ مثلا ـ ١٧/٢ ، ٢١ ، ٣٦ مثلا

(٦) لوحة رقم ٢

(٧) لوحة رقم ٥ (٨) لوحة رقم ٦ (٩) لوحة رقم ٧

(١٠) انظر الفارسى والبلاغة فى الفصل الخاص بذلك من هذا البحث .

وأنتقل الآن إلى نوع من الدراسة المقارنة فأعرض نموذجين لكل من أبي على الفارسي وأبي الحسن الرماني ، في حرفين تكلما فيهما ، لترى معي مدى ما يشيع في كلام كل من المنطق ، ومقدار ما يمزجه به .

وقد اخترت الحرفين (ما) و (لا) ، ولم أقصد في هذا الاختيار أن أؤيد رأيا بعينه ، أو أن أسلوب كل من الإمامين في هذين الحرفين غير أسلوبهما في بقية الحروف الأخرى ، بل إن منهجهما في هذين كمنهجهما فيما استقيت منه هذه الأمثلة — وما كنت بذلك العرض إلا ممثلا مستشهداً ، لا حاصراً متقصياً .

(ط) تكلم الرماني عنه في كتاب الحروف لوحة ١٤ ، ١٥ .

وتكلم الفارسي عنه في البغداديات ورقة ١٩ والشيرازيات ١٨ وما بعدها .

و(لا) تكلم الرماني عنه في كتاب الحروف لوحة رقم ١٣ .

وتكلم الفارسي عنه في كتاب الحجة ص١٥٥ ومابعدها نسخة البلدية وص١١٠ نسخة مراد ملا .

وسأترك كلا من الرجلين يتحدث ثم أشير إلى المواطن التي تؤكد الرأي الذي رأيت .

قال أبو علي[1]: قولهم (ما) كلمة استعملت على ضربين اسم وحرف ، واستعمالهم إياها اسماً على وجهين ، أحدهما أن يكون اسماً موصولا ، والآخر أن يكون اسماً غير موصول ، فإذا كانت موصولة وصلت بما يوصل به الأسماء الموصولة وهو الابتداء والخبر والفعل والفاعل والظرف والشرط والجزاء .

ولا بد من أن يعود من هذه الصلات ذكر إليها ، وبعد أن مثل لكل صلة من هذه الصلات بمثال — قال : ومما جاء من ذلك في التنزيل قوله « ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم .. الخ ، فأفرد الراجع في قوله : « ما لا يملك » ، وجمع في قوله : « ولا يستطيعون »[2] ، فدل الجمع على أن المراد بما الكثرة وغير الأفراد ، كما أن (من) كذلك في قوله : « من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً » ، فأفرد الراجع ثم جمع في قوله : « فلهم أجرهم عند ربهم ... الآية » ، وقال : « ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ... إلى قوله شفعاؤنا عند الله » ، فدل قوله : « هؤلاء

---

(١) انظر الشيرازيات ص ١٢٨ وما بعدها

(٢) وانظر البغداديات ١٩ نص تعبيره ... الشيرازيات انظر ص ١١٨

شفعاؤنا » على المراد بما الكثرة فى قوله : « ما لايضرهم » كما دل جمع الضمير فى قوله: (ولا يستطيعون) على ذلك . ومثل هذا فى من قوله : « ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك » الآية [١] ، فالمراد بمن الكثرة [٢] ، وهذا النحو فى التنزيل وغيره من كلامهم كثير . وقد جرى قولنا الذى إذا كانت موصولة مجرى من وما فى أن اللفظ مفرد والمراد به الكثرة ، وذلك قوله : « والذى جاء بالصدق . . الخ » ، وقال : « مثلهم كمثل الذى استوقد . . الخ [٣] » ، فدل جمع الضمير فى قوله بنورهم على أن المراد بالذى الكثرة فهذا مجىء ما موصولة [٤] .

فأنت تراه فى هذا النص يقايس بين « من ، وما » فى أسلوب عقلى ، تبدو فيه النظرة الفاحصة المنطقية ، فمن ، وما يجرى مجراهما الذى . والحظ التقابل بعد ذلك فى الأمثلة ثم الحظ التوافق فى الاستنتاج فى صورة أشبه بالبراهين الهندسية التى يجريها المشتغلون بها فى هذا الزمان :

(ا) « يعبدون من دون الله ما لا يملك لهم شيئاً ولا يستطيعون » .

(ب) « من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلهم أجرهم » .

* * *

(ﺟ) « والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون » .

« مثلهم كمثل الذى استوقد ناراً فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم »

(ا) أفرد الراجع فى « ما لا يملك » وجمعه فى « ولا يستطيعون »

(ب) وأفرد الراجع فى « عمل صالحاً » وجمعه فى « فلهم أجرهم » .

∴ ما ، ومن لفظهما مفرد ومعناه الكثرة .

(ﺟ) ومن حيث إن الضمير العائد على الذى مفرد فى وصدق به وجمع فى قوله وأولئك هم المتقون كما أنه مفرد فى استوقد ناراً وجمع فى قولهم بنورهم .

إذن : الذى لفظه مفرد ويراد به الكثرة .

والنتيجة : إن الذى إذا كانت موصولة تجرى مجرى من وما فى أن اللفظ مفرد والمراد به الكثرة .

---

(١) سورة محمد آية ١٦ (٢) الشيرازيات ١٢٩ فى الاصل فالمراد بين الكثرة وهو تحريف
(٣) سورة البقرة آية ١٧ (٤) الشيرازيات ١٢٩

وتجد فى تعبير الفارسى ما يدل على أنه استقرأ الجزئيات ، ثم عرف الخصائص المشتركة فيها ثم حكم ، وهذا شأن المنطق فيما يصدر من أحكام :

يقول : « وقد تأملت هذه الأسماء المبهمة أعنى الذى ومن وما فوجدت جميع ذلك يقع على الكثرة والجماعة ، وإن كان لفظها واحداً فتفرد تارة للضمير العائد من الصلة إليه — للفظ ، وتجمع تارة (١) .

ويمثل قوله : تأملت مرحلة الاستقراء ، وقوله فوجدت مرحلة الخصائص المشتركة ، وقوله فتفرد تارة وتجمع تارة مرحلة الحكم ، وهو إذ يقول وهذا النحو فى التنزيل وغيره من كلامهم كثير يدل على أنه استقصى أمثلة كثيرة .

ثم قوله بعد ذلك (٢) ، فإذا كانت غير موصولة كانت على ضربين : أحدهما : أن تكون موصوفة ، والآخر أن تكون غير موصوفة ، وصفتها تكون على ضربين مفرد وجملة ، فالمفرد كقولهم ، مررت بما صالح ، وتقديره بشىء صالح كما أن مررت بمن صالح مثل برجل صالح ، ووصفه بالجملة وهى الكلام التام كقوله :

« ربما تكره النفوس من الأمـــر له فرجة كحل العقال »

فما بمنزلة شىء ، وليست الكافة كالتى فى قوله « ربما يود الذين كفروا (٣) » ، لأن الذكر قد عاد على ما ، والذكر إنما يعود إلى الأسماء دون الحروف ، والتقدير فى تكره « تكرهه » لحذفت الهاء من الصلة كما حذفت من الصلة فى قوله : « أهذا الذى بعث الله رسولا (٤) » ، أى بعثه ، ويدلك على ذلك الضمير الذى فى له من قوله : « له فرجة » ، ومثل ذلك فى قول الفرزدق :

إِنِّى وأَهْلَكِ إِذ حَلَّتْ بأَرْحُلِنَا كمن بواديه بعد المحل ممطور

فالظرف الذى هو قوله بواديه فى موضع جر ، لأنه صفة من المنجرة بالكاف ، كأنه قال : « كإنسان بواديه » ، ووصفه بالمفرد بعد ما وصفه بما يجرى مجرى الجملة كما جاء ذلك فى قوله : « وهـذا كتاب أنزلناه مبارك (٥) » ، فوصف الكتاب بقوله مبارك بعد ما وصف بأنزلناه ، وقد أجازوا فى قوله : « هذا ما لدى عتيد (٦) »

---

(١) البغداديات ورقة ١٩ (٢) الشيرازيات ١٢٨ (٣) سورة الحجر آية ٢

(٤) سورة الفرقان آية ٤١ (٥) سورة الانعام آية ١٥٥

(٦) سورة ق آية ٢٣ نص التعبير فى النسخة التى حصلت عليها

فيكون لدى صفة : ألا ترى أنه لو كانت صلة لكان الاسم بها معرفة ، ولو كان معرفة لانتصب عتيد على الحال كما انتصب شيخاً فى قوله : « وهذا بعلى شيخاً [١] » ، وقد تؤول على الصلة أيضاً ، وجعل ارتفاع عتيد بعد الموصول المعرفة كارتفاع شيخ بعد المعرفة فى قراءة من قرأ : « وهذا بعلى شيخ [٢] » .

ومما لا يكون ما فيه إلا موصولة ولا تكون كافة كالتى فى قوله : « إنما يخشى الله من عباده العلماء [٣] » ، « وإنما أنت منذر من يخشاها [٤] » ، قوله : « أيحسبون أنما نمدهم به من مال . . . إلخ [٥] » ، فقوله : « انما تكون ما فيه موصولة لا موصوفة لرجوع المذكر إليه فى قوله به ، والذكر إنما يعود إلى الأسماء ، فهذا بمنزلة له فى قول الشاعر : « له فرجة » اهـ .

ألا تجد فى هذا الكلام المنطق واضحاً بأقيسته ، وبراهينه وقضاياه ؟ فقول الفارسى : « ما فى قول الشاعر : ربما تكره النفوس . . . . بمنزلة شىء وليست كافة» قضية ، وقوله بعد ذلك « لأن الذكر إنما يعود إلى الأسماء دون الحروف » برهان هذه القضية .

ثم اقرأ العبارة السابقة والحظ ما يأتى :

أولا ـ المقايسة أ ـ فى قوله « حذفت الهاء من الصفة كما حذفت من الصلة » والتدليل على ذلك .

(ب) وفى قوله وصفه بالمفرد بعد ما وصفه بما يجرى مجرى الجملة كما جاء ذلك فى قوله : « وهذا كتاب أنزلناه مبارك »

ثانياً ـ (ا) القضية فى قوله : وقد أجازوا فى قوله : « هذا ما لدى عتيد » أن يكون لدى صفة . والتدليل عليها بقوله : ألا ترى أنه لو كانت صلة لكان كذا وكذا . . . .

(ب) ثم القضية فى قوله : ومما لا يكون ما فيه إلا موصولة ولا تكون كافة ... الخ وبرهان هذه القضية : حيث يقول فى قوله تعالى : « أيحسبون أنما نمدهم به من مال .. فقوله « أنما » تكون ما فيه موصولة لا موصوفة لرجوع الذكر إليه

---

(١) سورة هود آية ٧٢ (٢) سورة هود آية ٧٢ (٣) سورة فاطر آية ٢٨
(٤) سورة النازعات ٤٥ (٥) سورة المؤمنون آية ٥٦

فى قوله به ، والذكر إنما يعود إلى الأسماء فهذا بمنزلة له فى قول الشاعر : «له فَرْجة»
ثم الحظ القياس فى تعبيره الأخير السابق إذ يقول : فهذا بمنزلة له .... الخ

ثم انظر اتحاد الحكم لاتحاد العلة والتنظير فيما أورد من قوله : « وإنما جاءت هذه الأسماء « من ـ ما ـ الذى » على هذا الذى ذكرته من دلالتها مرة على الواحد ومرة على الكثرة لإبهامها أقول (وهذه هى العلة) ـ ، وأن شيئاً منها لا يختص لمسمى بعينه (وذلك شرح الإبهام) ـ ، فهو فى ذلك شبيه باسم النوع (وهنا التنظير) ـ الذى يقع للواحد من النوع ويقع للجماعة نحو الرجل والإنسان والدرهم إذا أردت به الواحد أو النوع أجمع (وهـذه هى العلة المشابهة ـ فى اسم النوع ـ بمن وما) ـ كقوله : « إن الإنسان خلق هلوعا . . . ثم قال إلا المصلين . وقوله : إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا ... فالإنسان لا يخص واحداً بعينه كما أن من ، وما ، والذى لا تخص واحدة منها شيئاً بعينه ، لـكنها تـكون للكثرة وللواحد (ثم يصدر حكمه بعد ذلك بقوله) :

فجاز هذا فى هذه الأسماء المبهمة التى لا تختص بالدلالة واحداً بعينه كما جاز فى الإنسان ونحوه من أسماء الأنواع [1] .

وهو حكم واحد مبنى على العلة المتحدة .

* * *

ثم اقرأ قوله فى الشيرازيات [2] :

فأما قوله تعالى : « نسارع لهم فى الخيرات [3] » ففى موضع رفع ، لأنه خبر أن فى قوله : « أيحسبون أنما » . وإذا كان خبره فلابد من ذكر غاية إليه ، ألا ترى أن خبر أن كخبر المبتدأ يكون هو هو فى المعنى نحو حسبت أن زيداً منطلق ، فمنطلق هو زيد فى المعنى ، أو يكون له فيه ذكر إذا لم يكن هو هو ، وقد تبين أن قوله : «نسارع لهم فى الخيرات » ليس « ما نمدهم به » فى المعنى ، فلا بد إذن من راجع فى هذا الخبر مذكور أو محذوف ، وليس بمذكور ، فثبت أنه محذوف ، وذلك المحذوف تقديره : نسارع لهم به أوله فى الخيرات ، فحذف الراجع من الخبر لطول الخبر ، ولتقدم ذكره فحسن ذلك الحذف ، وهـذا الحذف من خبر المبتدأ فى هذا النحو كثير . ومثله فى الـكلام : « السمن منوان بدرهم » . ا هـ

---

(١) البغداديات ورقة ١٩ (٢) ص ١٢٩ (٣) سورة المؤمنون آية ٥٦

ويمكن وضع تعبيره السابق على النحو الآتى .

نسارع لهم فى الخيرات في موضع رفع لأنه خبر أن ومن حيث إنه خبر أن فلا بد من ذكر غاية إليه ، ذلك لأن خبر أن كخبر المبتدأ إما أن :

(ا) يكون هو هو — وإما أن :

(ب) يكون فيه ذكر إذا لم يكن هو هو

ونسارع لهم فى الخيرات ليس ما نمدهم فى المعنى .

∴ لابد من راجع فى هذا الخبر مذكور أو محذوف وليس بمذكور .

∴ هو محذوف وهو المطلوب إثباته .

* * *

ثم اذكر تتابع التقسيم ، ومافى ذلك من صحة منطقية حيث يقول : «وقدجاءت (ما) مفردة غير موصوفة ، وذلك على ضربين أحدهما أن يكون فى الخبر ، والآخر أن يكون فى غير الخبر ، فأما مجيئها فى الخبر غير موصوفة فعلى ضروب من ذلك قولهم فى التعجب « ما أحسن زيداً » ، ومثل ما فى التعجب فى أنه لاصلة له ولاصفة قوله : « إن تبدوا الصدقات فنعما هى[1] » ، وقالوا : « دققته دقا ناعماً » أى « نعم دقا » وقالوا : « إنى مما أن أصنع » فما فى هذا الموضع أيضاً غير موصوفة والتقدير إنى من امرىء أن أصنع ، فيجوز أن يكون أن أصنع بدلا من ما كأنه قال إنى من امرىء أن أصنع ، وهذا كلام يقوله المجد فى عمله المنكمش فيه ، فجعل نفسه كالحدث لشدة جده فيه كما قال :

وصدت فأعدانا بهجر صدودها وهن من الإخلاف قبلك والمطل

فإنما جعلهن من الإخلاف لكثرة ذلك منهن ، ودوام تعاطيهن له .

ومن قال : « إنى مما أصنع أمكن أن يكون ما على ضربيها من الصلة والصفة إلا أنه حذف العائد إليها والتقدير أصنعه ، وقال الشاعر :

وإنا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم

فهذا على نضرب الكبش له فحذف ، ويكون المعنى : « إنا نتعاطى هذا الفعل كثيراً لأن التكثير أشبه بهذا من التقليل من حيث كان أذهب فى المدح وأفخم لشأنهم،

---

(١) سورة البقرة آية ٢٧١

فانظر كيف استخدم القياس على محفوظه من الشواهد لتأكيد المعنى الذى أراد ، ثم الحظ توجيه المعنى توجيهاً مبنياً على تحقيق الغرض الذى أراده الشاعر على صورة كاملة .

* * *

ثم قال : فأما قوله : « قتل الإنسان ما أكفره » فيحتمل ما ضربين .

يجوز أن يكون تعجباً كقولهم : « ما أحسن زيداً » ويدل على ذلك قوله : « إن الإنسان لكفور » ، وقوله « إن الإنسان لكفور مبين » .

وقد يكون اللفظ على الاستفهام والمعنى التقريع أى ما الذى صيره إلى الكفر والأسماء والأشياء (كذا) التى يشاهدها توجب خلاف الكفر ، يدل على ذلك تعداد النعم عليكم سياق الآية .

قال أبو على : فأما قوله : « ومما رزقناهم ينفقون » فيجوز أن تكون ما موصولة ويجوز أن تكون مع الفعل بمنزلة المصدر ، فيكون التقدير ، ومن رزقهم ينفقون ، ومعنى ينفقون من رزقهم لايتعدون مالهم إلى مال غيرهم على وجه الاغتصاب .

وإن جعلتها موصولة قدرت فى الصلة حذف الهاء ، « ومما رزقناهموه » أى من الذى رزقناهموه ، ويدل على ذلك قوله : « قالوا هذا الذى رزقنا من قبل ، فالتقدير فيه رزقناه [1] » ، وفى كلامه هذا تدليل بالقياس والتنظير .

ثم انظر إلى القياس الاستثنائى الانفصالى فى البرهنة على أن (ما) فى قوله تعالى: « ومما رزقناهم ينفقون » حرف ، قال :

فالدليل على أنها حرف أنها لاتخلو من أن تكون حرفاً أو اسماً ، فإن كان اسماً وجب أن يعود إليه من صلة ذكر كما يعود من سائر الصلات إذا كانت موصولاتها أسماء ذكر إليها ، ولايخلو الذكر العائد فى الصلة أن يكون أحد ما فى الصلة من الأسماء الملفوظ بها أو يكون مقدراً حذفها منها ، فلا يجوز أن يكون شىء من الأسماء الظاهرة فى الصلة عائداً إليه وامتناعه من الجوازيين ، ولا يجوز أن يرجع إليه ها محذوفة من الصلة على أن يكون التقدير ومما رزقناهموه . . لأنك إن قدرت هذا التقدير عديت رزقت إلى مفعولين ، وإنما يتعدى إلى مفعول واحد . . . . ولو عديت إلى ثان لنقلت

---

(١) الشيرازيات ص ١٢٨

الفعل بالهمز . . فمن حيث لم يجز أن يعدى رزقت إلى مفعولين لم يجز تقدير هذا الضمير ولم يعد إلى ماشىء ، وإذا لم يعد إليه شىء لم يكن إسماً ، وإذا ثبت أنه ليس باسم ثبت أنه حرف [١] . فأى منطق بعد هذا ؟

أليس أبو على هو الذى يبرهن على مسائل النحو بالقضايا المنطقية ؟ فكيف ينسب ذلك إلى الرمانى ؟

وأبو على وإن كان قد تناقض فى رأيه وبرهانه الأخير — هو وتدليله السابق على أن (ما) موصولة فى قوله تعالى : ومما رزقناهم ينفقون[٢]... فان هذا التناقض دليل عندى على نزوع الرجل نحو الاحتجاج والتعليل على أى حال ، لأنه يستطيع به أن يبرهن على الشىء وضده .

* * *

ثم انظر كيف يتفهم أبو على المعنى ، ويعرب بمقايسة الكلام بغيره ، ويتخذ القياس دليلا على ما يقول : قال :

« فأما قوله : « لتنذر قوماً ما أنذر آباؤهم [٣] » ، فالمعنى : « لتنذر قوماً لم ينذر آباؤهم ويدل على ذلك قوله : « وما أرسلنا إليهم قبلك من نذير » ، فهذا يدل على أن آباءهم الأدنين لم ينذروا ، وإن كان قد أنذر من آبائهم من أدرك زمان الأنبياء ولم يكن فى الفترة ، ويدل على ذلك أيضاً قوله : « لتنذر قوماً ما أتاهم من نذير من قبلك » ، ولا يجوز أن تكون زائدة لتنذر قوماً أنذر آباؤهم ، لأن هذا التأويل لا يلائم الآى التى تلونا .

فأما قوله - وهنا يورد أبو على اعتراضاً ويرده - « ثم أرسلنا رسلنا تترى »[٤] فلا يقوى قول من قال : إنها غير نافية ، لأنه فى حين غير الحين الذى كان يبعث فيه نبياً ، ألا ترى أن بعد هذه الآية قوله : « ثم أرسلنا موسى وأخاه هرون بآياتنا » [٥] .

ثم اقرأ كلام الرمانى فى (ما) الزائدة حيث يقول : [٦] تكون زائدة وذلك

---

(١) البغداديات رقم ٢٢
(٢) انظر الشيرازيات ١٢٩
(٣) سورة يس آية ٦
(٤) سورة المؤمنون آية ٤٤
(٥) سورة المؤمنون آية ٤٥
(٦) الحروف لوحة رقم ١٥

على ضربين : أحدهما ـ أن تكون كافة ، وذلك نحو قولك . إنما زيد قائم ، ولعله أخوك خارج ، قال الشاعر :

تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن أبا جعل لعلمـا أنت حالم ؟

ومن العرب من يزيد ما ، ولا يعتد بها فيقول : إنما زيداً قائم ، وهو فى ليتما أكثر ، وبيت النابغة ينشد على وجهين :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

فمن أنشد بالنصب لم يعتد بما ، ومن أنشد بالرفع جعل ما كافة ، ويجوز أن تعمل ما بمعنى الذى ، ويكون هذا خبر مبتدأ محذوف ، وتكون الجملة من صلة ما ، ويكون التقدير قالت « ألا ليت الذى هو هذا الحمام لنا » ، وتكون ما فى موضع نصب بليت ، ولنا خبر ليت .

والثانى . أن تكون لغواً وذلك نحو قوله تعالى . فبما رحمة من الله لنت لهم أى فبرحمة ، ومثله فبما نقضهم ميثاقهم أى فبنقضهم . وأما قوله تعالى : إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بعوضة ففيه قولان :

أحدهما . أن ما لغو والتقدير إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا بعوضة ...

والثانى . أن ما نكرة وبعوضة بدل منها يسد مسد الوصف .

ويجوز الرفع فى بعوضة من وجهين :

أحدهما . أن تكون خبر مبتدأ محذوف على طريق الجواب كأن قائلا قال : « ما هذا المثل ؟ » فقيل بعوضة ، أى هى بعوضة .

والثانى أن تكون ما بمعنى الذى ، وبعوضة خبر مبتدأ محذوف ، والجملة من صلة ما والتقدير : إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا الذى هو بعوضة .

وهكذا يمضى الرمانى فى يسر وسهولة مريحة للذهن ، والحق أنى عندما أقرأ الرمانى بعد قراءتى أبا على ـــ أشعر براحة من عناء ما غمرنى فيه الفارسى من مسائل المنطق ، وأدلة فيها تعمق وإيغال . فلا أثر للتعقيد أو التقعيد ، أو تصنيع المنطق عند الرمانى ، على حين تقرأ كلام أبى على فى (ما) إذا كانت زائدة فتراه يقول : (١) استعملت ما حرفا زائداً مع الاسم والحرف والفعل ، وكل موضع . . . ثم يمضى شارحاً ذلك فى تطويل واستقصاء واستطراد معاً ، وأقتطف هنا كلامه فى الضرب

---

(١) البغداديات ٢٩

الرابع من زيادة (ما) ، وفيه يتجلى أسلوبه المنطق فى المناقشة — بما هو غنى عن الإشارة إليه أو التعليق عليه .

قال أبو على : [1] الضرب الرابع من زيادة ما : وهو أن تزاد غير ملازمة للكلمة ، هذا كثير فى التنزيل ، والشعر ، وسائر الكلام : فمن ذلك قوله تعالى : فبما نقضهم ، ومما خطيئاتهم ، ونحو ذلك من الموضع التى كذا تزاد فيه ولا تلزم قال الشاعر :

وكأنه لهق السراه كأنه　　ما حاجبيه معين بسواد

وزيادة هذا أكثر من أن يحصى . ربما أنكر منكرون وقوع هذه الحروف زوائد وليس يخلو إنكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه فى اللغة فلم يدخلوا فيها مالم يجدوه منها ، أو يكونوا أنكروه لرأى رأوه : فان كانوا أنكروه لأنهم لم يجدوه فى اللغة فيجب إذاوجدوا من ذلك ما لامصرف له فى التنزيل والشعر وسائر الكلام إلا إلى الزيادة أن يتركوا إنكاره لما رأوه إليه لأن ذلك الرأى فاسد لدفعه الموجود ، ونفيه الموجب ، وفى التنزيل : « لئلا يعلم أهل الكتاب ومما خطيئاتهم ، وفبما رحمة من الله ، وفى الشعر من ذلك مالا يحصى كثرة ، ولا مصرف له إلا إلى الزيادة .

فإن قال قائل فيما كان منه فى التنزيل إنه للتأكيد فهو قول ، ويجوز عندى أن تكون فيه زائدة لغير التأكيد ، ألا ترى العرب يزيدون فى النثر حيث لاحاجة إلى إقامة الوزن ، كما يزيدونها فى النظم وحيث يقام الوزن فى نحو آثراً ما (كذا) ولا سيما وشبهه على لسانهم نزل ، وبلغتهم جاء ، وأيضاً : فكما جاز أن يزيدوا الحروف لغير المعانى فى عجوز ، وكتاب ، وقبعثرى ، وجندب ونحو هذا كذلك تجوز زيادة هذه الحروف فى التنزيل إذ كان التنزيل على ألسنتهم وما عليه تعارفهم ألا ترى فيه مثل قوله : لعله يتذكر أو يخشى ، ومثل قاتلهم الله ، وويل يومئذ للمكذبين ، وأسمع به وأبصر ، وكل هذا على ما فى عرفهم ، ومجرى خطابهم ، وإذ كان كذلك لم تمتنع زيادتها أولا كما تزاد وسطا وطرفا » ... ثم أخذ يضرب الأمثلة على كل ذلك فى أخذ ورد واعتراض وتدليل ومناقشة وتعليل . . . الخ

هذه مقابلة بينهما أوردتها من كلام كل فى (ما) الزائدة ، لتلقى ضوءاً على منهج التفكير ، وطريقة التناول عند كل من الإمامين ، وذلك المنهج لا يحتاج إلى التنبيه

---

(١) البغداديات ٢٩

على وضوحه وخلوه من الفلسفات عند الرماني ، وتعقده وامتلائه بألفاظ المناطقة، وسلوكه مسلكهم فى التعليل والتدليل عند الفارسى .

وأختار مما قاله أبو على فى كلامه عن زيادة (لا)[1]، وأدعه يتحدث ، ثم أعلق على كلامه ببيان ما أراه متصلا بمسائل المنطق ، ثم أورد كلام الرمانى فى زيادة لا ، ليتجلى فرق ما بين الرجلين ، وأيهما شاع فى نحوه المنطق ، ليصح فهمنا بعد ذلك لعبارة الفارسى ، ورأيه فى نحو الرمانى ، قال أبو على فى زيادة لا :

« وقد دخلت لا زائدة فى مواضع كثيرة فى التنزيل وغيره ، فمن ذلك قوله : «لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون على شىء من فضل الله» [2] ، وقد أجاز سيبويه قياساً على هذا إما ألا يكون يعلم فهو يعلم على زيادة لا ، وقد جاء زيادتها فى الإيجاب كما جاء فى النفى قال الشاعر :

أفعنك لا برق كأن وميضه غار تسنمه ضرام مثقب

وأنشد أبو عبيدة ويلحينني فى اللهو ألا أحبه .

وقال : « ما منعك ألا تسجد » ، وفى الأخرى : « مامنعك أن تسجد » ، ومن ذلك قول جرير :

ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين

لا فيه زائدة ، والتقدير : وقد علاك مشيب حين حين ، وإنما كانت زائدة لأنك إذا قلت : علاك مشيب حينا ، فقدأثبت حينا علاه فيه المشيب ، فلو جعلت « لا » غير زائدة لوجب أن تكون نافية على حدها فى قولهم : « جئت بلا مال ، وأبت بلاغنيمة » فنفيت ما أثبت من حيث كان النفى بلا عاماً منتظما لجميع الجنس ، فلما لم يستقم حمله على النفى للتدافع العارض فى ذلك حكمت بزيادتها ، فصار التقدير حين حين ، وهذه الإضافة من باب حلقة فضة ، وخاتم حديد ، لأن الحين يقع على الزمان القليل كالساعة ونحوها يدل على ذلك قوله : « تطلقه حينا وحينا تراجع » ، ويقع على الزمان الطويل كقوله : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر » [3] وعلى ماهو أقصر من ذلك كقوله : « تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها » فصار حين حين كقول الآخر :

ولولا يوم يوم ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاء

(١) الحجة ١ / ١١٠ وما بعدها نسخة مراد ملا (٢) سورة الحديد آية ٢٩
(٣) سورة الانسان آية ١

وليس هذا كقوله : « حنت قلوصى حين لاحين محن » ، لأنه فى قوله لا حين محن ناف حينامخصوصاً لا ينتفى بنفيه لجميع الأحيان كما كان ينتفى بالنفى العام جميعها ، فلم يلزم أن تكون لا زائدة فى هذا البيت كما لزم زيادتها فى حين محن ، فهذا الحرف يدخل فى النكرة على وجهين :

أحدهما : أن يكون زائداً كما مر فى بيت جرير .

والآخر : أن تكون غير زائدة ، فإذا لم تكن زائدة كان على ضربين :

أحدهما : أن تكون لا مع الاسم بمنزلة اسم واحد نحو خمسةعشر وذلك قولهم غضب من لا شىء ، وجئت بلا مال ، فلا مع الاسم المنكور فى موضع جر بمنزلة خمسة عشر ، ولا ينبغى أن يكون من هذا الباب قوله : « حنت قلوصى حين لاحين محن » ، لأن حين ها هنا منصوب نصباً صحيحاً لاضافته ، ولا يجوز بناء المضاف مع لا ، كما جاز بناء المفرد معها ، وإنما حين فى هذا البيت مضافة إلى جملة كما أنها فى قوله : حين لا يكفون عن وجوههم النار كذلك ، إلا أن الخبر محذوف ، وخبر لا يحذف كثيراً ، ونظير هذا فى حذف الخبر من الجملة المضاف إليها ظرف الزمان قولهم : كان هذا إذ ذاك » .

والآخر : ألا تعمل إلا فى اللفظ ، ويراد بها معنى النفى فيه فتكون صورتها صورة الزيادة ومعنى النفى مع هذا صحيح ، وذلك كقول النابغة : « أمسى ببلدة لاعم ولا خال » .

وقال الشماخ :

إذا ما أدلجت وصفت يداها　　　لها إدلاج ليلة لا هجوع

وقال رؤبة : لقد عرفت حين لا اعتراف

وبيت الكتاب :

تركتنى حين لا مال أعيش به　　　وحين جن زمان الناس أو كلبا

* * *

وهكذا ترون أن أبا على يذكر القضاياويبرهن عليها ، ويناظر ، ويعلل ويدلل، ويذكر الصور العقلية من نحو الزمان القصير والطويل وما هو أقصر ، ثم يفرع ، ويذكر الفارق الذى لا يعتد به فى القياس ، فمزج نحوه بالمنطق مزجاً ، فإذا قرأتم بعد ذلك كلام الرمانى فى زيادة (لا) وجدتم مخالة عنده تقابل عمقاً عند الفارسى :

قال الرماني [1] : وتكون — أي لا — زائدة على وجوه منها :

أن تزاد مع الواو لإزالة الاحتمال ، وذلك نحو قولك ما قام زيد ولا عمرو وذلك أنك إذا قلت ما قام زيد وعمرو احتمل : أنهما لم يقوما معاً ، ولكن قاما منفردين ، فاذا زدت لا زال هذا الاحتمال ، وصار إعلاماً بأنهما لم يقوما ألبته .

وتزاد بين العامل والمعمول كقولك : « غضبت من لاشيء ، وجئت بلا زاد » .

وقد زيدت توكيداً فى نحو قوله تعالى : « لئلا يعلم أهل الكتاب » والمعنى لأن يعلم ، فأما قوله تعالى : « لا أقسم بيوم القيامة » ففيه ثلاثة أقوال :

أحدها . أن لا زائدة كأنه قال . « أقسم بيوم القيامة » وهذا القول فيه نظر ، لأن « لا » لا تزاد أولا [2] .

والثانى أنها بمعنى إلا ، وفيه نظر أيضا ، لأنه لا يعرف له نظير .

والثالث : وهو الوجه : أن لا رد لكلامهم ، وذلك أن القرآن كالشيء الواحد ، والسورة الواحدة ، فيأتى الجواب عمافى سورة أخرى ، فكان « لا » رد لما تكرر من إنكار البعث ثم قال : « لا أقسم بيوم القيامة » فأعلم الله تعالى أنه يقسم بيوم القيامة ولا يقسم بالنفس اللوامة ، ويدل على صحة ما ذكرناه قوله تعالى : « إن الله لا يستحى أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها . وهذا جواب ما ضربه الله من المثل من العنكبوت والذباب وهما فى موضع غير هذا والجواب عنهما ههنا كما ترى .

وقد روى قنبل عن ابن كثير لا أقسم (كذا) [3] على أن اللام لام القسم وهذه القراءة فيها نظر من وجهين :

أحدهما : حذف الألف التى بعد لا وهى فى الإمام ثابتة .

والثانى : حذف النون التى تصحب لام القسم لأنه لا يجوز ، والله لا أقوم وقد أجازه بعض النحويين إذا كان القسم من الحال .

* * *

وبعد ، فبعد هذه الجولة الواسعة التى تعرفنا فيها على الأهواء التى كانت تسيطر على العلماء فى ذلك العصر ، والتى عرضنا خلالها نصوصاً من كلام الإمامين . الفارسى والرمانى — لعلك قد استرحت إلى أن الفارسى حين قال كلمته : إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء ... » أراد أن يرمى الرمانى فى نحوه ، وأرجو

(١) الحروف لوحة رقم ١٤

(٢) فى الأصل : لأن لاتزاد أولا — ولعل حذف لا سهو من الناسخ

(٣) صحتها لأقسم

بعد ذلك أن يصحح تفسير ما تداوله الناس ، وتوارثه الباحثون من أن الفارسى أراد بهذه العبارة أن الرمانى كان يمزج نحوه بالمنطق ، وظهور المنطق فى نحو الرمانى على هذه الصورة الباهتة التى عرفت ، والأمثلة النادرة التى عرضت ، لا يجيز لنا فهم العبارة هذا الفهم الذى توارثه الناس . ومع التسليم — جدلا — أن الرمانى حشا نحوه بالمنطق ، ودلل على القواعد النحوية بالقضايا المنطقية فان ذلك لا يدفع الفارسى إلى أن يقول قولته ؛ لأنه مشترك معه فيما يرميه به . بل إن الفارسى هو الذى كان ينهج نهج المناطقة فى عرض المسائل النحوية ، مدللا ، وشارحا ، ومعللا ، ومناقشاً ، ومعترضاً ، ورادا على هذه الاعتراضات ، وأنه كان يصطنع أساليب أهل المنطق ، وينقل إلى نحوه ألفاظهم ، فتراه يستعمل النوع ، والجنس ، والشيوع ، والقياس ، والحمل ، والدلالة ، والاختصاص [١].

* * *

إن الفارسى لكثرة ما مزج نحوه بالمنطق جاءت عبارته عسيرة الفهم ، معقدة الاسلوب ، ضاربة فى الغرابة ، تكد الذهن ، وتصدع الرأس ، على حين كانت عبارة الرمانى فى كتابه الحروف يسيرة سمحة يمضى بها رخاء حيث أصاب ، وإذ كان العصر عصر فلسفة وامتزاج للثقافات المختلفة : عربية وفارسية وهندية ويونانية ، فان أسلوب أبى على كان هو الأسلوب الذى أرضى خاصة الناس ، واتفق هو وما يهوون ، وارتفعوا بأبى على من أجل ذلك — وغيره — إلى درجة أعلى من المبرد ، وحتى قال أبو طالب العبدى : « ما كان بين سيبويه وأبى على أفضل منه » [٢].

* * *

ورأينا فى ذلك الفصل كيف أن الفارسى مستوعب متقص ، يذكر الشواهد من التنزيل والشعر وسائر الكلام فى تلاحق وانصباب ، وقد اتخذ من هذه الشواهد مادة استقرأها ، وتعرف الخصائص المشتركة بينها ثم أصدر الحكم المقعد لما انتهى إليه من النظر فى هذه النصوص .

وإنك تقرأ ما كتب الفارسى فى الحروف سواء أكان فى الشيرازيات أم البغداديات أم الحجة — فتجد عمقا ودقة ونظراً واستقصاء ، وقد خلا من كل ذلك كلام الرمانى على الرغم من أنه قصد قصداً إلى الحروف حتى سمى (كتابه) بهذا

---

(١) انظر الفصل الخاص بذلك — أبو على الفارسى والمنطق — وانظر البغداديات ورقة ٢٥
(٢) نزهة الألبــاء ٢٠٩

الاسم . والفارسي يتحدث في « البغداديات » عن وجوه « ما » في خمس عشرة لوحة حديثا جامعا [1] ، على حين يتحدث الرماني عنها حديث القاصر فيما يزيد قليلا عن لوحة واحدة [2] ، على ما في البغداديات من تضام الكلمات ، وكثرة الأسطر في الصفحة الواحدة وصغر الحروف ، وعلى العكس من ذلك كتاب الحروف .

* * *

وقد عد الفارسي من المجتهدين والمشرعين النحويين ، له شخصية تدل عليها طريقته في تناول ما يورد من الشواهد ، على حين تجد الرماني يقف موقف النحاة المتأخرين من إيراد القواعد ، وسرد الأقوال والأوجه دون أن تظهر شخصيته في البحث ، أو يكون له — في الغالب — أثر من اجتهاد .

* * *

وكان ذلك الطابع العام للفارسي في الآثار التي تركها ، والفارسي من أجل ذلك لا يقنعه هذا المنهج اليسير القاصر الذي لا أثر للاستقراء فيه ، فكانت الثلة التي نفذ منها الفارسي إلى تنقص الرماني على النحو الذي شرحت في أول هذا الفصل ، وأضرم التنافس على الحظوة عند الملوك — بينهما نار العداوة والبغضاء .

* * *

إلى جانب ذلك يبدو أن الفارسي قد تفهم كلام سيبويه ، وبرع في استخراج القواعد من الكتاب ، ووازن بينه وبين الخليل ، وناقش آراءها وآراء غيرهما من النحاة قبله ، ودلل على صحة ما ذهب إليه وجوده ، وعلى فساد ما لا يتفق هو وما يراه [3] .

* * *

ووقوف أبي علي الفارسي هذا الموقف ، الذي ربط بينه وبين القدامى وخاصة أمام النحاة وشيخه الخليل — بنسب متين — إلى جانب النزعات المدرسية في ذلك العصر — كل ذلك جعله يستصغر ما يأتي به الرماني ، وقد قصرت قدرته أن يشق لأبي علي الغبار ، أو يجرى معه في مضمار .

---

(١) البغداديات لوحة رقم ١٩ـ٣٤

(٢) الحروف لوحة رقم ١٤، ١٥

(٣) انظر الضرب الثالث من (ما) البغداديات ورقة ٢٧

الفصل الثالث

أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) وأبو القاسم الزجاجي (٣٣٧هـ[1])

قال أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري المتوفى (٥٧٧ هـ[2]) في كتابه نزهة الألباء عند ترجمته لأبي القاسم الزجاجي: «وكان من طبقة أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، إلا أن أبا علي كان يقول: «لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه[3]».

ويكاد أبو البركات ينفرد بهذه القولة عن أبي علي من بين المترجمين الذين اطلعت على كتبهم ممن سبقوا أبا البركات[4]: والزبيدي وهو معاصر للزجاجي والفارسي إذ توفي (٣٧٩ هـ) يذكر في ترجمته لأبي القاسم الزجاجي أنه في الطبقة العاشرة من النحاة البصريين، ومن أصحاب الزجاج. ثم يورد اسمه وتعليل لقبه، ويذكر مكان الوفاة وسنتها ولا يزيد[5].

وابن النديم[6] وهو معاصر كذلك للرجلين يغفل ترجمة الزجاجي جملة[7]، وكذلك يغفل البغدادي المتوفى (٤٦٣ هـ) في تاريخه، فلم يترجم للزجاجي[8]، على الرغم من أنه نزل ببغداد ولزم شيخه الزجاج[9]، ونسب إليه[10]، وعرف به[11].

ماذا أريد من وراء هذا الكلام؟ أريد أن أقول: «إن الباحث لا يستطيع أن يسلم في يسر بما قاله ابن الأنباري، معتمداً على روايته وحدها، بل لابد من ضميمة أخرى تثبت هذه القولة — قولة الفارسي — أو تنفيها، ذلك لأن ابن الانباري ينفرد بروايته ما روى عن الفارسي كما بينت، ثم هو متهم فيما يرويه رافعاً

---

(١) اضطررت في هذا الفصل إلى الإكثار من النصوص المقتبسة من كتاب الإيضاح للزجاجي لأمرين: الأمر الأول — أن كتاب «الإيضاح في علل النحو» مصور على فيلم في الأمانة العامة للجامعة العربية عن نسخة بالآستانة فالرجوع إلى ذلك الفيلم بالإحالة عليه من الصعوبة بمكان. الأمر الآخر أن هذا الكتاب غير مرقوم فمن العسير الاحالة إلى صفحاته: ليرجع إليها في يسر.

(٢) وفيات الأعيان ٢/٣٢٠ (٣) نزهة الألباء ٢٠٥

(٤) فأبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ت ٣٥١ هـ لايتعرض لشيء من ذلك

(٥) طبقات الزبيدي ١٢٩ (٦) ت ٣٨٥هـ (٧) الفهرست ٩٠-٩٥

(٨) انظر من اسمه عبد الرحمن في تاريخ بغداد من ١٩٩-٣٠٤

(٩) بغية الوعاة ٢٩٧ (١٠) طبقات الزبيدي ١٢٩

(١١) وفيات الأعيان ٢/٣١٧

من قدر أبي على الفارسي لعلة قريبة ، هي أن أبا على شيخ من شيوخ ابن الأنبارى ، ومن أولئك الذين تمر بهم سلسلة سنده فى علم العربية، فقد أخذ ابن الأنبارى عن ابن الشجرى ، وهذا قد أخذه عن طباطبا عن الربعى عن الفارسي [١] ، وسأكشف فى القابل من هذا البحث عن التأثر البعيد الذى ظهر عند ابن الشجرى مقتفياً آثار أستاذه الفارسي [٢] .

ومن هنا أرانى مضطراً للرجوع إلى كتب الزجاجي فى النحو ؛ لأتهدى بها فى تحقيق ما روى الأنبارى عن الفارسي ، نعم لابد من ذلك لأمور :

أحدها — ما ذكرته من أن الأنبارى لا يسلم له ما يرويه فى يسر ، لما ذكرت من تعليل .

وثانيها — أن منهج هذا البحث يفرض على أن أتعرف العلاقة التى كانت بين أبي على ومعاصريه ، وهذه لابد — لإيفاء الكلام عنها — من الاتصال بآثار هؤلاء بعامة ، والزجاجي الذى رمى فى نحوه ، والذى عقدت له هذا الفصل — بخاصة .

والثالث — أن الناس يختلفون فى تقدير الزجاجي ، فمنهم من يحط من قدره فى النحو حتى وصف بما تومىء إليه عبارة الفارسي ، ومنهم من يثنى على نحوه ممثلا فى كتابة الجمل ثناء مستطاباً [٣] .

والرابع — أنه من المحتمل صدور هذه القولة عن أبي على الفارسي مدفوعا بالمنافسة التى تكون غالباً بين العلماء المتعاصرين ، هذا إلى ما ركب فى النفوس من حب التنقص ، والنظر المضاد . وقد ألم بهذا المعنى الزجاجي نفسه فى تصدير كتاب الإيضاح فى علل النحو حيث يقول :

« وينبغى أن يعلم أن أصدق الناس له ، وأبرهم به لن ينظر فى تصنيفه إلا نظر مضاد له ومكاشح [٤] » ولعل أبا على الفارسي كان على حق فيما ذهب إليه ، لاختلاف المنهجين فى تناول النحو بين الرجلين ، ومحل كل فى هذه الصناعة ، وقد أحس الزجاجي ذلك حيث يقول :

---

(١) نزهة الألباء ٢٧٠
(٢) انظر الفصل الخاص بذلك ص ٦٣٠
(٣) راجع شذرات الذهب ٢/٣٥٧
(٤) مقدمة كتاب الإيضاح

« ثم لم يتفق له — يقصد من تكلف الإحاطة بما صنف — أن يكون كل من نظر من تصنيفه موافقاً له طبعاً ورأياً واختياراً ومحلا من ذلك ، بل لعل أكثر من نظر منه مخالف له فى ضرب من الضروب أو فى أكثرها فيميله عنه ما نافره منه إلى ما ألفه وعرفه (١) » .

وإذن فلا بد من حكومة صادقة تنظر إلى آثار كل من الرجلين نظر العادل المنصف ، الذى لا يحيف ، ولا يجر منه أمر ما على ألا يعدل ، وذلك ما أنا بسبيله إن شاء الله :

أما نحو الفارسى ومنهجه فقد ألممت به فى قطوف سابقة ، ونبهت إلى سماته العامة فى بعض ما تقدم من فصول ، على أنى سألم ببعض هذه الخصائص بالقدر الذى تدعو إليه الموازنة بين الرجلين

وأما نحو الزجاجى الذى رماه الفارسى بما رمى فلابد من الرجوع إليه والاتصال به واختباره ، حتى أستطيع تقديره موازناً بينه وبين نحو الفارسى .

فاذا ألف الزجاجى ؟ وماذا ترك من كتب فى النحو بخاصة ؟ وماذا بقى لنا منها مما يصحح له تقويمه ، ويكفى فى تقديره ؟

عد ابن الأنبارى من كتب الزجاجى : الجمل ، والإيضاح ، وشرح خطبة أدب الكتاب (٢) (كذا) لابن قتيبة (٣) .

وذكر السيوطى فى البغية زيادة على ما ذكره ابن الإنبارى : اللامات ، والمخترع فى القوافى ، والأمالى (٤) .

وللزجاجى كذلك كتاب موسوم بالزاهر فى معانى الكلام الذى يستعمله الناس (٥) ذكر فى أوله أنه جمع فيه جميع الألفاظ التى ذكرها أبو بكر محمد بن القاسم الأنبارى . . . فى كتابه الزاهر فى معانى الكلمات التى يستعملها الناس فى صلاتهم ودعائهم وتسبيحهم وعبادة ربهم (٦)

ووجد الزجاجى فيه كثيراً من السهو والغلط فرأى مع اختصاره إصلاح ما فيه من الغلط فكشفه . وشرحه ، ثم حذف شواهده ، وختمه بباب فى نوادر اللغة وشواذها.

(١) مقدمة كتاب الإيضاح لوحة ١٠٨ (٢) فى بغية الوعاة الإيضاح الكافى ٢٩٧
(٣) نزهة الألباء ٢٠٤ وفى بغية الوعاة شرح خطبة أدب الكاتب وهو الصحيح ٢٩٧
(٤) بغية الوعاة ٢٩٧ (٥) مخطوط برقم ٥٧٧ دار الكتب
(٦) منه نسخة مصورة بدار الكتب رقم ٥٨٨ عن نسخة خطية بمكتبة كوبريللى بالآستانة رقم ١٢٨٠

هذا وكتاب الجمل بدار الكتب مخطوط برقم ٧٦ ش نحو ، وكتاب اللامات بمعهدالمخطوطات بدارالأمانةالعامة للجامعة العربية فى (فيلم) برقم ٧٩٢ . وللزجاجى أيضاً فى هذه الدار كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر (فيلم) رقم ٣٥٦ .

وله كذلك كتاب « أخبار أبى القاسم الزجاجى » مخطوط بمكتبة جامعة القاهرة ، وهو غير الكتاب الذى ذكره السيوطى باسم الأمالى [١]

فأمامى اذن طائفة صالحة من آثار الزجاجى أستطيع بها أن أثبت قول الفارسى أو أنفيه ، وأتبين إلى أى حد كان صادقا فيه :

أما كتاب اللامات [٢] فقد بين منهجه فى مقدمته حيث يقول : [٣] « هذا كتاب مختصر فى ذكر اللامات ، ومواقعها من كلام العرب ، وكتاب الله (عز وجل) ، ومعانيها ، وتصرفها ، والاحتجاج لكل موقع من مواقعها ، وما بين العلماء فى بعضها من الخلاف وبالله التوفيق .

ثم عدد هذه اللامات وأحصاها ومما ذكر منها :

اللام الأصلية ، لام التعريف ، لام الملك ، لام الاستحقاق ، لام كى ، لام الجحود ، لام إن ، لام الابتداء ، لام التعجب ، لام تدخل على المقسم به ، لام تكون جواب القسم ، لام المستغاث به ، لام المستغاث من أجله ، لام الأمر ، لام المضمر ، لام تدخل فى النفى بين المضاف والمضاف إليه ، لام تدخل فى النداء .... لام تلزم أن المكسورة إذا خففت من الثقيلة ، لام العاقبة ويسميها الكوفيون لام الصيرورة ، لام لو ، لام لولا ، لام التكثير .... لام تزاد فى لعل ، ثم عقد بابا لكل واحدة من هذه اللامات على الترتيب الذى أورده فى ذكرها جملة . وإذا كان لابد من التعرف على قدرته ومنهجه فى تناول المسائل النحوية فى هذا الكتاب فإليك ما ذكره فى باب اللام الأصلية مثلا . قال :

« تكون فى الأسماء والأفعال والحروف ، وتكون فاء ، وعيناً ، ولاما : فكونها فاء قولك لعب ولهو ولجام وما أشبه ذلك كما قال الله (عز وجل) : « إنما الحياة الدنيا لعب ولهو » [٤] وكذلك ما أشبهه . وكونها عينا قولك « سلام » كما قال (تعالى) « السلام المؤمن المهيمن » [٥] وكذلك « السلم » كما قال (تعالى) :

(١) بغية الوعاة ١٩٧ (٢) ف ٧٩٢ بالأمانة العامة للجامعة العربية

(٣) وانظر ص ٣٦٦ من فهرس المخطوطات المصوره

(٤) سورة الحديد آية ٢٠ (٥) سورة الحشر آية ٢٣

« وإن جنحوا للسلم فاجنح لها »[1]، وكونها لام الفعل (كذا) :[2] قولك خطل... وابل ، ووصل وحبل وكذلك ما أشبهه فهذا كونها فى الأسماء .

وكونها فى الأفعال فى هذه المواقع كقولك لعب الرجل ، وسلس الشىء ، ووصل وعجل . فقد بان لك وقوعها فى المواقع الثلاثة فى الأسماء والأفعال . وهى أكثر من أن تحصى ، وأبين من أن تخفى .

فأما كونها فى الحروف لا تقدر بأمثلة الأفاعيل ، ولكنها جاءت أولا ، ووسطاً وآخراً ، ولا يحكم عليها فيها بالزيادة إلا بدليل . فكونها أولا قولهم لم ، لن ، ولكن وكونها آخراً [3] قولهم هل وبل وهى التى تقع للاضراب كقولك ما خرج زيد بل عمرو . قال الله (عز وجل) : « بل الإنسان على نفسه بصيرة » . فأما قولهم ألم وألما فانما هى لم ، ولما ، ولكن الألف تزاد فى أولها تقريرا ، وتوبيخاً ، واستفهاما ثم أخذ يضرب الأمثلة الموضحة لذلك . وانتقل إلى « ليس » وتحدث عن الخلاف بين الكوفيين والبصريين ، فالفراء وجميع الكوفيين يقولون : « هى حرف » . والبصريون يقولون : « هو فعل » . وذكر أدلة كل فريق .

ويمضى الزجاجى على هذا النحو فى سائر الأبواب . فهل تراه بلغ مبلغ أبى على فى تناوله مسائل النحو ؟ وماذا بينه وبين الفارسى من اختلاف فى منهج البحث ؟

أرى أن شخصية الزجاجى فى هذا الكتاب من وراء حجاب ، لا تكاد تظهر أو تبين : يورد من التقسيمات والأمثلة ما يعرفه المبتدئون من المتعلمين ، وإلا فأين ما يدل على شخصيته فى بيان موارد اللام ، وفى مواقعها فى أقسام الكلام . وفى تمثيله محتجاً باللهو واللعب والسلم والسلام ؟ ثم أين الشواهد العربية التى تنثال عند الفارسى كأنما قد نظمها فى عقدها فتوالت فى تلاحق وانسجام » .

والزجاجى يحس أنه قد أوضح خفياً ، وقدم الغامض جنياً وذلك قوله :

« فقد بان لك وقوعها فى المواقع الثلاثة ، وليس هناك غامض ولا خفى حتى يكشف عنه أو يجليه ، فمواقع اللام كما يقول فى مكان آخر — أبين من أن تخفى :

---

(١) سورة الأنفال آية ٦١ (٢) والصحيح وكونها لاما

(٣) لعل « كونها وسطا » سقط من الكاتب

ثم هو حين قدم اختلاف البصريين والكوفيين فى ليس وغيرها مما قدم الاختلاف فيه — لم يكن إلا مورداً أقوال كل من الفريقين دون أن يكون له رأى يعالن به ، أو مذهب يدعو إليه . وهكذا لا ترى له — كما ترى لأبى على — ظلا لشخصيته ، أو اجتهاداً فى الرأى والتدليل يضيفه إلى ما به يحتجون .

قد يقال فى الاعتذار من الزجاجى أنه جعل كتاب اللامات مختصراً كما ذكر ذلك فى تقديمه ، والاختصار داعية إلى المرور العابر بما يورد من مسائل ، دون احتفال أو تدقيق . وإذن ، لا يعد كتاب اللامات ممثلا لغاية الجهد من الزجاجى ، أو منتهى ما وصل إليه من ثقافة نحوية . وإن كان يشير على أية حال — فى مجموعه — إلى اتجاه الزجاجى فى تناول ما يعرض له من موضوعات . فإيثاراً للنصفة فى الموازنة اختبر كتابيه الآخرين : الإيضاح فى علل النحو ، والجمل :

أما الإيضاح فالزجاجى يلح فى أنه احتفل به احتفالا كبيراً ، وبذل فيه غاية الجهد ، وذلك حيث يقول فى مقدمته :

« إنا لم نأل جهداً فى تهذيبه وترتيبه ، ونظمه ، واختباره ، حسب الطاقة ، مع ارتجالنا إياه وتكلفنا جمعه من مواقعه ، غير عاملين على مثال سبقه ، ولا محتذين على نظم تقدمه » .

وحيث يقول : « لم نقصد إلى وضع هذا الكتاب فى هذا المعنى إلا بعد عناية شديدة بجميع ما نودعه إياه » .

أو يقول : « ولعل منكراً ينكر تسميتنا هذا الكتاب بكتاب الايضاح لأسرار النحو ، ولا يعجلن بذلك حتى يتصفحه ، ويتأمل ما أودعته إياه ، فيعلم حينئذ أنى لم أدخر للناظر فيه نصحاً ، وإن أكثر ما أودعته إياه لا يكاد يراه مفرقا ولا مجموعاً فى غير هذا الكتاب ، ليحكم حينئذ بما يراه ، وكفى بمحكم خصمه عليه منصفا عادلا » .

ومن هنا ضن بهذا الكتاب إلا على الأثير لديه ، والمقرب إليه ومن أحب النظر فيه وذلك حيث يقول : « وقصدنا بجميع ما ضمناه هذا الكتاب إخواننا ، ومن يجب إيثاره بما استودعناه من هذا العلم غير عادلين عمن سواهم ، ولا باخلين به عليهم من جميع من مال إليه أو أحب النظر فيه » .

وهكذا يبدو الزجاجى فى مقدمة هذا الكتاب معتزاً به ، ملحا إلحاحا ظاهراً

فى الاشارة إلى أن هذا الكتاب مرآة لغاية جهده فى النحو وعلله وأسراره ، ودليلا على بعد مداه فيه

وقد جعل الزجاجى كتابه هذا فى قسمين : القسم الأول : فى ذكر العلل خاصة والثانى — كما يقول فى المسائل المجردة جعلها منثورة من سائر الحدود .

وقبل أن أعرض لهذا الكتاب بالتقويم أود أن أقول كلمة فى الملاك العام الذى كان يقوم عليه البحث عند علماء القرن الرابع فى علوم الثقافة العربية بعامة ، والنحو — بخاصة ، لأجعل هذا الملاك بعض ما تدور عليه الموازنة بين نحو الرجلين .

يبدو أن الباحثين فى هذا العصر سحرتهم الفلسفة ببحوثها وفروعها ، واستولت على نفوسهم من أقطارها ، جرياً وراء هذا التيار الجارف الذى دفعه اتصال المسلمين بثقافة الفرس ، وحكمة الهند ، وكتب يونان . حتى قال ابن قتيبة :

« ولو أن مؤلف حد المنطق بلغ زماننا هذا حتى يسمع دقائق الكلام فى الدين والفقه والفرائض والنحو لعد نفسه من البكم [1] » .

وكان النحو منطق العربية ، كما أن المنطق نحو يونان [2] . ومن هنا كان على الزجاجى أن يبتغى مقاربة الكمال الذى أشار إليه معاصره أبو حيان فى قوله : « البحث عن المنطق قد يرمى بك إلى جانب النحو ، والبحث عن النحو يرمى بك إلى جانب المنطق ، ولو لا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقى نحوياً ، والنحوى منطقياً [3] » .

ودافع آخر خاص أضيفه إلى هذا الدافع العام : ذلك لأن الزجاجى ألف فيما ألف : « شرح خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة [4] » ، وفى هذه الخطبة يقول ابن قتيبة :

« أرفع درجات لطيفنا أن يطالع شيئاً من تقويم الكواكب ، وينظر فى شىء من القضاء وحد المنطق [5] » . وهو بهذه العبارة يخلع صفة اللطف على المناطقة ، ويجعل النظر فى المنطق للطيف رافعاً له أعلى الدرجات » .

---

(١) أدب الكاتب ص ٤
(٢) الإمتاع والمؤانسة ١/ ٦٧
(٣) المقابسات ١٧٧
(٤) بغية الوعاه ٢٩٧
(٥) أدب الكاتب ٣

إلى هذه الدوافع — معرفة الرجل بلغات أخرى غير العربية وقد دل على ذلك بقوله : « للعرب حسن بيان ، وفضل نظم وحكمة ، ولما حباها الله (عز وجل) بذلك تخصيصاً منه وتكرمة ، فإذا كان كذلك كان مرجع ذلك كله إلى أصل واحد[1]. وهذا غير مشكل . وقد اعتبرنا ذلك فى عدة لغات عرفناها سوى العربية ، فوجدناه كذلك لا ينفك كلامهم كله من اسم وفعل وحرف ، ولا يكاد يوجد معنى رابع ، ولا أكثر منه ، وإن كان ليس له ترتيب العربى ونظمه وحسن تأليفه [2] . فعندى أن هذه الدوافع العامة والخاصة هى التى خلقت النزعة المنطقية فى كتاب الإيضاح فى علل النحو ، فجعل صاحبه الزجاجى فى عنوانه : لفظ العلل ، وألحق به مسائل فى الحدود ، وحشاه بالجدل والمناظرة ، على النحو الذى سأعرض له . ودعا الناس إلى اختباره فى إلحاح ، وآثر به الخاصة من الأخوان ، وتاه به كما رأيت من تيهاً عظيما .

وإذ ثبت أثر المنطق فى الارتفاع بمكانة النحوى ورسوخ قدمه فى النحو ، فقد آن أن أبين مدى ظهور المنطق فى نحو الزجاجى ، وفى كتاب الإيضاح الذى تبدت فيه هذه النزعة ، لأعرف : « أصادقاً كان أبو على حين قال قولته فيه ، أم كان مجانباً الحق فيما يدعيه » .

ولا يظن ظان أنى أقول بهذا المقياس المنطقى الذى رسمه أبو حيان ، وارتضاه للنحاة فى عصره ، فلست أرضى أن يثقل كاهل النحو بمسائل المنطق ، وعلله وأقيسته ، وقضاياه على هذا النحو . بل أعد هذا بعض ما أرهق النحو من فترة جعلته كالحاً بعد نضرة ، محترقا بعد نضج ، ولكنى أعيش ببحثى هذا فى القرن الرابع الهجرى ، فكان لزاما أن أقيس بمقاييس أهله ، وأوازن بين المتعاصرين فيه بالموازين التى ارتضوها ، تاركا القول فى نقد هذه المقاييس وتقديرها إلى مكانه المقسوم .

وأعود بعد هذا إلى الكشف عن كتاب الإيضاح فى علل النحو للزجاجى وطريقة صاحبه فى تناول المسائل المنطقية ، موازنا بينه فى ذلك وبين أبى على :

يبدو المنطق من عنوان الكتاب ، فاسمه « الإيضاح عن علل النحو » ثم تقرأ المقدمة — أو على حد تعبير القدامى الخطبة — فتطالعك العبارة الآتية من قول الزجاجى :

---

(١) يشير إلى انقسام الكلام إلى اسم وفعل وحرف (٢) الإيضاح ٢٢

« كل يؤلف على قدر طباعه ، واختيار نفسه ومحله من ذلك العلم الذى يعانيه ، ويروض نفسه للتصنيف فيه علوا واقتداراً عليه ، أو نقصا عنه وتبلداً فيه ، أو توسطا بين هاتين المنزلتين » .

لعلك لحظت هذه القسمة العقلية فى منازل المؤلفين من العلو والاقتدار ، ثم النقص والتبلد ، ثم ما بين هاتين المنزلتين من التوسط .

أو يقول : ومن لم تدعه نفسه إلى الأنفة من مطاولة نظيره عليه فى العلم والرتب واعتلائه إياه ، وغلبته له ، فإن البهيمية غالبة عليه »

وهذا معنى يذكره الفلاسفة كثيراً فى درجات الإنسان والأحوال التى تعروه

ثم تراه يدعو غيره إلى تتبع ما أودعه هذا الكتاب ، فإن هو فعل ذلك وتدبره ولم يره ينقاد فى طريقة القياس مستمراً ، ورأى أنه لاحق إلا فى غيره — كانت حلية التناظر باجتماع ذوى الهمم والنظر والفحص والجدل معنا فيها فاصلة بيننا وبينه ، حتى نصير معاً بحق النظر إلى الصواب ، فنعتقده جميعا » .

وهكذا يلقاك المنطق ، وتطالعك الفلسفة فى أول الكتاب ، فإذا ما وصلت إلى الصلب منه رأيت حجاجا ، وتعليلا ، وقياسا وتدليلا ، وإذاعة لاصطلاحات المناطقة : كالحكم والتسليم بالصحة ، والبرهان ، والنظر ، والدليل القاطع ، والحجة ، ووضوح الدلائل ، وإقامة البراهين ، والدلائل العقلية ، والحقيقة ، ولزوم الحجة ، والمعارضة ، وبطلان الدعوى ، وتصحيحها ، وبديهة العقل ، والمشكل الملبس ، والغامض الخفى ، والساكن المتحرك ، ولا ساكن ولا متحرك ، والمحال ، والاستدلال ، والمعقول الظاهر ، والأجسام والأعراض ، وصحة المذهب ، والتقليد ، والبحث ، والنقض ، والشكوك التى لا تدفع الحقائق . »

تجد ذلك كله فى أول ما بدأ به من العلل ، وذلك حيث يقول :

« فأول ما نذكر ذلك إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف ، وحقق القول بذلك وسطر فى كتابه سيبويه ، الناس بعده غير منكرين عليه ذلك :

نبدأ بما يسأل عنه أصحاب سيبويه ، وما يحتج به له . يقال لأصحابه وسائر من اعتقد هذا المذهب : من أين لكم أن كلام العرب كله اسم وفعل وحرف ؟ وكيف حكمتم بذلك ، وسلمتم بصحته من غير دليل ولا برهان ؟ وإنما ذكره سيبويه فى أول كتابه

حين قال : « الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى » . فقال قائلون : « إنما قصد الكلام العربى دون غيره » . وقال آخرون : « بل أراد الكلام العربى كله والعجمى » ، وفى ذلك احتجاج ونظر لم نقصد له فى هذا الكتاب . . . ولسنا نخاطبكم إلا على أنه قصد الكلام العربى دون سائر اللغات ، لأن الجواب عن ذلك أسهل عليكم وأقرب ، ثم مثل سيبويه كل صنف من ذلك ولم يقرنه بدليل قاطع ، ولا حجة ، فدل على أن الكلام ثلاثة أقسام كما ذكروا ، وأنه لا رابع لهذه الأقسام ولا خامس ولا أكثر من ذلك فإن كنتم قلتم عنه تقليداً من غير برهان ولا حجة فأنتم فى عمياء وشبهة ، فما دعاكم إلى قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسى ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج ما خلا ما لزم قبوله من علوم الشريعة بعد وضوح الدلائل وإقامة البراهين ، والدلائل العقلية والحقيقية على لزوم الحجة. وأنتم جعلتم أول قبولكم من صاحبكم ما ادعاه بغير برهان ولا بيان . وما يؤمنكم من أن يعارضه معارض يقول لكم : « كلام العرب أكثر من هذه الأقسام فبأى شىء تصلون إلى بطلان دعواه ، وتصحيح دعوى صاحبكم ؟

الجواب : أن يقال له أن من الأشياء أشياء تعرف ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل ، بها يستدل على المشكل الملبس ، والغامض الخفى . كما أنا نعلم بديهة بغير دليل أن وجود جسم فى حال واحدة ساكنا متحركا ، ولا ساكنا ولا متحركا محال إلا فى حال خلق الله (عز وجل) كما علم ذلك استدلالا ، وكما أنا نعلم أن وجود جسم واحد فى مكانين فى حال واحدة ووقت واحد محال ، كما أن وجوده لا فى مكان محال . ومن الأشياء ما يعرف بالدلايل الواضحة القريبة المتفق عليها التى لا تكاد تشكل على أحد ، حتى يقوم مقام ما يعرف بديهة بغير استدلال . ونحن نعلم أن الله (عز وجل) إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس فى نفوسهم ، وخاطب به بعضهم بعضا بما فى ضمائرهم مما لا يوقف عليه باشارة ، ولا إيماء ، ولا رمز بحاجب ، ولا حيلة من الحيل . وإذا كان هذا معقولا ظاهراً غير مدفوع تبين أن المخاطب والمخاطب والمخبر عنه والمخبر أجسام وأغراض تنوب فى العبارة عنها أسماؤهم أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو نهى أو نداء . . . أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء ، لأن الأمر والنهى إنما يقعان على الاسم

النائب عن المسمى ، فالخبر إذن هو غير المخبر ، والمخبر عنه ، وهما داخلان تحت قسم الاسم . والخبر هو الفعل وما اشتق منه أو تضمن معناه ، وهو الحديث[1] الذى ذكرناه ، ولابد من روابط بين الاثنين وهو الحروف ، ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل ، فيكون للكلام قسم رابع ، وهذا معنى قول سيبويه الكلام اسم وفعل وحرف .

وبعد أن انتهى من هذا التدليل العقلى ، أورد دليلا نقليا فى قوله : « وقد روى لنا أن أول من قال ذلك أمير المؤمنين على بن أبى طالب (صلوات الله عليه)[2] أعنى قوله : الكلام اسم وفعل وحرف . » ثم عاد إلى التدليل العقلى حيث يقول : « ثم يقال له : « قد دللنا على صحة مذهب صاحبنا ، وأريناك أن اعتقادنا ليس تقليداً بل ببحث ونظر ، والمدعى أن للكلام قسما رابعاً أو أكثر منه نحن أو شاك ، فان كان متيقنا فليوجدنا (كذا) — ولعلها فليوجد لنا — فى جميع كلام العرب قسما خارجا عن أحد هذه الأقسام ، ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ، ولن يجد إليه سبيلا ، وليس يجب علينا ترك ما قد تيقناه ، وعرفنا حقيقته ، وصح فى العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان ، لأن الشكوك لا تدفع الحقايق وبالله التوفيق .

وقد تعرض الزجاجى للفلاسفة والمناطقة واصطلاحاتهم تعرضاً صريحاً ، وذلك حيث عرض للقول فى اختلاف النحويين فى تحديد الاسم والفعل والحرف : بدأ بأن قال : « الحد الدال على حقيقة الشىء » فكيف يجوز اختلاف هذا ؟ وهل يجوز أن يحد الإنسان لمن سأل عن حده إلا بأن يقال له : « الحى الناطق المائت » ، لأن هذا هو حده على الحقيقة ، وينعكس عليه بمعناه : كقولنا : « المايت الناطق هو الإنسان » ولا يجوز أن يحد الإنسان بغير هذا الحد ، فان حده بغيره إنسان كان مخطئاً إلا أن يعدل عن حده إلى بعض صفاته ورسومه الدالة عليه كقولنا : « الإنسان حيوان ذو رجلين منتصب القامة ضحاك وما أشبه ذلك » .

الجواب : أن يقال : « إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ، لأن ذلك يدعو إلى فساد المحدود ، وخطأ من يحده ، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ، ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود كما يوجد الحد تارة من الأجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور ، لأن المادة تشاكل الجنس ، والصور تشاكل الفصل . ألا ترى أن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم أعنى معرفة

(١) أظنها الحدث (٢) الزجاجى شيعى كما ظهر لى من كتبه وبخاصة أخباره

الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك قد اختلفوا فى تحديد الفلسفة نفسها اختلافا : فقال بعضهم : « الفلسفة : « إيثار الحكمة » . وقال بعضهم : « الفلسفة : معرفة طبيعية جميع الأشياء الموجودة » وقال آخرون الفلسفة : معرفة الأشياء الموجودة الإلهية يعنون المدركة عقلا — ومعرفة الأشياء الإنسية » — يعنون المدركة بالحواس . وقال بعضهم : » الفلسفة : معاناه الموت « أى تعاطى الموت يعنى إماتة الشهوات . وقال آخرون : « الفلسفة : الاقتداء بالبارى حسب طاقة المخلوق » .

وقال ارسطاطاليس : « الفلسفة صناعة الصناعات ، وعلامة العلوم » .

أولا تراهم كيف قد اختلفوا هذا الاختلاف ، وليس فيه تناقض ؟ لأن كل واحد منهم قصد إلى طريق ما لحدها منه . وإنما ذكرنا هذه الألفاظ فى تحديد الفلسفة ها هنا وليس من أوضاع النحويين ، لأن هذه المسألة التى نجيب عنها من يتعاطى المنطق ، وينظر فيه فلم نجد بدا من مخاطبتهم من حيث يعقلون ، وتفهيمهم من حيث يفهمون فكذلك يقول النحويون لهم أيضا فى تحديد الاسم والفعل والحرف كان لكل فريق منهم غرض فى تحديده وقصده : فمنهم من أراد التقريب على المبتدىء لحدها من جهة يقرب عليه . ومنهم من أراد حصر أكثرها فأتى به ، ومنهم من طلب الغاية القصوى والحد على الحقيقة لحدها على الحقيقة لما ذكرنا وليس فى شىء مما أتوا به ما يخرج عما ذكرناه وذلك بين فى كلامهم لمن تدبره . وهو نظير ما تقدم ذكره من تحديد الفلسفة .

ثم عقد حديثا عن الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه ، وتعرض للخلاف بين البصريين والكوفيين فى ذلك .

ثم يعقد حديثا يتكلم فيه عن العلل النحوية وأقسامها ، ويضرب الأمثلة لكل منها ، وهذا كله يتصل بفلسفة النحو اتصالا كبيراً .

ثم عقد الأبواب الآتية :

القول فى الإعراب والبناء : أيهما أسبق ، والإعراب ولم دخل فى الكلام ، والقول فى الإعراب أحركة هو أم حرف ؟ ولم وقع فى آخر الاسم دون أوله أو وسطه ؟

ثم أورد الجدل القائم بين البصريين والكوفيين فى المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة :

ثم تحدث عن الأبواب : باب القول فى الاسم والفعل والحرف أيها أسبق فى المرتبة والتقدم

باب القول فى الأفعال أيها أسبق فى التقدم ؟
باب ذكر العلة فى تسمية هذا النوع من العلم نحواً
باب الفرق بين النحو واللغة والإعراب
باب القول فى معنى الرفع والنصب والجر
باب فى ذكر الفائدة من تعلم النحو
باب فى ذكر علة دخول التنوين فى الكلام ووجوهه
باب فى ذكر علة ثقل الفعل وخفة الإسم
باب فى علة امتناع الأسماء من الجزم ثم أورد أسئلة على أصحاب سيبويه ورد عليها
باب فى علة امتناع الفعل من الخفض وهنا أورد كذلك أسئلة على أصحاب سيبويه وأجاب عنها
باب فى امتناع الأفعال من الإضافة إليها وخفضها (أورد أسئلة على أصحاب سيبويه وأجاب عنها) .
باب القول فى التثنية والجمع
باب القول فى الألف والياء والواو فى التثنية والجمع أهى إعراب أم حروف (وهى مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين) ذكر احتجاج كل فريق ما له وما عليه وختم الكتاب بمذهب سيبويه وما احتج به وما له وما عليه ، لأنه عندنا هو الصواب دون غيره إن شاء الله .

وختم الكتاب بمسائل عن المبرد وسيبويه

مثل : قال أبو العباس : الفرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته أن تخبر فى الأولى عن نفسك ، وتخبر فى الثانية عن زيد .

وقال أبو العباس : لاأجيز زيد ضربت وأجيز أن زيدا ضربته لأنه لايجد بدأ من الاضمار إذا نصب زيدا بان .

وقال أبو العباس : إذا قلت : كنت أخاك فمعناه أشبهت أخاك . وإن قلت : لست أخاك فمعناه باينت أخاك .

ثم ذكر مسائل أخذت من أقوال سيبويه ، وعلق على كل مسألة ... وبهذه المسائل المنثورة ختم الكتاب .

هذا هو الزجاجى فى كتاب الإيضاح ، وذلك مبلغ تيهه به ، وهذا أثر ثقافته

المنطقية فيه . فهل تراه بعد ذلك بلغ مبلغ الفارسى فى التعليل والتدليل والقياس ؟ وهل إذا سمع كلام أبى على فى النحو استحيا أن يتكلم فيه ؟

الحق أن الزجاجي يختلف منهجه عن منهج الفارسى فى تناول مسائل المنطق : الفارسى يمزجها مزجا بالنحو ، فهو إذ يقايس أو يعلل أو يبرهن ، أو يذكر القضايا يجعل ذلك وغيره من مسائل المنطق — فى ثنايا نحوه وتضاعيفه ، يورده ويتحدث عنه ، حتى يصير المنطق مع نحوه وحدة لا تتجزأ ، وكيانا متضامنا لا ينفصل [١] .

أما الزجاجى فسبيله غير سبيل الفارسى فى ذلك : المنطق يرد بمسائله فى جنب مسائل النحو ، ولكنه لا يخالطه ، ولا يمتزج به ، حتى إنك لتستطيع فصل المسائل المنطقية التى وردت فى كتاب علل النحو عن المسائل النحوية ، وتقول : هذا منطق الزجاجى، وهذا نحوه ومن هنا كان منطقه منقولا عن غيره .

حقيقة ظهرت الفلسفة والمنطق ممتزجين فى خطبته التى صدر بها الكتاب ، وقد عرضت إلى شىء من ذلك ، ودللت عليه ، ولكنه حين تناول المسائل النحوية لم يستطع أن يمزج ما يعلم من المنطق بما يقول فى النحو .

وأرجع بك مرة أخرى إلى الحديث الذى أداره حول حد الاسم مثلا : تراه أقحم الكلام عن الحدود ، وأنها لا يجوز أن تختلف اختلاف تضاد وتنافر ، وأورد تعاريف الفلاسفة للفلسفة ، وقد أحس هو أنه نقل هذا نقلا من الفلاسفة ، واعتذر من ذلك حيث يقول : « وإنما ذكرنا هذه الألفاظ فى تحديد الفلسفة [٢] الخ ... وكذلك شأنه حين يتفلسف فى بقية كتبه التى رأيت ، فقد قرأت له فى كتابه المسمى « بأخبار الزجاجى قوله : وليس بين العلماء فيما ذكرناه فى النفى خلاف [٣] وكفى المخالف هذا بخروجه مما تشهد الجماعة بصحته دليلا على خطئه ، وانقطاعه ... ثم قال : وقد رتب العلماء للانقطاع مؤلفات وبينوا لها وجوها ، وأخذ يعددهذه الوجوه يذكر أضرب الانقطاع ويشرح كل ضرب ... فالضرب الأول كذا ، والضرب الثانى ألا تضطرد العلة فى المعلول...والضرب الثالث هو أن يؤول الأمر بمن يناظره إلى أن يعتقد المحال ... والضرب الأخير من الانقطاع أن يرد على الخصم مالا يعرف وجهه فيقر بالحق[٤].

(١) انظر فى هذا الفصل بين الرمانى والفارسى

(٢) راجع النص فى مكانه من هذا الفصل

(٣) يريد نفى الزمان والمكان الموجودة فيه الأسماء لأن النفى يتصل بذاتها

(٤) أخبار الزجاجى ورقة ٥١

هذا ما يتعلق بمسائل المنطق ، وهو حديث يتصل فى أكثره بكتابه الإيضاح فى علل النحو ، وقد أشرت إلى ما بينه وبين أبى على من اختلاف فى ذلك . وهناك سمات عامة فى كتاب الإيضاح وفى غيره من كتبه . وكانت هذه السمات بعض ما خالفت بينه وبين أبى على ، والتى من أجلها كذلك — فيما أحسب — أنطقت أبا على فيه بما قال :

ذلك اختفاء شخصية الزجاجى فيما يتناوله من بحوث . ولا يخدعنك قوله فى صدر كتابه الإيضاح عن علل النحو : « أنه لم يعمله على مثال سبقه ، ولم يحتذ على نظم تقدمه » فربما كان ذلك فى الشكل لا فى المادة ؛ لأنه عاد فقرر بجانب المسائل المنثورة التى ضمها إلى العلل وذلك قوله : منها مااستخرجناه من كتب العلماء ، وبسطناه ، وهذبنا ألفاظه وقربناه ، ومنها ما تلقناه من علمائنا (رضى الله عنهم) تلقينا ومشافهة مما لم يودعوه كتبهم ولا يوجد فيها البتة — فوجه الجدة فى هذه المسائل ما يقوله هنا من أنها لا توجد فى كتبهم ، ومع أنه لقنها مشافهة — ومنها مسائل جرت بين النحويين ممن سلف فى مجالس اجتمعوا فيها ختمنا بهذا الكتاب . . . . .

وقد رأيته حين يورد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين راوية لا غير ، وناقلا عن الشيوخ السابقين : تراه مثلا يعقد حديثا فى الفعل والمصدر وأيهما مأخوذ من صاحبه ، فلا ترى ظلا لشخصيته . . وكذلك يورد الخلاف بين البصريين والكوفيين فى جوار وغواش دون أن يكون له رأى فيها [1] . وقد أورد القدر الذى تظهر فيه شخصيته حين سرد احتجاج البصريين والكوفيين فى المستحق للإعراب من هذه الأقسام الثلاثة : الأسماء والأفعال والحروف . بين ذلك القدر بقوله :

اعلم أن العلل التى أودعها هذا الكتاب والاحتجاجات هى على ثلاثة أضرب : منها ما كان مسطراً فى كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة فعبرت عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين فى هذا الكتاب . . . فسهلت مراتبها والوقوف عليها . وضرب منها مما استنبطته على أصول القوم ، واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطرد عليه .

---

(١) أخبار الزجاجى ورقة ٧٩

وضرب منها أخذته من علمائنا الذين لقيتهم وقرأت عليهم شفاها مما لم يسطر فى كتاب ، ولا يكاد يوجد .

فلو كانت القسمة بالسوية بين هذه الأضرب لكان له نصيب الثلث . . . ولكنى وجدت طغيان ما نقله من علمائه ، وقرأه عليهم على الضربين الآخرين .

ثم يلى ذلك — أو ينضم معه — جهده فى تهـذيب ألفاظ السابقين ، وذلك قوله :

« وإنما نذكر هذه الأجوبة عن الكوفيين على حسب ما سمعنا مما يحتج به عنهم من ينصر مذهبهم من المتأخرين ، وعلى حسب ما فى كتبهم — إلا أن العبارة عن ذلك بغير ألفاظهم والمعنى واحد ، لأنا لو تكلفنا حكاية ألفاظهم بأعيانها لكان فى نقل ذلك مشقة علينا من غير زيادة فى الفائدة . بل لعل أكثر ألفاظهم لا يفهمها من لم ينظر فى كتبهم ، وكثير من ألفاظهم قد هذبها من يحكى عنه مذهب الكوفيين مثل ابن كيسان ، وابن شقير ، وابن الخياط ، وابن الأنبارى ، فنحن إنما نحكى علل الكوفيين على ألفاظ هؤلاء ومن جرى مجراهم مع أنه لا زيادة فى المعنى عليهم ، ولا بخس حظ يجب لهم [1] .

فأين هذا من أبى على الذى يطالعك بأصالة فى بحثه ، واستقلال فى شخصيته ، وتعقب لشيوخه ، وتعرض لمعاصريه ؟ ! وأين الزجاجى من أبى على الذى ينشىء الأدلة إنشاء ، وينشد الشواهد إنشاداً ، ويفحص ويمحص ، ويقيس فى مهارة على كلام الشيوخ السابقين . كل هذا يجعل أبا على أمامك واضحاً سامقاً شامخا ، ويضعه من معاصريه موضع الزعامة ، وينظمه فى سلك من قدرت له الإمامة ، وينطقه — فى رأيه هو — بملء فيه : « لو سمع الزجاجى كلامنا فى النحو لاستحيا أن يتكلم فيه » :

هذه هى المظاهر الكبرى — فى كتاب الإيضاح عن علل النحو — للزجاجى ، والتى يتخالف فيها هو وأبو على الفارسى ، وهناك غيرها له أوعايه فى ذلك الكتاب وغيره وستوضع فى الميزان عند التعرض لكتابة الجمل وهو موضوع الحديث القادم إن شاء الله .

---

(١) الإيضاح فى علل النحو

مع الزجاجي في كتابه الجُمَل

الناس يثنون الثناء المستطاب على جمل الزجاجي وهنا لابد من تعرف الأسباب التي جعلت الناس يقفون هذا الموقف المتغاير مع أبي علي، وقد تحدثت عن طرف من الأسباب العامة التي دفعت أبا علي على أن يقول قولته من أن الزجاجي لم يكن في النحو بذاك، ولا بد كذلك من أن أستفتي كتاب الجمل كما استفتيت من قبل: الإيضاح في علل النحو، واللامات والأخبار للزجاجي، لأصدر في حكومتي عن تصور، وأرى مصداق قولة أبي علي في معاصره الزجاجي.

أسلوب الزجاجي في الجمل سهل سمح، لا تعقيد فيه ولا التواء، ولا أثر للعلل النحوية أو التدليل المنطقي فيه. ومن شواهد هذه النزعة رغبة الزجاجي في تهذيب ألفاظ السابقين وعرضها في ثوب لايشق على المبتدئين، ثم رأيناه كذلك يعلل اتجاه بعض الأئمة في تحديد الاسم بأنه أراد تقريب ذلك على الناشئين. هذه النزعة في سماحة التعبير تتصل في رأيي — بناحية أدبية عند الزجاجي، فقد رأيته في أخباره يروي عن شيوخه أشعار عباس بن الأحنف [١]، وأبي نواس [٢]، وعبد الله بن المعتز [٣]، ويحدث الأخبار الأدبية [٤]، ثم هو متصل بالمبرد الأديب يروي عن شيخه الزجاج [٥] عنه، كل ذلك مما ألبس كتاب الجمل ثوباً سمحاً يسيراً فاشتهر عند الناس ورضي عنه المتأدبون.

وآية شهرة كتاب الجمل أن الانباري قال وهو يقدمه بالحديث عنه: «أنه المشهور في أيدي الناس [٦]، وكذلك فعل السيوطي حيث قال: «عبد الرحمن بن اسحق أبو القاسم الزجاجي «صاحب الجمل» [٧] ولم يذكر ما يعرفه به سواه.

وربما كان من أسباب شهرة كتاب الجمل تلك الطريقة التي اتبعها صاحبه في تأليفه، وهذا الجو التعبدي الذي أحاطه به؛ فقد ألفه بمكة، وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعا [٨]، ودعا الله بالمغفرة، وأن ينفع بكتابه وقراءته [٩]. والناس يتلمسون

---

(١) ورقة ٣٦ (٢) ورقة ٦٤ (٣) ورقة ٣٩

(٤) انظر ورقات ٣٩، ٤٤، ٤٧، ٥٢، ٥٦ وما بعدها

(٥) انظر ورقة ٣٦ (٦) نزهة الألباء ٢٠٤ (٧) بغية الوعاة ٢٩٧

(٨) بغية الوعاة ٢٩٧ (٩) شذرات الذهب ٢/٣٠٧

البركة ، ويرجون الخير مما هو متصل بحسن الطريقة التي تصاحب عملا من الأعمال ، ويتوارث الأخلاف عن الأسلاف هذه العقيدة فيه ، ويندفع الشيوخ المؤدبون ومن ورائهم طلابهم المتلقون عنهم — اندفاعا يشبه أن يكونوا فيه مسحرين . فلعل ذلك بعض السر في إقبال الناس على كتاب الجمل ، واهتمامهم به ، وقد استجاب الله دعوة أبي إسحق ، وبارك له فيما قصد من نية ، وقدم من عمل ، فيحدث ابن خلكان أن كتابه من الكتب المباركة التي لم يشتغل به أحد إلا انتفع به [1] ، ويقرر ابن العماد في الشذرات أن المنتفعين به خلق لا يحصون [2] ، ويبدو أن المغاربة أغرتهم تلك النزعة التي سلكها الزجاجي في تأليف كتابه فذاع بينهم ، وألفوا له ولشواهده الشروح الكثيرة حتى بلغت هذه الشروح فيما يقال : « مائة وعشرين شرحا [3] » . بعضها لأعلام النحاة [4] .

وقريب من هذا ما قاله الشاطبي في قصيدته إبراز المعاني : لا يقرأ أحد قصيدتي هذه إلا ينفعه الله (عز وجل) لأني نظمتها لله (تعالى) مخلصاً [5] » .

وشيء آخر أراه أرضى الناس عن كتاب الجمل ، ذلك لأنه كتاب جامع للقواعد النحوية والصرفية في إيجاز يجدي على المبتدئين والمنتهين جميعاً : يعطيك القاعدة العامة في جمل بعيدة عن تأويلات المتأولين ، وفي أسلوب سهل لا ترى فيه عوجاً ولا أمتا من تعقيدات المعقدين ، وتفريعات النحاة والتجويزات المشهورة عنهم في المسألة الواحدة حتى لتخفى الضوابط ، وتتشعب المسالك .

ويظهر أنه قصد قصداً إلى التيسير على شداة العربية ، فسمى كتابه « الجمل » . وفي تلك التسمية إيحاء بالاختصار والتركيز معا . جاء في العسكريات لأبي علي بعد أن أورد أحكاما مختصرة في الحروف : وهذه جمل وسنتبع ذلك زيادات في كتاب آخر إن شاء الله [6] . والزجاجي كذلك حين يتصفح كتابه ، فتراه يصدر الأبواب بهذه القواعد المركزة المختصرة المجملة وبقوله « واعلم » ، وهي عبارة تلقاك في أغلب الأبواب بل تكاد تتكرر في كل باب ، ويتبعها جمل ضابطة للقواعد في استيعاب

---

(١) وفيات الأعيان ٣١٧/٢ (٢) شذرات الذهب ٣٥٧/٢

(٣) شذرات الذهب ٣٥٧/٢

(٤) كالأعلم الشنتمري (ت ٤٥١هـ) وابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ وابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) وابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) انظر فهرس المخطوطات المصورة ٣٩٦

(٥) نفح الطيب ٣٣٤/١ (٦) العسكريات لوحة رقم ١٣٢

يدعو غالبا إلى تفهمها ، ويطلب منــــك القياس عليها . وأسوق بعض الأمثلة لهذه الضوابط دليلا على ما أقول :

(ا) « واعلم أن الأسماء كلها تؤكد إلا النكرات ، فإنها لا تؤكد — لو قلت : قام رجل نفسه ، أوقبضت درهما كله وما أشبهه لم يجز [1] » . فإذا أردت أن تتعرف الآراء المختلفة فى هذه المسألة فاقرأ كتاب اللمع [2] .

(ب) واعلم أن لام الاستغاثة بدل من الزيادة التى تلحق آخر المنادى نحو قولك يا زيداه ، يا بكراه ، فلا تجمع بينهما : لا يقال يالزيداه ، فتجمع بين اللام والزيادة [3].

وأحيانا يعطيك القاعدة فى كليات كأن يقول :

« كل منادى فى كلام العرب منصوب إلا المفرد العلم ، فإنك تبنيه على الضم وهو فى موضع نصب [4] .

وتقريبا لهذه القواعد نراه يسوق الأمثلة المتعددة فى كثرة جعلت ابن خلكان يعيب ذلك عليه بقوله . « وهو — أى الجمل — كتاب نافع لو لا طوله بكثرة الأمثلة [5] » .

وأخالف ابن خلكان فى ذلك ، فقد وضع الجمل للمتعلمين المبتدئين كما بينت ، وهؤلاء تنفعهم القاعدة الضابطة المجملة ، والأمثلة الموضحة المتعددة ، فهذه أشبه بالنماذج التطبيقية التى يقوم بها المعلمون المتخصصون فى فن التدريس من أهل هذا الزمان.

وأنت ترى معى أن مثل القاعدة التى يقول فيها الزجاجى: « اجعل أول كلامك لمن تسأل عنه وآخره لمن تخاطبه » فى حاجة إلى أمثلة موضحة ، ولو تركها من غير تمثيل للحالات المختلفة لكان الإبهام الذى لا يرتضيه ، ومن هنا أخذ الزجاجى يسوق الأمثلة لسؤال رجل عن رجل ، ورجل عن رجلين ، ورجل عن رجال . ثم سؤال رجلين عن رجلين . ورجل عن امرأة ، وامرأتين عن نساء ، وسؤال امرأة عن رجل ، وعن رجلين ، وعن رجال .

---

(١) باب التوكيد (٢) باب التوكيد ٢/١٢٤
(٣) باب الاستغاثة (٤) باب المنادى (٥) وفيات الأعيان ٢/٣١٧

وسؤال رجال عن امرأة ورجلين عن امرأة. ونساء عن رجال وعن نساء.

على أنى رأيته يكتفى بذكر مثال موضح يدير عليه الباب، ويستغنى بذكره عن التكرار ويسلك سبيل المؤدبين فى الشرح والتمثيل، كما قال: «واعلم أنه لا يجوز تقديم شىء من صلة المصدر عليه مضافا كان أو غير مضاف، وذلك قولك: عجبت من أكل زيد طعامك يوم الجمعة عند أخيك متكئا أكلا شديداً، لا يجوز تقديم شىء من هذا على المصدر، لأنه فى صلة. فلو قلت: «عجبت طعامك من أكل زيد»، أو «عجبت أكلا شديداً من أكل زيد طعامك» وكذلك ما أشبهه لم يجز. ولكن إن جعلت متكئا حالا منك جاز تقديمه، فتقول. «عجبت متكئا من أكل زيد طعامك يوم الجمعة عند أخيك أكلا شديداً. وإن أردت أن الأكل وقع فى يوم الجمعة عند أخيك لم يجز تقديم يوم الجمعة عليه. وأردت أن الإعجاب منك وقع فى يوم الجمعة جاز تقديمه. فهذه المسألة توضح لك هذا الباب وتبينه إن شاء الله فقس عليه».

* * *

والزجاجى بعد ذلك أراد أن يوثق كتابه وقواعده، فساق الشواهد العربية الخالصة من كلام (الله تعالى) وشعراء العرب الذين يحتج بأشعارهم من الجاهليين والإسلاميين. وكنت أود أن أقيم موازنة بين شواهده وشواهد الكتاب، وأبين هل استقل بشواهد غير التى أوردها سيبويه؟ ولكنى وجدت أن شيئا من ذلك يبعد بى عن القصد الذى عقدت من أجله هذا الفصل، إذ كانت هذه الموازنة لا تتصل به من قريب.

ومما يتصل بمنهجه الذى أراد أن ييسر به على المتعلمين أنه عقد أبوابا خاصة بالرسم (١)، وأخرى خاصة باللغة كباب ما يؤنث من جسم الإنسان مثلا.

وليست هذه الأبواب وثيقة الصلة بالنحو، إلا أنها متصلة بالمقصد الذى من أجله وضع الكتاب كما استنتجت — وهو أن يسد حاجة المبتدئين كاتبين أو متحدثين وقد أدرك ذلك السيوطى فقال فى كتابه اللمع: «وعلم الخط — ويقال له الهجاء — ليس من علم النحو، وإنما ذكره النحويون فى كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدىء فى لفظه وفى كتبه (٢) ...»

أما الأبواب الصرفية التى جعلها آخر كتابه فقد جرى فيها على سنة النحويين

(١) انظر باب الهجاء، وباب أحكام الهمز فى الخط (٢) اللمع ٢/٢٤٣

منذ سيبويه ومن أتى بعده ، ذلك لأن التصريف كما يقول ابن جنى : «وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ، والاشتقاق أقعد فى اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، ويدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا فى النحو إلا والتصريف فى آخره ، والاشتقاق إنما يمر بك فى كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب [1] » .

وبعد : فيبدو أن لزجاجى فى الجمل نظر إلى أبى عمر صالح بن اسحق الجرمى [2] (ت ٢٢٥ هـ) فى «المختصر فى النحو» ، فقد قالوا عن الجرمى : «أنه ألف كتابه بمكة ، وكان كلما صنف بابا صلى ركعتين بالمقام ودعا بأن ينتفع به ويبارك فيه [3] » ، وقد عرفنا الجو التعبدى الذى أحاط به الزجاجى كتابه الجمل ، تماما على الذى فعل الجرمى من قبل !! فهل كان الزجاجى ينظم عمله فى سلك الجرمى ؟! ، وهل كان يبغى من وراء كتابه الجمل شهرة ونفعاً تصلان إلى درجة المختصر ؟! ، أما المختصر فقد ظفر من أبى على الفارسى نفسه بتقدير منصف حين قال فيه : « قل من اشتغل بمختصر الجرمى إلا صارت له بالنحو صناعة » [4] .

وأما الجمل فقد ظفر كذلك بتقدير الناس على النحو الذى بينت ، ولكن نحو الزجاجى وفيه « الجمل » لا يرضى عنه الفارسى ، فيقول فيه ما قال .

وإلى جانب الأسباب التى ذكرتها سابقاً ، والتى خالفت بين الرجلين ، فى كتاب الإيضاح عن علل النحو — أذكر هنا أسباباً أخرى تنتظم منهج الزجاجى بعامة ، ثم أتبعها بإجمال الأسباب جملة ، ثم أختم هذا الفصل بتقويم لنحو الزجاجى أرجو أن أكون منصفاً فيه .

تعرض أبى على للزجاجى بما تعرض به ضرب من تعرضه لمن هم فى طبقته من أعلام النحاة ، وأبو على لم يتعرض لمن هم فى طبقته حسب ، بل تجاوزهم إلى الشيوخ ثم كان تعرض أبى على للزجاجى أثراً من آثار ملازمته للزجاج ، فقد ذكرت من الأسباب التى من أجلها تعقب أبو على الزجاج أنه لازم المبرد ، وكان وفياً له أيما وفاء [5] ، ويرد الزجاج على ثعلب خصيم المبرد — فيكون له « الرد على ثعلب فى الفصيح » [6] . ومعروف أن المبرد نقض على سيبويه ، وأبو على ينظر إلى سيبويه

---

(١) المنصف ص ٤
(٢) نزهة الألباء ١٠٢
(٣) نزهة الألباء ١٠١
(٤) نزهة الألباء ١٠١
(٥) الفهرست ٩٣
(٦) نزهة الألباء ١٦٦

نظرة الإمام الذى لايدافع ، ويعتز به وبآرائه اعتزازاً ، ومن هنا توارث تلاميذ المبرد اللائذون به سخط أبى على ، كما توارث تلاميذ أبى على دفع ما نقض المبرد على سيبويه ، فهذا تلميذ أبى على الأول : ابن جنى ، يصف المبرد بالمغالطة والوهم فى تعقبه سيبويه ، ويرد ما يعقب أبو العباس المبرد على قوله — أى سيبويه : أن أصل اسطاع — أطاع ... فيقول ابن جنى : « وقد ذهب عن أبى العباس ما فى قول سيبويه هذا من الصحة ، فإما غالط وهى من عادته معه ، وإما وهم فى رأيه هذا ... ثم أخذ يدلل على صحة قول سيبويه[1].

وإذن فقد ورث الزجاجى سخط أبى على ، لصلته بالزجاج الوفى للمبرد المتعقب لسيبويه .

هذا سبب أراه من الأسباب الداعية لأن يضع أبو على من قدر الزجاجى ...

والزجاجى فى كتبه يوقر المبرد[2] ، ويحدث أخباره ، وينتصر له ، فبعد أن أورد ما ذكره الأئمة النحاة فى الحدود المختلفة للاسم ، وفسدها واحداً واحداً : فسد تحديد الأخفش : سعيد بن مسعدة كما فسد تحديد كل من أبى بكر بن السراج ، وأبى الحسن بن كيسان . ثم ذكر حد أبى العباس المبرد ، ووقف طويلا عنده ، وفسر غرضه من ذلك التحديد ، وبين أن ابن السراج أخذ من المبرد تحديده ، وذكر مايعترض به على المبرد ، ورد على المعترضين ، ثم انتصر أخيراً له .

وقد بدا لى كذلك أن الزجاجى لم يلحقه من أبى على لأنه معاصر من طبقته ، ولأنه تلميذ موال للزجاج ، ولأنه ينتصر للمبرد ... حسب ، بل لأنه إلى ذلك قد هاجم سيبويه ، ورأى رأى المخطئين له ، ولم يدفع عنه ، ووصف قوله بأنه خارج عن إجماع النحاة البصريين والكوفيين جميعاً :

قال الزجاجى فى الوجه الحادى عشر من وجوه الصفة المشبهة : « أجازه سيبويه وحده وهو قولك: مررت برجل حسن وجهه بإضافة حسن إلى الوجه ، وإضافة الوجه إلى المضمر العائد على الرجل ، وخالفه جميع الناس فى ذلك من البصريين والكوفيين وقالوا : « هو خطأ لأنه أضاف الشىء إلى نفسه » ، وهو كما قالوا فافهم[3] .

وإذا كان مجرد ملازمة الزجاجى للزجاج قد أورثته حنق أبى على ـ لما ذكرت ـ فكيف الأمر والزجاجى يهاجم سيبويه هذه المهاجمة السافرة ، وينبه عليها فى عنف

---

(١) سر الصناعة ٢١١ .

(٢) انظر أخبار الزجاجى ورقة ٥١ (٣) الجمل للزجاجى الصفة المشبهة

بآخر العبارة حيث قال : « وهو كما قالوا فافهم » .

ولن يعنى الزجاجى من تعرض أبى على له بعد ذلك — أنه لايلتزم الهجوم على سيبويه ، فالزجاجى فى الحقيقة أميل — إلى تقدير سيبويه حق قدره من الإعظام — ينظر إليه فى إنصاف من غير أن يتحامل . ويتجلى ذلك إذ يقول : ونختم الكتاب: «كتاب الإيضاح عن علل النحو» بمذهب سيبويه[1] وما احتج به وماله ، وماعليه لأنه عندنا هو الصواب دون غيره إن شاء الله .

وقد رأينا موقف الزجاجى فى الإيضاح وتبصيره أصحاب سيبويه وتوجيههم إلى الاعتقاد بما جاء فى كتابه عن طريق التدليل المنطق لا عن طريق التلقين . وإذا كان أبو على الفارسى من أصحاب سيبويه ، فإنه يستكثر ، أنفة ، وحمية ، وعصبية — أن يبصره أمثال الزجاجى بعبارات سيبويه ويدله على صحتها ، والفارسى هو من هو فى سبر أغوار الكتاب ، والغوص البعيد فى أعماقه .

* * *

وإذ كان الزجاجى قد التزم المنطق على النحو الذى فصلت فى كتابه ، «الإيضاح فى علل النحو» ، وبينت منهجه الذى لا يرضى أبا على ، فإن الزجاجى قد ترك المنطق جملة فى كتابه الجمل ، فقد أخلى هذا الكتاب من المنطق ، ومسائله ، وأقيسته ، وقضاياه ، وبراهينه ، وتعليله ، وتدليله خلوا يكاد يكون تاما . ونحو الفارسى ملىء بهذه المسائل كما تبين .

وإذن فأبو على يستقل نحو الزجاجى إذا اتصل به على أية حال كان هذا النحو متصلا بالمنطق أو بعيداً عنه .

وأود أن أقرر أن أبا على الفارسى يقترب من الزجاجى منهجاً وبعداً عن المنطق فى كتابه الإيضاح ، فهو قريب الشبه من كتاب الزجاجى فى خلوه من التعليلات الفلسفية ، والتدليلات المنطقية

وطريقة أبى على إذا ما احتفل بالموضوع : أن يغمره تدليلا ، وتفريعاً ، وتعليلا ، ومنطقاً ، وتقصياً ، والنحو الذى يرضيه هو ما كان على هذا النحو . وإذ قدخلا نحو الزجاجى من المنطق على النهج الذى يلتزمه الفارسى — فهو لاشك — يرى أن الزجاجى فى نحوه لا يسير فى تياره ، ولا يجرى فى مضماره .

* * *

(١) فى الألف والياء والواو وفى التثنية والجمع إعراب هى أم حروف

وبعد : فالانصاف يلزمنى ألا أجرى وراء الفارسى؛ فأرى رأيه فى نحو الزجاجى فنحن لا نزن النحو بموازين الفارسى حسب ، ولا ندور فى فلكه : محباً لبعض معاصريه والمتقدمين عليه ، أوكارها لبعض هؤلاء وهؤلاء . نعم ! ينبغى ألا نضع من نحو الزجاجى لأنه لم يلتزم المنطق ، أوالتزمه على نحو يتخالف فيه هو وأبو على بل عندى أن البعد عن المنطق : تعليلاته الجدلية منها بخاصة ، مما يرفع النحو درجات ولا يضع من الزجاجى أنه هاجم حينا سيبويه ، ووفى للمبرد . أنا اعترف بأن منزلة الزجاجى دون منزلة الفارسى فى النحو والثقافة العربية على وجه عام ، فالفارسى له زعامة وإمامة لم يصل إليهما الزجاجى وأنى له ذاك ! ؟ ، والفارسى كذلك له طريقته المستوعبة المتقصية فى تناول مسائل النحو فى شخصية طاغية ظاهرة ، ولكنى مع ذلك لا أهبط بنحو الزجاجى إلى الدركة التى هبط به أبو على إليها حتى رماه بالخزى والاستحياء لو تكلم فى النحو على نحو من الأنحاء .

نحو الزجاجى فى الإيضاح يمثل طوراً هاماً من نشاط النحويين حول عبارات كتاب سيبويه ، من حيث تفسيرها ، وإدارة الجدل حولها ، وإثارة المناقشات كذلك.

كما أن نحوه فى هذا الكتاب وكتاب اللامات ، والأخبار — يمثل طرفا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، واحتجاج كل فريق مع توثيق ذلك بالأسانيد . مما يعد بذرة للأنبارى فى الإنصاف ، والعكبرى فى التبيين . وعلى الدارسين الذين يريدون تأريخ هذا الخلاف ألا ينسوا هذه الحلقة الهامة التى صنعها الزجاجى فى سلسلة هذا التطور فى الاحتجاج .

كما يمثل هذا الكتاب صلة المسائل النحوية بالمسائل المنطقية من تعليل وتحديد وبرهان ، بل صلة المناطقة أنفسهم بالنحاة ، وتعرض الأولين للآخرين بالنقض والطعن والتخطئة (انظر ما قاله فى تحديد الاسم) فى كتابه الايضاح .

ثم هو يمثل طرفا من أصول النحو أتى بها فى غضون كتبه هنا وهناك . أيحق لنا أن ننكر قيمة نحوه التاريخية بعد ذاك ؟

ولست أدرى مبعث هذا الاحساس الرضى الذى أجده فى نفسى عند ما أقرأ كتاب الجمل ، وهو إحساس أجده فى الكتب التى ألفها أصحابها وهم لله مخلصون . هل استجاب الله دعاء الرجل حقاً عند البيت الحرام فنفع بكتابه الناس ؟ أو لأن أسلوبه فيه سهل سمح خال من التعقيد والتفريع فيعطيك اللباب فى كل باب ؟ أو لأنه فى جمعه مسائل النحو يجد على المبتدئين والمنتهين أجمعين ، قد يكون هذا أو بعضه ، ولكن الزجاجى على كل حال له مكانة عندى وعند الناس ولا سيما المغاربة، مما يجعلنى أخالف رأى الفارسى فيه ، فأنفى قوله ولا أرتضيه .

الباب السابع

مدى تأثر الخالفين بنحو أبي علي

الفصل الأول

أثر أبي على فى أصول النحو

تأثر ابن جنى فى كتابه الخصائص بأبى على

بينت فيما سبق مقدار ما تأثر ابن جنى بشيخه فى الاحتجاج للقراءات ، واتخذت كتاب المحتسب مادة لبيان هذا التأثر ومداه .

والآن أتعرف آثار أبى على عند ابن جنى فى أصول النحو ، وقد أودعها أبو الفتح كتابه الخصائص . وبتناول أثر أبى على ، وتأثر ابن جنى به فى ذلك الكتاب تتم الصورة التى أبتغى رسم خطوطها فى هذا البحث إذا كان من موضوعه « أثر أبى على فى القراءات والنحو » .

* * *

ابن جنى فى كتاب الخصائص يحتفل بأبى على : يثنى عليه ، ويدل على مواطن البراعة عنده ، « فما كان أقوى قياسه ، وأشهد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ، فكأنه كان مخلوقا له ... »[1]

وتراه يقرأ تفسيره[2] ويصوبه[3] ، ويعجب بما يعقد من معان[4] ، ويجريه على أحكام الصناعة[5] ، ويثنى ثناء على نزعة الشيخ فى القياس حتى أنه قال : « إن

---

(١) الخصائص ١/٢٨٤
(٢) المصدر السابق ١/٣٤٧
(٣) نفس المصدر ١/٣١٨
(٤) ١/٣٦٠
(٥) نفس المصدر ١/٤٠٩

مسألة واحدة فى القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عندعيون الناس[١] . ومرة واحدة رأيته يصف فيها الشيخ بالتعسف[٢].

* * *

وقد كان هناك تفاعل بين ابن جنى والشيخ ، يقوى هذا التفاعل عند أحدهما حين يضعف عند الآخر وقد يكون منهما فى طبقة واحدة .

ا — فابن جنى يتلقى عن الشيخ وذلك فى الغالب الأعم .

ب — وأحياناً يتبادل معه البحث ويخوضان معاً فيه .

حـ — وقليلا ما كان الشيخ يتلقى من ابن جنى ، فيتأثر بتلميذه تأثراً إيجابياً حتى يسجل الشيخ قول التلميذ .

وسأضرب المثل لكل حال من أحوال التفاعل فيما يأتى من حديث :

فنى (ا) نرى ابن جنى يقول مثلا : سألت أبا على (رحمه الله[٣]) ، أو أنشدنا أبو على[٤] أو حدثنى[٥] ، أو كذا عهد إلى أبو على (رحمه الله[٦]) أو يقول : وهو رأى أبى على (رحمه الله) وعنه أخذته لفظاً ومراجعة وبحثاً[٧] .

* * *

وفى كتاب الخصائص ما يدل دلالة واضحة على تأثر ابن جنى بأبى على فى أصول اللغة والنحو ، وجاء ذلك التأثر مظهراً لتلقى ابن جنى عن شيخه ، فابن جنى ينقل رأى أبى على فى أصول اللغة : أئلهام هى أم إصلاح ؟ ويناقش هذا الرأى[٨] ثم نعود إليه فى باب أفى وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط[٩] .

وهناك أصول كررها أبو على فى مختلف كتبه ، فبنى ابن جنى عليها ، وأفاض الحديث عنها ، وشقق المقال فيها من ذلك مثلا .

أولا : جاء فى الإغفال لأبى على ما نصه : « ولزوم الظاهر أحب إلينا[١٠]

(١) الخصائص ١/٤٨٢ (٢) ١/٣٢٢

(٣) ١/٣٩٠، ٣٩٤، ٤١٧، ٥٠١ (٤) ١/٤٣٤، ٥٦٣ (٥) ١/٧

(٦) ١/٤٢٠ (٧) ١/١٢٦ (٨) انظر الخصائص ١/٣٩ (٩) انظر ١/٤٢٩

(١٠) انظر الاغفال : ٥٢ تيمور تفسير : ٣٩٨

فما كان من ابن جنى إلا أن عقد باباً « فى الحمل على الظاهر ، وإن أمكن أن يكون المراد غيره[١] » وأورد فى هذا الباب ما نصه .

« وذكر محمد بن الحسن (أروى) فى باب (ع ر و) فقلت لأبى على من أين له أن اللام واو ؟ وما يؤمنه أن تكون ياء فتكون من باب التقوى ، والرعوى ، فجنح إلى مانحن عليه من الأخذ بالظاهر ، وهو القول ، فاعرف بما ذكرته قوة اعتقاد العرب فى الحمل على الظاهر ما لم يمنع منه مانع[٢] » .

وثانياً : فى الشيرازيات رأيت أبا على ينص على أن العرب قد يجرون الشيء مجرى النظير[٣] فيأتى ابن جنى ويعقد باباً لذلك الأصل اللغوى ، أسماه « عدم النظير » وقرر فيه أنه إذا دل الدليل فإنه لايجب إيجاد النظير . . . فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير[٤] .

ويتحدث أبو على عن الاعتراض فى كل من الشيرازيات[٥] ، والحلبيات[٦] وذلك قوله : « وليس فى الاعتراضات التى يفصل بها بين الأشياء المتصلة اعتراض بجملتين إنما الذى يفصل به فى نحو ذا جملة واحدة يكون فيها تسديد للمتصلين اللذين يقع الفصل بينهما كالصفة لها » واستشهد بالقرآن الكريم ؛ والشعر العربى ، ومنثور الكلام . وأورد البيت فى الشيرازيات :

وقد أدركتنى ـ والحوادث جمة   أسنة قوم لاضعاف ولاعزل[٧]

كما أورد الأبيات الآتية فى الحلبيات :

ألا هل أتاها ـ والحوادث جمة   أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

* * *

وبدلت ـ والدهر ذو تبدل   هيفاً دبوراً بالصبا والشمال

* * *

كأن ـ وقد أتى حول جريم   أثافيها حمامات مثـــول[٨]

---

(١) الخصائص ١/٢٦١   (٢) /٢٦٤   (٣) انظر لوحة ٣٤ من الشيرازيات
(٤) الخصائص ١/٢٠٣ـ٢٠٤   (٥) لوحة ٥١٠   (٦) ١٠٥
(٧) الشيرازيات ٥١   (٨) الحلبيات ٥١٠

فلا يفوت ابن جنى أن يعقد فى كتاب الخصائص باباً فى الاعتراض ، يقرر فيه أن هذا القبيل من هذا العلم كثير ، قد جاء فى القرآن ، وفصيح الشعر ، ومنثور الكلام وينشد البيت الذى أنشده أبو على فى الشيرازيات : ألا هل أتاها .. ويذكره ذلك ببيت امرىء القيس الذى ترد فيه جملته (والحوادث جمة) وهو :

ألا هل أتاها ـ والحوادث جمة بأن امرأ القيس بن تملك بيقرا

وبيت آخر هو :

ألا هل أتاها ـ والحوادث كالحصا .

ثم يورد الأبيات التى أوردها أبو على فى الحلبيات ، ويعلق على ما أنشده أبو على .

« كأن وقد أتى حول جديد[1] » .

ويرى ما يخالف فيه رأى الشيخ بأن ليس هناك اعتراض فى البيت .

* * *

وثالثاً : ويعقد أبو على حديثاً فى العسكريات يورد فيه تقسيم أبى بكر للكلام من حيث الاطراد والشذوذ ثم يستقل بعد ذلك بما يظهر شخصيته ، فيشعب ، ويمثل ، ويستطرد ، ويفرع[2] ، ويأتى ابن جنى فيتحدث كذلك عن أضرب الكلام فى الاطراد والشذوذ فيركز ويحصر ويجمع ويعزز فى غضون حديثه — نظرية تقديم السماع على القياس ، وهى التى رددها أبو على فى مواطن مختلفة من كتبه[3] .

* * *

ورابعاً : ويقول أبو على فى الحجة : « فأما ما انفرد به ورش فى روايته عن نافع من أن الهاء مكسورة والميم موقوفة إلا أن تلق الميم ألف أصلية مثل سواء عليهمو أأنذرتهمو أم لم تنذرهم — فالقياس فيها إذا لقيت الألف الأصلية ، وإذا لقيت غيرها سواء وكأنه أحب الأخذ باللغتين مثل لا يألتكم ولا يلتكم[4] .

---

(١) رواية الخصائص (جديد) ورواية الحلبيات جريم انظر الخصائص ١/٣٣٩ـ٣٤٠

(٢) انظر العسكريات لوحة ١٣٤ وما بعدها (٣) انظر مثلا الحلبيات ٥ نحوش ٥٢

(٤) الحجة ١/٧٠

كما ضرب أبو على مثلا للأخذ باللغتين بما روى عن نافع من قراءته مرة عليهمو وأخرى عليهم [١]

ويقول ابن جنى فى الخصائص : باب اختلاف اللغات وكلها حجة : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال (ما) يقبلها القياس ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يؤخذ به ، ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها ، لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد أنسا بها فأما رد إحداهما بالأخرى فلا [٢]

وهذا الكلام فى مضمونه وفحواه يلتقى مع الكلام الذى قاله الشيخ ومارآه .

وإلى جانب هذه المقابلات التى بينت فيها تأثر ابن جنى بأبى على هذا التأثر الظاهر فى الأصول اللغوية والنحوية ، رأيت فى خلال الأبواب المختلفة من كتاب الخصائص اعتماده كذلك على الشيخ فى تقريرها ومن هذه الأبواب .

١ — نقض المراتب إذا عرض هناك عارض [٣]

٢ — تلاقى اللغة ، وإنه ليصدر هذا الباب بقوله : « هذا موضع لم أسمع فيه لأحد شيئاً إلا لأبى على (رحمه الله) » [٤]

٣ — الأصلان يتقاربان فى التركيب بالتقديم والتأخير [٥]

٤ — تلاقى المعانى لاختلاف الأصول والمبانى [٦]

٥ — الاشتقاق الأكبر ، ويعترف فى صدر هذا الباب أن أبا على كان يستعين به ، ويخلد إليه .... [٧]

٦ — مشابهة معانى الإعراب معانى الشعر ، ويذكر فى مطلع الكلام أن أبا على نبه من هذا الموضوع على أغراض حسنة [٨] .

---

(١) الحجة ١/١٠٩ بلدية
(٢) الخصائص ١/٤١٠
(٣) الخصائص ١/٣٠١-٣٠٢
(٤) نفس المصدر ١/٣٢٦
(٥) الخصائص ١/٤٦٧-٤٦٨
(٦) الخصائص ١/٥٠٧-٥٠٨
(٧) الخصائص ١/٥٢٥
(٨) انظر الخصائص ١/٥٦٠-٥٦٩

فهذه أمثلة توضح الحال الأولى من حالات التفاعل بين الرجلين ، وهى تلقى ابن جنى من الشيخ . وانتقل بعد ذلك إلى تجلية الحال الثانية التى فيها .

(ب) يتبادل معه البحث ، ويخوضان معاً فيه : وذلك حيث يقول ابن جنى :

« دخلت يوما على أبى على (رحمه الله) خالياً فى آخر النهار فحين رآنى قال لى : « أين أنت ؟ أنا أطلبك ! قلت : « وما ذلك ؟ » قال : ما تقول فيما جاء عنهم من « حوريت » فخضنا معاً فيه فلم نحل بطائل منه ، فقال : « هو من لغة اليمن ، ومخالف للغة ابنى نزار ، فلا ينكر أن يجىء مخالفاً لأمثلتهم [(١)] » .

وأخرى حيث يقول : وسألت أبا على (رحمه الله) عن قوله :

أبيت أسرى ، وتبيتى تدلكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى

فخضنا فيه ، واستقر الأمر فيه أنه حذف النون من تبيتين كما حذف الحركة للضرورة فى قوله :

« فاليوم أشرب غير مستحقب »

كذا وجهته معه ، فقال لى : « فكيف تصنع بقوله : تدلكى ، قلت : نجعله بدلا من « تبيتى » أو حالا ، فنحذف النون كما حــذفها من الأولى فى الموضعين ، فاطمأن الأمر على هذا [(٢)] .

وقد يكون شىء من ذلك من قبيل الدربة يلقى بها الشيخ على تلميذه ، لكن نص ابن جنى على أنه هو وشيخه تشاركا فى هذا الأمر يميل بى عن ذلك التقدير إلى القول بأن ذلك من قبيل تبادل الحديث ، والخوض معاً ، وإلقاء كل منهما بطرف فيه ابتغاء الوصول معاً إلى الجواب .

ومن دلائل الحال الثالثة وهى قليلة حيث يتلقى الشيخ من ابن جنى ويتقبل ما يراه ، مايطمئن إليه ويرضاه [(٣)] حتى ليسجله فى تعاليقه — ماجاء فى الخصائص :

قلت مرة لأبى على (رحمه الله) : قد حضرنى شىء فى علة الاتباع فى (نِـقِيد) وإن عرى . وأن تكون عينه حلقية ، وهو قرب القاف من الخاء والغين فكما جاء عنهم التجير والرغيف ، كذلك جاء عنهم « النقيذ » فجاز أن يشبه القاف لقربها من الحلق بها ، كما شبه من أخفى النون عند الخاء والغين إياهما بحروف الفم فالنقيذ فى الاتباع كالمنخل والمنغل فيمن أخفى النون ، فرضيه وتقبله ، ثم رأيته وقد أثبته فيما بعد بخطه فى تذكرته [(٤)] .

(١) الخصائص ١/٣٩٢
(٢) الخصائص ١/٣٩٤
(٣) المصدر السابق ١/١٢٩
(٤) نفس المصدر ١/٣٧١

وإن كانت عبارة : «فرضيه وتقبله» توحى بأن التلميذ يعرض لا ليتلقى الشيخ عنه ، بل ليقر ما يعرض عليه أو ينفيه — لكن قول ابن جنى بعد ذلك «ثم رأيته وقد أثبته ...» يدل على حال التلقى من الشيخ — وتلك الحال قليلة نادرة على وجه العموم . ولا يقدح ذلك فى مكانة أبى على ، بل أرى أن ذلك مما يعلى قدره ، إذ كان دليلا على رغبته فى العلم وحرص منه ، وإقبال عليه .

* * *

وابن جنى كأستاذه يحتج بالحديث الشريف فى المعنى اللغوى ، وتقرير الأصول وشرح مذاهب العرب فى كلامها : استشهد فى باب القول على اللغة وما هى : بقول الرسول «من قال فى الجمعة صه فقد لغا» ، وفسر لغا بتكلم[1].

وفى تقرير ماذهب إليه من أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض مانسبناه إليها ، وحملناه عليها قال : «ومن ذلك ماروى عن النبى (صلى الله عليه وسلم) أن قوما من العرب أتوه فقال لهم من أنتم ؟ فقالوا : «نحن بنو غيان» فقال : «بل أنتم بنو رشدان» . فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة أن الألف والنون زائدتان ، وان كان (عليه السلام) لم يتفوه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من الغى بمنزلة قولنا نحن: «ان الألف والنون فيه زائدتان» وهذا واضح[2] .

* * *

ومما يتفق فيه ابن جنى ويتأثر شيخه فيه :اصطناعه أساليب أبى على عند البرهان والتدليل : فهو يورد الاعتراض ويرده[3] ، ويفترض الأسئلة ويجيبها[4] ، ويبدأ بما أسميته عند أبى على — بالتدليل المؤسس ، ثم يتبعه الدليل المؤكد المقوى[5] ، ويقول بالأولى والأجدر[6] ، ويسلك سبيل المناطقة — كما يسلك أستاذه سبيلهم — فى اتخاذ أساليبهم فيظهر عنده القياس الاستثنائى[7] ويذكر العموم والخصوص الوجهى[8] ؛ ويقسم التقسيم المنطقى[9] : ويناظر ويقايس[10] ؛ ويغرم غراماً شديداً بذلك حتى أنه يقول : إن مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند

(١) الخصائص ٣٢/١ وانظر ص ٩،١٣ (٢) الخصائص ٢٦٠/١
(٣) نفس المصدر ٢٤/١ (٤) الخصائص ٢٠٩،١٠٩/١
(٥) انظر الخصائص ٢٥/١ (٦) انظر ٢٧٩،١٢٧،١١٧/١
(٧) انظر ٣٣٦/١ (٨) انظر ١٥/١ (٩) انظر ٣٢٩/١
(١٠) انظر ١١٣،١١٢/١

عيون الناس[١] ، ويهدم القياس بما بين المقيس والمقيس عليه من فارق[٢] ، وأوضح البراهين عنده ما كان ملحقا بالبراهين الهندسية[٣] : يذكر المقدمات التى تنتهى به إلى نتيجة يصدرها بقوله : فقد ثبت كذا وكذا[٤] . وما أشـــبه ذلك بالاستنتاج الذى يعقب خطوات البرهان على النظريات الهندسية .

* * *

كذلك مما يقفو فيه ابن جنى قفو شيخه استغلال مسائل العروض والقوافى فى التدليل والاحتجاج ، ولا أطيل القول بالتمثيل بل حسبى أن أشير إلى بعض الصفحات التى ورد فيها هذا الاتجاه[٥]

* * *

وابن جنى معتد — كشيخه — بأبى الحسن الأخفش ، وإنك لترى مظهر هذا الاعتداد فى قوله حيث يدفع عنه : على أن أبا الحسن قد كان صنف فى شىء من المقاييس كتيباً إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا أنبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا المفيضة ماء البر والبشاشة علينا ، حتى دعا ذلك أقواما نزرت من معرفة حقائق هـذا العلم حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم إلى الطعن عليه ، والقدح فى احتجاجاته وعلله[٦] ، وأبو الحسن هنا سعيد بن مسعدة الأخفش لأنه هو الذى صنف المقاييس[٧] .

ثم إن ابن جنى يقوى مذهب الأخفش : علق على قول ضيغم الأسدى :

إذا هو لم يخفنى فى ابن عمى وإن لم ألقه الرجل الظلوم[٨]

بقوله : هذا البيت تقوية لمذهب أبى الحسن فى إجازته رفع زيد بعد إذا الزمانية بالابتداء فى نحو قوله تعالى : « إذا السماء انشقت » ، « وإذا الشمس كورت » .... وإنما الغرض إعلامنا أن فى البيت دلالة على صحة مذهب أبى الحسن هذا[٩] .

* * *

---

(١) ١/٤٨٢ (٢) انظر الخصائص ١/١٠٥ (٣) ١/٦١

(٤) انظر ١/٣٠ (٥) انظر ١/٧٣، ٨٥، ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٦٤

(٦) الخصائص ١/٣ (٧) انظر الفهرست ٧٨

(٨) الخصائص ١/١٠٩ (٩) الخصائص ١/١١٠

ويعرف — مع الشيخ — أسلوب الأخفش فى تناول المسائل ، عقد ابن جنى باباً فى اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العامل متضادين جاء فيه ، « وقد كان أبو الحسن ركاباً لهذا الشيخ آخذاً به ، غير محتشم منه ، وأكثر كلامه فى عامة كتبه عليه ، وكنت إذا ألزمت عند أبى على (رحمه الله) أن أقول لأبى الحسن شيئاً لابد للنظر من إلزامه إياه يقول لى : مذهب أبى الحسن كثيرة[1] .

كما يقف موقف شيخه من المبرد يدفع عنه ما اعترض به على سيبويه[2] .

* * *

ونرى فى ابن جنى الأمانة العلمية ، وكانت لها مظاهرها فى الخصائص [3] ، وقد لحظ ذلك ابن جنى من أستاذه ، ونص عليها ، ودعا الباحثين إليها[4] .

* * *

وثمة سمة تظهر فى تأثر ابن جنى بأستاذه أبى على ، تلك إيثارة الانصباب فى إيراد الشواهد ، لا يكتفى بالشاهد أو الشاهدين ، وتلك النزعة الظاهرة عند الإمام سيبويه[5] فسلك كل من الرجلين سبيل الإمام فيها[6] .

* * *

وغير خاف ما يظهر عند ابن جنى من الاستطراد فى بحوثه ، ولكنه يفترق عن الشيخ فيه ، فاستطراد ابن جنى يضم موضوعات مترابطة ، لا كما يظهر عند الشيخ من الاستطراد لأدنى ملابسة تنسيك الموضوع الأصيل الذى يتحدث فيه ، وتطغى عليه .

* * *

وأمر يتخالف فيه ابن جنى مع أستاذه أبى على ، ذلك الإكثار من استشهاده بشعر المولدين فى المعانى وبخاصة فى المتنبى ، فابن جنى يقدر المتنبى ويبالغ فى قدره .

(ا) فهو شاعره[7] يحدثه[8] ولا يعرفه إلا صادقا[9] .

---

(١) الخصائص ١/٢١٣ (٢) انظر (٧٧،١٨٩،١٩٠،٤٠١) من الخصائص ١

(٣) انظر ١/٢٧٦ (٤) انظر الخصائص ٢/٦٠٨ وما بعدها

(٥) انظر سيبويه امام النحاة لأستاذنا ١٤٢ وما حواليها

(٦) انظر فى هذه الظاهرة من كتاب الخصائص ١/٢١،٨١،٢٤٨ وما بعدها

(٧) الخصائص ١/٢٢ (٨) المصدر السابق ٤٢٦ (٩) الخصائص ١/٢٤٨

(ب) ثم هو يثنى على سرعته ، وخلوص ذهنه — يسرع العمل ولا يعتاقه ببطء ولا يستوقف فكره ، ولا يتعتع خاطره[١] .

(حـ) ويحتج بشعره فى المعانى ، ويدفع مايتوهم من الخطأ فى ذلك إذ يقول : — بعد أن استشهد بشعره — « ولا تستنكر ذكر هذا الرجل وإن كان مولداً فى أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف متسربه ، فإن المعانى يتناهبها المولدون كما يتناهبها المتقدمون ... وإياك والحنبلية بحثاً ، فإنها خلق ذميم ، ومطعم على علاته وخيم[٢] .

(د) ويعرف مذهبه فى استعمال بعض الألفاظ كاستعمال المتنبىذا ، وتا ، وذى فى شعره كثيراً ويسأله فى ذلك[٣] .

وقد يتفق أبو على مع ابن جنى فى تقدير المتنبى إلى حد ما ، فقد عقد أبو على مسائل فى الشيرازيات تناول فيها بعض أبيات للمتنبى بالدراسة[٤] ، وفى ذلك بعض الاحتفال بالمتنبى ، ولكن أبا على لا يبلغ مبلغ ابن جنى فى تقدير المتنبى والاحتفاظ بشعره على أية حال .

* * *

وموقف ابن جنى من القراءات أسلم من موقف شيخه ، ذلك أن أبا على — مع اعترافه بأن القراءة سنة متبعة[٥] — يحكم القياس ، فما وافق من القراءات القياس اعتدبه ، ومالم يوافق قرر أن الحمل عليها ، والرد إليها ينبغى ألا يجوز ماوجد عنه مندوحة[٦]

وينقل ابن جنى رأى الشيخ فى أن القراءة سنة مع اختلاف فى التمثيل ، واتفاق فى الفحوى .

يقول الشيخ : « لو قيل اللائى فى موضع اللاتى ، واللاتى فى موضع اللائى فى غير التنزيل لاستقام ، ولا يكون ذلك فى التلاوة ، لأن القراءة سنة[٧] .

ويقول ابن جنى : وما يحتمله القياس ، ولم يرد به السماع كثير منه القراءات التى تؤثررواية ولا تتجاوز ، لأنه لم يسمع فيها ذلك كقوله عز اسمه « بسم الله الرحمن الرحيم» فالسنة المأخوذ بها فى ذلك اتباع الصفتين إعراب اسم الله سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شىء منها . . .[٨]

* * *

(١) الخصائص ١/٣٣٢ (٢) الخصائص ١/٢٣ (٣) انظر الخصائص ١/٥٣١
(٤) انظر الحديث عن الشيرازيات فى هذا البحث
(٥) انظر الشيرازيات ٩٤ (٦) الحجة نسخة البلدية ١/٢٢٤
(٧) الشيرازيات ٩٤ (٨) الخصائص ١/٤٠٣ وما بعدها

وابن جنى بعد ذلك أرحب صدراً يحتج لحمزة فى قراءته : « واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام » على حين ضعفها أبو على[1] ويقرر ابن جنى أن ليست هذه القراءة عنده من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس[2] .

ويحتج ابن جنى لقراءة لعائشة وابن عباس ، وعيسى ، وابن يعمر ، وزيد ابن على[3] تلقونه بألسنتكم[4] ، وليس فيهم واحد من السبعة أو الثلاثة الذين فوق السبعة .

وحسب ابن جنى أنه عقد كتاباً فى القراءات الشواذ ، فوثقها واحتج لها[5] .

وغريب بعد ذلك كله أن يقرر ابن جنى أن قراءة عاصم وقيل من راق ببيان النون مِنْ مَن معيب فى الإعراب معيف فى الأسماع[6] !!

* * *

ورأيت ابن جنى يستكثر من التعليل النفسى ، والرجوع إلى الحس فى التدليل وكان من أبى على شىء من هذا فى بعض كتبه[7] لكن ابن جنى توسع فيه حتى صار ذلك من سماته التى يتسم بها ، ويتميز عن شيخه فيها ، وإليك ما يختصر الدلالة على هذا الاتجاه . قال :

« الحذاق المتقنون من النحاة يحيلون — فى عللهم — على الحس ، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس[8] » .

« لا توقف فى ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ؛ لأن حالها فى ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ، وهذا كما تراه أمر يدعو الحس إليه، ويحلو طلب الاستخفاف عليه ، وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها حسية طبيعية فناهيك بها ، ولا معدل بك عنها[9] .

* * *

وتظهر الصناعة الصرفية فى اختيار ابن جنى للألفاظ كما كان الشأن عندالشيخ ، انظر مثلا قوله :

---

(١) انظر الحجة ٣/٢٢٩ البلدية (٢) انظر الخصائص ١/٢٩٤
(٣) البحر المحيط ٦/٤٣٨ (٤) الخصائص ١/٨
(٥) انظر الفصل الخاص بذلك من هذا البحث (٦) الخصائص ١/٩٧
(٧) انظر مثلا الشيرازيات ٤٤،٥٢ والحلبيات ٤٤،٤٥
(٨) الخصائص ١/٤٦ (٩) نفس المصدر ٤٨

« لا تعدم هناك مذهباً تسلكه ، ومأما تتورده[١] » .

وقوله : « جعلوه كالمنبهة على فرط عنايتهم[٢] » .

كما تظهر الصناعة اللغوية وذلك فى قوله — مثلا — وأنها — أى اللغة — لم تقتعث اقتعاثاً ، ولا هيلت هيلا[٣] .

* * *

وبعد : فذلك مدى ما تأثر ابن جنى بأبى على ، ومدى ما افترق بمقدار عنه — فى الخصائص الذى يمثل أصول النحو واللغة :

تأثر ابن جنى واضح بأستاذه فى الأصول النحوية واللغوية ، واحتجاجه بالحديث الشريف ، وفى طريقة التدليل بالتزامه مسائل المنطق وقضاياه ، وبالتعصب لسيبويه وبالرد على من هاجمه وعاداه ، والدفاع عن أبى الحسن الأخفش ، والاعتداد به ، وبالأنصاب فى سرد الشواهد ، واستغلال العروض والقوافى فى التعليل ، وظهور نزعة الاستطراد عنده بطابع خاص وبمقدار .

وابن جنى بعد ذلك يكثر فى بعض ما أقل منه الشيخ : يكثر من الاستشهاد بشعر المولدين فى المعانى ، ومن تقدير المتنبى ، كما يكثر من التعليل النفسى ، والاحتكام الى طبيعة الحس فى الاحتجاج .

وأنك لتجد بعض هذه السمات من التوافق أو التخالف فيما عرضته من دراسة مقارنة بين الرجلين فى الاحتجاج — فى الحجة والمحتسب ، ولكنى هنا بصدد بيان مدى تأثر ابن جنى بشيخه فى أصول اللغة والنحو ، وإننا لنرى ذلك التأثر متميزاً بطابعه الذى يستقل به كتاب الخصائص ، ويجرى فى أصوله على سنن من هدى الشيخ . حيناً يقفو منه الآثار ، وحيناً يفترق عنه بمقدار على النحو الذى سلف به البيان .

---

(١) الخصائص ١/٨٠ (٢) الخصائص ١/٨٩ (٣) نفس المصدر ١/٣١٧

الفصل الثانى

أثر أبى على فى فروع النحو

تأثر ابن الشجرى فى أماليه بأبى على الفارسى

وابن الشجرى من رجالات القرنين الخامس والسادس ، فقد ولد فى رمضان سنة خمسين وأربعمائة من الهجرة ، وتوفى فى رمضان سنة ثنتين وأربعين وخمسمائة[1] واسمه هبة الله بن على ، وكنيته أبو السعادات[2] ، وقد اشتهر بأماليه فى النحو واللغة والأدب ، وتأثره واضح بأبى على فى هذه الأمالى التى أملاها فى سنة أربع وعشرين وخمسمائة هجرية[3] ، وفيها يحتفل بأبى على ، فيعده من النحاة المحققين[4] والأئمة المتقدمين[5] . وقد قضى أبو السعادات مدة طويلة يقرئ النحو حتى بلغت فيما يقول ياقوت سبعين سنة[6] ،ومعنى هذا أنه جلس للإقراء وسنه ثنتان وعشرون[7] وتتصل سلسلة شيوخه بأبى على الفارسى فى علم العربية — فهى كما يقول صاحب النزهة : أخذه عن ابن طباطبا ، وأخـــذه ابن طباطبا عن على بن عيسى الربعى وأخذه الربعى عن أبى على الفارسى عن أبى بكر بن السراج[8] . . . ومن تلاميذه ابن الانبارى صاحب نزهة الألباء ، ويحدثنا عن مكانته فى عصره وما انتهت إليه رياسة النحو فى زمنه حتى صار : أنحى من رأينا من علماء العربية ، وآخر من شاهدنا من حذاقهم وأكابرهم[9] تلكم سلسلة شيوخه ، وذلكم ابن الانبارى أحد تلاميذه والذى يهمنى فى هذا البحث أن أتعرف مكانة أبى على عنده ، ومدى تأثره به ، وتقديره له : ويظهر قدر ابن الشجرى لأبى على واقتفائه أثره فى هذه الاحكام التى يصدرها على المسائل النحوية متفقة مع تلك الاحكام التى أصدرها أبو على من قبل ويقيس عليها ، فنراه يحكم على الكسرة فى غلامى ونحوه بأنها حركة بناء ، ويقول : « إن كل حركة لم تحدث من عامل حركة بناء ، كما حكم أبو على فى الباب الثانى من

---

(١) بغية الوعاة ٤٠٨ (٢) انظر نزهة الألباء ٢٦٨

(٣) انظر ص ٤٧ جـ ١ من أمالى ابن الشجرى (٤) ١/١٤٣

(٥) ٢/٣٥٢،٣٦٦،٢/١٢٩ (٦) ١٩/٢٨٣

(٧) انظر تاريخ المولد والوفاة (٨) نزهة الألباء ٢٧٠ (٩) المصدر السابق

الجزء الثانى من كتاب الإيضاح بأن حركة التقاء الساكنين حركة بناء ، وذلك فى قوله : « وحركات البناء التى تتعاقب على أواخر هذه البنية نحو حركة التقاء الساكنين فى أردد القوم » [١] .

ثم نراه ينقل أقوال أبى على مستشهداً بها معتداً حيث يقول : قال أبو على : « أرواح مودع » كقولهم « ليل نائم » ، ولو أنشد مودَّع جاز ، وكان التقدير مودع فيه ، كما حذف من قوله : « كبير أناس فى بجاد مزمل » أى مزمل فيه » [٢] .

ثم نرى ابن الشجرى يعتذر لأبى على الفارسى من اغفاله وجوها إعرابية لا يعجز مثله فى عمله عن ذكرها ، وذلك ما ذكره فى صدر المجلس التاسع والعشرين حول بيت الأخطل :

إن العرارة والنبوح لدارم والمستخف أخوهم الأثقالا

قال أبو على فى بعض أماليه : « أنشدناه إبراهيم بن السرى الزجاج ، وذكر أن الرواية فى المستخف بالنصب وبالرفع ، فأما « الأثقال » فخارج من الصلة ، ومنتصب بمضمر دل عليه المستخف » . ثم عقب ابن الشجرى على هذا بقوله : وهذا جميع ما ذكره فى البيت فى الجزء الذى وقع إلى ، ولعله قد استوفى القول فيه فى موضع آخر [٣] .

وهذا اعتذار لأبى على — إلى جانب معرفته بطريقة شيخه فى التقصى والاستيفاء ، فعبارته الأخيرة دالة على الأمرين جميعا .

* * *

ويدل كتاب الأمالى لابن الشجرى على أنه اطلع على كتب الفارسى اطلاع واع متفهم ، فهو يطلع على كتاب الإيضاح [٤] وعلى شروحه المختلفة [٥] .

كما يطلع على تكملة الإيضاح [٦] ، وعلى كتاب العوامل [٧] ، وكتاب التذكرة [٨] ويطلع على الشيرازيات [٩] كما يتصل بكتابه الحجة [١٠] ، وينقل منها كثيراً فى أماليه [١١] ، ثم هو يحيل الطرف فى كتبه بعامة [١٢] .

---

(١) امالى ابن الشجرى ١/٤ وانظر ٢/٢١٦

(٢) ١/٩٠ وانظر فى ذلك ١/١١٣؛١٢٤؛١٤٦؛١٥٠؛١٥٢؛١٥٣؛١٥٦؛١٥٨؛ ١٦٠؛١٦٢ وما بعدها ٢/٢٢٢ وما بعدها ، ص ٢٣٥

(٣) ١/١٨٩ وما بعدها (٤) انظر مثلا ١/٤؛٣١٧؛٣٢٥؛٣٤٣؛١/٣٣٦؛٣٤٩

(٥) ١/٣١٧ (٦) ٢/٤٠ (٧) ١/١٥٠ (٨) ١/١٥٢

(٩) ٢/٣٢٧ (١٠) ٢/٢٠٦؛٣٢٠ (١١) انظر مثلا ١/٢٦٤ (١٢) ١/١٨٥

ويبدو تأثره بأبي علي — كذلك — في طريقة تناوله لشرح الألفاظ اللغوية، والاستدلال على معانيها بالقرآن الكريم، والشعر العربي القديم:

قال في شرح ألفاظ البيت:

جزى الله عني والجزاء بكفه ... عمارة عبس نضرة وسلاما

النضرة: الحسن، ونضر الله وجهك حسنه، ومنه «وجوه يومئذ ناضرة»، «ولقاهم نضرة وسرورا»، والسلام: التحية. والسلام: السلامة. والسلام: الله جلت عظمته، ومن السلامة قول الشاعر:

تحي بالسلامة أم بكر ... وهل لي بعد قومي من سلام؟

ومن السلامة أيضاً قول الله جل ثناؤه: «لهم دار السلام عند ربهم»، وسمى الله الجنة دار السلام لسلامة أهلها من الآفات، والفقر، والمرض، والموت، والأحزان»[1].

وكان من مظاهر تأثر ابن الشجري بأبي علي في المتن اللغوي[2] — أيضاً — أنه يستعين بأقواله: جاء في شرح البيت:

متى ما تلقني خلوين ترجف ... روانف إليتيك وتستطارا

وأما الآلية، فقال أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (رحمه الله) قد جاء من المؤنث بالياء حرفان لم يلحق في تثنيتهما التاء، وذلك قولهم: خصيان واليان «فاذا أفردوا قالوا: «خصية وإلية»، وأنشد أبو زيد:

ترتج الياه ارتجاج الوطب[3]

وقبلة: كأنما عطية بن كعب ... ظعينة واقفة في ركب

وأنشد سيبويه:

كأن خصييه من التدلدل ... ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل[4]

ثم هو يسلك مسلك الفارسي في التعليل بالمنطق، والتدليل بالقياس ويبدو ذلك إذ يقول في شرح الآلى من قول الرضى:

قد كان جدك عصمة العرب الألى ... فاليوم أنت لهم من الإعدام

الألى: يحتمل وجهين: أحدهما أن يكون اسما ناقصا بمعنى الذين، أراد الألى

---

(١) ١/١٧ وقد عقد فصلا للمتن اللغوى عند الفارسي فليراجع

(٢) انظر ١/٧٦؛١٨٤ مثلا

(٣) نوادر أبي زيد ص ١٣٠ الرطب: سقاء اللبن ... والثدى العظيم

(٤) أمالي ابن الشجرى ١/٢٠؛ والبيت ورد في الكتاب ٢/١٧٧؛٢٠٢ انظر سيبويه إمام النحاة ص ٣٢٢

سلفوا لحذف الصلة للعلم بها كما حذفها عبيد بن الأبرص فى قوله :

نحن الألى فاجمع جمو عك ثم وجهم إلينا

أراد : نحن الألى عرفتهم .

والوجه الثانى أن يكون أراد الأولى لحذف الواو التى هى عين (الفعلى) كما حذفها الأسود بن يعفر فى قوله :

وأتبعت أخراهم طريق ألاهم كما قيل نجم قد خوى متتابع

قيل إنه أراد هجوت آخرهم كما هجوت أولهم أى ألحقت آخرهم بأولهم فى الهجاء، ويدلك على أنه أراد بألاهم أولاهم أمران .

أحدهما : معادلتها لأخراهم ، ومثله قول أمية بن أبى الصلت :

وقد علمنا لو إن العلم ينفعنا أن سوف يلحق أخرانا بأولانا

ومثله فى كتاب الله عز وجل : « قالت أولاهم لأخراهم » .

والثانى : « أنها لا تخلو من أن يكون المراد بها ما ذكرته أو تكون إلى المبهمة التى فى قول الأعشى :

هؤلاء ثم هؤلا كلا أعطيـ ت نعالا محذوة بنعال

أو يكون بمعنى الذين كقول عبيد :

* ونحن أُلَى ضَرَبْنَا رأسَ حُجْر *

فلا يجوز أن تكون المبهمة ، ولا الموصولة ، لأن تينك لا تضافان ، فثبت ما ذكرته أن المراد بها أولاهم [1] .

ولعلك تلمح معى :

(ا) قياسه النحوى فى قوله : لحذفوا الصلة للعلم بها كما .

(ب) قياسه الصرفى فى قوله : حذفوا الواو .

(ج) قياسه الاستثنائى الانفصالى فى قوله : لا تخلو من أن يكون .

(د) واتخاذه فى ذلك براهين المهندسين .

وانظر طرفاً من قياسه الإعرابى [2] : أحسن الحذف فى المضاف مادل عليه معنى أو قرينة أو نظير أو قياس ثم أخذ يمثل لكل بما يؤيد ما نحن فيه .

* * *

(١) امالى ابن الشجرى ١/٣٠ وانظر ١/٢٩٠

(٢) ١/١٨٢ وما بعدها و١٨٦، ثم انظر ١/٥١

وكما يظهر تأثره بأبي على فى التوجيه الإعرابي لقراءات القراء وذلك توجيهه قراءة نافع : « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم » بنصب يوم ، وقراءة بقية السبعة برفعه [١]

* * *

وهو يسلك مسلك أبي على فى التزامه الأمانة العلمية ، ويبدو ذلك فى قوله : وقد مر فى كلام لأبي على ذهب عنى مكانه يتضمن تجويز رفع مرتوى بارتوى [٢] ، وأنا منذ زمان أجيل فكرى وطرفى فى تعرض المكان [٣] الذى سنح لى فيه كلامه ، فلا أقف عليه [٤]

ومن أمثلة هذه الأمانة ما ذكره بعد نقله عن أبي على روايته أوجه الإعراب فى المستخف من بيت الأخطل ·

إن العرارة والنبوح لدارم والمستخف أخوهم الأثقالا

إذ يقول ابن الشجرى : هذا جميع ما ذكره فى البيت فى الجزء الذى وقع إلى ولعله قد استوفى القول فيه فى موضع آخر [٥] .

وهو إقرار ضمنى بأن هذا الموضع الآخر لم يطلع عليه حتى ساعة إملائه المجلس التاسع والعشرين من أماليه ، وفى ذلك من الأمانة العلمية مافيه [٦] .

* * *

كما يتأثر أبا على فى تفسير القرآن بالقرآن وذلك [٧] ما ورد فى المجلس السادس والسبعين عن الكلام فى قول الله عز وجل « ألم نشرح لك صدرك ووضعنا » يتوجه فى قوله لك سؤال : فيقال « لو قيل » ألم نشرح لك صدرك كان الكلام مكتفياً ، ومثله : « ورفعنا لك ذكرك » فلأى معنى ذكرلك .

والجواب عن هذا السؤال : أن اللام فى لك لام العلة التى تدخل على المفعول

---

(١) ٤٤/١ (٢) فى قول الشاعر .

فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

(٣) بين الموضع عند الكلام على هذا البيت فى مكان آخر فذكر أنه مر به فى التذكرة ٢٩٨/١

(٤) ١٨٥/١ (٥) ١٨٩/١

(٦) خصصت فصلا تحدثت فيه عن أمثلة أبي على ومظاهرها فليرجع إليه

(٧) وفى هذا النص التدليل بالقياس أيضاً

من أجله فى نحو قولك فعلت ذاك لإكرامك ، فإن حذفتها قلت « فعلته إكرامك» كما قال :

متى تفخر ببيتك فى معد   تقل تصديقك العلماء جير

الأصل لتصديقك ، فلما حذف اللام نصب ، فإن حذفت المصدر رددت اللام فقلت « فعلت ذاك لك » ومثله « جئت لمحبة زيد » و « محبة زيد » ومنه قول عمر ابن أبى ربيعة :

وقمير بدا ابن خمس وعشر   ين له قالت الفتاتان : « قوما »

أراد لأجله قالت الفتاتان قوما

وإذا عرفت هذا المعنى : ألم نشرح لهداك صدرك كما قال تعالى : فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، فلما حذف المصدر وجب إثبات اللام[١]

وإذا كان ابن الشجرى قد تأثر بأبى على هذا التأثر على النحو الذى بينت ، فإنا نراه ينص أنه يفهم من كلام الشيخ مالا يفهمه النحاة ويخص منهم أباطالب العبدى[٢] إذ يقول :

« وغير أبى على ومن اعتمد على قوله رووا نصب الماء[٣] ، ولم يرووا فيه الرفع فلزموا ظاهر اللفظ والمعنى فذهبوا إلى أن فاعل ارتوى مرتوى وأبو طالب العبدى[٤] منهم ، وذلك أنه ذكر لفظ أبى على فى تعريب البيت ثم قال : « وأنا مطالب بفاعل ارتوى ثم مثل قوله : « ما ارتوى الماء مرتوى » بقوله : « ما شرب الماء شارب » أى « أبداً » ، فدل كلامه على أنه لم يعرف المعنى الذى ذهب إليه أبو على من نصب مرتوى على أنه خبر كان[٥] أو رفعه على أنه خبر ليث[٦] .

ونراه فى صدر كلامه عن ذلك البيت : « فليت كفافاً . . . » يذكر أن بعض أهل الأدب قال : : « إن هذا البيت مشكل ، وقد زاده تفسير أبى على له إشكالا ، ثم يتولى هو تفسير البيت بما يحل الإشكال ، ويوضح الغموض[٧] ثم نراه يعترف

---

(١) المجلس السادس والسبعون ٢/٣٢٣

(٢) مع أن أبا طالب شرح كلام أبى على فى الإيضاح بكلام أبى على ، انظر إنباه الرواة

(٣) فى البيت : فليت كفافا كان خيرك كله * وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى

(٤) هو أحد تلاميذ أبى على . انظر نزهة الألباء ٢٢٢

(٥) تفصيل الكلام فى شرح ذلك من الأمالى الشجرية ١/١٨٣

(٦) تفصيل الكلام فى شرح ذلك ١/١٨٤   (٧) ١/١٨٢

بأن لأبى على كلاما فى تكملة الإيضاح يحتاج إلى كلام يبرزه ، وتفسير يوضحه[١] ، ويأخذ فى التفسير والبيان .

وفى موضع آخر ينص على أن أبا على « قد ألغز فى كلامه ، وما وجد لأحدمن مفسرى كتابه الذى وسمه بالإيضاح تفسير هذا الكلام ، ولكنهم حادوا عنه إلى تفسير قول آخر[٢]

ومن هنا نراه يعقد المجلس لشرح بيت وإعرابه مما ذكره الفارسى[٣] أو يدير الكلام على توجيه إعرابى وجهه أبو على فى قراءة[٤] ، أوعبارة[٥]

* * *

وإذا ذهبنا نتلمس أسباب تأثر ابن الشجرى بأبى على الفارسى — بدا لنا أنه بغدادى[٥] يميل إلى نحاة البصرة[٦] ، حيث يقول : « ولنحاة الكوفيين فى أكثر كلامهم تهاويل فارغة من الحقيقة[٧] ، وأنه أخذ عن ابن طباطبا عن على بن عيسى الربعى عن أبى على الفارسى[٨] ، ولذا نراه ينقل أقوال الربعى[٩] ، ويشرح اللمع لابن جنى[١٠] ويشترك مع ابن جنى — تلميذ أبى على — فى تعصبه للمتنبى فتراه يرد على المتحاملين عليه[١١] ، ويفرد فى خاتمة كتابه مجلساً قصره على أبيات من شعر أبى الطيب المتنبى تكلم عليها ، وذكر ما قاله الشراح فيها ، وزاد من عنده ما سنح[١٢] له ، ويورد المسائل لشرح أبياته[١٣] ، كما يعقد المجلس لهذا الغرض[١٤] .

وبهذا نستطيع أن نعد ابن الشجرى من هذه المدرسة التى تقف بجانب المتنبى ، والتى تقابلها المدرسة الأخرى المتعصبة عليه ، المزرية به ، والتى يمثلها أبو حيان ومن لف لفه من علماء عصره[١٥]

---

(١) ٢/٤٠ وما بعدها ، وانظر ص ٥٤ من هذا الجزء

(٢) ١/٣١٧ (٣) ٢/٢٠١ (٤) ٢/٢١٩و٢٥٧

(٥) ١/٣٠٠ فى تفسير قول أبى على « أخطب ما يكون الأمير قائماً »

(٦) الأمالى ١/٢ ، وترجمة ابن خلكان (٧) ٢/١٢٩ و١٤٧

(٨) أمالى ابن الشجرى ١/٣٩ (٩) نزهة الألباء ٢٧٠

(١٠) انظر مثلا الأمالى الشجرى ١/٧٠ (١١) وفيات الأعيان ٥/٩٦

(١٢) أمالى ابن الشجرى ٢/٢٠٦ (١٣) وفيات الأعيان ٥/٩٦

(١٤) انظر مثلا ٢/٣٠٣،٣١٣

(١٥) انظر مثلا المجلس السادس ١/٣٥ والمجلس الثانى عشر ١/٧٧

وقـــد قدرت ـــ أول الأمر ـــ أن يكون من أسباب تأثر ابن الشجرى بأبى على الفارسى علوية ابن الشجرى ، بل كان نقيب الطالبيين بالكرخ [١] ، والفارسى كما نعلم علوى شيعى [٢] . ولكنى عدلت عن الاعتداد بذلك سببا من أسباب التأثر به ؛ لأن الأدلة لم تخرج بى من مرتبة الظن إلى دائرة اليقين ، لأن مظاهر التأثر فى هذه الناحية غير بادية .

* * *

وقد عرضت قبل إلى موقف أبى على الفارسى من آراء أبى العباس المبرد ، وكيف أن أبا على وقف يدفع عن سيبويه ما نقض المبرد عليه ، ورأينا كيف كان يغلطه فيما يذهب إليه مخالفا رأى سيبويه ، وقد تحسست هذا الاتجاه من ابن الشجرى فلم أر أنه يجرى فى سنن أبى على إلا إذا كانت مخالفة المبرد صارخة ، فيها بعد عن اجماع النحاة ، عند ذلك يقف ابن الشجرى من المبرد موقفا يشبه موقف الشيخ أبى على ، كالذى رآه المبرد من تعلق الجار فى : « أمانى زيد فانى رغبت » ـــ برغبت ، على حين أن سيبويه وجميع النحويين يعلقونه بأمانفسها ، وهنا يقف ابن الشجرى مفسداً رأى المبرد وذلك حيث يقول معلقا على ما رأى :

« وهو قول مباين للصحة ، خارق للاجماع . . . . وهو فى مذهب أبى العباس جائز ، وفساده واضح » [٣] .

وقد يبدو أن ابن الشجرى اتخذ هذا الموقف من المبرد فى هذه المسألة وأمثالها غير متأثر بأبى على ، بل متحرجا من مخالفة الإجماع الذى هو حجة عند النحاة وأهل الشرع أجمعين .

وإتماماً لهذا الموضوع ، وبياناً لوجه الحق ، ونصفة لابن الشجرى أذكر أنه لم يجر دائماً وراء الفارسى ، يقفو قفوه ، ويحذو حذوه ، بل كان إلى جانب حكمه لأبى على وتأثره به على النحو الذى بينت ـــ يحكم على بعض آرائه ـــ وذلك فى القليل النادر ـــ بالبعد .

---

(١) الأمالى لابن الشجرى وابن خلكان ٥/٩٦ (٢) انظر الفصل الخاص بذلك

(٣) أمالى ابن الشجرى ١/٢٩١ ، وانظر هذا الجزء ٢٠٣

أورد ابن الشجرى أقوال النحاة فى علة بناء الآن .

(ا) لأنه ضارع المبهم المشار إليه وذلك رأى سيبويه ، والأخفش ، والجرمى والمازنى، والزجاج.

(ب) لأنه ضمن معنى لام التعريف وذلك رأى الفارسى .

(ح) لأنه منقول من قولهم : آن لك أن تفعل ، ثم أدخل عليه الألف واللام وترك على فتحه محكياً ، كما جاء «أنها كم عن قيل وقال» على الحكاية وذلك رأى الفراء .

وقد عقب ابن الشجرى على ذلك بقوله : «وأجود الاقوال القول الأول ، وأبعدها قول أبى على ، ويليه فى البعد قول الفراء[1] .

وقد قال أبو على الفارسى : «لايجوز فى المنون إلا الرفع من قول الشاعر» : من رأيت المنون عرين أم من . . . ولم يجز فيها النصب بوجه ، وقد عقب ابن الشجرى على ذلك بقوله «ويتجه عندى نصب المنون[2]» .

وانظر تعليقه على إعراب أبى على «هنيئاً . . .» إذ يقول : «وقول أبى الفتح فى هذا أشبه من قول أبى على ، وعلل لذلك[3].

وقد كان لبعض النحويين تعقيب على ابن الشجرى ، فى تعليقه على بعض آراء الفارسى ، فقد ذكر تأويل أبى على للعطف فى قوله تعالى : «فكرهتموه» من قوله : «أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً فكرهتموه» ثم عقب على هذا الرأى بقوله والذى قدره أبو على ها هنا بعيد وعلل لذلك[4] ، وقد رماه ابن هشام فى المغنى بأنه لم يتأمل كلام الفارسى[5] ، وذلك لعمرى شديد على ابن الشجرى الذى يعد نفسه مفسراً لمبهمات أبى على ، وموضحاً لإشكالاته .

ومهما يكن من أمر فإن فى تعقيب ابن الشجرى على آراء الفارسى بعد الذى بينت من تأثره به — دليلا على شخصيته ، وأنه فى أحكامه ، موافقة أو مخالفة — يصدر عن وحى من نزاهته .

---

(١) الأمالى الشجرية ٢/٢٦١
(٢) المصدر نفسه ١/٩٣
(٣) ١/١٦٥
(٤) أمالى ابن الشجرى ٢/٣٣٠
(٥) المغنى لابن هشام ١/١٤١

وبعد ، فها نحن أولاء رأينا مدى تأثر ابن الشجرى بالشيخ أبى على الفارسى وتقديره له ، وجلوث ذلك فيما يراه من رأى الشيخ ، وفى نقوله عنه واعتذاره له من إغفاله وجوهاإعرابية لا يعجز مثله فى عملهعن ذكرها ، وفى تناوله المتن اللغوى بالتفسير كما يتناول أبوعلى ، وسلوكه مسلك الشيخ فى التعليل والتدليل ، وفى توجيهه الإعرابى لقراءات القراء وتفسير القرآن بالقرآن ، وفى أمانته العلمية وتحريه وأود أن أذكر أن بعض هذه التأثرات قد تكون عامة شائعة لا تخص أبا على وحده ، ولا تشد الشجرى إليه خاصة ، فقد تكون هذه عند من سبقوا أبا على ، ولكن ظهور هذه المؤثرات عند أبى على فى صورة واضحة ، وتأثر ابن الشجرى بها جملة ، واتصاله بأبى على وتلمذته لمن أخذوا عنه على النحو الذى بينت ، كل ذلك مما يقوى جانب القول بأنها — فى مجموعها — أثر من آثار الفارسى ، ومظهر من مظاهر تأثر ابن الشجرى به ، على أننا رأينا المدى الذى يجرى فيه ابن الشجرى ، متهدياً بشيخه أحياناً حتى تندمج فيه ذاتيته ، ومجانباً له حيناً فتظهر عند ذلك شخصيته .

الفصل الثالث

أثر أبي على فى الاحتجاج لمسائل الخلاف ومداه

تأثر أبي البركات الأنبارى فى الإنصاف بأبي على

أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنبارى من رجالات القرن السادس الهجرى، ولد سنة ٥١٣ هـ وتوفى سنة ٥٧٧ هـ [١].

ويدعو إلى فحص آثار أبي على فى أبي البركات أمور:

أولها: أن الأنبارى يتصل نسبه العلمى اتصالا ماسا بأبي على، أخذ علم العربية عن ابن الشجرى [٢]، وصحبه وانتفع بصحبته [٣]، وقد بينت من قبل مدى ما كان لأبي على من الآثار الظاهرة عند ابن الشجرى [٤] فطبيعى أن يظهر أثر من ذلك عند الأنبارى.

وثانيا أن الأنبارى أحد أساتذة المدرسة النظامية ببغداد، تصدر لإقراء النحو بها [٥] وقد رأيت لأساتذة هذه المدرسة منذ عهدها الأول حتى الأنبارى عناية خاصة بكتاب الإيضاح قراءة، ورواية، وشرحا، وكان لهم كذلك نسب علمى يصلهم بأبي على:

(ا) كان من أساتذة هذه المدرسة التبريزى يحيى بن على الذى عنى باللمع لابن جنى فشرحه [٦]، وروى عنه الجواليقى كتاب الإيضاح [٧].

(ب) والاستراباذى: الذى قرأ النحو على الجرجانى [٨] تلميذ ابن الأخت، ومصنف المغنى فى شرح الإيضاح [٩].

(ج) والجواليقى: أستاذ الأنبارى، والذى روى كتاب الإيضاح عن التبريزى [١٠]

---

(١) انظر وفيات الأعيان ٢/٣٢٠
(٢) نزهة الألباء ٢٧٠
(٣) وفيات الأعيان ٢/٣٢٠
(٤) انظر الفصل الخاص بذلك فى هذا البحث
(٥) وفيات الأعيان ٢/٣٢٠
(٦) بغية الوعاة ٤١٤
(٧) انظر فهرس المخطوطات ٣٧٩
(٨) بغية الوعاة ٣٥١
(٩) المصدر السابق ٣١١
(١٠) فهرس المخطوطات ٣٧٩

والذى استعان بأبى على فى شرح أدب الكاتب[١] ، كما استعان به فى « المعرب من الكلام الأعجمى على حروف المعجم[٢] »

(د) والأنبارى نفسه يجرى فى سنن هؤلاء ؛ فصنف فيما صنف حواشى الإيضاح[٣]

وثالثها : أن كلا من الرجلين : أبى على والانبارى تعرض لهذه المسائل النحوية بالاحتجاج : أبو على فى كتبه المختلفة هنا وهناك ، والانبارى فى كتابه الإنصاف ، فكان من الطبيعى أن يكون هناك تأثر ما بأبى على فى الاحتجاج لمسائل الخلاف .

ورابعها : أنى جليت أثر أبى على فى النحو وأصوله متخذاً ابن جنى، وابن الشجرى مثلا، وهنا اختار الانبارى مثلا لآثار أبى على فى الاحتجاج على مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين .

* * *

وقد ورد اسم أبى على فى الإنصاف خمس مرات[٤] ، وليس معنى ذلك أن استعانة الانبارى بأبى على مقصورة على هذه المواطن التى استشهد بأبى على فأورد اسمه صريحاً فيها ؛ فإن المقابلة بين احتجاج أبى على للمسائل الخلافية فى كتبه المختلفة وبين ما أورده الانبارى فى الإنصاف تكشف عن تأثره بأبى على إلى مدى أبعد من هذه المرات الخمس بكثير . كما تبين هذه المقابلة ما بين الرجلين من توافق أو اختلاف.

فلست أدعى أن الانبارى قفى قفو أبى على يتأثره ولا يختلف عنه ؛ بل هناك مظاهر ثلاثة تهدى إليها المقابلة بين أبى على، والانبارى فى الاحتجاج .

(ا) فحيناً يسيران فى طريقين متوازيين لا يلتقيان .

---

(١) انظر ص ١٤ و١٨٤ مكتبة القدسى ١٣٥٠ هـ مطبعة المعاهد

(٢) انظر مثلا ٤، ١٤، ١٨، ٢٧، ٣٠ ط دار الكتب سنة ١٣٦١

(٣) انظر بغية الوعاة ٣٠١

(٤) الإنصاف ١٧٠، ٢٩٠، ٢٩٦، ٢٠١، ٤٣١

(ب) وحيناً يدلل الانبارى بأدلة لحواها ما يقول الفارسى وإن لم تكن بنصها وألفاظها .

(ح) وحيناً يسلك الانبارى سبيل أبى على ، فيذكر نصوصه ، ويورد شواهده وإن لم ينسب شيئاً من ذلك إلى أبى على ، ولكن المقابلة توضح أن الانبارى ينظر إليه ، ويعتمد فيما أورد عليه .

ودونك أمثلة تكشف عن هذه الاتجاهات الثلاثة .

(ا) برهن الشيخ على أن الواو فى أخيك ونحوه حرف الإعراب وليس هو بعلامة الإعراب ، ولادلالته[1] ،وقد كرر الكلام على ذلك فى البصريات[2] .

وقدأورد الانبارى فىالإنصاف أدلة غير أدلة أبى على ؛ وليس فيما أورد مايدل على أنه استعان بأبى على فى قليل ولا كثير[3] .

وبرهن أبو على على ما ذهب إليه البصريون من أن الواو تضمر بعدها رب لا على أنها بدل من رب ؛ فأورد شواهد[4] غير التى وردت فى كتابالإنصاف[5].

(ب) وقد يورد أبو البركات كلاما لحواه ما ذكر أبو على . فسأله « هل يقع الماضى حالا ؟ » تعرض لها أبو على فى الشيرازيات[6] والبغداديات[7] قال فى قوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت صدورهم ؛ أن يقاتلوكم » أى قوماً حصرت صدورهم ؛ لحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه » وما أورد الانبارى فى الوجهين الاول والثانى هو لحوى هذا الكلام[8]

وقد تؤول هذه الآية أيضاً على أن معناها قد حصرت صدورهم فقدر قد كما تأولوا قوله وكنتم أمواتاً فأحياكم على تقدير وكنتم أمواتاً .

وذهب محمد بن يزيد فى تأويل قوله ؛ أو جاءوكم حصرت صدورهم إلى أنه على

---

(١) البغداديات لوحة ٤٧
(٢) البصريات لوحة ٨٦،٨٧
(٣) انظر الانصاف المسالة الثانية
(٤) انظر البصريات لوحة ٨٥
(٥) انظر الانصاف ٢٣١/١
(٦) لوحة ٤٢
(٧) لوحة ٤٩
(٨) انظر الإنصاف١٦٢

الدعاء كقوله : لعنوا ، وقد جاء فى التنزيل أسماء على الدعاء كقوله : «قاتلهم الله أنى يؤفكون» ، وقوله. فويل يومئذ للمكذبين(١)

وقد أورد الانبارى ذلك الكلام فى الوجه الرابع(٢) .

ومن هذا القبيل ما ذكر أبو على فى الميم من اللهم(٣) ، وما ذكره أبو البركات فى الإنصاف(٤) .

وربما استقى كل من الرجلين تدليله من أصل واحد فجاء الكلام متفقاً فى فحواه .

(حـ) وهذه هى الحال التى تعنينا فى هذا البحث ؛ حيث يسلك الانبارى سبيل أبى على فيذكر نصوصه عينها ، ويورد شواهده التى أصابها ؛ وإليك مثلا كاشفة عن هذه الحال

أورد أبو البركات احتجاج البصريين على أن الاختيار إعمال الثانى من العاملين فى التنازع ، واستشهد بالنقل والقياس ، وكان مما استشهد به من النقل قوله تعالى : « آتونى أفرغ عليه قطراً » حيث أعمل الفعل الثانى ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه .

وكان مما أورده أيضاً قول الآخر :

قضى كل ذى دين فوفى غريمه   وعزة ممطول معنًّى غريمها

فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانين(٥)

وأبو البركات فى هذا الكلام يعتمد على أبى على دون سواه ؛ وإن لم يصرح باسمه ، ذلك لأن أبا على أورد فى البصريات ما نصه :

قال أبو على (أيده الله) :

مما أصبت مما أعمل فيه الثانى قوله ؛ قال آتونى أفرغ عليه قطرا ؛ وقول كثير :

قضى كل ذى دين .... الخ

---

(١) الشيرازيات ٤٢
(٢) انظر الإنصاف ١٦٢
(٣) انظر الشيرازيات ٤٨
(٤) انظر الإنصاف ١/٢١١
(٥) الإنصاف ١/٦٣

أعمل الثانى وهو فوقَّى ، ولا يخلو غريمها من أن ترفعه بمطول أو بمعنَّى ، فإن رفعته بمعنَّى وقد جرى الأول على غير من هو له لأنه جرى على المؤنث وهو للغريم فينبغى له أن يظهر الضمير الذى هو هو المضمر على شريطة التفسير ، فلما لم يظهر علمنا أنه لم يرفع بمعنى لأنه لو رفع الغريم بمعنى لأظهر الضمير فى بمطول إذ جرى على غير من هو له وحذف الفاعل لا يجوز عندنا فإذا كان كذلك رفع الغريم بالممطول دون المعنى فأعمل الأول ، وإذا أعمل الأول وارتفع الغريم به صار التقدير ؛ وعزة ممطول غريمها معنى فلم يحتج إلى الإظهار فى الثانى ، لأنه جرى على الغريم ، وهو هو فإذا جرى عليه،وكان إياه فى المعنى ارتفع الضمير فيه به، ولم يحتج إلى إظهار لجريه على من هو له .

وقياس قول من لم يظهر الضمير فى اسم الفاعل وإن جرى على غير من هو له أن يجوز رفع غريمها بمعنَّى ويضمر فى الأول على شريطة التفسير .

وما أورده الانبارى يكاد يكون بلفظه أبى على[1] وإن اختلفا فى المذهب ، أبو على يرى أن غريمها مرفوع بالأول ، والانبارى يرى أنه مرفوع بالثانى .

ثم يفهم من قول أبى على « مما أصبت مما أعمل فيه الثانى . . . » أن هذه الشواهد من مبتكرات أبى على ، نقلها أبو البركات وتخذها مما يحتج به البصريون على إعمال الثانى من الفعلين المتنازعين دون أن يسند الشاهد إلى من أصابه .

* * *

وتقرأ فى الإنصاف النص الآتى . نقله أبو البركات للاحتجاج على أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر .

ومنهم — أى ومن البصريين — من تمسك بأن قال . الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين و المفعولين فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل ، والثوب ، والتراب ، والماء ، والزيت، وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل .

---

(١) انظر الإنصاف ١/٦٣

ومنهم من تمسك بأن قال: « لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل[1] .

وكلام الانبارى يكاد يكون بألفاظ أبى على فى التكملة :

قال أبو على :

فى باب المصادر والأفعال المشتقة منها وأسماء الفاعلين والمفعولين الجارية عليها ، وأسماء الأزمنة والامكنة المأخوذة من ألفاظها.

اعلم أن أمثلة الأفعال مشتقة من المصادر كما أن أسماء الفاعلين والمفعولين مشتقة منها ، ولو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لجرت على سنن فى القياس ، ولم تختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلفت المصادر اختلاف سائر أسماء الأجناس دل ذلك على أن الأفعال مشتقة منها وأنها غير مشتقة من الأفعال

وأيضاً فلو كانت المصادر مشتقة من الأفعال لدلت على ما فى الأفعال من الحدث والزمان ، وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به وكذلك سائر المشتقات ، فلما لم تكن المصادر كذلك علم أنها ليست مشتقة من الأفعال[2] وقد شرح ذلك فى العسكريات[3] والبصريات[4].

وهكذا نرى أبا البركات ينقل نص أبى على فى التكملة ، بألفاظه ولا يزيد إلا ما كان من تمثيله لأسماء الأجناس كالرجل والثوب . . .

ولدى أمثلة كثيرة من هذا الضرب الذى ينقل فيه أبو البركات كلام أبى على نقلا يكاد يكون بألفاظه ، وا كتفى — إيثاراً للاختصار — أن أشير إلى هذه المسائل ومصادرها ليرجع إليها من شاء.

---

(١) الانصاف ١/١٤٦ـ١٤٧ (٢) التكملة ١٦٢ (٣) انظر لوحة ١٣٢
(٤) انظر لوحة ٨٨

(ا) جمع الاسم الذى آخره تاء التأنيث بالواو والنون فى العسكريات[1] .
ونقل أبو البركات احتجاج أبى على[2] .

(ب) عامل النصب فى المستثنى بإلا تحدث عنه أبو على واحتج له فى الحجة[3] وأورد كلامه أبو البركات[4] .

(ح) جاء فى التكملة برهان أبى على على أنه لا يجوز أن يتقدم مفعول شىء من أسماء الأفعال عليها ، لأنها ليست كالأفعال فى الفن، وتأول قول الله تعالى «كتاب الله عليكم» واستشهد بقول الشاعر .

ما إن يمس الأرض إلا منكب ‏ ‏ ‏ منه وحرف الساق طى المحمل[5]

فكان كلام أبى البركات قريباً مما قاله أبو على فى التكملة ، حيث أورد الآية الكريمة ، وبيت الشاعر السابق ، وتأويل أبى على للآية والبيت[6] .

كل هذا من غير أن ينسب إلى أبى على ما قال .

* * *

وبعد فيجمل بى أن ألخص ما بين الرجلين من تخالف بعد أن بينت مدى تأثر أبى البركات بأبى على الفارسى — فى الاحتجاج .

فأولا : يلقاك أبو على فى المسائل التى يوردها محتجاً لها فى صورة صاحب مذهب يدلل عليه . أما الانبارى فجمّاع للآراء المختلفة يدل على ذلك قوله بعد أن ذكر آراء رجال الكوفيين والبصريين :

فهذا منتهى القول فى تفصيل المذاهب واللغات ، فلنبدأ بذكر الحجج والاستدلالات[7] . ونشأ من ذلك :

ثانياً : أن أبا على واضح الشخصية ، إذ أن ما يقوله إنما هو من مبتكراته واستنتاجاته ؛ وبقدر ظهور شخصية أبى على فى مسائل الخلاف والاحتجاج لها اختفت

---

(١) لوحة ١٣٨ ‏ ‏ ‏ (٢) الإنصاف ١/٢٦–٣١
(٣) الحجة ١/١٠٤–١٠٦ ‏ ‏ ‏ (٤) الإنصاف ١/١٦٧
(٥) التكملة ٥١ والبيت من شواهد الكتاب انظر الكتاب ١/١٨٦
(٦) الإنصاف ١/١٤٠–١٤١ ‏ ‏ ‏ (٧) الإنصاف ١/١١

شخصية الانبارى فيما يعرض من حديث ولا تكاد شخصيته تظهر كأن يفسد رأياً أو يفند استدلالا[1]

ثالثاً : أبو على يسند كل قول إلى صاحبه ، وذلك مظهر من مظاهر أمانته العلمية وقد تجاوز الانبارى ذلك كثيراً ، وقد رأينا كيف ينقل نصوص أبى على وشواهده التى أصاب من غير أن يشير إليه .

رابعاً : يتفق الرجلان فى نزعتهما البصرية ، ثم يختلفان فى تقدير رجال هذه المدرسة: فالانبارى يذكر آراء المبرد — مثلا — معتزاً بها ، ولكن أبا على كثيراً ما يتعقبه ويفسد ما يقول.

خامساً : أسلوب أبى على أسلوب فيه الغموض والاستطراد أما أبو البركات فيعرض المسألة فى أسلوب علمى تغشاه غلالة من حسن السبك ، وقوة الأسر .

سادساً : تحس روح الحوار ، وتجاذب الآراء فى الإنصاف ، على حين يختفى هذا الروح فى احتجاج أبى على لمسائل الخلاف .

سابعاً : يختلف منهج أبى على عن منهج أبى البركات : أبو البركات يسلك الخطوات الآتية :

(ا) يصدر المسألة بذكر مذهب الكوفيين إجمالا .

(ب) يتبع ذلك مذهب البصريين إجمالا كذلك ، وقد يفصل الرأى بذكر آراء لرجال كل فريق ، وهنا يعين المتبع من رجال كل فريق آراء الفريق الآخر .

(حـ) يذكر احتجاج الكوفيين

(د) يذكر احتجاج البصريين .

(هـ) يذكر الجواب عن احتجاج الكوفيين مدفوعا فى ذلك بنزعته البصرية ، ومن هنا وافق مذهب البصريين ، ولم أره رجح مذهب الكوفيين إلا فى سبع مسائل[2] .

أما أبو على فيذكر المسألة ، ويبين رأى من سبقه من الأعلام كالخليل

(١) انظر مثلا ١/١٣

(٢) مسألة ١٠و١٨و٢٦و٧٠و٩٧و١٠١و١٠٦

وسيبويه وغيرهما ثم يحتج وقد يتعرض لآراء الكوفيين بالتفنيد فى أثناء الاحتجاج .

ثامناً : تشيع مسائل الخلاف فى كتب أبى على تراها فى الحجة ، والشيرازيات . والحلبيات والإغفال أما أبو البركات فقد جمعها فى كتاب الإنصاف .

تاسعاً : أورد أبو على كثيراً من المسائل غير التى وردت فى كتاب الإنصاف ، وذكر آراء غيره من النحاة فيها ، ودلل على مايراه ، وأكثر ماترى ذلك فى كتاب الإغفال[1] والحجة

وهكذا نرى امتداد أثر أبى على وبسطته فى النحو وأصوله ، ومسائل الخلاف وفى الفصل التالى سأجلى أثره فى الأعاريب ومداه .

---

(١) انظر من ص ٢ ص ٢٣٠ مثلا فإن كثيراً من المسائل يلقاك .

الفصل الرابع

أثر أبي على فى الإعراب

تأثر أبي البقاء العكبرى بخاصة فى إعراب القرآن — بأبى على

فى الفصول السابقة بينت أثر أبي على فى النحو وأصوله ، وفى الاحتجاج لمسائل الخلاف ، وكيف تأثر به تأثراً واضحاً كل من ابن جنى ، وابن الشجرى ، وأبى البركات الانبارى ، وفى هذا الفصل سأبين مدى تأثر من تناول إعراب القرآن . العكبرى بخاصة ، والمفسرين بعامة — بأبى على ، وبذلك تكتمل حلقات السلسلة التى قصدت توضيحها فى هذا البحث .

* * *

والعكبرى هو محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، توفى سنة ٦١٦ هـ[١] أخذ عن السلمى الذى أخذ عن الجواليقى[٢] ، والجواليقى روى الإيضاح عن التبريزى[٣] ، كما أشرت إلى ذلك من قبل ، ثم كان للعكبرى شرح الإيضاح وتكملته[٤] وشرح اللمع لابن جنى[٥] .

ذلك مبلغ العلم بالنسب العلمى الذى ربط بين العكبرى وأبى على . ولكنى إن قابلت بين إعراب أبى على لبعض آى القرآن ، وإعراب العكبرى وجدت أن الصلة قوية بين الرجلين ، وأن أثر أبي على واضح فيما تناول العكبرى معرباً لآى القرآن . وإليك البيان :

أولا : جاء فى البغداديات « من الذين هادوا يحرفون الكلم عن مواضعه » ما متعلق الجار والمجرور[٦]

قال أبو على « فى متعلق الجار والمجرور ما نصه . يجوز عندى أن يكون متعلقاً بنصير كأنه . وكفى بالله نصيراً من الذين هادوا بدلالة قوله تعالى فمن ينصرنا من بأس الله » .

(١) بغية الوعاة ٢٨١ (٢) بغية الوعاة ٣٤١ (٣) فهرس المخطوطات المصورة ٣٧٩

(٤) مخطوطه رقم ٢٠٧ نحو (فهرست دار الكتب) ١٢٤

(٥) بغية الوعاة ٢٨١ (٦) لوحة ٤٩

ويستنتج من عبارة أبي علي يجوز عنـدي . . . أن هذا الإعراب مسند إليه وهو الذي قال به أولا . ثم في ذلك الإعراب استشهاد بالقرآن واستعانة به على التوجيه الإعرابي : وتلك سمة من سمات أبي علي

فماذا قال العكبري ؟ أورد أوجهاً ثلاثة لمتعلق الجار والمجرور[١] . وجاء في الوجه الثاني ما نصه . « أن من الذين متعلق بنصير . فهو في موضع نصب به كما قال « فمن ينصرنا من بأس الله » أي يمنعنا[٢] .

وأرى نقل العكبري رأى أبي علي ظاهراً لا يحتاج إلى بيان ، وإن أردتم الاستيثاق من نسبة هذا الرأي إلى أبي علي دون سواه فاقرأوا ما جاء في كتابه الحجة .

وأما قوله (عز وجل) والله أعلم بأعدائكم وكفى بالله ولياً ، وكفى بالله نصيراً من الذين هادو يحرفون الكلم عن مواضعه « فسألني أحد شيوخنا عنه وأجبته بأن التقدير ، وكفى الله نصيراً من الذين هادوا « فقوله من الذين هادوا متعلق بالنصرة كما قال : فمن ينصرنا من بأس الله إن جاءنا أي يمنعنا[٣] . . . ثم أورد توجيهاً آخر . . .

فسؤال أحد الشيوخ أبا علي ، وإجابته بما أجاب صريح في أن هذا التوجيه الإعرابي لأبي علي ، فإذا نقله أحد المعربين كان معنى ذلك أن مصدره أبو علي لا غير .

ثم انظر قول أبي علي بعد ذلك — وأكثر الناس فيما علمت — يذهبون إلى أن المعنى من الذين يحرفون الكلم لحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه كقوله « ومن آياته يريكم البرق » أي آية يريكم فيها البرق أو يريكموها البرق[٤] — فهو يدل بما صدر به هذه العبارة على أن الرأي الأول له ، وأن ذلك الرأي الأخير هو ما يذهب إليه غيره من أكثر الناس .

ثانياً . « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك[٥]

قال أبو علي ما نصه : اعلم أن قوله (عز وجل) فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك أن لا الأولى نافية لشيء متوهم أو متقدم الذكر من إيمانهم ، فنفى ذلك فقيل فلا ثم قيل : وربك لا يؤمنون . فلا الثانية متعلقة بالقسم متلقية له ، وهي تدل

(١) يلاحظ أن أبا علي أورد أوجهاً أخرى ، ولكني استشهدت بالوجه الذي يثبت تأثر العكبري به .
(٢) إعراب القرآن للعكبري ١٠٣/١ (٣) الحجة نسخة مراد ملا ٣٢٦/١
(٤) المصدر السابق (٥) النساء : آية ٦٥

على المحذوف المتقدم الذكر أو المتوهم، وحسن الحذف لدلالة هذا المذكور المنفى بالقسم عليه، وإن جعلت تأكيداً لم يمتنع كأنه: «فوربك لا يؤمنون» كقوله: فورب السماء والأرض إنه لحق» [1].

ويبدو من هذا النص أيضاً ما بدا من سابقه من أن أبا على يستشهد بالقرآن فى التوجيه الإعرابى ذلك قوله: «وإن جعلت تأكيداً لم يمتنع كأنه ....».

فماذا قال العكبرى فى إعراب «فلا وربك»؟

قال فيه وجهان: أحدهما: أن الأولى زائدة، والتقدير فوربك لا يؤمنون (وهو إيجاز لما قال أبو على).

وقيل الثانية زائدة والقسم معترض بين النفى والمنفى.

والوجه الآخر: أن «لا» نفى لشىء محذوف تقديره فلا يفعلون ثم قال «وربك لا يؤمنون» [2] وهأنتم أولاء ترون أن العكبرى أجمل، على حين أن أبا على فصل، وفحوى قول العكبرى يتفق مع أبى على مع زيادة أوردها العكبرى بأن (لا) الثانية زائدة.

ثالثاً: العامل فى حيث من قوله تعالى: «الله أعلم حيث يجعل رسالته» [3].

قال أبو على: فاما قوله: «الله أعلم حيث يجعل رسالته» فالقول فى العامل فى حيث أنه لا يخلو من أن يكون أعلم هذه المذكورة أو غيرها وإن عمل أعلم فيه فلا يخلو من أن يكون ظرفاً أو غير ظرف: فلا يجوز أن يكون العامل فيه أعلم على حسب ما عمل أحوج فى ساعة فى قوله:

«فأنا وجدنا العرض أحوج ساعة ...» لأن المعنى يصير أعلم فى هذا الموضع أو هذا الوقت، ولا يوصف الله (عز وجل) بأنه أعلم فى مواضع أو أوقات كما تقول زيد أعلم فى مكان كذا منه فى مكان كذا أو زمان كذا، فإذا كان كذلك لم يجز أن يكون العامل أعلم هذه، فإذا لم يجز أن يكون إياه كان فعلا يدل عليه أعلم. وإذا لم يجز أن يكون حيث ظرفاً لما ذكرنا كان اسماً، وكان انتصاب المفعول به على الاتساع كما يكون ذلك فى كم ونحوها. ويقوى ذلك دخول الجار عليها،

---

(١) البغداديات ٤٩

(٢) إعراب القرآن ١/١٠٤

(٣) آية ١٢٤ من سورة الأنعام

وقد حكى بعض البصريين فيها الإعراب [1]

وقال العكبرى : حيث هنا مفعول به ، والعامل محذوف ، والتقدير يعلم مواضع رسالاته ، وليس ظرفاً ، لأنه يصير لتقدير يعلم فى هذا المكان كذا وكذا وليس المعنى عليه . وقد روى بفتح الثاء ، وهو بناء عند الأكثرين ، وقيل « هى فتحة إعراب » [2]

والمقابلة بين هذين النصين تهدى إلى أن العكبرى لخص كلام أبى على تلخيصاً جامعاً غير مخل ، بعد به عن الأسلوب المنطق الذى يبدو عند أبى على .

وقد جاء فى المغنى لابن هشام ما يقطع بأن هذا التوجيه الإعرابى إنما هو لأبى على حسب :

قال ابن هشام : « وقد تقع حيث مفعولا به وفاقا للفارسى ، وحمل عليه (والله أعلم حيث يجعل رسالاته[3] فهذا صريح فى نسبة هذا التوجيه إلى أبى على ، وقد أسند أبو حيان توجيه الفارسى إلى الحوفى [4] وهو خطأ لأن أبا على أسبق من الحوفى ، إذ توفى الأخير سنة ٤٣٠ هـ[5] .

* * *

وقد تتحكم عقيدة الفارسى — وهو معتزلى — فى التوجيه الإعرابى ، فيتناقله بعده المعربون من ذلك إعرابه قول الله تعالى :

« ورهبانية ابتدعوها » من قوله : « وجعلنا فى قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها » [6] جعل أبو على ورهبانية مقتطعة من العطف على ما قبلها من رأفة ورحمة فانتصب عنده ورهبانية على إضمار فعل يفسره ما بعده فهو من باب الاشتغال أى وابتدعوا رهبانية ابتدعوها [7] .

والعكبرى فى إعراب هذه الآية ينص على أن (رهبانية) منصوب بفعل دل عليه ابتدعوها لا بالعطف على الرحمة ، لأن ما جعل الله تعالى لا يبتدعونه [8]

(١) الحجة نسخة مراد ملا ١٢/١ (٢) إعراب القرآن للعكبرى ١٤٦/١

(٣) مغنى اللبيب ١١٤/١ (٤) انظر المحيط ٢١٦/٤

(٥) انظر بغية الوعاة ص ٣٢٥ (٦) سورة الحديد آية ٢٧

(٧) البحر المحيط ٢٢٨/٨ والمعتزلة يقولون ما كان مخلوقا لله لا يكون مخلوقا للعبد فالرأفة والرحمة من خلق الله والرهبانية من ابتداع الانسان فهى مخلوقة له .

(٨) إعراب القرآن ١٣٥/٢

ومن هنا تبع الزمخشرى — وهو معتزلى — أبا على فى كثير من التوجيه الإعرابى لا سيما المتعلق منه بآراء المعتزلة [١] .

وجاء فى الحلبيات : [٢] سألت (أعزك الله) عن إعراب قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسناً يضاعف لهم » [٣] ثم تناول العطف فى قوله « وأقرضوا » ، ودلل على أنه يجوز أن يكون قوله وأقرضوا الله معطوفاً على الفعل المقدر فى الموصول الأول على أن يكون التقدير إن الذين صدقوا وأقرضوا الله [٤]

ورأى أبو على أن يجعل العطف اعتراضاً بين الصلة والموصول فإن شئت حملته على أن الخبر غير مذكور ، وإن شئت جعلت المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة الفاعلين ، وجعلت العطف عليهم .

ثم قال : وحمله على الاعتراض أرجح الوجوه ، لأن الاعتراض قد شاع فى كلامهم واتسع وكثر ولم يجر ذلك عندهم مجرى الفصل بين المتصلين بما هو أجنبى ، لأن فيه تسديداً وتبييناً فأشبه من أجل ذلك الصفة والتأكيد [٥] .

وقد اختار التقدير الأول الزمخشرى ونقله فى الكشاف ، قال : « فإن قلت : علام عطف قوله (وأقرضوا) قلت على معنى الفعل فى المصدقين لأن اللام بمعنى الذين واسم الفاعل بمعنى أصدقوا كأنه قيل إن الذين أصدقوا أقرضوا [٦] .

وقد نص على اتباع الزمخشرى لأبى على — أبو حيان [٧] .

وتكفى هذه المقابلات بين النصوص دليلا على أثر الفارسى فى كتب الأعاريب ، وأحيل القارىء إلى المقابلات الآتية ، فسيجد فيها آثار أبى على بينة :

(ا) « أبى جوده لا البخل . . . » إعراب لا فى الحجة [٨] والمغنى [٩] .

(ب) « وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون » القول فى أنها الإغفال [١٠] والمغنى [١١] .

---

(١) انظر مثلا تفسير الكشاف ٤/٦٧، ٦٩ والبحر المحيط ٨/٢٢٣، ٢٢٨

(٢) الحلبيات ٢٦٦ تيمور ١٠٢

(٣) سورة الحديد آية ١٨

(٤) الحلبيات ٢٦٦ تيمور ١٠٢

(٥) الحلبيات ٢٦٦ تيمور ١٠٤

(٦) انظر الكشاف ٤/٦٧

(٧) انظر البحر المحيط ٨/٢٢٣

(٨) الحجة ١/١١٤ مراد ملا

(٩) المغنى انظر ١/١٩٦

(١٠) ٤١٧ وما بعدها

(١١) ١/١٩٧

(ج) إعراب غير فى قوله تعالى غير ناظرين إناه فى كتابى الحجة [١] وإعراب القرآن للعكبرى [٢] .

(د) « وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا » انظر كلام أبى على فى توجيه العطف فى أو يرسل : [٣] وكلام العكبرى فى ذلك [٤] .

ولأن أبا على يحتفل فى كتاب الحجة بإعراب المشكل من آى كتاب الله ، عد بذلك منبعاً لأولئك الذين ألفوا كتب إعراب القرآن ، ولأولئك المفسرين الذين منحوا فضل اهتمام باعراب القرآن ، أمثال أبى حيان فى كتابه البحر المحيط ، وسأضرب مثلا لإعراب أبى على لآية من آى القرآن ثم أدلل كيف توزعها المعربون من بعده والمفسرون .

قال أبو على : « ومما جاء غير فيه صفة قوله (عز وجل) : لايستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر . فمن رفع غير كان وصفاً للقاعدين ، والقاعدون غير مقصود قصدهم كما كان قوله (عز وجل) الذين أنعمت عليهم كذلك ، والتقدير لا يستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء والمجاهدون .

ومن نصبه كان استثناء من القاعدين ، وإن شئت كان من المؤمنين ، لأن غير واقع بعد الاسمين الموصولين ، ولو وقع متقدما على المؤمنين لم يكن استثناؤه إلا من القاعدين ؛ لأن العامل فى المستثنى ما فى الصلة فلا يجوز أن يتقدم على الموصول .

ومن جر غيرا كان وصفاً للمؤمنين ، والتقدير . لايستوى القاعدون من المؤمنين الأصحاء [٥]

وقال العكبرى : « غير أولى الضرر » بالرفع على أنه صفة للقاعدين لأنه لم يقصد به قوم بأعيانهم ، ، وقيل هو بدل من القاعدين .

---

(١) ١٠٨/١ مراد ملا
(٢) ١٠١/٢
(٣) الحجة ١٠٧/١
(٤) إعراب القرآن ١١٨/٢
(٥) الحجة ١٠٨/١ نسخة مراد ملا

ويقرأ بالنصب على الاستثناء من القاعدين أو من المؤمنين — أوحالا .
وبالجر على الصفة للمؤمنين[١]

وقال الزمخشرى « غير أولى الضرر » بالرفع صفة للقاعدون ، والنصب . استثناء منهم أو حال ، والجر صفة للمؤمنين[٢]

وقال أبو حيان . فأما قراءة الرفع فوجهها الأكثرون على الصفة ، وهو يقول سيبويه كذا ذكره أبو على[٣]

وانظر تفسير أبى السعود[٤] .

وقال ابن هشام . وقال تعالى « لايستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر » ووجه قراءة الرفع بأنه صفة للقاعدون؛ لأنهم جنس[٥] .

وقد يكون ذلك التوجيه الإعرابى من هؤلاء غير مقطوع بأنهم نظروا فيه إلى الشيخ أبى على ، لاحتمال أن يدرك ذلك التوجيه من له صفة بالصناعة النحوية ، وفقه المعنى الذى يتوقف عليه الإعراب ، ولكن ورود عبارة « لم يقصد به قصد قوم بأعيانهم » عند العكبرى ، وهى نفسها التى ذكرها أبو على : « والقاعدون غير مقصود قصدهم » ، والنص من أبى حيان على أبى على ، وقول ابن هشام — مفسراً قول الفارسى والقاعدون غير مقصود قصدهم — « لأنهم جنس » كل ذلك يرجح أن يكون ذلك التوجيه معتمدا فيه على أبى على .

* * *

هذا ولا أريد إدماج شخصية المعربين فى شخصية الفارسى ، فهذا غير مقصود ، وأنىَّ ذلك مع تشعب الآراء النحوية ، واختلاف مذاهب النحاة — قبل أبى على وبعده ، ولكنى قدمت الدلائل التى أستند إليها على تأثر المعربين بالشيخ ، وأتبعت هذه الدلائل بما يبين هذا الأثر على وجه التحقيق حينا ، وعلى وجه الترجيح حينا آخر ، والله أعلم .

---

(١) إعراب القرآن ١/١٠٨ (٢) الكشاف ١/٢٩١
(٣) البحر المحيط ٣/٣٣٠ (٤) ١/٥٧٠
(٥) المغنى ١/١٣٤

خاتمة

تلخيص البحث ، والجديد فيه — مقترحات

وإذ قد انتهى بى المطاف إلى هذا الحد الذى اقتضاه المنهج ، وارتضاه البحث ، وحيث أوفيت على الغاية منه ، ورسمت له الصورة التى رجوت — يجمل بى أن ألم بالمعالم الكبرى للبحث فى هذه الخاتمة التى تنعقد بها الثمرات ، وتتبدى الخطوط الرئيسية لما بذلت من جهود ، وما حققت من إضافات .

* * *

موضوع البحث : « أبو على الفارسى وأثره فى القراءات والنحو[1] » .

ورجوت فيه أن أرسم صورة واضحة المعالم لأبى على ، فأجلى شخصيته ، وأتعرف مكانه من السابقين ، والعلماء من طبقته المعاصرين ، وأثره عند الخالفين : فى القراءات والنحو جميعاً .

وسلكت فى الموضوع منهجاً تاريخياً اقتضى أن يقع البحث فى سبعة أبواب يسبقها تمهيد ، وتتلوها خاتمة . . .

فنى التمهيد تحدثت عن نشأة القراءات وتطورها ، ورسمت صورة مختصرة للتفاعل بين الفقه وعلم الكلام . وأثر كل فى القراءات والنحو .

وكان من نتائج ذلك التمهيد توضيح الجهود التى بذلها المسلمون فى الحفاظ على القرآن الكريم ، وقيام مدرسة النحو بجانب مدرسة القراءات ، واتخاذ النحويين كتاب سيبويه مادة للفتيا فى أمور الدين ، وتناول المتكلمين مسائل الفقه بقواعد النحويين ، ووقوع التقارض بين هؤلاء وهؤلاء فى المذاهب ، والاصطلاحات والأصول ، والفروع ، وأسماء المؤلفات . وبهذا التمهيد تدلفت إلى موضوع البحث . ليكون التحدث عن أبى على — وهو النحوى المحتج للقراءات موصولا بما تسلم من جهود .

---

(١) نص الكلمة التى ألقيت فى تلخيص الرسالة أمام الجمهور قبل المناقشة العلنية يوم ٨ من جمادى الآخرة ١٣٧٦ هـ الموافق ٩ من يناير ١٩٥٧ م .

ففى الباب الأول : تحدثت فى فصول ثلاثة عن عصر أبى على ، وعن حياته ؛ ثم أحصيت آثاره . ففى الحديث عن عصره رأيت أبا على قدعاصر الدولة العباسية وهى تجود بأنفاسها ، وتتساقط كسفاً هنا وهناك ، فأرخت للحال السياسية والاجتماعية والعقلية حينذاك ، وجَلّيت البيئة العامة التى نشأ فى ظلها أبو على ، وما تردد فى جوانبها من أصداء ، وما كان للعلم فيها — بخاصة — من فتاء ونماء .

ثم انتقلت إلى الحديث عن أبى على فى عيشه ونفسه ؛ حديثاً مفصلا ؛ استفتيت فيه النصوص ، وما توحى به الآثار ومختلف الأخبار ، فحققت نسبه ؛ ورددت ماقال المرحوم أحمد أمين من أن أم أبى على فارسية ؛ فهى عربية ربعية من ربيعة الفرس، ثم تحدثت عن كنيته واشتقاقها؛ ورددت ماقال الميمنى فى إشارة التعيين وتابعه البستانى فى دائرة المعارف من أن أبا على نسوى من نسا ؛ وانتهيت إلى أن أبا على لم يعقب ؛ وتحدثت عن تنقلاته والدوافع المختلفة إليها ، ونشرت ما ألف الزبيدى من تنقلات الفارسى ، ورددت ما رتب ابن الجزرى ، واستشهدت بالنصوص على يسر أبى على، ونظافته، وأخلاقه ؛ وناقشت ما رمى به من عدم الوفاء، وكراهية الحروب ، والمجون .

ثم وقفت عند أمانته العلمية فمنحت هذه الصفة فضلا من البيان ؛ وصنفتها فى تحرجه ، وتحريه ، وتوقفه فيما يرويه ، ونسبته المنقول شواهد وأقوالا . وتعيينه الكتاب والمكان ؛ وذكره الظن والحسبان : وإلقائه العهدة على من روى . وتحاميه الادعاء فى إثبات ما علم : ونفى ما لم يعلم ، استثباته شيوخه سعياً منه إلى الحق . وإعلانه أنه لا يدرى . وإشارته إلى الرأى فى غير إصرار . وضربت على كل أولئك الأمثال من كتبه المختلفة ؛ وعللت لسلوكه هذه المسلك بما تأسى من أساتذته . وبما كان له من رسوخ فى العلم رفعه إلى عرض آرائه بجانب آراء غيره من الأئمة السابقين فى اعتزاز ويقين

ثم دللت على اعتزاله ؛ وأثبت تشيعه . وتعرفت على الصفات العقلية لأبى على من مرثية للشريف الرضى . واعتبرتها بما تشير إليه كتب الرجل من خصائص عقلية وما لذلك من دلالات .

واستخلصت من كتب أبى على مصادره التى اعتمد عليها . واستنتجت منها سعة اطلاعه ، وحرصه على العلم . ودللت على أنه كان يعرف الفارسية .

وكان لا بد أن أتعرف على الإمام الذى تأثره أبو على فى قراءته القرآن الكريم ، والأسباب التى دفعته إلى تأثر ذلك الإمام دون سواه ، فانتهيت إلى أنه كان يقرأ بما يقرأ أبو عمرو البصرى ، وأوردت دلائل هذا التأثر بما ترك أبو على من شواهد ونصوص فى كتبه ، وبخاصة كتاباه الحجة والاغفال .

وتناولت مذهب أبى على الفقهى ، فدللت على أنه كان يتعبد على مذهب أبى حنيفة ، وخلصت من ذلك إلى الحديث عن مذهبه النحوى ، فأشرت إلى اضطراب المعاصرين فى ذلك ، وحققت مذهبه أولا بما تشير إليه النصوص ، وثانياً بما تدل عليه المقابلة بين السمات العامة للمذهب البصرى والكوفى ، وما ورد فى كتب أبى على وثالثاً بما انتهت إليه الموازنة بين رأى كل من الفريقين فى المسائل النحوية المختلفة ، ورأى أبى على فى هذه المسائل ، وفصلت كل واحدة من هذه الثلاث تفصيلا ، وانتهيت إلى أن أبا على فى زمنه كان إماماً ينزع إلى البصرية الأولى فى استقلال بآرائه النحوية ، وشيخاً لمدرسة قائمة بذاتها لها تلاميذ وأنصار .

وبينت أن أبا على نظر إلى الشعر على أنه مادة للصناعة النحوية ، لا على أنه وسيلة من وسائل التذوق الأدبى ، وتحدثت عن خصائص نثره ، وكشفت عن غلبة النزعة المنطقية فيه .

ومضيت بالبحث إلى شيوخ أبى على فتحدثت عن أولئك الذين أخذ منهم ، وتلقى عنهم ، وعن أولئك الذين لم يعاصرهم ولكنه نظر إليهم ، واعتمد عليهم .

وعنيت ببيان مدى ما تأثر صاحبى بشيوخه المعاصرين شيخاً شيخاً ، فأبرزت الجوانب التى ظهرت عند أبى على مقتفياً فيها آثار كل منهم ، وأيدت ذلك بالشواهد والنصوص ، وهنا أتيحت فرصة نبهت فيها إلى ما أخطأ العاملى فى أعيان الشيعة خاصاً بمن اكتنى بأبى بكر من هؤلاء الشيوخ .

ولحظت أن معظم هؤلاء الشيوخ قد اختارهم الله إلى جواره فى الربع الأول من القرن الرابع ، ورتبت على ذلك أن أبا على قد خلا له جو الزعامة العلمية نصف قرن من الزمان ، تصدر فيه للإمامة التى نزع إليها فى حياة شيخه أبى بكر بن الخياط ، وتأكدت له فى تعرضه لشيخه : الزجاج ، وابن السراج .

ثم بينت عند الحديث على شيوخه السابقين — كيف ارتفع بأسناده إلى المصادر الأولى : أبي زيد ، وسيبويه ، والأخفش . وعللت اتجاهه إلى كل من هؤلاء الأعلام . ووضحت مظاهر التأثر التي تبدت عند الشيخ بما اقتفى لهم من آثار .

أما تلاميذ أبي على . فقد تتبعتهم فى كتب التراجم . ورتبت الحديث عنهم على حسب وفياتهم ، وبينت أنهم تقسموا علم الشيخ . فكان منهم القارىء والمحدث والنحوى . والعروضى واللغوى . ومنهم من استوعب علم الشيخ وتأثره فى أطرافه المختلفة كابن جنى . وقصدت قصداً إلى تفصيل الحديث عن تلاميذ أبي على على سبيل التقصى . وأنهم شرقوا وغربوا ينشرون علم شيخهم فى العراق والشام وإيران وغزة ومكة . وصقلية . والأندلس . ثم فى فارس وأفغانستان وخراسان وأصبهان وجرجان . . . . قصدت إلى ذلك كله ابتغاء توضيح آثار أبي على . وذلك يتصل بموضوع البحث الاتصال الوثيق .

وحققت تاريخ الوفاة . وأنه كما يقول الخطيب البغدادى سنة ٣٧٧ هـ . لا كما يقول ابن النديم قبل سنة ٣٧٠ هـ

وفى الفصل الأخير من الباب الأول : أحصيت آثار أبي على ، ورتبتها: المشكلة أولا فالإغفال ، فالبغداديات ، فالعسكريات ، فالبصريات ، فالحلبيات ، فالإيضاح والتكملة ، فالشيرازيات ، ثم الشعر ، وأقسام الإخبار ، فالحجة والمنثورة ونبهت إلى أن النحو صفتها الغالبة . وعلقت على ما فهم بعض الباحثين المعاصرين من هذه الآثار . وذكرت وجه الحق فيما فهموه . وبينت الأسس التى أقمت عليها ترتيب ما حفظ الزمن للشيخ من آثار .

ثم كان الباب الثانى : وفيه تحدثت عن الاحتجاج للقراءات وتطوره حتى عصر أبي على الفارسى . ولخصت المعالم الكبرى لتطور الاحتجاج فى خطوات ثلاث : تخريجات فردية أولا . وجمع للقراءات الصحيحة والشاذة والبحث عن أسنادها ثانياً واختيار ابن مجاهد القراءات السبع وما دار حول عمله هذا من نشاط فى الاحتجاج ثالثاً .

ومنحت فضل بيان منهج سيبويه أمام النحاة فى الاحتجاج للقراءات ، ثم منهج الطبرى أمام المفسرين ، ثم نزعة ابن مجاهد إمام المقرئين . وبهذا مهدت الطريق لمعالجة الحلقة الكبرى فى تاريخ الاحتجاج : كتاب الحجة لأبى على الأثر الظاهر فى الدراسات القرآنية والعربية .

وفى صدر الحديث عن الحجة ذكرت ما رأيت من أسباب دفعت أبا على إلى الاحتجاج لسبع القراءات : وجعلتها فى جمع ابن مجاهد لها أولا : وفى احتجاج سيبويه لبعض القراءات فى الكتاب ثانياً ثم رأيت أن معظم المشتغلين بالاحتجاج بصريون ، وسميتهم واحداً واحداً بقدر ما وسعنى الجهد ، فهدانى ذلك إلى اعتبار البيئة البصرية سبباً دافعاً إلى الاحتجاج بما سرى فيها من شيوع التفلسف والجدال .

وعرفت ميلاد الحجة ، وعرضت لمنهج أبى على فيه ، ومايتفشاه من الاستطراد ، ثم تناولت بالبيان طريقة أبى على فى شرح غريب القرآن أولا ، وتفسير النص القرآنى ثانياً . مبيناً فى العنصر الأول مكانة أبى على بين من سبقوه : أبى عبيدة ، وابن قتيبة ، وأبى بكر السجستانى ، وقصدت قصداً إلى اختيار هؤلاء ؛ لأنهم يلقون ضوءاً على تطور القاموس القرآنى منذ القرن الثانى حتى القرن الرابع ، وذكرت طابع كل ، وأنه يمثل فى الغالب الأعم طابع الرواية بما يعتمد على المأثور من الأحاديث والأشعار . ووازنته بطابع أبى على . ورأيت أن الشيخ يمثل فى شرحه الغريب ما سميته مدرسة التحليل الدقيق العميق فى شمول واستيعاب .

ثم تحدثت عن الطرق المختلفة التى يسلكها أبو على فى تفسير النص القرآنى ، وعللت لكل مسلك ، وضربت الأمثال .

ورأيت — وقد شارك أبو على فى التحديث — أن يظهر أثر ذلك فى كتابه الحجه ، فوجدت أن أبرز هذه الآثار احتجاجه بالحديث الشريف فى اللغة والنحو والصرف ، وهنا ناقشت يوهان فك فيما ذهب إليه فى كتابه العربية حيث أسند إلى ابن خروف الأندلسى المتوفى أوائل القرن السابع — أنه أول من اعتمد على الأحاديث محتجاً بها فى اللغة ، ورأيت أن ابن خروف قد تأثر فيما رأى بأبى على ؛ إذ كان نسبه العلمى موصولا بالشيخ عن طريق أستاذه الِخدَب ، وكانت النتيجة التى انتهيت إليها أن أبا على سبق المدرسة الأندلسية فى الاحتجاج بالحديث ، والاستشهاد به فى اللغة والنحو والصرف جميعاً .

ثم صنفت شواهد الحجة من القرآن الكريم والشعر ، فذكرت أنه يستشهد بهذين محتجاً بهما فى القراءات ، والمعنى ، والإعراب ، واللغة ، والتدليل على القضايا المنطقية ، وأن الاستشهاد بالشعر ينفرد بعد ذلك حيث يأتى به أبو على مناظراً شواهد سيبويه ، أو معززاً لها ، أو مستشهداً على صحة كلام لإمام النحاة فى الكتاب .

ورأيت أن أبا على حريص على توثيق الشواهد العربية بنسبتها إلى الرواة الذين أنشدوها ، وأن أكثر من أنشد لهم رجلان :

أما أحدهما : فأبو زيد . وأما الآخر : فأحمد بن يحيى ، وعللت لهذا الاتجاه .

وأشرت إلى ما فى الحجة من مسائل بلاغية ، ونبهت إلى أثر أبى على فى الدرس البلاغى ، ورأيت أن أبا على مشهور بين الناس بالقياس ، فرددت هذه الشهرة إلى أسبابها ، وتحدثت عن مظاهرها المختلفات ، فى تنويع أبى على القياس — أولا ، وتعمقه فيه ثانياً ، وتحكيمه فى القراءات واعتبارها بما ورد فى اللغة وما سمع منها ثالثاً .

وناقشت المرحوم أحمد أمين فى بحث ألقاه على أعضاء المجمع جعل فيه أبا على من الأحرار المجددين الذين لا يتمسكون بالسماع ، وسقت النصوص الدالة على مخالفتى لما رآه ، وبينت كيف كان أبو على يحترم السماع ، حتى بلغ من حرصه عليه أن هتف به فى مواضع مختلفة من كتبه فى الحلبيات ، والبغداديات والحجة والعسكريات ، وأن أبا على كان أقرب إلى المحافظين منه إلى المجددين . وهنا أتيحت فرصة أشرت فيها إلى ما نجم فى أيامنا هذه من الدعوة إلى ترك الإعراب .

وقد اعتمد أصحاب هذه الدعوة على نصوص أبى على فهموها على غير وجهها ، ورجوت مع هؤلاء ، كما رجوت من قبل مع الأستاذ أحمد أمين — أن يكون صاحبى قد سبق إلى روح التجديد ، وأن يجد المجددون فى نصوصه الدليل ، ولكن كلام الرجل لا يعين على ما إليه يذهبون .

وخصصت وأنا أتكلم فى القياس — علل أبى على بفضل من البيان وأن بعضها كان مصطنعاً ، وأوضحت الأسباب التى من أجلها برع فى التعليل ،

وأننا الآن لم نعد نرضى عن هذه الفلسفات ، وبينت أن الرجل قد فطن إلى مايقول المحدثون من علماء اللغات والأصوات فى ظاهرة التشاكل ، وتعرض أواخر الكلمات للتغيير .

ثم أشرت إلى مسائل العروض التى تناولها أبو على فى الحجة ، وكيف أنه وضع لبنة فى صرح العروض الذى ابتدأه الخليل ، وانتهى إلى أبى على ، وتسلمه تلاميذه من بعده حتى نقل تعليله الدمنهورى . فى كتابه الإرشاد .

وقومت موقف أبى على من القراءات التى تخالف مذهبه النحوى ، ثم بينت أن أبا على وهو لا يكاد يحتج برسم المصحف — كان فى ذلك مدافعاً عن كتاب الله ، ورادأكيد المجادلين حيث يورد الحجج التى بها يقتنعون .

وجمعت فى نهاية الحديث عن الحجة ما يحتج به أبو على ، ورأيته فى القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والشعر العربى القديم ، ولهجات العرب المختلفة ، وأنه يعتد بالكثرة ، ويقدم السماع على القياس ، ويحتج بما ورد فى اللغة لما نقل القراء ، كما يحتج بتعبير سيبويه فى الكتاب .

ثم أشرت إلى ثناء الناس على الحجة ، وعرفت بنسخها ، وأماكنها ، وحسن الرأى فيها حتى هذا الزمان .

* * *

ثم خلصت إلى الباب الثالث وفيه عقدت دراسات مقارنة بين أبى على والمحتجين للقراءات : الفراء والزجاج ، وابن السراج وابن خالويه . عرضت فى هذه الدراسات كتب هؤلاء الأئمة فى معانى القرآن والاحتجاج ، فرأيت أن كتاب المعانى للفراء يكشف عن مذاهب القراء الكوفيين فى الاحتجاج ، وأنه يسلك مسلك السلفيين ، ورأيت الزجاج مغرماً فى الاحتجاج بالاشتقاق ، وتفسير اللفظ القرآنى بالقرآن ، وأنه يعتد بأقوال اللغويين ، ويسلك كذلك مسلك السلفيين ، ويغلب على أمره مذهب البصريين .

وكان ابن السراج متهدياً بالحس النفسى فى الاحتجاج ، ومخالفاً أصول البصريين ،

ورددت ما قال المرحوم أحمد أمين من أن ابن فارس سبق فى التحدث عن الاشتقاق الصغير ، وبينت فضل ابن السراج فى سبقه بالتحدث عن ذلك الاشتقاق .

* * *

ثم رأيت ابن خالويه تغلب عليه نزعة السلف فى الاحتجاج، وبينت مظاهر ذلك.

وبعد أن بينت مكان أبى على من المحتجين السابقين والمعاصرين على هذا النحو انتقلت إلى الباب الرابع . وفيه تحدثت عن تأثر الخالفين بأبى على فى الاحتجاج للقراءات :

وقصدت عند الحديث فى ذلك أن أترجم لأولئك الذين تأثروا بالشيخ ترجمة تكشف عن طرق تأثرهم به ، والأسباب الخاصة التى دفعتهم إلى الاشتغال بالاحتجاج . والأثر البعيد الذى كان لهم فى ميدان الدراسات القرآنية والإقراء . والطرائق التى سلكها كل فى احتجاجه . ومدى ارتباطها بما سلك الشيخ . وعرضت الكتب التى اخترتها لهؤلاء المتأثرين عرضاً يعرفها ويصل القارىء بها ؛ لأرى من وراء ذلك كله الهدف الأصيل . وهو تصوير الأثر الكبير الذى خلفه أبو على فى الاحتجاج للقراءات . وبينت تأثر الخالفين بأبى على فى الاحتجاج عند ثلاثة :

أولا — تلميذه ابن جنى فى المحتسب وثانياً — مكى بن أبى طالب حموش القيسى القيروانى فى الكشف وثالثاً — أبو عمرو عثمان بن سعيد الدانى فى كتابه الموضح .

وكان أوضح ما ظهر فى المحتسب من آثار أبى على الإيجابية . استغلال ابن جنى للعروض . واستخدامه المنطق . وإلمامه بمسائل بلاغية . وتقديره سيبويه . وهجومه على المبرد .

أما الآثار السلبية فكانت فى تحامى ابن جنى ما وقع فيه الشيخ من الاستطراد والإملال والخوض فى الدقيق من المعانى واللغويات .

ورأيت أن الأصول لأبى على . ولكن ابن جنى يصوغها صوغاً فيه تذوق ووضوح . ورأيت ابن جنى فى المحتسب يستفتى النحاة ، ويعتمد على مذاهبهم . وانتهيت إلى أن ابن جنى فى هذا الكتاب كان أقرب إلى السلفية حيث التمس التعليل للشواذ ، ثم رأيته يلتقى مع شيخه فى الدفاع عن كتاب الله ، وإن اختلفت الوسائل

تحكيما من أبي على للقياس ، ونزوعا من ابن جنى إليه . تعززه الرواية والإسناد . وحسن الظن بالقراء .

ثم أوضحت امتداد أثر أبي على إلى المغاربة ، وكيف كان مكى فى الكشف متأثراً بأبي على فى الجملة ، ثم يعتمد عليه اعتماداً صريحاً تثبته المقابلة بين نصوص الكشف والحجة ، كما يتأثر بالشيخ تأثيراً سلبياً يبدو فى اختصار الكشف حتى لا يحدث الملل بقراءته ، وبينت أن مكياً على سلفيته واعتداده برسم المصحف كان يحكم القياس فى بعض ماقال متأثراً بأبي على .

ووجدت طاهر بن غلبون المصرى النحوى أستاذ الدانى يكتب حجة أبي على بخطه فحفزنى ذلك إلى تقصى كتب الدانى لأتعرف على أثر أبي على فيها . فوجدت فى كتابه الموضح جديداً يستحق التسجيل .

رأيت الدانى — وهو سلفى — يتأثر بأبي على فيسلك مسلكه فى التعليل بمسائل المنطق وبحوثه . ويدل على أنه يفهم أسلوب سيبويه فى الكتاب ويقدره . وينظر إلى أوليات الشيخ نظراً خالصاً فى التعليل لإمالة بين اللفظين . والاحتجاج لأبي عمرو ومذهبه فى رءوس الآى ثم رأيته ينقل نصوص أبي على نقلا لا تغيير يذكر فيه . ومن غير أن ينسب ما نقل إلى الشيخ، وقابلت بين هذه النصوص، وذكرت الأسباب التى من أجلها أغفل الدانى ذكر أبي على فيما نقل عنه من آثار .

ثم تتبعت المحتجين للقراءات منذ سيبويه فى القرن الثانى ، حتى ابن الجزرى فى القرن التاسع فتبينت طابعين لمدرستين متميزتين : سميت إحداهما مدرسة الأثر ، وسميت الأخرى مدرسة القياس ، وعينت رجال هذه كما عينت رجال تلك ، ورأيت أبا على شامخاً بين السالفين والخالفين حيث يبلغ القمة فى تحكيم القياس دفاعا عن كتاب الله . ويمتد أثره فى المحتجين من بعده ، فيحكمون القياس فى بعض ما يقولون وإن كانوا سلفيين .

وكان تطوير أبي على للقياس على هذه الصورة — فيما بدا لى — أهم ما سجل البحث من جديد .

* * *

ثم كان الباب الخامس وفيه تحدثت عن أبي على النحوى ، فألممت إلمامة يقتضيها المقام بنشأة النحو وتطوره ، وأقمت الدليل على أن أبا الأسود هو الذى وضع النحو ، وقدمت البرهان مفصلا معتمداً على طبيعة أبي الأسود التى طبع الله عليها ، وجلال مهمته التى ندب إليها .

وناقشت القول بأن أبا الأسود أخذ طريقة علامات نقط المصحف عن السريان ، وانتهيت إلى أن أبا الأسود قام بذلك العمل ابتداء ما لم يقم على غيره الدليل . وأشرت عابراً إلى نشوء المدرستين البصرية والكوفية ، وألممت بالطابع العام لكل منهما ، ورأيت الباحثين يقولون بقيام مدرسة بغدادية ، ومارأيت ذلك، واستشهدت بكتب الطبقات ، والتراجم، ونصوص العلماء . ثم ألممت بالنشاط النحوى منذ أبي الأسود حتى أبي على الفارسى؛ لتلتئم أمامى حلقات البحث مترابطة ، فتحدثت عن جهد النحاة فى التأليف، والجدل، والمناظرة، وحلقات الدرس وتعقبهم الشعراء .

ثم كانت الحلقة الأصلية فى بحث أبي على النحوى ، فنظرت كتبه فى ذلك ، ورتبتها متحدثاً عن ميلادها، وعرضت الخطوط الرئيسية بها ، وتبينت مدى ظهور شخصية أبي على ونزعته النحوية فيها ، والشيوخ الذين اعتمد عليهم ، وروى عنهم وأنشد لهم ، والأصول التى قررها ، والمصادر التى استقى منها ، ونهجه الذى التزمه فيها ، واعتراضاته التى أوردها ، وأولياته التى ابتكرها ، والمسائل البلاغية التى تناولها ، ومسائل الخلاف التى احتج لها ، ومادة الاحتجاج التى استند إليها ، ثم مدى استعانة البغدادى فى خزانته بمسائله المختلفات ، وعرفت بأماكنها هنا وهناك .

وانفرد كل كتاب بعد ذلك بخصيصة أو خصائص ، مما يجب أن يشار إليه : ذكرت حقيقة الرأى فى المسائل المشكلة ، والبغداديات ، ورأيت أن الإغفال مسائل أصلحها أبو على على الزجاج لا على ابن السراج كما قال ياقوت أولا على الزجاجى كما أورد القفطى ، وقد غلب الطابع النحوى على الإغفال ، ومن هنا كان من حقه أن يكون بدار الكتب فى فهرس النحو لا فهرس التفسير .

ورأيت فى البصريات إكثار أبي على من اللغويات والشواهد الموثقة ، وتعقبه المبرد ، واعتماده على ثعلب ، ومهاجمته الفراء ، حتى وصف إنشاده بالخطأ الفاحش، وقسا حتى ذكر أن ما قال الفراء هذيان !!

ورأيت الحلبيات تلقى ضوءاً على النشاط العلمى بين سيف الدولة والعلماء

فى عصره ، وهو أمر لم يتنبه إليه الباحثون ممن أفردوا سيف الدولة بجهد على خاص ، كما أنها تنفرد بالحديث عن الكلمات الأعجمية ، يترجمها أبو على ، ويزنها ، ويتحدث عن اشتقاقها وتصريفها ، كما أنها تتعرض إلى رسم الحروف ، ورأيت أن الدعوة التى نادى بها الدكتور طه خاصة بالرسم الإملائى ليست جديدة ؛ فهى مستندة فى أساسها إلى رأى لأبى على فى الحلبيات ؛ حيث قال بوجوب كتابة سعى ، ورمى ، ويسعى ، وأشباهها بالألف لا بالياء . وقد أقام الشيخ على ما يراه البرهان والدليل .

وفى تناولى كتاب الإيضاح ذكرت الرأى فى هذه الروايات المتدافعة حول موقف عضد الدولة من ذلك الكتاب ، ورأيت أبا على يصدر فى ترتيب الإيضاح عن فكرة أثر العوامل فى أصول الإعراب ، وتخالف فى ذلك مع سيبويه الذى صدر فى ترتيب الكتاب — كما انتهى إليه أستاذى النجدى — عن العوامل نفسها ، كما تخالف مع المبرد الذى رأيته فى المقتضب لا يصدر عن فكرة بعينها ، ومع الزجاجى المعاصر الذى اضطر فى ترتيبه الجمل . وتتبعت كتب الخالفين فى النحو ، فتبينت أنهم قَفَّوا أبا على فى الترتيب .

ورأيت أن الإيضاح اسم يدل على مسماه بما التزم فيه أبو على من جعله فى أبواب قصار ، واضحة العبارة ، وتقريبه بالتنظير ، وتحذيره النطق بتعبيرات ، وإلقائه قواعد جامعة تضم شتات التفصيلات . وعللت لِمسْحِ المنطق البادى فى باب الاستثناء ، وأخريات الإيضاح خاصة ، ثم تحدثت عن شواهد الإيضاح وأمثلته ، ورأيت أن أبا على استشهد ببيت لأبى تمام للتطبيق على قاعدة ، لا لاستنتاج حكم منه ، وأيدت ذلك بنص لعبد القاهر فى المقتصد ، ولأبى على فى العسكريات ، ورجوت أن يصلح الناس مافهموه من استشهاد أبى على بذلك البيت منذ ابن خلكان حتى الباحثين من علماء هذا الزمان .

ونبهت إلى أن أبا على كان مجدداً فى كتابه الإيضاح ، فاصطنع أمثلة تتصل بالحياة العامة فى عصره : دينية ، وسياسية ، واجتماعية ، وطبيعية على النحو الذى يتواصى به المربون فى الأيام .

وعنيت ببيان قيمة الإيضاح وأثره ، ووضحت ذيوعه فى الأقطار الإسلامية ، ونصصت على أولئك الذين اشتركوا فى إذاعته من تلاميذ الشيخ ، والشراح الذين

تناولوه بالتفسير من الأندلسيين ، والمغاربة، والمصريين ، والعراقيين ، وحتى متى ظل الناس يشتغلون به ، وانتهيت إلى أنهم انصرفوا عن دراسة الإيضاح حيث بدأت عنايتهم بكتب ابن مالك ، وقدمت على ذلك الدليل .

« وكان الحديث عن ترتيب الإيضاح ، وتبويبه ، وتأثيره ، واشتغال الناس به — يمثل أثراً بارزاً لأبي على فى النشاط النحوى ، كما يمثل إحدى النتائج الكبرى التى انتهى إليها البحث فى أثر أبى على النحوى ومداه » .

ثم خلصت من الإيضاح إلى التكملة ، فبينت أنها تنتظم الصرف جملة كما ينتظم الإيضاح أبواب النحو جملة كذلك ، ورأيت أن أبا على التزم الغموض والإبهام فى التكملة وعللت لذلك ، وعقدت موازنة بين أبى على فى التكملة والزجاج فى كتابه سر النحو المشتمل على « باب ما ينصرف وما لا ينصرف » ، وانتهيت من هذه الموازنة إلى بيان السمات التى تبدت لى من حديث الرجلين فى هذا الباب ، وصلة كل منهما بسيبويه فى الكتاب .

وفى عرضى للشيرازيات عللت سر التأنق والتقصى فيها ، ومظاهر ذلك من ارتباط التوجيه الإعرابى بالمعنى البلاغى ، والتهدى بالحس النفسى فى التعليل .

ورأيت كتاب الشعر مرآة لثقافة أبى على النحوية ، ودليلا على براعته فى الحوار والجدل، وتشقيق المقال .

ووصلت إلى حقائق فيما هو خاص بمسألة الأخبار، وأقسامها، وماتبعها من المسائل منسوبة إلى أبى على فى فهرس المخطوطات المصورة بالأمانة العامة للجامعة العربية ، فأثبتت دراستى لهذه المسائل أنها لا تشتمل على مسألة الأخبار حسب ؛ بل تشتمل بجانب ذلك على مسائل أخر ختمت بمسألتين : إحداهما من إملاء الربعى ، والأخرى منسوبة إلى ابن جنى ، وأن مسألة الأخبار صحيحة النسبة إلى أبى على ، أما بقية المسائل فمجموعة من كلام النحاة ؛ فشخصية أبى على فيها غير واضحة ، وقد تكون له شركة فيها على نحو يسير .

وفى تناوله للمسائل المنثورة استظهرت أنها جمعت بعد أن لقى الشيخ ربه ، ولحظت أن التماسك يبدو فى ترتيب مسائلها ، ورددت شبهة قد تعرض من أن التماسك يتنافى مع تسميتها بالمنثورة ، ووجدت من السمات المميزة لهذه المسائل عنايتها بإعراب آيات القرآن الكريم ، والشواهد الشعرية ، والعبارات المألوفة التى تتصل بموضوع واحد مما يعد بذراً لمغنى ابن هشام .

ثم تحدثت عن اشتغال أبي على بالتصريف ، والموازين التى يضعها لوزن الكلمات ، وأشرت إلى تأثر ابن جنى بأبي على فى سر الصناعة ، ومختصر التصريف

* * *

ثم تهيأت بعد هـــذه الدراسات للتعرف على مكانة أبي على بين أعلام النحاة من معاصريه . فعقدت فى الباب السادس موازنات بينه وبين النحاة من طبقته : السيرافى ، والرمانى ، والزجاجى .

فأولا : مع السيرافى بينت أنه مذكور بين العلماء بشرحه الكتاب . ومشاركته الواسعة فى كل فن وفلجه فى الخصومة والمناظرة على متى بن يونس . ولكن لأبي على فضلا باقياً بكتابه الحجة . ذى الأثر البعيد فى الدراسات العربية والإسلامية جميعاً .

وثانياً : مع الرمانى حققت قولة أبي على الفارسى : « لو كان النحو ما يقوله الرمانى لم يكن معنا منه شىء . ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شىء » . ونفيت تفسير هذه القولة بأن الرمانى كان يمزج نحوه بالمنطق . وذهبت فى فهمها إلى غير ما ذهب الناس من القدامى والمحدثين . وبينت أن أبا على بهذه العبارة لا يعترف بالرمانى نحوياً . وأنه يريد أن يقول له مورّياً : « إن نحوه هو النحو . وليس عند الرمانى منه شىء » . واعتبرت هـذه العبارة بسنة القرآن الكريم فى التعبير . وعرضت للتدليل على ما ذهبت إليه كتاب الحروف للرمانى من مصورات معهد المخطوطات بالجامعة العربية . ودللت على أنه جانب المنطق فى شكله ، وموضوعه فى ترتيبه وتقسيمه وتعليله . ووازنت بين الرجلين فى حرفين « ما . ولا » ، وأوضحت منهج كل فى الحديث عنهما . تمسكا بالمنطق عند الفارسى . وبعداً عنه عند الرمانى . ورجوت أن يصحح الباحثون النظر إلى هذه العبارة بما يتفق مع الحقيقة والتاريخ .

وثالثاً — مع الزجاجى — رأيت أبا على يستصغر شأنه حتى قال فيما يرويه الأنبارى أبو البركات : « لو سمع أبو القاسم الزجاجى كلامنا فى النحو لاستحيا أن يتكلم فيه » . ولم أشأ أن أسلم بهذه العبارة حتى أتصل اتصالا وثيقاً بنحو الزجاجى فأتبين وجه الصواب :

قرأت كتب الزجاجى : اللامات ، والإيضاح فى علل النحو ، والجمل ، فرأيت شخصية الزجاجى فى اللامات لا تكاد ، تظهر أو تبين . فلا ترى لها ظلا أو اجتهاداً فى الرأى والتدليل ورأيت أن الفارسى لم يرض عن نحو الزجاجى لخلوه من المنطق

فى كتابه الجمل . ووروده المنطق جنباً إلى جنب فى كتابى اللامات والإيضاح على حين أن نحو الفارسى ومنطقه مزيجان لا يكادان ينفصلان .

ثم أنصفت الزجاجى من الفارسى . وعرفت بمكانة الجمل فى تاريخ النشاط النحوى . وبينت أن نحو الزجاجى فيه قريب من الاتجاه الحديث فى خلوه من المنطق وقضاياه . ومن أجل ذلكم خالفت الفارسى بعد أن تبدل الرأى غير الرأى والميزان

* * *

وبعد أن بينت مكان أبى على من أعلام النحاة المعاصرين على هذا النحو انتقلت إلى الحديث فى الباب السابع عن مدى تأثر الخالفين بنحو أبى على فى الأصول والفروع . ومسائل الخلاف . والإعراب ممثلا على الترتيب بابن جنى فى خصائصه . وابن الشجرى فى أماليه ، وابن الأنبارى فى الإنصاف . وأبى البقاء العكبرى فى إعراب القرآن .

ففى الخصائص رأيت ابن جنى شديد الاعتداد بأبى على ، يتلقى منه ، ويتبادلان البحث، ويخوضان معاً فيه ويصطنع أساليب الشيخ فى التدليل والبرهان . وينصب مثله فى إيراد الشواهد ، ويؤثر الاستطراد . وعرضت أصولا ذكرها أبو على فى كتبه المختلفة وبينت كيف بنى ابن جنى عليها . ورأيت ابن جنى يذهب مذهب شيخه فى الاحتجاج بالحديث أولا فى المعنى اللغوى . وثانياً فى تقرير الأصول وثالثاً فى شرح مذاهب العرب فى كلامها .

وفى أمالى ابن الشجرى بينت مظاهر التأثر بأبى على فى نقوله عنه ، واعتذاره له ، وقوله بما يراه ، وسلوكه مسلكه فى التعليل والتفسير . ورأيت المدى الذى يجرى فيه ابن الشجرى متهدياً بالشيخ أحياناً حتى تندمج فيه ذاتيته . ومجانباً له حينا فتظهر عند ذلك شخصيته .

كما دلتنى المقابلات بين نصوص أبى على ونصوص الإنصاف إلى أن ابن الأنبارى يدلل بفحوى كلام الفارسى حيناً ، وأحياناً ينقل نصوصه نقلا . ويورد شواهده إيراداً ، وضربت الأمثلة لهذه الاتجاهات .

كذلكم كان الشأن فى بيان تأثر أبى البقاء العكبرى بخاصة والمفسرين بعامة بأبى على فى الإعراب .

وهكذا عرَّفت بأبي على ومكانه من السالفين ، والعلماء من طبقة المعاصرين . وامتداد أثره فى الخالفين فى القراءات والنحو جميعاً .

واقترحت أولا : أن يكفل أحد الدارسين أبا على لغوياً كما كفلته فى هذا البحث قارئاً نحوياً .

وثانياً : فحص ماسميته «نحو القراءات» عند سيبويه ، الفراء ، وابن جنى ، والدانى وبذلك نظفر بنحو موثق بالأسانيد الصحيحة . والنقل الضابط . والأداء الدقيق .

وثالثاً : استخلاص كتاب القراءات لابن مجاهد من غضون كتاب الحجة فهو من تراثنا القديم يعد أُمّا فى أصالته وتفرده . وتوثيقه لقراءات السبعة من أهل الأمصار .

ورابعاً : إخراج كتاب الحجة بتحقيقه ونشره ؛ فهو معلمة يفتح آفاقاً جديدة فى الدراسات العربية والإسلامية . وستجد نصوص أبي على — عند ذلك — طريقها إلى كتب الباحثين . يفيدون منها . ويحتجون بها ويرون فيها الدليل . تماماً على الذى حققته كتب ابن جنى من فوائد بعد أن اتجه إليها الخاصة من علمائنا بالتحقيق والإخراج(١) .

وخامساً : إحياء أثر أبى على بإخراج كتاب المحتسب الذى ينفرد بالاحتجاج للشواذ . وإخراجها من نطاق القلة والندرة إلى الكثرة والشيوع فى الشعر وفصيح الكلام .

وبعد : فذلكم أبو على وتلكم آثاره البعيدة فى الدراسات القرآنية والنحوية . وإذ كنا الآن فى سنة ١٣٧٦ هـ فنحن إذن نحتفل بعيد أبى على الألفى . فهل أنصفته الاقدار فجعلته موضوعاً للدراسة العالية . وهيأ الله له من يجلى أثره بعد أن مرّ على وفاته ألف من السنين ؟

ثم هل كرمته الأقدار مرة أخرى فأشركت فى توثيق جهدى الذى بذلت —

---

(١) فطنت إدارة الثقافة إلى مافى هذا الاقتراح من فائدة فأسندت إلى صاحب الرسالة تحقيق كتاب الحجة بالاشتراك مع الأستاذين الجليلين : الأستاذ على النجدى ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار .

أشركت خاصة من علمائنا يمثلون ثقافاتنا فى جامعات ثلاث . الأزهر ، والقاهرة والإسكندرية [١] ؟

ما أرى إلا ذاك ؛ كفاء ما نافح الرجل عن كتاب الله ، ولقاء ما مت إليه باحتجاجه لقراءات القرآن الخالد على الزمان .

* * *

ثم أما بعد ! فما أبرأ إليكم من العثرة والزلة . وما أستغنى منكم — إن وقفتم على شىء عن التوجيه والدلالة . ولا أستنكف من الرجوع إلى الصواب عن الغلط ؛ فإن ابن آدم إلى الضعف والعجز والعجلة ، وفوق كل ذى علم عليم.

---

(١) انظر ص (ح) .